الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر

معهد العلوم الإقتصادية

المنــاطق الحـرة و التنميــة
حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير
مع دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس
و أفاق إنشائها في الجزائر

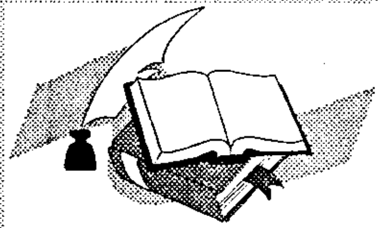
رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

في العلوم الإقتصادية

فرع التحليل الإقتصادي

إعداد الطالبــة :

- زوينــة ريــال



تحــت إشــراف:

- د . يوسـف دبـوب

السنة الدراسية : 1996|1997

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر

معهد العلوم الإقتصادية

المنــاطق الحــرة و التنميــة
حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير
مع دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس
و أفاق إنشائها في الجزائر

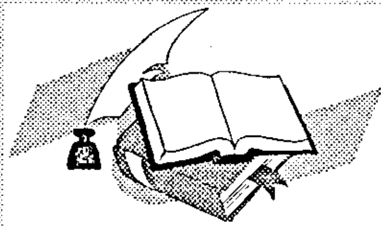
رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

في العلوم الإقتصادية

فرع التحليل الإقتصادي

إعداد الطالبــة :

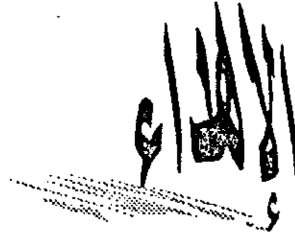
- زوينــة ريــال



تحــت إشــراف:

- د . يوسف دبــوب

السنة الدراسية : 1996|1997



إلى والدتي، إلى والدي ....

إلى أخواتي و أخي ...

إلى أستاذي عبد الوهاب بوفجي الذي تعلمت على يديه ...

إلى أرواح المبدعين الذين عبّدوا الدرب لنا و عانوا لنحيا ...

إلى كل الذين باركوا جهدي و أحاطوه بالحنان و الرعاية ...

إلى كل من شجعني على مواصلة الدرب و علمني الصبر و الإرادة و الحب ...

إلى الصداقة الخالدة التي أضاءت شموعاً في ليالي و شجعتني على العطاء،

إليهاو إلى جميع هذه المنابع التي أحببتها بصدق و لا أزال ... أهدي

هذه الثمرة البكر.



أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي

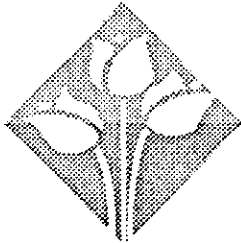
المشرف : د. يوسف دبوب الذي رعى

بحثي و تتبع مشواره إلى النهاية، و الذي لم

يبخل علي أبدا بنصائحه، حيث كان مصلحا

هفواتي و معدلا ما وقعت فيه

من أخطاء ... .

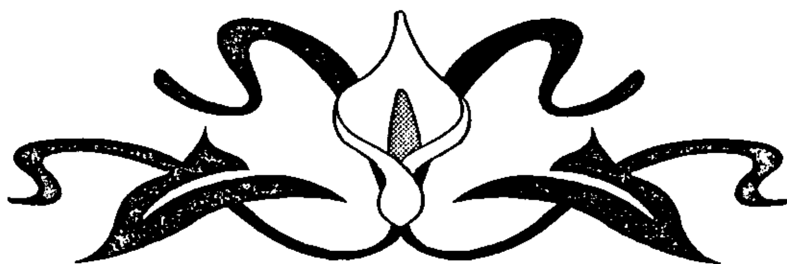


* فهـــرس تفصيلــي *

المحتويات

الصفحة

مقدمة عامة



مقدمة عامة

إشكالية البحث :

منذ مطلع القرن الحالي كان النظام الإقتصادي العالمي ينقسم إلى نوعين :

- النظام الرأسمالي.
- النظام الإشتراكي.

إنّ تحطيم جدار برلين و انهيار الأنظمة " الإشتراكية " في الإتحاد السوفياتي و شرق أوربا غيّر وجهة الحكومات نحو الإقتصاد الرأسمالي كحل بديل لتحقيق التنمية و الرفاهية الإقتصادية.

و مع كثرة المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفتها بلدان العالم، لجأت البلدان النامية إلى إنتهاج عدّة أساليب للبحث عن حلول لمشاكلها. إذْ في سنوات الستينات و السبعينات سلك جلّها سياسة إحلال الواردات، حيث فكرت في إستطاعة جلب التصنيع بسهولة و ذلك بتعويض المنتوجات المانفاكتورية المستوردة بمنتوج محلي محمي من المنافسة الأجنبية، عن طريق فرض الحقوق و إجراءات أخرى (حقوق الإستيراد، نظام الحصص)، غير أنّ التجربة أظهرت أنّ هذه الطريقة يمكن أن تكون لها سلبيات خطيرة تصل إلى الهياكل الصناعية؛ و ذلك بعدم فعاليتها و قدرتها على تحمّل أعباء المنافسة التي تسود السوق الدولية.

و من جهة أخرى برزت إستراتيجية إحلال الصادرات لما لها من تأثير سلبي على الهياكل الصناعية، حيث أنّ هذه الإستراتيجية لا تبدو فعالة و غير قادرة على المنافسة التي من شأنها عرقلة التنمية و خاصة قطاع الصناعات الموجهة للتصدير نظراً للزيادة الكبيرة في تكاليف الإنتاج المنبثقة عن الحماية التسعيرية المفرطة و من هنا نلاحظ : وجود مشاكل إقتصادية و إجتماعية متراكمة، هذا ما يبرر عجز الحكومات عن التكفل بكل النشاطات الصناعية نظراً لنقص وسائل التراكم الإستثماري، هذا ما حمل هذه البلدان على إستعمال أسلوب تنموي يعتمد على إستراتيجية التصدير كأساس للتطور الصناعي الملاحظ ليس فقط عن طريق النمو السريع للتجارة الدولية، و لكن كذلك عبر التزايد المهم لحركة رؤوس الأموال نحو الجهات الأقل تقدماً.

إنّ البلدان النامية كانت و لمدّة طويلة تعتبر كمخزن للمواد القاعدية و منفذ للمنتوجات

المانفاكتورية القادمة من البلدان الصناعية.

غير أنّ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت دخولاً كثيفاً لرؤوس الأموال الأجنبية نحو الأقاليم الأقل تقدماً من الناحية الصناعية. كما أننا نشهد تغييراً في الأدوار لعدد من البلدان النامية تبعاً لتطور التصنيع. إلاّ أنّ هذا الأخير لم يمس سوى عدد محدد من البلدان النامية.

هذا يوضح بروز فكرة نظرية التقسيم الدولي الجديد للعمل التي يمكن أن تساهم في تنمية هذه البلدان التي ترغب في التصنيع، هذا يعني توفير شروط الإنتاج على المستوى العالمي بهدف الإندماج في التقسيم الدولي الجديد للعمل.

إنّ البلدان النامية التي تعاني أزمة إقتصادية و سياسية، إلى جانب نقص معتبر في رؤوس الأموال المحلية، تولي أهمية عظمى لسياسات جلب الإستثمارات الأجنبية الموجهة للتصدير. حيث أن جلب هذه الإستثمارات الخارجية المباشرة تعكس تغير النظرة في البلدان النامية فيما يخص الدور المهم للتعاون ما بين المؤسسات الخارجية و الداخلية، التي ترتبط بالإنشغال الثنائي لهذه البلدان.

1 - إنّه يعني من جهة جلب الإستثمارات الأجنبية بهدف إنشاء مناصب شغل، جلب العملة الصعبة، إكتساب المهارات، النقل التكنولوجي ... إلخ .

2 - من جهة أخرى تهدف لتشجيع كل عملية تصنيع ذات الطابع الوطني المحض.

هذه الوضعية المزدوجة أدّت إلى تبني هذه البلدان لنظام الإستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتمثل في مفهوم " المنطقة الحرّة " التي تعتبر كوسيلة تسمح بالإندماج المعمّق لإقتصاديات البلدان النامية في معطيات الإقتصاد العالمي الذي لم يكن ليتم لولا التحرر الحاصل في تجارتها الخارجية و هذا بهدف مواجهة المنافسة الدولية.

بهذا المفهوم، المنطقة الحرّة يمكن أن تكون القاعدة للخطوة الأولى نحو تحرير التجارة الخارجية و ذلك بفعل مساهمتها في التقريب بين السوق العالمية و الإقتصاد المحلي. هذا التقارب الذي يمكن أن يحفز مباشرة العلاقات الصناعية و التجارية مع السوق العالمية.

إنّ هذه الوضعية شكلت شرطاً هاماً لفك العزلة عن المنطقة الحرّة، ذلك ما يجعلها تساهم في دفع عجلة إقتصاد البلد المستقبل و ما تقتضيه التوجهات الجديدة لهذه البلدان (مرحلة الإنتقال) بهدف وضعها في مسار التنمية في ظل ظروف إقتصاد عالمي صعب يعرف تجمعات كبرى للبلدان المتقدمة من جهة و بعض تكتلات البلدان النامية من جهة أخرى.

و أمام تفاقم بعض المشكلات الإقتصادية، كتدهور صادرات المواد الأولية و المنتجات الزراعية كثيفة العمالة، التخصص و التقسيم الدولي الجديد للعمل ، و كذلك أسعار البترول في السوق الدولي ... كل هذه الأسباب التي تعاني منها البلدان النامية، و المتقدمة أدّت إلى تنوع و ظهور أشكال عديدة للمناطق الحرّة، كالمناطق الحرّة التجارية، الصناعية و الخدمية.

حيث ظهر في السنوات الأخيرة إهتمام متزايد بالمناطق الحرّة خاصة في البلدان النامية ذات الدخل الضعيف كأداة لمساعدتهم في التغلب على عجزهم الصناعي و أبرز أشكال هذا الصنف من المناطق الحرة هي المناطق الحرة الصناعية للتصدير التي تبنتها معظم البلدان النامية بهدف الإنفتاح على السوق العالمي الذي يتحقق عن طريق النشاطات المعتمدة أساساً على التصدير.

كما لا يمكن أن نبعد الجزائر عن التطورات الحالية، حيث أن التوجهات الجديدة السياسية و الإقتصادية في شكل الإنفتاح الذي يعرفه الإقتصاد الوطني على الإستثمار الأجنبي و تحرير التجارة الخارجية، هذا أسلوب من أساليب الدخول في إقتصاد السوق.

إنّ المنطقة الحرة يمكن أن تعتبر وسيلة لاينبغي تجاهلها لحل بعض الجوانب من المشاكل التي يعرفها إقتصادنا، كما تسمح تحت بعض الشروط أن تكون وسيلة لإندماج أفضل لإقتصادنا الوطني في تيارات التبادل الدولي، بما تمليه من إصلاحات إقتصادية تشمل وضع قوانين تتجسد خاصة من خلال قانون الإستثمارات الجديد (Code d’investissements) .

على العموم، هناك تجارب عديدة عرفتها البلدان النامية، خاصة بالنسبة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير كتجربتي تونس و جزيرة موريس التي سنتعرض لها في الباب الثالث من البحث لأهمية هذه الأخيرة بالنسبة للبلدان النامية و كذا الجزائر باعتبارها مقبلة على تبني هذه التجربة الصناعية (كمشروع المنطقة الحرة لبلارة في ولاية جيجل).

إلاّ أنّ نجاح هذا النوع من المناطق الحرة في تحقيق أهدافها يمكن أن يقاس على أساس الأهمية النسبية لهذه الأهداف بالنسبة للدول المستقبلة حيث تختلف تلك الأهمية من دولة لأخرى.

و منه فإنّ إنشاء منطقة حرة تسجل تكاليف باهضة سواء بطريقة مباشرة (إنشاء الهياكل القاعدية، الإعانات ... إلخ)، أو غير مباشرة (إمتيازات جبائية، مالية بهدف جلب المستثمرين الأجانب... إلخ)، و أكثر من ذلك فإنّها تفرض تواجد مجموعة من الشروط المسبقة (الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي، الإستقرارالسياسي، إختيار الموقع ... إلخ).

و تجدر الإشارة، أننا نعتمد في تحليلنا على مبدأ التكاليف / المزايا و كذلك على الحقيقة الإقتصادية ، السياسية و الإجتماعية للبلاد .

على ضوء ما تقدم تظهر معالم الإشكالية التي نعالجها في الأسئلة التالية ، حيث يشكل السؤال الرئيسي الذي بنيت عليه الإشكالية و صلب موضوع البحث :

1 - إلى أي مدى يمكن لهذه المناطق و خاصة المناطق الحرة الصناعية للتصدير أن تساهم في حل المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية للبلدان التي تعرف هذا النوع من التجارب ؟

2 - بناءاً على التجارب التي قامت بها البلدان النامية في مجال المناطق الحرة خاصة (مناطق التصدير الصناعية الحرة)، و على ضوء النتائج المتحصل عليها، هل يمكن إعتبارها فعلاً مفتاح لتنمية هذه البلدان ؟

3 - هل الوضعية الإقتصادية للجزائر تسمح بتحمل التكاليف الإقتصادية و الإجتماعية الناجمة عن إنشاء المناطق الحرة، و ماهي أفاقها في الجزائر ؟

- فرضيات البحث :

نعتمد في تحليلنا بهذا البحث على طرح فرضية رئيسية و فرضيات فرعية بهدف خدمة البحث و ذلك للكشف عن حقيقة هذه الظاهرة الإقتصادية حيث أن الفرضية الرئيسية هي :

* إنّ نظام المناطق الحرة، خاصة الصناعية للتصدير من أثارها المنتظرة ما يعمل على المساهمة في تحقيق التنمية بالبلدان المستقبلة.

في حين أن الفرضيات هي كالتالي :

1 - الدول المستقبلة تقدم مجموعة من المعايير التحفيزية بهدف الوصول إلى نتائج مشجعة من وراء إنشاء هذه المناطق سواء على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي.

2 - يرتبط نجاح المناطق الحرة الصناعية للتصدير بما يمكن توافر كل من البنية الأساسية و التخطيط الجيّد و كذلك للروابط الأمامية و الخلفية القوية بينها و بين البلد المستقبل.

3 - إن إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتطلب تكاليف ضخمة تتحملها البلدان المستقبلة خاصة البلدان النامية مقابل المزايا المنتظرة .

4 - إنّ جميع مقومات نظام المناطق الحرة متوفرة في الإقتصاد الجزائري ماعدا الإستقرار السياسي و الإقتصادي.

بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة تخدم تطلّعات المهتمين بإقامة هذا النوع من التجارب في الجزائر.

كما إستخدمنا الأسلوب الإحصائي من خلال عرض و تحليل البيانات و الجداول التي توفرت لدينا. و لتحديد أفاق المناطق الحرة في الجزائر إعتمدنا على أسلوب المقابلات الشخصية مع بعض الإختصاصيين بالإضافة إلى الإطّلاع على البحوث و الملتقيات و الندوات المتعلقة بالموضوع من خلال الإتصال ببعض المراكز الوطنية.

ـ حدود و معوقات الدراسة :

إنّ حدود البحث تتوقف على الإطار النظري لإيضاح فكرة المناطق الحرة و إنعكاساتها على البلدان المستقبلة، و قد كنا نأمل أن نستعين في بحثنا بأسلوب البحث القياسي لتقدير بعض العلاقات الإقتصادية حتى يكون للبحث أكثر فعالية في إستخلاص النتائج المنتظرة من هذه المناطق خاصة الصناعية للتصدير، و لكن عدم حصولنا على المعلومات و البيانات اللازمة حال دون تحقيق ذلك الهدف.

كما أننا كنا نرغب في متابعة هذه الدراسة ميدانياً و الكشف عنها عن قرب حتى تكون للدراسة مصداقية و أهمية أكبر. بالإضافة لذلك فإنّ المعلومات و البيانات التي أستخدمت في الدراسة لم تكن لفترة واحدة و إنّما لفترات مختلفة.

أما بالنسبة لمعوقات الدراسة فقد واجهنا أثناء إعداد البحث الكثير من الصعوبات التي تتمثل خاصة في النقص الكبير للمراجع و الدراسات العلمية المتعلقة بالموضوع و كذا قلّة البيانات و تعارضها فيما بينها أحياناً. كذلك صعوبات الحصول على البيانات الرقمية و الإحصائيات خاصة الجديد منها بالإضافة إلى نقص المراجع الحديثة في هذا الموضوع الأمر الذي أدى بنا إلى الإستعانة بالمراجع المتوفرة على الرغم من قدمها نوعاً ما.

ـ خطة و هيكل البحث :

لكي نصل إلى الهدف من هذه الدراسة، وهو محاولة التأكد من صحة الفرضيات، كان لزاماً علينا التعرض للجانب النظري لفكرة المناطق الحرة و أنواعها و كذا إستعمالاتها و النتائج المترتبة عنها و ذلك من خلال الباب الأول و الثاني.

أمّا الباب الثالث يتناول تجربتي كل من تونس و جزيرة موريس بغرض التعرف على مدى نجاح المناطق الحرة الصناعية للتصدير في تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المرجو تحقيقها من وراء إنشاء هذه المناطق.

الباب الأول :

يتضمن البحث في هذا الباب تقديم عام حول المناطق الحرة و يشمل على الفصلين التاليين :

- الفصل الأول يتعرض لتعاريف و إستعمالات لفكر المناطق الحرة.

- الفصل الثاني يتطرق للظروف المساعدة على قيام المناطق الحرة، تطورها و تكاليفها.

الباب الثاني :

و خصصنا هذا الباب لدراسة المناطق الحرة الصناعية للتصدير بإعتبارها الشكل الأكثر إستعمالا بالنسبة للبلدان النامية و مدى مساهمتها في تنمية هذه البلدان و ذلك من خلال الفصلين التاليين :

- الفصل الأول يتناول الأهداف و العوامل المحفزة على إنشاء المؤسسات بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير في البلدان النامية.

- الفصل الثاني يتطرق للإنعكاسات الإجتماعية و الإقتصادية للمناطق الحرة الصناعية للتصدير على البلدان المستقبلة.

الباب الثالث :

تطرقنا في هذا الباب إلى تجربتي كل من تونس و جزيرة موريس مع إلقاء الضوء على أفاق إنشاء هذه المناطق بالجزائر.

و ينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول يتناول تجربة المؤسسات التصديرية بتونس.

- الفصل الثاني يتناول تجربة المؤسسات التصديرية بجزيرة موريس.

- الفصل الثالث من خلاله نتعرف على واقع و أفاق المناطق الحرة بالجزائر.

و اختتمنا البحث بإعطاء ملخص عام عن البحث و كذا عرض النتائج المتوصل إليها، كما تعرضنا إلى أفاق الدراسة.

الباب الأول

تقديم عام حول المناطق الحرة

الفصل الأول : تعاريف و إستعمالات لفكر المناطق الحرة.

الفصل الثاني : الظروف المساعدة على قيام المناطق الحرة، تطورها و تكاليفها.



مقدمة الباب الأول

عرفت التجارة الدولية فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد كوسيلة لدفع النشاطات التجارية الدولية حيث عرف أول مجال حر في جزيرة ديلوس ببحر إيجا منذ ألفي سنة، ثمّ إنتشرت عبر بلدان متعددة من العالم.

في الواقع هذه المناطق الحرة كانت أساساً تعتمد على التجارة و تخزين السلع. و مع تطور الأساليب الإقتصادية الحديثة ظهرت على الواجهة أشكال جديدة و متطورة للمناطق الحرة حيث تعتمد على نشاطات أخرى غير المعتمدة على التجارة و التخزين، كالمناطق الحرة الخدمية و المناطق الحرة الصناعية. و قد تحدث مؤتمر هفانا لسنة 1944 عن المناطق الحرة، و كذلك مؤتمر جونيف الذي إنبثقت عنه منظمة الغات - **GAAT** - حيث تطرق إلى خمس مبادئ من بينها إمكانية تواجد المناطق الحرة.

و من المحتمل أن يشهد هذا المفهوم تطوراً مستمراً تمليه التغيرات التي ستطرأ على ديناميكية الإقتصاد العالمي، بمعنى آخر فإنّ سير المناطق الحرة يتأثر كثيراً بإستراتيجيات الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المناطق غير أن المبدأ الأساسي للمنطقة الحرة هو جلب نشاط إقتصادي أجنبي باتجاه الإقليم الوطني للبلدان المستقبلة.

كما أن هذه البلدان عرفت مجالات حرة أخرى غير جبائية لها أوجه شبه كثيرة للمناطق الحرة هذا ما يستوجب التعريف بطريقة واضحة و شاملة لكل هذا الجمع من المفاهيم الحرة. بهدف التمييز ما بين مختلف أشكال المناطق الحرة من جهة، و من جهة أخرى لتوضيح الإختلافات الموجودة مع المفاهيم الأخرى غير الجبائية.

و بفعل التوزيع الجديد للنشاطات الإقتصادية ما بين بلدان العالم بسبب تطور التقسيم الدولي الجديد للعمل فإن البلدان النامية بدأت تستحوذ على جزء متزايد في التبادلات التجارية الدولية و ذلك من خلال صادراتها من مواد تنافسية بإتجاه البلدان المصنعة، غير أنه يجب الأخذ بالحسبان أن هذه التغيرات تعني عددا غير كبير من الدول النامية.

و على هذا الأساس يمكن أن نوضح أن تطور المناطق الحرة في ظل ظروف إقتصادية تمليها العلاقات الإقتصادية الدولية المبنية على تبادل المصالح بين البلدان في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية الحالية يجد مفهوم المنطقة الحرة قواعده في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل.

و حتى تندمج هذه البلدان في السوق العالمية عملت على تهيئة شروط إقامة هذه المناطق سواء في إنجاز الهياكل القاعدية أو تحفيزات أخرى تعتبر تكاليف باهظة تتحملها هذه البلدان و ذلك تبعا لمراحل دورة حياة المنطقة الحرة.

الفصل الأول

تعاريف و إستعمالات لفكر المناطق الحرة

المبحث الأول : تطور و تحديد لمفهوم المنطقة الحرة.

المبحث الثاني: أنواع المناطق الحرة عبر العالم و تطبيقاتها الخاصة.

المبحث الثالث: المفاهيم المشابهة للمنطقة الحرة.



مقدمة الفصل الأول

إنّ فكرة المناطق الحرة متعلقة بوضعيات جدّ متنوعة، حيث توجد أشكال مختلفة للمناطق الحرة و ذلك يعود لطبيعة نشاطاتها.

و إنطلاقاً من هذا، فإنّ الحديث عن المناطق الحرة التجارية يمثل الشكل الإبتدائي الذي ظهرت به أولى المناطق الحرة في العالم. ثمّ المناطق الحرة الصناعية للتصدير حيث أن أوّل منطقة ظهرت سنة 1958 بإيرلندا و هي منطقة شانون، و كذلك المناطق الحرة البنكية حيث أن أول شكل لترحيل النشاطات البنكية جاء تبعاً لإنشاء أسواق الأورو - **EUROS** - و الأكثر حداثة هو الشكل الجديد الذي تتخذه المناطق الحرة، الذي يسمى " مناطق المؤسسات " و كان ظهورها عام 1980 ببريطانيا.

كما توجد مجالات حرة أخرى غير جبائية لها نقاط مشتركة مع المنطقة الحرة، إلاّ أنّها تعرف بعض الخصوصيات و الإختلافات في الطبيعة مع هذه الأخيرة.

لذلك فإنّنا نحاول إبراز فكرة المنطقة الحرة عن طريق بعض التعاريف المقترحة و كذا الخصائص المتعلقة بهذه الأخيرة، مع تقديم نبذة تاريخية عن تطور المناطق الحرة عبر العالم بهدف إلقاء نظرة سريعة عبر الزمن لظهور هذا النوع من الأشكال الجديدة للإستثمار و أصوله القديمة و الحديثة.

المبحث الأول

تطوّر و تحديد لمفهوم المنطقة الحرة

إنّ مفهوم المنطقة الحرة عرف منذ زمن بعيد و تطور من شكله البسيط إلى أن أصبح هذا المفهوم يعرف أشكالاً متعددة تبعاً لتطور النشاطات الإقتصادية الدولية و تعقد الحياة الإقتصادية من جهة أخرى، هذا ما أدى إلى تنوع التعاريف التي تحاول الوصول إلى تحديد مفهوم المنطقة الحرة.

المطلب الأول : تطور فكرة المنطقة الحرة

إذا كان المفهوم حديثاً اليوم، فإنّ نظام المناطق الحرة وجد منذ القدم. إنّ أول منطقة حرة عرفت في التاريخ هي جزيرة **ديلوس** (1) في بحر إيجا منذ ألفي سنة مضت بالإمبراطورية الرومانية، حيث أنّ السلطات المحلية لهذه الجزيرة بدأت تحرر تجارتها الدولية من القيود الإدارية أو التشريعية، و هذا بفضل حيازتها على موقع جغرافي ممتاز، فهي تربط تجارياً بين الشرق و الغرب. و قد كان الرومانيون يخزنون البضائع بغرض إعادة تصديرها.

كما إعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة. و مع ظهور المستعمرات قامت الدول الأروبية بإنشاء مناطق حرة صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل إنتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها.

و من أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة :

- منطقة جبل طارق و أنشئت عام 1704.
- منطقة سنغافورة و أنشئت عام 1819.
- منطقة هونغ كونغ و أنشئت عام 1842 (2)

---

1)-Jean-Pierre Barbier et Jean-Bernard véron : “ les zones Franches industrielles d’exportation ”, édition KARTHALA, 1991, P.1.

(2) - Kelleher thomas : “ Hand book on free zones ”, UNIDO, IOD, 31 July 1976, P.1.

و قد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، تموين السفن و إقامة المخازن الخاصة بذلك. كما عرفت الدول الغربية في مرحلة معينة لتطورها الإقتصادي تجربة المناطق الحرة، و كمثال لذلك الجمهورية الفيدرالية الألمانية بإنشائها لميناء همبورج كمنطقة حرة منذ 1881. كذلك فرنسا عرفت منذ 1938 نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة بفرنسا[1]، لا سيما تجربة مارسيليا التي كانت ملتقى الطرق التجارية ما بين أوروبا الشمالية و حوض المتوسط، كما عرفت دول أوروبية أخرى هذه التجارب كإيطاليا، النمسا و المجر.

بدأت المناطق الحرة التجارية تختفي منذ القرن التاسع عشر مع ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت سنة 1934 تطوراً خاصاً تحت شكل المناطق الحرة التجارية مع البلدان الأجنبية و يطلق عليها مناطق التجارة الخارجية[2] - Foreign trade zones - و هي مناطق حرة تخدم التجارة و الصناعة في آنٍ واحد. و منذ ذلك الوقت عرف مفهوم المناطق الحرة تطوراً مزدوجاً.

إنّ منطقة شانون تعتبر أول منطقة صناعية حرة للتصدير حيث كانت في الأصل تجارية ثمّ أضيف لها نشاطات تحسينية فعالة للبضائع و إثراء للمنتوجات المستوردة مما سهل لها عملية الإنتقال إلى النمط الصناعي. إنّ الشاهد لهذا التطور هو التشريع الأمريكي لسنة 1934 الذي عدّل عام 1950 قصد السماح بتحويل السلع في المناطق الحرة. إلاّ أن هذا الأخير إقتصر أساساً على عمليات التخزين، التجميع، عنونة البطاقات، التوزيع وليس التحويل بهدف التصدير.

إنّ المناطق الحرة الصناعية لبلدان آسيا ظهرت أول أنواعها إبتداءاً من الخمسينات في البلدان المسماة اليوم بالتنينات الأربعة - Les quatre dragons - و المتمثلة في : هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية و تايوان.

فمثلاً :

- منطقة جورونغ - Jurong - بسنغافورة.
- منطقة كاوسيتونغ - Kaosiung - بتايوان.
- منطقتي إيري وماسان - IRI et masan - بكوريا الجنوبية.

و تعد بعض هذه الدول المثال الشائع عن الدول التي إستغلت هذه المناطق لتحقيق الأهداف المنتظرة من إنشائها.

---

(1) - L'I.E.D.F : " Etude Relative Aux Zones Franches", P.2.

(2)-LOROT PASCAL:" Les Zones Franches dans le monde" , documentation Française,1987, P.12.

كما ظهرت المناطق الحرة الصناعية للتصدير بالمكسيك و ذلك في مسار الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات و المعروفة بالماكيلادورا. و في بداية الثمانينات عرف حوض الكرايبب هذا النوع من المناطق الحرة لكون الولايات المتحدة كانت تهدف من خلال ترتيب هذه النظم الجمركية الخاصة بهذه البلدان إلى سد أبواب الهجرة في وجه القادمين بأعداد كبيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك بهدف تقوية العلاقة التكاملية بين الجيران. و نجد بمنطقة الكرايبب كل من جمهورية الدومينكان،جمايكا كوستاريكا و هايتي و هي المناطق الحرة الأكثر فاعلية بالمنطقة [1]. كما يلاحظ إنتشار المناطق الحرة المعروفة بالمتاجر غير الجمركية سواء بالمطارات أو ببعض المتاجر الرسمية للسوّاح.

من جهة أخرى نشهد ظهور و إنتشار المناطق الإقتصادية الخاصة بمفهوم المناطق الحرة وجدوا بالصين في نهاية السبعينات. و حديثاً في الإتحاد السوفياتي سابقاً و في أوربا الشرقية و إلى تاريخ قريب عانت هذه المناطق من غموض كبير، نتيجة لتضارب المصالح بين هذه البلدان و المستثمرين الأجانب فبينما بحثت هذه البلدان عن جلب الأرباح بالعملة الصعبة و النقل التكنولوجي. فإنّ المستثمرين الأجانب كانوا يبحثون دائماً عن إمكانية فتح منافذ على الأسواق ذات الوجود القوي في البلدان المستقبلة.

عرفت البلدان النامية هذا النوع من المناطق إبتداءاً من السبعينات في مختلف البلدان عبر القارات.

1 ـ *قارة آسيا* : عرفت عدّة بلدان هذا النوع من المناطق فماليزيا مثلاً إشتهرت بمنطقة سانجي واي و بايان ليباس و كذلك ميناء كلانغ، و كذلك بلدان أخرى كسيريلانكا، أندونيسيا، البنغلاداش، الفلبين و منطقتي موري ريوس وباتان. و كذلك ببلدان أمريكا اللاتينية و الوسطى.

2 ـ *قارةإفريقيا* : كالمغرب، تونس، جزيرة موريس، السنغال، المناطق الجديدة بمدغشقر، الطوغو و الكامرون، دون أن ننسى تجارب بلدان الشرق الأوسط كمنطقة جبل علي بدبي التي أسست عام 1980، مصر وسوريا.

إن المناطق الحرة المالية و المعروفة بنظام **OFF-SHORE** كان لها دور في الوجود الإقتصادي حيث ظهرت في الستينات و لعبت دورا مهما خاصة بالبلدان المتقدمة نتيجة لأسلوب تعاملها الخاص. إلاّ أنّه في السنوات الأخيرة عملت على ترحيل جزء من نشاطاتها إذ فتحت فروع لها في مناطق مثل الكرايبب، هونغ كونغ ، لكسمبورغ و سنغافورة...إلخ. وبالمقابل نشهد ظهور بنوك التسهيلات الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية.

(1) - Jean - pierre Barbier et Jean - Bernard véron: “ Les zones franches industrielles d’exportation ”, op. cit, p.8.

وفي الفترة الأخيرة يشهد مفهوم المنطقة الحرة إتساعا آخر و ذلك بظهور مناطق المؤسسات حيث عرفت أول ظهور لها ببريطانيا سنة 1980 ثم تلتها كل من أمريكا ، فرنسا، و أخيرا بلجيكا و هي تقتصر على تنمية المناطق المحرومة.

المطلب الثاني : تحديد مفهوم المنطقة الحرة

المناطق الحرة هي اليوم حقيقة إقتصادية أين يظهر أثرها في الإقتصاد العالمي و هي بعيدة عن كونها ظاهرة ثانوية، حيث أن عدد البلدان التي إلتزمت بهذا النوع من التجارب هي في تزايد مستمر. كذلك عرف الفكر المهتم بدراسة المناطق الحرة تطوراً بالغاً من حيث الكتابة الإقتصادية أكثر من مفهوم المنطقة الحرة ذاتها.

و قد عرفت من خلال الدراسات المختلفة حقائق و وضعيات متنوعة، مما أدى بالفكر الإقتصادي لتبني عدّة تعريفات متعلقة بوضعيات متنوعة تختلف بإختلاف الأهداف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية الخاصة بكل دولة على حدى.

لذلك سنتعرض لبعض التعاريف بغية الإلمام بفكرة واضحة عن تعاريف المنطقة الحرة.

أولاً : تعريف مقترح من طرف لجنة الإحصاء لمنظمة الأمم المتحدة (L ‘ ONU)

تعرف المنطقة الحرة كما يلي :

" هي مجال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك ، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أوللمراقبة ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات . إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج ، بإستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون " [(1)].

من هذا التعريف نستخلص النقاط التالية :

- المنطقة الحرة هي مجال محدد جغرافياً.
- حرية دخول و خروج مختلف السلع من المنطقة دون الخضوع للمراقبة الجمركية.
- منع إنتقال السلع التي لا تعرف المواصفات القانونية المطلوبة.
- كل السلع المتواجدة بالمنطقة تصدر للخارج.

(1) - BORIS GOMBÂC : “ Les zones Franches en Europe ”, Bruylant - Bruxelles, 1991,P.32.

ثانياً : تعريف مقترح من طرف مركز المرصد الوطني للأسواق الخارجية و الصفقات التجارية.

" المنطقة الحرة هي مجال جغرافي صغير، حدوده ثابتة، حيث النشاطات الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة، هذه الأخيرة يمكن أن تخفض أو تلغى. و الغالب أنّها تعرف

تخفيفات تنظيمية، حيث أنّ السلع يمكن أن تدخل و تخزن بحرية، كما تستفيد من نظام جمركي خاص إذْ أنّ المنتوجات تدخل و تخرج دون الخضوع للمراقبة ولا للحقوق الجمركية، إلاّ أنّها تكون مستحقة في حالة دخول هذه المنتوجات التراب الوطني أين تقيم هذه المنطقة. " (1)

نستخلص من هذا التعريف النقاط التالية :

- التحديد المجالي للمنطقة.
- النشاطات الممارسة بالمنطقة تستفيد من نظام خاص في مجال الضرائب.
- دخول و خروج السلع دون الخضوع للمراقبة أو الحقوق الجمركية.
- في حالة دخول المنتوجات التابعة للمنطقة إلى التراب الوطني فإنّ الحقوق الجمركية تكون مستحقة.

ثالثاً : التعريف المقترح حسب إتفاقية كيوتو (Kyoto)

الإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الأنظمة الجمركية تعرف المنطقة الحرة كالتالي :

" المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة حيث السلع المتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن. كذلك الحقوق و الرسوم الخاصة بالواردات، فهي غير خاضعة للرقابة الدائمة لمصالح الجمارك. " (2)

نلاحظ أنّ هذا التعريف ناقص مقارنة بالتعريفات السابقة و ذلك لكونه لا يأخذ بعين الإعتبار الحرية عند التصدير.

و إنطلاقاً من الواقع الذي تتميز به المنطقة الحرة عبر الدراسات المختلفة، يمكن إدراج تعريف للإقتصادي " لوغو باسكال " الذي أرى أنّه أكثر شمولية و إيضاح لفكرة المنطقة الحرة.

(1) -Centre National d'observation des marchés exterieurs et des transactions commerciales : “ Les zones Franches industrielles ", décembre 1995, P.1.

(2) - Convention de Kyoto, Annexe F1, 18 mai 1973, P.149.

رابعاً **: التعريف المقترح من طرف لوغو باسكال**

" المنطقة الحرة هي مجال صغير، محدد جغرافياً، أين النشاطات الصناعية أو التجارية تستفيد من نظام خاص بها في مجال الجباية، هذه الأخيرة قد تكون مخفضة أو ملغاة و هي السائدة غالباً. و قد تكون موضوع لتخفيف تنظيمي. إنّه مؤشر أين السلع المادية تستطيع الدخول لتخزن بحرية، ذلك بالنظر إلى خروجها اللاحق إذْ في الغالب تستفيد من نظام جمركي خاص، حيث المنتوجات تدخل و تخرج دون أن تخضع للرقابة و لا للحقوق الجمركية. إلاّ أنّ هذه الأخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتوجات إلى الإقليم الوطني أين تتواجد المنطقة الحرة. " (1)

من تعريف لوغو باسكال و من التعريفات المقترحة سابقاً نلاحظ أنّ فكرة المنطقة الحرة جمعت بين وضعيات مختلفة رغم تنوعها، يمكن أن تجمع النقاط التالية :

1 ـ إنّ المناطق الحرة تكون متواجدة خارج الإقليم الجمركي للبلد المستقبل. و يمكن أن نفهم من الإقليم الجمركي حسب ما تقدمت به دورة المجلس التاسعة للجنة الإحصاء لمنظمة الأمم المتحدة من وجهة نظر إحصائية.

" إنّه يمكن أن نفهم من الإقليم الجمركي، الإقليم أين إدارة واحدة للجمارك تمارس رقابة على الواردات أو الصادرات أو كلتيهما. " (2)

كما أنّ هناك تعريف آخر دولي للإقليم الجمركي قدم من طرف مجلس التعاون الجمركي (CCD) و لقد قرر في ملحق F1 لإتفاقية كيوتو لـ 18 ماي سنة 1973.

" إنّ الإقليم الجمركي، هو الإقليم أين التنظيمات التشريعية لدولة تكون مطبقة. إنّ الإقليم الجمركي هو موحد و مستقل و هو محاط و محتوٍ في الحدود الجمركية. " (3)

و بذلك فإنّ الحدود الجمركية تمثل نهاية ممارسة الإدارة الجمركية و هي الحدود التي تقع فيها المناطق الحرة. إذْ أنّها غير خاضعة للتنظيمات الجمركية التي تعرفها البلدان المستقبلة. و هذا يترجم حرية المنطقة من حيث إستيراد و تصدير السلع مع الإلتزام بالقواعد القانونية المتفق عليها.

2 ـ التحديد الجغرافي للمنطقة :

إنّها مجال محدد و معزول عن بقية البلد المستقبل و ذلك عن طريق وضع حدود تعزلها عن بقية محيطها الجغرافي و هذا مايعرف بالحزام الجمركي.

(1) -Pascal Lorot : " Les Zones Franches dans le monde ", OP.cit, P.11.

(2) - Boris Gombâc : "Les Zones Franches en Europe ",OP.cit, P.1.

(3) - Idem

و يمكن توضيح هذه الفكرة من خلال التعريف المقدم من طرف لجنة خبراء المنظمة العربية بهذا الخصوص. حيث تعرف المنطقة الحرة بأنّها :

" جزء من الأرض تابعة لدولة ما (سواء كانت ضمن ميناء ما، أو بجواره، أو مدينة، أو قطعة أرض داخل حدود دولة) و يتم إيضاح حدودها الجغرافية بطريقة قاطعة (سور- حاجز خاص) و عادة يتمّ إعدادها و تجهيزها بالمرافق العامة، و لها إستراتيجية واضحة فيما يتعلق بالأنشطة التي يجب أن تمارس داخلها... " [1]

من خلال التعريف يمكن أن نخلص إلى النتيجة التالية :

أ - الموقع : إنّ المنطقة الحرة تتخذ موقعها بالقرب من ميناء أو داخله، أو قطعة أرض داخل دولة. كما أنّها تتواجد اليوم بالموانئ الجوية كمنطقة شانون بإيرلند، أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية و تنميتها.

ب - المساحة : فبعد أن كانت تقام على مساحات محدودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة حيث تشمل مدن أو موانئ بكاملها. فحسب دراسة قام بها البنك العالمي، تبيّن أنّ المساحة التي تغطيها المنطقة الحرة عموماً هي من عشرة إلى ثلاثة مائة هكتار، و هي منفصلة عن الإقليم الجمركي. [2]

3 - تعرف المناطق الحرة معاملة جبائية خاصة للنشاطات الإقتصادية و التجارية حيث تعرف تخفيضات جبائية هامة، و في حالات أخرى تستفيد من إلغاء تام. [3]

و تجدر الإشارة أنّ هناك نقاط أخرى قد تبرز من خلال الدراسة و هذا يعود لإختلاف أشكال المناطق الحرة و ما تتميز به من خصائص منفردة بكل منطقة.

و أخيراً يمكن القول أنّه يصعب إيجاد تعريف واحد موحّد للمنطقة الحرة رغم تنوع التعريفات المقترحة من طرف الهيئات و الإقتصاديين، و هذا راجع إلى تنوع أشكال المناطق الحرة و إستعمالاتها عبر العالم.

---

(1) - خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية، دراسة متكاملة عن تنظيم و إدارة المناطق الحرة بالدول العربية، الندوة العربية الأولى لتنظيم إدارة المناطق الحرة بورسعيد 28 مارس إلى 2 أفريل، 1977، جامعة الدول العربية، (بورسعيد: الندوة 1977) القسم الأول، الفصل II. ص 7-8.

(2) - The world bank : “ export processing zones ”, the world bank, washington, Mars 1992, P.1.

(3) - Agence de promotion de soutien et de suivi des investissements : “ Les Zones Franches ”, P.3.

المبحث الثاني

أنواع المناطق الحرة عبر العالم و تطبيقاتها الخاصة

تعرف المنطقة الحرة أشكالا عديدة ، حيث تختلف هذه الأخيرة بإختلاف طبيعة نشاط المنطقة، و قد عرفت تطورا كبيرا عبر الزمن ، فمن منطقة حرة تجارية يعتمد نشاطها على الإستيراد و التصدير إلى منطقة حرة صناعية للتصدير أين تدخل عملية تحويل المواد إلى منتوجات بغرض التصدير .

و يمكن التعرف على مختلف أشكال المناطق الحرة بصفة عامة من خلال التعريف المقدم من طرف الجمعية الدولية للمناطق الحرة الصناعية للتصدير(1) بخصوص المنطقة الحرة ، و التعريف هو الآتي :

" كل الفروع المسموح بها من طرف الحكومة سواء كانت ميناء حر، منطقة حرة تجارية، منطقة حرة جمركية ، منطقة حرة صناعية، أو الأنواع الأخرى التي لها علاقة بالتجارة الخارجية، و التي بإستطاعة المجلس إصدار قرار بظمها في أي وقت . " (2)

من التعريف نستنتج أنواعا متعددة للمناطق الحرة و يعود ذلك لنوعية النشاط الذي تمارسه كل منطقة على حدى . سواء كان النشاط تجاري ، صناعي أو من شكل آخر.

المطلب الأول : المناطق الحرة التجارية و دورها الإقتصادي

المنطقة الحرة التجارية هي منطقة مساحتها محدودة و تقع داخل أو قرب ميناء ، مطار أو بجوار بلدين حتى تكون على مقربة من سوقها التجاري الخارجي كالمكسيك و الولايات المتحدة الأمريكية.

منذ البداية كان النشاط الرئيسي للمناطق الحرة التجارية يتمثل في إعادة التصدير ، النقل ، كما أعتبرت منذ زمن بعيد كمركز للتخزين و التغليف .

(1) – الجمعية العالمية للمناطق الصناعية للتصدير التي أنشئت في سنوات الستينات و الذي مقرها الرئيسي بـ فلاقستاف (FLAGSTAFF) بـ أريزونا (ARIZONA) بالولايات المتحدة الأمريكية جمعت عدة مناطق متواجدة عبر العالم حيث أن نشاطها يكون تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (L'ONUDI) و ذلك بهدف البحث عن تشجيع و ترقية المناطق الحرة في العالم .

(2) - Boris Gombâc : " Les zones franches en europe ", op . cit , p.36.

إنّ الإقتصادي لوغو باسكال في كتابه " المناطق الحرة في العالم " يعرف المنطقة الحرة التجارية كما يلي :

***أولا* : التعريف المقترح من طرف لوغو باسكال .**

" المنطقة الحرة التجارية هي مجال محدود يتواجد غالبا داخل أو قرب ميناء، فالتجارة مع العالم الخارجي تكون غير محدودة و مسموحة ، حيث بإمكان المنتوجات الدخول و الخروج من هذه المنطقة خارج النطاق الجمركي ، و تخزن لفترات متغيرة ، و ذلك حسب النظام الخاص بكل منطقة . إلا أنها خاضعة للتفتيش و إعادة التعبئة و تخص غالبا الشركات المرتبطة بالإستيراد و التصدير أو التوزيع بالجملة ". [1]

كما يقترح البنك العالمي تعريفا للمناطق الحرة التجارية نوجزه فيما يأتي :

***ثانيا* : التعريف المقترح من طرف البنك العالمي**

" المناطق الحرة التجارية لها مجال محدد ، توجد على العموم داخل ميناء أو بجواره . و منه فإن التجارة مع باقي العالم مسموحة دون قيد ، إذ يمكن للسلع أن تدخل للمنطقة التجارية الحرة و تخرج منها دون الخضوع لأي حقوق جمركية . و يمكن أن تخزن في المخازن لفترات متغيرة من الزمن عند الحاجة . إن السلع التي مصدرها من المنطقة التجارية الحرة يمكن أن تدخل للبلد المستقبل و ذلك عن طريق تسديد الحقوق الجمركية المتوقعة . إن المخزون المسبق لهذه المناطق داخل المخازن يسمح بتصريف سريع عن طريق الطلب ، كما يسمح بتحقيق إقتصاد في الفوائد من حيث دفع الحقوق الجمركية " . [2]

من التعريفان السابقان يمكن التعرف على النشاطات المسموح بها داخل المنطقة الحرة التجارية المحددة في بعض العمليات التجارية مثل : النقل ،التخزين ، العرض ، البيع ، إعادة التصدير والإيداع في مستودعات مؤقتة .

ثالثا : التعريف المقترح من طرف أمانة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

حسب دراسة مقدمة من طرف هذه الأمانة تقترح التعريف التالي :

" إن المناطق الحرة التجارية ، أماكن محصورة تتمتع بحرية في الجمارك ، تأسست نتيجة التسهيلات التجارية للتخزين . و هي أساسا تتشكل من أماكن لتخزين السلع أين ترقم و تكون مشروطة و خاضعة لعمليات أخرى بسيطة في إنتظار إعادة تصديرها . إنّ معظم هذه المناطق مثلا :

---

(1) - Pascal lorot : “ Les zones franches dans le monde ”, op . cit , p. 12 .

(2) - carl Godelez : “ export processing zones ”, world Bank of staff , working paper ,1981, p. 7 .

هونغ كونغ، سنغافورة ، جبل طارق ، عدن ، هي متواجدة في الطرق التجارية الدولية أو بالقرب منها . كذلك المناطق الحرة التجارية تواجدت خاصة بالبلدان المتقدمة و ذلك بغية التسريع في ترتيب السلع والتخليص الجمركي اللاحق للسلع الموجهة للتصدير . و هي كذلك تحمل على عاتقها دور إضافي بتوجهها نحو الأسواق المحلية . إلا أن النشاطات داخل هذه المناطق تبقى تحتفظ أساسا بميزتها التجارية". [1]

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا بعض شروط نجاح هذا النوع من المناطق الحرة كظرورة أن يكون البلد المعني مندمجا في نظام تبادلات تجارية جهوية أو عالمية معتبرة، أن يكون الموقع الجغرافي قريبا من طرق المواصلات البحرية و الجوية الكبرى حتى يسهل تنقل السلع. و إلى جانب المناطق الحرة التجارية ظهر شكل آخر يسمى المنطقة الحرة الملحقة (Sous-Zones) بالولايات المتحدة الأمريكية [2] كنتيجة لضيق المكان الذي عرفته المناطق التجارية الحرة، و كذا لإنعاش أكثر لفكر المناطق الحرة، لذلك أنشئت هذه المناطق الحرة الملحقة. و يعرفها الإقتصادي لوغو باسكال كما يلي : " هي مكان محدد يوجد خارج المنطقة الحرة التجارية. و في أغلب الأحيان هي جزء من موقع صناعي، أو مؤسسة ، أين تتم كل عمليات الإنتاج تحت نظام حر و تكون تحت رقابة منطقة تجارية حرة، تكون مسؤولة عن العمليات المنجزة فيها ." [3]

إنّ صناعة السيّارات مثلا تجلب أكبر عدد من المستفدين من هذه التسهيلات و هذا يعود لأهمية التركيبات التي تدخل في المنتوج النهائي.

تعتمد السلطات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية على التنافس بينها لجلب هذا النوع من الإستثمارات، خاصة بهدف إمتصاص البطالة المعتبرة السائدة هناك. و نظرا للمساحات الشاسعة التي يتطلبها هذا النوع من المنشآت الصناعية فإنّه يستحيل إقامتها داخل مناطق تجارية حرة تقليدية.

و لهذا تعمَد الشركات بالإتفاق مع السلطات المحلية إلى إقامة هذه المصانع خارج الإقليم الجغرافي للمنطقة التجارية الحرة مع إعطاءها الطابع القانوني الحر لهذه الأخيرة . فمثلا : شركة فلزفاقن (volkswagen) التي تنجز عملياتها في المنطقة الحرة الملحقة، مراقبة من طرف المنطقة الحرة التجارية لـ بتسبورغ (Pitt sburgh).

---

(1)- étude du secrétariat de la cnuced : “ Les zones franches de transformation pour l’éxportation dans les pays en développement : incidences sur les politiques commerciales et les politiques d’industrialisation ”, TD/ B / C.2/211/Rev .1, New york , 1985, p.1.

(2)- Boris Gombâc: “ Les zones franches en europe ”, op.cit, p. 38 .

(3)- Pascal LAROT : “ les zones franches dans le monde ” , op . cit , p . 31 .

إنّ هذا المفهوم الجديد للمنطقة الحرة الملحقة قد ظهر لإعطاء إمكانيات العمل للمتعاملين بالمنطقة و كذا تخصصها.

عرفت المنطقة الحرة التجارية في تطبيقاتها عدّة أشكال منها :

أولاً : الميناء الحر le port Franc

و يمثل الشكل القديم الذي ظهرت به المناطق الحرة منذ زمن بعيد من طرف بلدان حوض المتوسط، ثم إنتشر عبر العالم. هذا الشكل لعب دورا كبيرا في ظهور و تطور التجارة في البحر الأبيض المتوسط، أروبا الشمالية، و حديثا في الشرق الأوسط.

و يعرف هذا الفكر إتساعا حديثا حيث طبق بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1934 و يعرف بمناطق التجارة الخارجية [1] -Froreign Trade zones- .

و هذا النوع يتخصص في نقل البضائع، تخزين السلع، النشاطات التجارية المحضة، حيث يمكن للمنتوجات أن تركب، تنتج و تجمع داخل هذه المجالات.

يرى الإقتصادي باسكال لوغو بأن الميناء الحر هو التطبيق الواسع للمناطق الحرة التجارية. حيث يمكن أن يغطي منطقة تجارية بأكملها وتوسعها إلى مدينة كاملة.[2]

إنّ أنشطة الميناء الحر هي نفسها أنشطة المنطقة الحرة التجارية حيث يكمن الإختلاف بينهما في الموقع الجغرافي للنشاط و القدرة على الشحن و التخزين كما يتميز بقدرته الواسعة على إستقبال البضائع نظرا لما يحتويه من وسائل نقل و هياكل تبريد وتهوئة و غيرها. و مثال ذلك ميناء هونغ كونغ، ميناء هانبورغ بألمانيا، كوبن هاق بالدنمارك، ميناء بورسعيد بمصر وميناء سنغافورة.

كما تجدر الإشارة أن المزايا الإقتصادية التي تظهر من هذا الشكل من المناطق هو تسهيل حركة التبادلات التجارية الدولية، كسرعة عمليات النقل، تطوير السياحة وإيجاد فرص عمل جديدة.

ثانيا : المتاجر غير الجمركية Les boutiques hors douanes

هي إتساع لفكرة المنطقة الحرة التجارية، إذ تعتبر مناطق حرة تجارية متخصصة في البيع بالتجزئة خارج الجمارك، و تكون عادة في الموانئ أو المطارات أو محطات السكك الحديدية. أين تعرض على المسافرين بضائع و سلع دون الخضوع إلى الرسوم الجمركية و غيرها.

(1)- Boris Gombâc : " Les zones franches en Europe ", op. cit, p .37.

(2)- Lorot pascal : " Les zones franches dans le monde " , op. cit, p .12.

و عادة ما تعرف هذه البضائع رسوم ثقيلة في البلدن المستقبلة كالتبغ، الكحول، آلات التصوير، العطور .... إلخ.

ويرى الإقتصادي باسكال لوغو أن هذه المناطق الحرة الصغيرة للتجزئة ليس لها أهمية كبرى على مستوى الإقتصاد الكلي ما عدا في البلدان المحاذية للجزر و التي تعرف إقبالا كبيرا للسياح كجزر الكراييب مثلا، أين تحقق هذه المتاجر مداخيل معتبرة. ففي سنة 1984 كان رقم الأعمال التقديري للمتاجر غير الجمركية عبر العالم يقدر بحدود خمسة عشر ملايين دولار أمريكي .[1]

يرى الإقتصادي بوغي قومباك بأنّ المتاجر غير الجمركيةلا يمكن إعتبارها دائما كمناطق حرة [2] ، حيث أنّ الإعفاءات الموافق عليها ليست دائما ذات طبيعة جمركية كماهو الحال في المناطق الحرة التقليدية.

إذْ أنّ أكثر الإعفاءات تكون ضريبية على السلع الكمالية أو تكون خاضعة للرسم على القيمة المضافة. بدليل أنّ السلع المباعة في هذه المتاجر غير الجمركية تعرف أسعارها إرتفاعاً مقارنة بما هو عليه خارج هذه المتاجر.

إنّ هذه المتاجر وضعت أساسا لجلب السيّاح، فمثلاً المتاجر غير الجمركية الأمريكية ليست مغرية للسيّاح عدا منطقة آلاسكا (Alaska).

فإذا كانت بلدان الإتحاد الإقتصادي الأوروبي (CEE) تعمل على إلغاء المتاجر غير الجمركية إذ أن إنشاءها كوحدة جمركية جعلت من مسألة إنشاء هذه المتاجر أمرًا ثانويًا ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت إمكانية إنشاء هذا النوع من التجارة.

فالكونغرس الأمريكي يعتبر أن المبيعات خارج الرسوم تمثل عامل مهم لجلب السيّاح الأجانب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و هي بذلك تمارس أثر تشجيعي على ميزان المدفوعات. حيث عُدل بموجبه القانون الأمريكي للجمارك لعام 1930 سنة 1988 و ذلك بالسماح لإتساع المتاجر غير الجمركية.

ثالثا: المخازن الحرة Les magasins Francs

المخازن الحرة نوع من أنواع المناطق الحرة ذات الطابع التجاري ، و تعتبر توسعًا لفكرة المناطق الحرة التجارية .

---

(1)-L'I.F.I.D , journeés d'études sur les zones franches : " présentation générale des zones franches " , L'I.F.I.D. , Alger 16 et 17 octobre 1993 , p. 3 .

(2)- Boris combâc : " les zones franches en Europe " , op . cit . p . 44 .

فهي تتمتع بإمكانيات لممارسة نشاطات أخرى تتعدى حدود الشحن و التخزين، و تتمتع كذلك بالنظام الجمركي المعروف " بالتحسن الفعّال " "perfectionnement actif".

هذا النظام يسمح بتقييم المركبات المخزنة بالمنطقة دون الأخذ بعين الإعتبار الرسوم و الحقوق.

و يمكن ذكر بعض العمليات المتاحة بمستودعات التخزين : (1)

- فحص وأخذ عينات من السلع.
- التصليح في حالة عطب.
- عملية تصنيف و ترتيب السلع و المنتوجات.
- التنظيف و إفراغ البضائع و تغليفها.
- تثبيت البضائع على أعمدة العرض.

يعرف الإقتصادي لوغو بسكال المخازن الحرة بأنّها :

" مكان محدد جغرافيّا، يستفيد من مزايا مرتبطة بالنظام الإقتصادي للمستودعات. هذه المخازن مفتوحة للأشخاص من كل الجنسيات التي ترغب في خدمات التخزين للمنتوجات المستوردة و كذلك المصدرة. فالفترة المقدرة للتخزين تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات. كما أنّ المتعاملين بإمكانهم إنجاز أكثر من عمليات بسيطة لإعادة التكييف ". (2)

إنّ المخازن الحرة تشكل نوعا من التغيير للفكر الأمريكي فيما يتعلق بمناطق التجارة الخارجية التي ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية.

فالقانون الأمريكي لسنة 1980 يسمح بالإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة داخل هذه المناطق، و كذلك إبعاد تكلفة اليد العاملة للقيم النهائية للسلع التي جمعت أو وضعت في المناطق الحرة للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1)- L'I.F.I.D , journnées d'études sur les zones franches : " présentation générale des zones franches " , op . cit , p . 3 .

(2) - pascal LOROT : " les zones franches dans le monde " , op . cit , p . 99 .

إنّ هذه المناطق جدّ متخصصة، تنشط لحساب مؤسسة أو مؤسستين. غالبا ما تشغل عدّة مواقع : مصانع مبعثرة على شكل مستودعات بحرية، نهرية، بقرب مطار أو مرتبطة بالسكك الحديدية. و هي عموما تُسيّر من طرف وكلاء خواص، و هي مراقبة و منظمة تحت سلطة مزدوجة للإدارة الجمركية و مسيّر المنطقة. (1)

و يمكن التمييز بين هذين النوعين من المناطق بالنقاط التالية :

- فترة التخزين بالمخازن الحرة محددة بخمس سنوات في حين هي غير محددة في مناطق التجارة الخارجية.

- إنّ مناطق التجارة الخارجية تمنح للمستعملين إمكانيات التصرف في السلع بشكل واسع، كما تسمح بالقيام بعمليات جد متنوعة. في حين أنّها تنحصر في عمليات الإصلاح و التحويل البسيط بالنسبة للمخازن الحرة.

رابعا : الدور الإقتصادي للمناطق الحرة التجارية

إنّ الدور الإقتصادي لهذه المناطق يستنتج من خلال النشاط الإقتصادي الذي يقوم به مستعملي المنطقة و متعامليها.

و يحلل نشاط المنطقة الحرة التجارية عن طريق النشاطات الإقتصادية و المزايا التي تحصل عليها و تجلبها.

1 ـ نشاطات المناطق التجارية الحرة :

المناطق الحرة التجارية لها عدة أنشطة إقتصادية مهمة ، خاصة و أنّها تقدم عدّة خدمات من أجل تطوير التجارة الدولية، و خدمات مهمة بالنسبة للبلدان المستقلة لهذه المناطق. و بصفة عامة فإنّ الخدمات التي تقوم بها المنطقة الحرة التجارية هي كما يلي : (2)

أ ـ التخزين :

1. يمكن تخزين السلع المستوردة أو الموجهة للتصدير في المنطقة الحرة حسب الوقت الضروري (تحد د المدّة بخمس سنوات بالمخازن الحرة) مع إعفاء كلي للحقوق الجمركية.

---

(1) - Boris Gombâc : “ les zones franches en europe ” op . cit , p . 37 .

(2)- L'I.FI.D, journnées d'études sur les zones franches : “ présentation générale des zones franches ” , op.cit , p . 10 - 11 .

ب ـ **المراقبة و المعاينة :**

خلال مدّة التخزين يمكن لمالك السلعة القيام بمراقبة حالة السلع. و للمستورد الحق في القيام بمعاينة و تحليل مدى مطابقة السلع المستوردة و هذا دون الخضوع لدفع الحقوق الجمركية.

جـ ـ **التحويل :**

المنتوجات المخزنة بالمخازن الحرة و منطقة التجارة الخارجية تستفيد من وضعيات حرة. إنّ عمليات مثل التنظيف، الفرز، الترشيح، التجميع والتغليف مسموح بها.

بالإضافة لذلك فإنّ منطقة التجارة الخارجية لها إمكانية القيام بتجميع و تركيب المكونات الأجنبية مع المواد الأولية و المكونات الوطنية.

د ـ **التصدير :**

إنّ دخول السلع الوطنية إلى المناطق الحرة التجارية يعتبر كعملية تصدير. و بالتالي فهي تستفيد من نفس التسهيلات المرتبطة بالصادرات العادية للمنطقة.

هـ ـ **البيع و التحويل :**

إنّ المناطق الحرة التجارية تسهل عمليات بيع و شراء السلع. حيث أنّ أحد أنواعها يتمثل في المتاجر غير الجمركية المتخصصة في العرض و البيع بالتجزئة. إنّ الإنتشار الواسع لهذا النوع من التسهيلات لم يكن ليستمر لو لم تجني منه الدولة المضيفة و الشركات الوافدة مزايا إقتصادية مختلفة.

2 ـ **مزايا المناطق الحرة التجارية :**

إنّ التسهيلات و الخدمات المقدمة من طرف المناطق الحرة التجارية موجهة لكل المؤسسات المحلية و الأجنبية. التي ترغب في الحصول على مركز تخزين وتوزيع.

إنّ أهم المزايا التي يجدها المستعملون لهذه المناطق هي :

أ ـ **الحرية :**

إنّ مستخدمي المنطقة الحرة التجارية لهم الحرية في التصدير نوعًا و كمًا. ما عدا المنتوجات الممنوعة من طرف القانون. كما يسمح للمنتوجات التي تمر عبر الإقليم الجمركي أن تخزن في إنتظار تغيير التشريع الخاص بها. أو تحويلها إلى منتوج آخر يكون غير خاضع للقواعد القانونية.

ب ـ **إقتصادياً :**

المنطقة الحرة التجارية تحقق أرباحًا طائلة إلى مستعمليها. و هذا فضلاً عن طبيعة هذه الأرباح التي يراد بها تطوير نظام التسيير للمؤسسات التي تنشط داخل المنطقة.

و إذا إستطاعت أن تتحكم في تسيير مخزوناتها فإنها ستحقق أرباحا أكبر، و تستطيع بذلك أن تحسن من وضعية الخزينة للمؤسسات العاملة بالمنطقة.

جـ - **الفعالية :**

المناطق الحرة التجارية تمثل وسيلة فعالة جدًا، و هذا عن طريق التسهيلات المقدمة للتجارة الدولية (التصدير، الإستيراد، العبور و التوزيع ...).

إنّ فعالية هذه المناطق تظهر عن طريق البساطة و الخفة في برامجها والسرعة في التنفيذ [1]، إنّ المناطق الحرة التجارية تلعب دورًا إقتصاديًا هامًا كأداة لترقية التبادل الحر، و كجهاز منظم للحياة الإقتصادية و كخالقة للثروات.

بالرغم من كل هذه المزايا فإن المناطق التجارية الحرة لا تستطيع تحقيق مزايا إقتصادية توليها الدول المضيفة أولوية كبرى و على رأسها إمتصاص البطالة، تحويل التكنولوجيا، و إدماج المؤسسات المحلية داخل نسيج إقتصادي إنتاجي دولي.

هذه المزايا توفرها المناطق الحرة الصناعية و لا سيما المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

(1)- L'I.FI.D , journées d'études sur les zones franches : " présentation générale des zones franches " , op . cit , p . 11 .

المطلب الثاني : المناطق الحرة الصناعية

أولاً : المناطق الحرة الصناعية للتصدير *les zones Franches industrielles d'éxportation*

إنّ ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير أو(التحويلية للتصدير) كان نتيجة لعدّة إستراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلة.

في حين عملت هذه المناطق على ترقية النشاطات المانفاكتورية الموجهة للتصدير.

هذا النوع من المناطق وجد بالبلدان النامية إبتداءًا من سنوات الستينات خاصة في بلدان آسيا و أمريكا اللاتنية، حيث أعجبت هذه الأخيرة بالنجاح الذي حققته أوّل منطقة من هذا النوع و هي منطقة شانون بإيرلندا سنة 1958.

ترى البلدان النامية أنّ هذا النوع من المناطق يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية و ذلك عن طريق جلب رؤوس الأموال، و المستثمرين الأجانب بهدف النهوض بإقتصادها و تحقيق الرفاهية الإجتماعية.

إنّ أول منطقة حرة صناعية للتصدير ظهرت بالبلدان النامية هي منطقة كاندلا ـ kandla ـ بالهند عام 1965 و منذ السبعينات أصبح العدد يتضاعف من عشرين منطقة عام 1970 ، تجاوز عدد المناطق إلى 176 منطقة عام 1988. دون أن ننسى أن هناك 85 منها قيد الإنشاء و 25 منطقة أخرى قيد الدراسة. [1]

و قد كشفت دراسة للمكتب الدولي للعمل أنه حتى أوائل سنة 1990 فإن نصف بلدان العالم الثالث معنية بتواجد هذه المناطق .[2]

وحسب هذه الدراسة فإن المناطق الحرة الصناعية للتصدير ظهرت كحل "مثالي" حيث أنها تعمل على خلق مناصب عمل، و تساهم في التنمية الصناعية للبلدان المستقبلة.

---

(1) - Boris Gombâc : " les zones franches en Europe " , op . cit , p .36 .

(2) - International labour organisation: " Economic and social effects of multinational entreprises ", International labour organisation, Geneva, 1988, p.2.

و للتعرف أكثر عن أهمية هذه المناطق و توزيعها الجغرافي بالبلدان النامية التي عملت على جلب هذا النوع من المناطق يمكن إدراج الجدول التالي الذي سيبين لنا عدد المناطق الحرة الصناعية للتصدير خلال الفترة التي تمتد ما بين 1970 - 1986.

جدول رقم : (1)

توزيع المناطق الحرة الصناعية للتصدير في البلدان النامية

البلـــدان	1970	1975	1981	1986
- إفريقيا	1	7	10	25
- آسيا	6	48	37	95
- أمريكا اللاتينية و الكرايبب	4	24	45	56
المجمـــوع	11	79	92	176

<u>Source</u> : Kreye O.Hlinrichs. J.and Frobel. F : " export processing zones in devloping contries results of new survery ", Geneva International labour organisation office, 1987, P.8.

من خلال الجدول السابق يظهر لنا بصورة واضحة التطور السريع الذي شهدته ظاهرة المناطق الحرة عبر العالم. كما يبين لنا الجدول أنه من رقم متقارب جدا في عدد المناطق الحرة الصناعية للتصدير المتواجدة عبر القارات الثلاث سنة 1970 إرتفع هذا العدد إرتفاعا كبيرا في آسيا و بدرجة أقل في أمريكا اللاتينية. بينما ظل " متواضعا " في إفريقيا.

إنّ التطور الإقتصادي الحاصل خلال العقود الأخيرة أدى إلى ترتيب مماثل من حيث مستوى النمو الإقتصادي بين هذه القارات.

و بذلك نتساءل عن العلاقة المتواجدة بين إنشاء هذا النوع من المناطق و معدلات النمو الإقتصادي المحققة ببلدان آسيا ؟

هذا ما يدفعنا إلى التقرب أكثر لمحاولة تحليل و تفسير هذه الظاهرة الإقتصادية، و ذلك أولا عن طريق التعريفات المقترحة التى تحاول الكشف عن هذا المفهوم الجديد للمناطق الإقتصادية الحرة. ثمّ نتطرق في وقت لاحق بأكثر تفصيل لهذا النوع من المناطق.

في الحقيقة هناك عدّة دراسات إقتصادية قدمت في هذا الموضوع، و هذا يعود لأهميته سواء بالنسبة للبلدان المستقبلة أو بالنسبة للمؤسسات التي ترحل نشاطها لهذه المناطق على حدٍّ سواء. وهناك عدّة تعريفات مقترحة بخصوص هذه المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

أولا : تعريف مقترح من طرف منظمة الأمّم المتحدة للتنمية الصناعية

" المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي مجال محدّد إداريًا و أحيانًا جغرافيًا. يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية إستيراد التجهيزات و المنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير. هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب " (1)

من هذا التعريف و مقارنة بالمناطق الحرة التجارية فإن المناطق الحرة الصناعية للتصدير تعرض على المؤسسات المتواجدة بالمنطقة و الملتزمة بإستيراد و تصدير السلع مجموعة من المعايير التحفيزية، خاصة ذات الطابع الجبائي كما أنّ هذه المناطق تهدف قبل كل شيء إلى تشجيع النشاط التصديري للمؤسسات المتواجدة بها. على عكس تلك المنحصرة في عملية التخزين البسيط بالنسبة للمناطق الحرة التجارية.

كما أنّ هناك تعريف آخر قدم من طرف منظمة الأمّم المتحدة للتنمية الصناعية (2) و هو أكثر شمولية من التعريف السابق.

" إنّ فكرة المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتضمن إنشاء مصانع مانفاكتورية حديثة في داخل المنطقة الصناعية. ترافقها مجموعة من الإقتراحات موجهة لتشجيع الإستثمارات، المقاولين المحليين و المقاولين الأجانب. و لأجل جلب الإستثمارات، هناك تشريع يجب تبنيه حيث يقدم للمستثمرين مزايا كالإعفاء من الضريبة لمدة معينة، إستيراد التجهيزات الموجهة للإنتاج بكل حرية، حرية ترحيل الأرباح

---

(1) - Antoine basile et DIMITRI Germidis: “ investir dans les zones franches industrielles d’exportation ”, OCDE, Paris, 1984, p. .24 .

أنظر كذلك :

Centre National d’Information et de Documentation Economique : “ Les zones franches ”, Revue du CNIDE, numero 01, Janvier 1995, P. 7.

(2) - لعبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو (ONUDI) دورا هاما في إنتشار و تنمية مناطق التصدير الصناعية حيث قامت بتوحيد كثير من الدول النامية منذ بداية السبعينات لإنتهاج إستراتيجية التصنيع بغرض تنمية الصادرات الصناعية كما ساعدت تلك الدول في عمل دراسات الجدوى اللازمة لإقامة تلك المناطق بها كأحد أدوات تنفيذ السياسة الجديدة. و قامت المنظمة أيضا بالترويج لهذه المناطق في الخارج و وضع برامج إرشادية للدول النامية خاصة بالنواحي الفنية و التنظيمية و القانونية لمناطق التصدير الصناعية بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بتأسيس رابطة مناطق التصدير الصناعية بالعالم. و تعمل تحت إشراف المنظمة بتقديم الإرشادات الفنية و الإدارية لمناطق التصدير الحرة بالدول الأعضاء.

إلى الوطن الأصلي عند معدل تفضيلي متفق عليه. و تسهيلات أخرى (........) إيواء معقول، بنايات للمصانع المجهزة مع جميع الخدمات ". [1]

من التعريف المقترح لمنظمة الأمّم المتحدة للتنمية الصناعية يمكن أن نخرج بالنقاط التالية المميزة لهذا النوع من المناطق :

- المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي مجال محدد إداريا و جغرافيا.
- لها تحفيزات و مزايا مثلا:
  - إستيراد التجهيزات الموجهة لعملية الإنتاج بكل حرية.
  - إعفاء جبائي و ذلك لمدّة معينة.
  - حرية ترحيل الأرباح عند معدل تفضيلي متفق عليه.
  - إيواء معقول.
  - البنايات الجاهزة مع جميع مرافق الخدمات.

<u>ثانيا</u> : التعريف المقترح من طرف أمانة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

" المنطقة الحرة للتصدير هي أرض محصورة داخل إقليم وطني محمي، عادة يكون بجوار مطار أو ميناء حتى يتسنى لها إستيراد سلع التجهيز الأجنبية، التركيبات و المواد الأولية غير الخاضعة للحقوق الجمركية. إنّ المنتوجات المستوردة تدخل إلى المنطقة، ثم تصدر إلى الخارج. إنّ الدفع للحقوق الجمركية لا يفرض إلا إذا خرجت هذه المنتوجات إلى التراب الجمركي للبلد المستقبل (و هذا نادرا ما يحدث و ذلك لأن كل المنتوجات تصدرللخارج) ". [2]

---

(1) - Pascal Lorot : “ Les zones franches dans le monde ”, OP. CIT , p. 13 .

(2) - La Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement : “ Les zones franches, incidences sur les politiques commerciales et les politiques des industrialisation ”, CNUCED, TD / B / C.2 / 24 / Rev. 1, New york, 1985, P.4.

نستخلص النقاط التالية من التعريف المقدم سابقا :

- المنطقة الحرة الصناعية للتصدير محصورة داخل الإقليم الوطني المحمي و توجد بالقرب من ميناء أو مطار.

- لها تحفيزات و مزايا أخرى منها :

- إلغاء الحقوق الجمركية على إستيراد التجهيزات، التركيبات و المواد الأولية.
- الحقوق الجمركية تكون مفروضة في حالة خروج هذه المنتوجات إلى الإقليم الوطني المحمي.

كما يقترح البنك العالمي تعريفا آخر، الذي يفرق بصفة واضحة النشاط المنجز بالمناطق الحرة التجارية عن النشاط الذي تتميز به المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

<u>ثالثا</u> : التعريف المقترح من طرف البنك العالمي

" المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي نوع حديث نسبيا مقارنة بالمنطقة الحرة التجارية. هذا الشكل منتشر بصفة واسعة و مرتبط بمجال محدد و على العموم يتواجد داخل ميناء أو بجواره، أين تكون التجارة مع باقي العالم مسموحة بغير قيود. إن السلع يمكن أن تدخل للمنطقة الحرة التجارية و تخرج حرة من كل الحقوق الجمركية. كما يمكن لها أن تخزن بالمخازن لفترات زمنية متغيرة و ذلك لحاجة مشروطة. إن السلع القادمة من المناطق الحرة التجارية و التي تدخل إلى البلد المستقبل تعرف إقتناء متوقع للحقوق الجمركية. إذ أن التخزين المسبق في المخازن للمنطقة الحرة التجارية يسمح كذلك بتحقيق إقتصاديات على الفوائد المدفوعة على الحقوق الجمركية. و المناطق الحرة الصناعية للتصدير مزودة بصفة خاصة ببنايات و خدمات و ذلك بالنظر للنشاطات التصنيعية، مثل تحويل المواد الأولية و السلع الوسيطية المستوردة إلى منتوج نهائي موجه للتصدير، وأحيانا للسوق المحلي بشرط دفع الحقوق الجمركية المعمول بها.

إنّ المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتواجد كمنطقة صناعية ماديا و إداريا خارج الحدود الجمركية و هي موجهة إلى الإنتاج بهدف التصدير. إن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين مع سهولة إقامتهم. و عموما هذه التسهيلات تكون مصحوبة بتحفيزات أخرى " [1].

---

(1) - CARL Godelez : “ export processing zones ”, OP.CIT, p.7-8.

أنظر كذلك:

ANTOINE Basile et Dimitri Germidis: “ investir dans les zones franches industrielles d’exportation ”, OP. CIT, p . 24 .

من التعاريف المقدمة نلاحظ أنه بالمقارنة مع المناطق الحرة التجارية فإن المناطق الحرة الصناعية للتصدير تصنف حسب طبيعة النشاطات المانفاكتورية الموجهة أساسا للتصدير. و بذلك فهي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية، وهي وسيلة للسياسة الإقتصادية مزودة بنظام خاص للتبادلات و المراقبة بهدف جلب الإستثمارات.

و هي تضع كل التسهيلات الضرورية و الإمتيازات لأجل تحفيز إنشاء النشاطات الإقتصادية المتعددة منها:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية.
- التخفيف الجبائي الجزئي من خمس إلى خمسة عشر سنة أو الكلي [1].
- تخفيفات على مستوى القواعد الإدارية لأجل إقامة وسير هذه المناطق.
- تهيئة مناسبة للهياكل القاعدية الصناعية و الخدمية.

فإذا كان هذا النوع من المناطق يعرف نشاطات صناعية مانفاكتورية موجهة أساسا للتصدير فإن هناك نوع آخر من المناطق الصناعية، لها نفس الميزات مع المناطق الحرة الصناعية للتصدير إلاّ أنّ لها خصائص تنفرد بها و إختلافات أساسية تميزها عن هذه المناطق و هي تعرف بمناطق المؤسسات.

ثانيا - مناطق المؤسسات *les zones d'entreprises*

إنّ مختلف الدراسات الإقتصادية تحلل الأسباب العميقة لتضاؤل المجال الحضري و الصناعي، ممّا أدى إلى تزايد البطالة، و بروز الإقتصاد الطبيعي.

و هذا نتيجة لمجموعة من الأسباب التي ميزت المحيط الإقتصادي لمعظم الدول الصناعية الكبرى و هي [2] :

- قواعد تنظيمية مبالغ فيها.
- القيود البيروقراطية المتعددة.
- نظام ضريبي ثقيل.

---

(1) - Centre national d'observation des marchés exterieurs et des transactions commerciales: " Les zones franches industrielles ", OP.CIT, p.4.

أنظر كذلك:

- Agence de promotion de soutien et suivi des investissements :" Les zones Franches ", OP. CIT, p. 6 .

(2) - Pascal Lorot : " Les zones franches dans le monde ", OP. CIT , p. 15 .

وبذلك ظهرت مناطق المؤسسات أو ما يطلق عليها كذلك مناطق الإستثمار أو مناطق التشغيل بالبلدان المتقدمة بهدف التخفيف من حدة المشاكل المطروحة على الساحة الإقتصادية و الإجتماعية لهذه البلدان.

و يعتبر هذا النوع من المناطق من الأشكال الحديثة التي عرفت بالبلدان المتقدمة. حيث ظهرت بشكل رسمي في نوفمبر 1980 ببريطانيا نتيجة للأبحاث التي بدأت فيها منذ 1977 و تعتبر هذه المناطق جزء من " قانون الإستثناءات الثلاث " و هي :

- تخفيف القواعد التنظيمية.
- تخفيض عام للجباية.
- تسهيل المعاملات البيروقراطية.

و لقد أقترحت لأول مرة من طرف الأستاذ بيتر هال[1] - PETER Hall - المختص في مسائل العمران، كان قد أكد على مبدأ " دعه يعمل " حيث يؤكد بقوة على الحرية التي يجب أن تعطى لرجال الأعمال، مهما كانت جنسيتهم الأصلية.

كذلك الأستاذ جيوفري هاو - GEOFFREY Howe - المختص في المسائل الإقتصادية لحزب المحافظين طرح كذلك فكرة مناطق المؤسسات و ذلك عام 1978.

قد أعتبرت مناطق المؤسسات بالنسبة للأستاذ جيوفري هاو وسيلة ليس فقط للأماكن غير الآهلة بالسكان، و لكن بصفة عامة يمكن تواجدها بقلب المدن التي تعرف مشاكل إقتصادية كبرى [2].

و بذلك أقترح إنشاء منطقة حرة ذات هياكل خاصة كحل للأزمة الإقتصادية و الإجتماعية. و هي تستفيد بذلك من نظام خاص يعمل على جلب المؤسسات مع الإعفاء التام للضرائب، بالإضافة إلى تحفيزات أخرى.

لقي هذا الإقتراح صدى واسع في الأوساط الإقتصادية و حتى السياسية و خاصة من طرف الحزب المحافظ. حيث بادرت بريطانيا بإنشاء هذا النوع من المناطق كأول بلد يطبق هذا النوع من التجارب. كما إنتقلت هذه التجربة إلى إثنين من بلدان الإتحاد الإقتصادي الأوروبي التي تبنت التشريع المماثل و هما " فرنسا و بلجيكا "، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية لم تتأخر في تطبيق مثل هذا النوع من التجارب.

---

(1) - BORIS Gombâc: " Les zones franches en Europe ", OP. CIT, p .114.

(2) - Idem.

و يعرف الإقتصادي باسكال لوغو هذا النوع الحديث من المناطق كما يلي :

" هي الصيغة الأكثر حداثة لمفهوم المناطق الحرة، و تسمى بمنطقة المؤسسات. و تتواجد بالبلدان المتقدمة، هذه المناطق تعرض تغيرات في الجباية، و هي غير مقتصرة على النشاطات الموجهة للتصدير، وإنّما كل النشاطات المرتبطة بتنشيط الإقتصاد بصفة عامة بما فيها الإنتاج الموجه للسوق الداخلي " [1].

يمكن أن نستنتج النقاط التالية من التعريف :

1 ـ نشاط مناطق المؤسسات ليس بالظرورة نشاط تصديري أي أن منتوجاتها لا توجه بالضرورة إلى الخارج، بل هو نشاط مساعد الهدف منه القيام بأنشطة إقتصادية في منطقة معينة من الإقليم الوطني لكونها منطقة محرومة و أقل تقدما.

2 ـ مناطق المؤسسات لا تقع خارج النطاق الجمركي أو الإقليم الجمركي، و بذلك فهي لا تستفيد من المزايا و الإعفاءات من الرسوم الجمركية على الإستيراد و التصدير.

3 ـ رغم أن إنتاج المؤسسات المستفيدة من الإجراءات المنظمة لمناطق المؤسسات موجه بالدرجة الأولى نحو السوق المحلي. فإن المؤسسات الأجنبية تستفيد هي الأخرى من الحوافز التي تقدمها هذه المناطق.

4 ـ إنّ قواعد تنظيم مناطق المؤسسات لا تحمل أي تمييز فيما يتعلق بجنسية المؤسسة الوافدة.

إنّ الهدف الرئيسي لهذا الطرح هو إمتصاص نسبة البطالة خاصة في المناطق الجهوية الأكثر تضررًا من هذه المشكلة الإقتصادية. و بالتالي فإن هناك إختلاف أساسي بين هذه المناطق و المناطق الصناعية الحرة للتصدير و المتمثل في المراقبة الجمركية.

و للتقرب أكثر من هذا النوع من التجارب فإننا نتطرق إلى البلدان المتقدمة التي قامت بإنشاء هذا النوع من التجارب.

***أولا :* تجربة بريطانيا**

يعود تأسيس مناطق المؤسسات إلى نوفمبر 1980 و ذلك بعد موافقة الغرفة البريطانية. وهذا بهدف إيجاد حلول لمشاكل البطالة و التقهقر الإقتصادي الذي عرفته العديد من الأقاليم و المدن البريطانية.

---

(1) - LOROT Pascal : “ Les zones franches dans le monde ”, OP. CIT, p .15.

و قد وضعت مجموعة من التسهيلات و ذلك لمدّة عشر سنوات إبتداءا من 1980 حيث أنّ القانون ينص على :

- الإعفاء من الرسوم المحلية على الأملاك الصناعية و التجارية.
- الإعفاء التام للضرائب على الأراضي و المساحات التي تنشط فيها.
- الإعفاء من الرسم على التكوين الحرفي و المهني.
- تسهيلات فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية.
- معالجة سريعة للقواعد الإدارية.
- تخفيف الضغوطات فيما يتعلق بالعمران.

و قد إرتفع ببريطانيا عدد مناطق المؤسسات حيث سجلت خمسة و عشرون منطقة إلى غاية سنة 1984. و لعلّ المثال الجيّد الذي نقدمه لمناطق المؤسسات، هو المثال المقدم من طرف برنار كاب - BERNARD Kapp - للمدينة الصغيرة كوربي - CORBY - حيث بلغ عدد سكانها خمسون ألف نسمة أين كانت تتمركز بها شركة بريتش ستيل - BRITISH STEEL - التي أعلنت عن إغلاقها عام 1980. هذا ما أدى إلى فقدان ستة آلاف منصب عمل في ظرف ثمانية عشر شهرا.

إنّه من المعروف أنّ المناطق الصناعية التي كانت تستقبل و حدات صناعية كبرى للحديد تأثرت كثيرا بأزمة البطالة و التصحر الإقتصادي بفعل تقهقر صناعة الصلب الأوروبية التي عجزت عن مواجهة المنافسة الأجنبية خاصة اليابانية و الكورية.

إنّ إنشاء منطقة مؤسسات بهذه المدينة بمساحة 114 هكتار أدّت في ظرف أربع سنوات إلى بناء حوالي ثلاث مائة ألف متر مربع من الهياكل الصناعية، و خلق أربعة آلاف و خمس مائة منصب عمل من طرف مائة و ثمانٍ و ستين مؤسسة [1].

***ثانيا* : تجربة بلجيكا**

منذ عام 1982 [2]،عرفت بلجيكا مؤسسات مماثلة أو مناطق مؤسسات تسمى (مناطق التشغيل). حيث إعتمد التشريع البلجيكي على التجربة الأمريكية و البريطانية حيث سعى إلى جلب صناعات جديدة ذات مستوى عالي إلى الأماكن التي تعرف بطالة كبيرة و هذا على خلاف ما هدفت إليه بريطانيا.

---

(1) - L'I.F.I.D, journées d'études sur les zones franches : " présentation générale des zones franches ", OP. CIT, p .21.

2) - BORIS Gombâc: " Les zones franches en Europe ", OP. CIT, p .102.

إنّ المؤسسات التي ترغب في الإستثمار بالمناطق البلجيكية تستفيد من إعفاءات في الضرائب و ذلك لمدّة عشر سنوات.

و من بين هذه الإعفاءات الضريبية نذكر ما يلي :

- حقوق التسجيل و الإقتطاع العقاري.
- المؤسسات لا تكون خاضعة لمختلف الإلتزامات ذات الطابع الإجتماعي بالنسبة للأشخاص الأجانب.
- الإعفاء من الرسم المحلي - Taxe municipale - لمدّة تقدر بخمس سنوات.

إنّ هذه الجملة من الإعفاءات صحبتها بعض الشروط التي لا تسمح بإقامة سوى المؤسسات التي تعمل على :

- إمكانية خلق من عشر إلى مائتي منصب عمل، مع تبنيها للنظام الخاص بالشركة البلجيكية.

- يسمح فقط لإقامة المؤسسات التي تعمل في القطاعات المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة (كالإعلام الآلي، الصناعات الكهربائية و الإلكترونية، و سائل الإتصال عن بعد، البيوتكنولوجيا ...إلخ).

و يمكن تفسير إشتراط بلجيكا لهذا النوع من الصناعات " النظيفة " يعود لصغر مساحة البلاد التي لا تسمح بإنشاء صناعة كبيرة معروفة بتأثيرها السلبي على المحيط.

إنّ النتيجة الأولى لإنشاء هذه المناطق و المقدرة بستة مناطق تحصي تواجد سبع عشر شركة، و خلق سبع مائة منصب عمل [1].

إنّ مثل هذه النتائج ليست مشجعة جدّا، و ذلك بالنظر إلى الأهداف المتوقعة من هذه المناطق. و لعلّ هذا يعود إلى الطبيعة المميزة لأشكال المؤسسات المطلوبة و التي تعتمد على الصناعات المتقدمة الرأسمالية.

ثالثا : تجربة فرنسا

مع عودة اليمين الليبرالي إلى قيادة الحكم عام 1986 أظهرت السلطات العمومية تقبلا أكبر نحو تبني مفهوم مناطق المؤسسات. و في هذا الإطار فإن قانون 86 ـ 793 المؤرخ في 2 جويلية 1986، يسمح للحكومة بتشجيع و خلق مناصب شغل، و ذلك بمنح إعفاءات و تخفيضات ضريبية، إقتطاعات إجتماعية أو تغيير القواعد الخاصة بالوعاء الضريبي الذي تخضع له هذه المؤسسات لمدّة محددة أين وضعية الشغل تعرف تدهورا [2].

---

(1) - L'I.F.I.D, journées d'études sur les zones franches : " présentation générale des zones franches ", OP. CIT, p .23.

(2) - BORIS Gombâc: " Les zones franches en Europe ", OP. CIT, p .106.

و بذلك فإنّ الدولة الفرنسية أعلنت عن نشأة مناطق المؤسسات لصالح الأقاليم التي تعرف مشاكل إقتصادية في بعض فروعها.

و على هذا الأساس فتحت السلطات الفرنسية المجال لإنشاء مناطق المؤسسات لتسهيل عمليات إنعاش المناطق الأكثر معاناة من المشاكل الإقتصادية لبعض القطاعات الصناعية كتمركز صناعة النسيج في منطقة ليل و روبي، و قطاع الصلب في منطقة اللورين الحدودية، حيث أدى التقهقر العام لهذه القطاعات الصناعية إلى تفاقم مشكلة البطالة في المناطق التي تتمركز فيها هذه الصناعات.

و بذلك أسست في 15 أكتوبر عام 1986 [1]، ثلاثة أحواض للتشغيل و ذلك بتخصيص 300 هكتار للمنطقة الواحدة على أكثر تقدير و هي :

- دونكورك - DUNKERQUE -

- دوبان (La ciotat) D'AUBAGNE -

- تولون (La seyne) TOULON -

إنّ هذه المؤسسات تستفيد من نظام جبائي مخفف و من جملة التحفيزات منها :

- إعفاء ضريبي على الشركات لمدّة عشر سنوات متتالية بعد إنشاء المؤسسة.
- الإعفاء من التكليف الضريبي الجزافي السنوي الذي تخضع له المؤسسات التي لا تحقق أرباح.
- تسهيلات إدارية متمثلة في نظام (الشباك الوحيد).
- إمكانية الخيار بين المساعدات التقليدية (التهيئة الجهوية) و الإعفاء الضريبي.
- إمكانية الإستفادة من المساعدات الجهوية.

و مقابل هذا كل هذه التحفيزات التي تقدمها السلطات الفرنسية في مجال مناطق المؤسسات، فإن هناك مجموعة من النشاطات الصناعية و الخدمية التي يقرها القانون الفرنسي لأجل قبول تواجد المؤسسات بهذه المناطق.

هذه القطاعات هي :

ـ قطاع النسيج، الخيوط الإصطناعية، صناعة الحديد، الزجاج المسطح، صناعة السفن، تفصيل الملابس، الصناعات الغذائية.

ـ نشاطات التخزين أو التوزيع المرتبطة بالوحدات الإنتاجية الصناعية المتواجدة داخل المنطقة.

---

(1) - LOROT Pascal : " Les zones franches dans le monde ", OP. CIT, p .100.

ـ نشاطات خدمية غير مهمة في التصنيع أو التحويل، كالتنظيف الصناعي، المحاسبة ..... إلخ.

ـ نشاطات بنكية، مالية، للتأمين، التأجير أو التسيير العقاري و الأشغال العقارية.

إنّ النتائج المحققة للسنة الأولى من إنشاء هذه المناطق الفرنسية تبدو إيجابية. حيث سجلت إثنان و عشرون مؤسسة تنشط بهذه المناطق الثلاث. كما يتوقع إنشاء حوالي ألفي منصب عمل إضافي في حدود الثلاث سنوات القادمة من بدأ عمل هذه المناطق (1).

***رابعا* : تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**

إنّ مفهوم مناطق المؤسسات قد عرف بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979 و ذلك عن طريق ستوارت بتلور - STUART Butler - و هو إقتصادي يعمل بجمعية إريتاج - Heritage - بواشنطن (2).

و حسب هذا الإقتصادي فإنّ المدن و المراكز الحضرية يمكن أن تجلب هذه المناطق و ذلك بالنظر إلى الصعوبات و النتائج السلبية للسياسات المتبعة. لذلك إقترح إنشاء مناطق مؤسسات حسب النموذج الموجود حينها في بريطانيا. و قد رفض الكونغرس الأمريكي في تلك الفترة هذا المشروع لمناطق المؤسسات.

و في مارس عام 1986 حددت سبعة و عشرون دولة فيدرالية سياستها إتجاه هذه المناطق كما عملت على عرض مجموعة من الإجراءات التحفيزية لأجل جلب النشاطات الصناعية و التجارية بهدف تشجيع التشغيل.

حيث في مارس 1986 تواجدت حوالي 1424 منطقة مختارة من الولايات الصناعية للولايات المتحدة و التي تشترك جميعها في عتبة الفقر و مستوى البطالة (3).

إنّ الإمتيازات المختلفة و التحفيزات المعروضة لجلب المستثمرين تعرض جو تشجيعي لجلب المؤسسات الراغبة في الإستثمار بهذه المناطق، و هي تختلف من ولاية لأخرى، و التحفيزات المقدمة تتمثل على العموم في النقاط التالية :

---

(1) - L'I.F.I.D, journées d'études sur les zones franches : " présentation générale des zones franches ", OP. CIT, p .24.

2) - LOROT Pascal : " Les zones franches dans le monde ", OP. CIT, p .93.

(3) - Idem.

- تخفيض الضرائب على أرباب العمل و كذا الأجراء.
- تخفيض ضريبي على تشغيل الأجراء (العاطلين، الشباب ...).
- تخفيض ضريبي على المخزونات.
- الإعفاء أو التخفيض من الضريبة على الأرباح و المبيعات.
- تخفيض الرسوم على الإستثمارات.
- تقديم قروض و ضمانات على القروض.
- مجموعة من التسهيلات فيما يخص القواعد التنظيمية.

إنّ النتائج الأولى لمناطق المؤسسات بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 1986 تبدو مشجعة، حيث كان حجم الإستثمارات المحققة في مناطق المؤسسات الأمريكية وصل إلى 3,1 مليار دولار أمريكي، في حين أنّ مناصب الشغل و صلت إلى حوالي ثمانية آلاف منصب عمل.

إلاّ أنّ هذا العدد من مناصب الشغل هو ضعيف مقارنة بمجموع قوة العمل الإجمالية للولايات المتحدة الأمريكية. و قد يفسر تواضع هذا الرقم كون أن القطاعات الصناعية و الخدمية الأمريكية تجلب عادة إستثمارات ذات طبيعة رأسمالية شديدة، و عليه فإن قياس فعالية مناطق المؤسسات هاته قد يكون أكثر دقة إذا أستعملت مقاييس فعالية أخرى مثل: تحويل التكنولوجيا، حجم الإستثمارات في ميادين البحث و التطوير... إلخ .

من الدراسة السابقة لتجارب بعض الدول التي عملت بمبدأ مناطق المؤسسات التي تهدف إلى إعادة تنشيط الحركة الإقتصادية في المناطق الأكثر حرمانا و الأكثر تضررا من المصاعب الإقتصادية لبعض القطاعات الصناعية المتمركزة بهذه المناطق تبين إختلاف النتائج المحققة من بلد لآخر و من دولة لأخرى و هو ما يستدعي إجراء دراسة معمقة خاصة بكل منطقة على حدى.

إلاّ أنّ نشاط المناطق الحرة لا ينحصر فقط على النشاط التجاري و الصناعي بل يتعدى إلى نشاط آخر هو النشاط الخدمي.

المطلب الثالث : المناطق الحرة الخدمية

أولاً : المناطق الحرة البنكية

ظهر هذا النوع من المناطق الحرة في الستينات و السبعينات و ذلك تبعاً لتدويل البنوك، و ترابط الأسواق المالية، و كذلك التوجهات الهيكلية للنظام البنكي و المالي على الصعيد الدولي و لحرية رؤوس الأموال. إنّ مثل هذا النوع من المناطق تتواجد بالمراكز المالية - off shore - .

و تعرّف المراكز المالية كما يلي :

" المركز المالي - off shore - موقع تنشط فيه عدد من البنوك التي بحوزتها رؤوس أموال تملكها أشخاص طبيعية و معنوية غير مقيمة " [1] .

وجاء ترحيل النشاطات المالية نتيجة لعدّة أسباب منها :

- تطور السوق الأروبي.
- تطور المبادلات الدولية.
- الحاجيات الناتجة عن رسكلة البترو- دولار.
- التوطن السريع للإنتاج.
- حاجيات التمويل لبلدان العالم الثالث.

كذلك نتيجة لتأثر هذه البنوك بعدّة أحداث دولية حيث أنّه عام 1980 تعرضت الودائع الإيرانية الموضوعة بالبنوك الأمريكية في كل العالم إلى قرار تجميد أمريكي، و كذلك تجميد الممتلكات الأرجنتينية و ذلك تبعاً لحرب المالوين، و أخيراً تجميد الودائع لفرع ستي بنك -City Bank- بالفلبين.[2]

و نتيجة كذلك لعدّة معايير تقنية في بعض البلدان الصناعية ذات الميزة التوجيهية كمراقبة الصرف، سقف معدلات الفائدة، إنشاء معدلات الإحتياطي الإجباري، مراقبة حركة رؤوس الأموال.

إنّ البنوك الخاضعة لهذه القيود و الأحداث عمدت إلى ترحيل جزء من نشاطاتها لتسيطر على هامش مناورة أكبر.

---

(1) - Beauchamp andré : " Guide mondial des paradis fiscaux ", Paris, Grasset, 1981,P.29.

(2) - Lorot Pascal : " Les Zones Franches dans le monde ", OP.CIT,P.107.

حيث فتحت فروع لها في كل من الكرابيب، بانما، لندن (كان يمثل أكبر مركز مالي دولي في بداية الستينات)، هونغ كونغ، سنغافورة، لكسمبورغ، بهاماس و منطقة مانيل بالفلبين ... إلخ).

و بعد فترة ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 1981 في إطار بنك التسهيلات الدولية [1] - international banking facilities - .

و يرجع إزدهار المناطق الحرة البنكية للسر البنكي الذي يضفي على عملياتها، و لمزايا النظام الجبائي المطبق فيها و بذلك فهي تبحث دائماً على تلبية حاجيات زبائنها الذين يعملون على المستوى الدولي بإعطائهم إمكانية الإقتراب من سوق الأرو- دوفيس.

إنّ مفهوم الحرية هو مهم جداً في هذا النوع من المناطق حيث تكون هذه الحرية جزئية أو مشروطة بالنسبة للتنظيم الساري المفعول.

و لأجل التعرف على هذا النوع من المناطق نقترح تعريف الإقتصادي لوغو باسكال هو كالتالي :

" المناطق الحرة البنكية أو الأماكن البنكية - off et on shore - هي أماكن محددة جغرافياً، حيث البنوك من مختلف الجنسيات بوسعها أن تمارس نشاطاتها بحرية، بشرط أن تعمل بالعملات الأجنبية بالنسبة للأماكن - off shore - و التي ليس لها علاقة إلاّ مع غير المقيمين " [2]

إنّ المناطق الحرة البنكية تتعامل مع غير المقيمين، كما أنّه يشترط في تعاملها إستعمال العملات الأجنبية، و تعرف نشاطاتها التعامل بحرية.

إنّ حرية التعامل لهذه المناطق تنشط على عدّة مستويات :

1 ـ **المستوى الهيكلي و التنظيمي :**

إنّ النظام البنكي يسيّر بمجموعة من القواعد و القيود، إلاّ أن المناطق الحرة البنكية تسمح للبنوك القائمة بها إمكانية النشاط خارج هذا النظام المقيد، و عليه فإنّ هذه البنوك تستفيد من الإعفاء من التقيد ببعض الإلتزامات مثل : الإحتياطات الإجبارية، غياب الرقابة سواء كانت مالية (إحترام نسب التسيير) أو النقدية (مراقبة الصرف) أو الإقتصادية (تأطير القروض)، و كذلك التخفيف لأقصى حد من تخصيص رؤوس الأموال و كذا غياب نسب مراقبة تسيير البنوك.

(1) - Boris Gombâc : " Les Zones Franches en Europe ", OP.CIT, P.48.

(2) - Pascal Lorot : "Les Zones Franches Dans le monde ", OP.CIT, P.16.

هذا مايسمح بإعطاء العمليات البنكية مردودية أحسن و قدرة على المنافسة.

2 ـ **المستوى الجبائي :**

في العادة لا توجد رسوم على القيمة المضافة و المعاملات البنكية، كما يلغى التكليف الضريبي غير المباشر للضريبة، إذْ أنّ الضريبة على الأرباح أقل مما هي عليه في البلدان الأصلية. كما تعتبر الضريبة على فوائد التوظيفات المالية جد مشجعة.

و من جهة أخرى فإنّ البنوك العاملة بالمناطق البنكية الحرة مقيدة بالتعامل بواسطة عملات صعبة تم الحصول عليها من الخارج و مع غير المقيمين. و مع ذلك فإنّ هذه القيود تكون متغيرة من منطقة بنكية لأخرى.

3 ـ **جغرافية المناطق الحرة البنكية :**

إنّ ظاهرة إنتشار هذه البنوك يمكن أن تفسر بالطريقة التالية :

" إنّ العمليات البنكية الدولية تتضمن تعامل دولتين على الأقل و عليه فإنّه من الطبيعي جداً أن تتم هذه العمليات إما في دولة المقرض أو المقترض (...) غير أنّ المقرض و المقترض بإمكانهما تنفيذ العمليات الدولية في دولة ثالثة إذا وجدا ذلك عملياً " . [1]

بهذا الشكل من العمليات البنكية إنتشرت البنوك، إذْ على الدولة التي ترغب في جلب البنوك الحرة أن تقدم بعض الإمتيازات و ذلك بالنظر إلى النتائج المنتظرة منها.

إنّ الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة البنكية هو مبدئياً ليس ذو أهمية كبرى، فكل من هونغ كونغ، سنغافورة و البهماس هي الأكثر إمتيازاً من ناحية الجباية و الهيكلة. إذْ فيما يخص بالهياكل القاعدية فهي تلعب دوراً مهماً جداً في جلب هذه البنوك و كذا ظهور المراكز المالية ـ off shore ـ عبر العالم.

و يرى الإقتصادي لوغو باسكال بأنّ ظهور الأماكن المالية الجديدة و خصوصاً مراكز ـ off shore ـ في أغلب الأحيان يعتبر كنتيجة للتهيئة القانونية للهياكل القاعدية المنشأة بصفة عامة. إنّ مثل هذه التحفيزات المتنوعة و المتبناة من طرف السلطات المستقبلة لهذه الأماكن، لعبت دوراً رئيسياً لخلق مركز مالي.[2]

و لعلّ من أهم المراكز المالية الدولية التي عرفت إستقطاباً لهذا النوع من المناطق نتيجة للمزايا السابقة نذكر كل من :

---

(1) - Jean Bivorie : " Les Banques dans le monde ", PUF, Paris, 4 éme édition, 1984,P.108.

(2) - Pascal Lorot : " Les Zones Franches dans le monde ", OP.CIT,P.108-109.

أ ـ هونغ كونغ :

ظهرت أهميتها كواحدة بين المناطق الحرة البنكية، حيث يوجد 140 بنك منها 96 أجنبية، 1550 شباك، 400 مؤسسة مالية، 4 بورصات، إنّ النظم الجبائية و المالية و القانونية مشجعة جداً و هذا نتيجة غياب البنك المركزي.

ب ـ سنغافورة :

تعتبر المنافس لهونغ كونغ منذ 1970، حيث أنّ الأماكن الحرة البنكية بسنغافورة عرفت تطوراً سريعاً و متواصل، حيث تواجَدَ هناك أكثر من 220 بنك.

إنّ البنوك تعمل 24 سا/24 سا مع توفر السوق لأجل تسيير الموارد بالعملة الصعبة. و كذا هياكل قاعدية عصرية جداً و هي تحت تصرفهم كشبكة الإتصالات، تجهيزات عقارية و فنادق، الإتصال مع المطارات الدولية. و المهم من كل هذا تعرف سنغافورة الإستقرار السياسي و المالي. (1)

تكتسي أسواق آسيا أهمية كبرى إذْ في سنة 1980، 22 % من الصفقات للسوق الأروبي كانت مضمونة من طرف المراكز و البنوك ـ off shore ـ غير الأروبية. (2)

في عام 1981 برز توجه جديد مهم في جغرافية الأماكن المالية (بنوك ـ off shore ـ) و ذلك بإنشائها في نيويورك و بعد ذلك في مدن أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

جـ ـ بنك التسهيلات الدولية : ***International Banking Facilities***

إنّ القوانين و القيود التي خضعت لها البنوك الأمريكية (إحتياطي إجباري هام على الودائع، مراقبة معدلات الفائدة ... إلخ). قد تلاشت في منطقة نيويورك لفائدة أماكن ـ off shore ـ التي أصبحت تلعب دوراً كبيراً و حراً، لذا فهي تعرف مردودية و تنافس شديدين.

إنّ إنشاء هذه البنوك بالولايات المتحدة يعتبر كرد سريع لتطور الأسواق الأروبية، بهدف تشجيع عودة جزء من الصفقات المستحوذ عليها من نظام ـ Euro-Devises ـ لصالح الولايات المتحدة (3)

مع ملاحظة أنّه في سنوات الخمسينات كانت نيويورك تمثل أكبر مركز مالي دولي.

---

(1) - Annales de L'institut maghrebin d'economie douaniere et fiscale : " les reformes économiques au maghreb", l'I.FI.D,1995,P.239.

(2) - Pascal Lorrot : " les zones franches dans le monde, OP.CIT, P.109.

(3) - L'I.FI.D : " présantation generale des zones franches ", OP.CIT, P.27.

إلاّ أنّه في إطار بنوك التسهيلات الدولية و خلافاً لبنوك - off shore – المتواجدة ببلدان أخرى فإنّه بإمكان هذه الأخيرة العمل بالنقود الوطنية و هذا بالتصادف مع الدولار.

و تعمل هذه البنوك على إستقبال الودائع و منح القروض إلى الخواص أو لشركات متواجدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية [1]. كذلك عرفت هذه البنوك الحرة إتساعاً في جغرافيتها، حيث تواجدت بلكسبورج بألمانيا (خمسة بنوك ألمانية حرة)، و كذلك بريطانيا إتخذت إجراءات بهدف تحويل لندن إلى مركز كبير للأورو.

إنّ بلدان أخرى مثل اليابان، أستراليا، بلدان سكاندنافيا سهلت هي الأخرى إقامة البنوك الأجنبية.

في تونس البنوك من نوع - off shore – كان لها إهتمام خاص منذ 1975، حيث أنّ قانون 1985/12/6 و المنشور لـ 1986/12/6 للبنك المركزي عملت على تغيير القوانين لهذه البنوك الموجهة لغير المقيمين.

حيث أنّ نتائج نشاط سبعة بنوك - off shore - في تونس توضح تراجع في حجم النشاطات سنة 1993 بأكثر من 20 % مقارنة بسنة 1992، و ذلك خوفاً من منافسة البنوك المحلية.

أمّا بالمغرب فقد أصدر المنشور لـ 1992/02/26 و هو مكمل لمنطقة الظاهير – DAHIR – و هو مرتبط ببنوك - off shore - و ذلك بإنشاء منطقة خاصة بطنجا.

أمّا الجزائر فقد عرفت بنك جزائري - ليبي، يسمى باميك - Bamic – يعمل منذ 1988 حسب قواعد - off shore - بدون أن يكون له نظام - off shore - محدد بوضوح.

و هذا البنك يملك رأسمال إجتماعي يقدر بـ 50 مليون دولار أمريكي و يعمل بسوق المدى القصير بمقاييس حيث النظام - off shore - غير محدد بنص خاص، سواء بالنسبة للجزائر أو ليبيا.

هذه المؤسسة تجد صعوبة في التطور نتيجة هذا المفهوم خصوصاً مع التوجهات الجديدة في القواعد الدولية فيما يخص البنوك، مصدر الأموال و القواعد الإحتياطية [2].

فإذا كانت هذه البنوك المتواجدة بالمناطق الحرة البنكية تستفيد من الإمتيازات المقدمة التي تؤثر بدورها على البلدان المستقبلة سواء كان هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً.

---

(1) - Bori Gombâc : " Les Zones Franches en Europe ", OP.CIT,P.48.

(2) - Annales de l'institut maghrebin d'economie douaniere et fiscale : "les reformes économique au maghreb ", OP.CIT,P.238-239.

1 ـ **المزايا** :

موارد جبائية بمعدل ضعيف، لكنه حقيقي وهذا نتيجة التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال التي بحوزة هذه البنوك، كذلك على مستوى التشغيل، تكوين المهارات العالية، و خصوصاً كون هذه البنوك تعتبر كمدخل للسوق المالي الدولي.

2 ـ **السلبيات** :

التكاليف المغرية (شبكة تيلكس، أعمال الهياكل القاعدية و التجهيزات الجماعية)، مع وجود حرية إقتصادية سريعة للبلد المستقبل.

و نتيجة للتحفيزات التي تكتسيها البنوك الحرة فإنّها تعمل على تحفيز رؤوس الأموال الوطنية على الهروب إلى بنوك ـ off shore ـ و بذلك فإنّ البنوك الوطنية تفقد زبائنها.

كما إنتشرت في المدّة الأخيرة قضية المخدرات التي تبيض أموالها في بنوك المناطق الحرة و كذلك بالجنات الجبائية حيث يستعمل الإحتيال في البنوك لإدخال هذه الأموال. و بذلك تسعى كل من أوروبا و أمريكا إلى محاربة هذه الظاهرة فاعتماداً على تقرير أعدته كتابة الدولة الأمريكية أظهر أن النظام البنكي الأوروبي له تقاليد في السرية التي تعد أرضية خصبة لتبييض النقود ذات المصدر الإجرامي . (1)

إنّه من خلال التجربة التي عرفتها المناطق الحرة البنكية، و حسب الإقتصاديين تعتبر مشجعة سواء بالنسبة للمنشئين أو المستعملين لهذه المناطق، و هذا نتيجة للممارسة الحرة التي تقوم بها هذه البنوك و التي أدّت إلى تزايد الفعالية المالية للبنوك المتواجدة بالمراكز المالية التي تدعى ـ off shore ـ

و بالإضافة للمناطق الحرة البنكية، تتواجد بهذه المراكز المالية مناطق حرة للتأمين تتميز بطبيعة نشاطاتها.

(1) - Boris Gombâc : " les Zones Franches en Europe ", OP.CIT, P.49.

ثانياً : المناطق الحرة للتأمين

إنّ المناطق الحرة للتأمين تتواجد أيضاً بالإماكن المالية – off shore – حيث تستفيد من عدم الخضوع لكل من القواعد التنظيمية للجباية لمجموع نشاطاتها. و هذه المناطق متخصصة في تغطية الأخطار الخاصة و الكبرى و تتواجد بالمراكز المالية الكبرى مثل لندن و نيويورك. إنّ جغرافية المناطق الحرة للتأمين تميزت بتواجد مركز مالي دولي للنشاطات من نوع – off shore – بلندن لمجموعة شركات التأمين. كذلك منطقة نيويورك أسست تشريع مماثل و ذلك سنة 1980 . (1)

و يمكن تفسير هذا التمركز في لندن و نيويورك بسعي حكومتي بريطانيا و الولايات المتحدة إلى الإستفادة من الإمتيازات التي تحققها لإقتصادهما، كون مدينة لندن تعتبر أكبر مركز مالي، و كون الدولار عملة دولية واسعة التداول.

لهذا فإنّه حسب حكومتي هذين البلدين كل ما يتعلق بإعادة تنظيم النشاطات المالية على نطاق دولي، من شأنه تحقيق أثر إيجابي على إقتصادياتهما. إنّ وجهة النظر هذه تعتبر النشاط المالي مثله مثل أي نشاط صناعي آخر.

يوضح الإقتصادي هوبرت .ج. قروبل - Hubert G-Grubel - أنّ أنواع النشاطات المتواجدة بهذه المناطق الحرة للتأمين بقوله :

" من الواضح أنّه يوجد فصل فعلي بين التأمينات المنتظمة و التأمينات غير المنتظمة، إذْ الأعمال العادية التي تتضمن عدداً كبيراً من العقود الصغيرة تخضع في غالبيتها إلى التأمين الوطني المنظم لكون الخيار المتاح للتفاوض مع شركة لويدز - LES LIOYDS - يكون مكلفاً، لكن المخاطر الخاصة و الهامة فهي تؤمن لدى لويدز، و ذلك بسبب مرونة هذه الأخيرة أو لأنّ تكاليف المفاوضات ضعيفة بالمقارنة للمبالغ المؤمنة " . (2)

إنّ المثل الشائع عن هذه الوضعية هو التأمين الخاص بطائرات الأسطول الجوي لشركات الطيران. فمن المعروف أنّ كل طائرات المسافرين في العالم تؤمن لدى شركة لويدز.

إنّ شركة التأمين لويدز بلندن تختص في تغطية الأخطار الخاصة و الكبرى و هي غير خاضعة لأيّة رقابة إذْ أنّها تعمل على تجنب المنافسة لشركات التأمين المحلية، و هي كذلك تلعب دوراً مهماً في تطوير بعض النشاطات الإقتصادية بتغطية المخاطر الملازمة لهذه النشاطات و هذا الأمر يجعل هذه الشركة التأمينية تتوسع بشكل كبير.

---

(1) - L'I.F.I.D : " Présentation génerale des zones franches ", OP.CIT, P.28.

(2) - Hubert G.GRUBEL :" théorie des zones libres economiques ", in Reflects et perspectives de la vie economiques, Bruxelles, numéro de juin 1982.P.10.

و بالولايات المتحدة الأمريكية، أنشئت سنة 1980 منطقة حرة للتأمين بنيويورك، و تعتبر كهيأة دفاعية مثلما هو الأمر بالنسبة لبنك التسهيلات الدولية، و القصد من ذلك إستعادة السوق الضائع و المحتكر من طرف شركة لويدز بلندن، عن طريق عرض شروط مشجعة و مغرية مقارنة بما هو معمول به في لندن حيث تتواجد بنيويورك مجموعة من شركات التأمين.

و إلى جانب هذه الأشكال المتعددة التي تعرفها المناطق الحرة، هناك مفاهيم أخرى مشابهة لهذه الأخيرة، إلاّ أنّها تختلف عنها في بعض النقاط التي تعتبر أساسية للتمييز بينها.

المبحث الثالث

المفاهيم المشابهة للمناطق الحرة

هناك مفاهيم متعددة تتفق مع المناطق الحرة في بعض الخصائص و تختلف عنها من جهة إلى أخرى، هذا الإختلاف في حقيقة الأمر، جوهري مما يجعلها تتميز عن هذه الأخيرة في نقاط عديدة.

المطلب الأول : الجنات الجبائية Les Paradis Fiscaux

إنّ أقدم الجنات الجبائية تواجدت في كل من سويسرا، لكسمبورج و كذلك بالميناء الحر و بالمدن الدولية كطنجة. و تواجدت حديثاً الجنات الجبائية بثلاث مجمعات كبرى للبلدان الغنية كاليابان، أمريكا، أروبا (بريطانيا و كندا) و ببعض مناطق الكرابيب مثل جمايكا و البهاماس ... إلخ.

و للتعرف أكثر عن هذا النوع من المفاهيم نقترح التعريف التالي :

" الجنة الجبائية هي مكان يلجأ إليه بغية الإحتماء فيه من الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم في أوطانهم الأصلية حيث يتم إعفاؤهم من الضرائب أو دفع الضرائب الجزافية المستمرة تحت غطاء شركات غير المقيمين التي تتميز بها الأشخاص المعنوية و ذلك بالحفاظ على عدم القيام بأي نشاط مع البلاد المستقبل. و هذه الإمتيازات الجبائية التي تخص المداخيل تجلب كل الشركات التجارية و شركات سريعة الزوال التي لا تتعامل مع السلع المادية و إنّما تكون معاملاتها حسب مكانتها في السوق، أو عن طريق عمليات البيع و الشراء بإستعمال الهاتف و الفاكس ".[1]

إنّ الجنات الجبائية يقصد بها إقليم وطني أو بلد يعطي للأشخاص الطبيعية أو المعنوية إمتيازات جبائية تسمح لهم عموماً بالتخلص من الضرائب المفروضة عليهم في أوطانهم الأصلية، أو الإستفادة على الأقل من نظام جبائي أكثر إمتيازاً. كما يمكن تعريف الجنة الجبائية كمايلي :

" هي عبارة عن بلد أو إقليم من بلد، يعطي للأشخاص الطبيعية و المعنوية إمتيازات جبائية، تسمح لهم بالتخلص من الضرائب التي تفرض عليهم في بلدانهم الأصلية و الإستفادة من نظام ضريبي أكثر إمتيازاً من بلدهم الأصلي، خاصة فيما يتعلق بالضريبة على المداخيل و ما يتبعها " .[2]

(1) - Daniel Lallement : “ ne pas confondre zones franches et paradis fiscal ”,dossier “ investir : les zones franches en méditiranée”, performance, ESC Lyon 1986,P.25.

(2) - Beauchamp André : “ Guide mondial des paradis Fiscaux “, OP.CIT, P.39.

إلاّ أنّ التسهيلات المقدمة للجنة الجبائية سواء الخاص بالتشريع الجبائي أو المالي لا تعوض نهائياً المزايا الجمركية التي تتمتع بها المنطقة الحرة. حيث تسجل الحقوق الجمركية على كل الواردات بالجنات الجبائية خاصة بأروبا ". [1]

كما أنّ الجنة الجبائية يمكن أن يكون لها أكثر مزايا إذا كان شخص معنوي على عكس الشخص الطبيعي " [2]

كما يقدم الإقتصادي لوغو باسكال تعريف لهذا النوع من المفاهيم الجبائية.

" إنّ التحديد يُفرض ما بين منطقة حرة و جنة جبائية، حيث طبيعتهما مختلفة، فإنّ الجنة الجبائية هي مكان تأتي المؤسسات الأجنبية لتحط رحالها هروباً من النظام الجبائي الذي يجدونه ثقيلاً في بلدهم الأصلي. إنّها تهم الشركات التي لا تقوم بأي عملية مع البلد المعني و التي في الغالب تتواجد لتستفيد من دعم العمليات المالية في هامش التشريع لبلدان أخرى ". [3]

الإشكال المطروح بين المنطقة الحرة و الجنة الجبائية ناتج عن نقاط الإختلاف التي يمكن أن نلاحظها من خلال هذين المفهومين.

حيث أن نقاط الإختلاف هي :

- التسهيلات المقدمة هي ذات طبيعة جبائية و ليست تسهيلات جمركية حيث أن الحقوق الجمركية للواردات متواجدة في معظم البلدان التي تنشئ هذه الجنات الجبائية.

- الجنات الجبائية أماكن يُلجأ إليها للهروب من الجباية الثقيلة، و هي لا تقوم بأية عملية إنتاجية مع البلد المعني، حيث أن النشاط الذي تقوم به في هذا الأخير و همي، على عكس المناطق الحرة التي تمارس فعلاً نشاط تجاري ، مالي أو صناعي، أين العلاقات مع البلد المستقبل تكون ممكنة.

- تعتبر كمنطقة عبور للأموال، حيث أن الجنات الجبائية ليست خالقة للثروة، على عكس المناطق الحرة القادرة على إنعاش الإستثمارات التي تعمل على تحقيق التنمية المحلية أو الجهوية.

---

(1) - Boris Gombâc: " les zones franches en Europe ", OP.CIT, P.47.

(2) - Chambost .E : " Guide des Paradis Fiscaux Face à 1992 ", Paris, edition, sand, 1990-1991,P.17.

(3) - Pascal lorot : " objectifs et impacts économiques des zones franches industrielles dans les pays industrielles et en developpement",thése de doctorat et siences économique, institut d'etudes politiques de Paris , Mars 1987,.P. 60.

كما تشير الدراسات المتعلقة بهذا الأمر أنه ليس من السهل إحصاء مبلغ الإستثمارات المحققة من خلال البلدان التي تعرف رسوم مخفضة (وهي بلدان صغيرة المساحة و قليلة السكان تتواجد بها الجنات الجبائية بشكل هام مثل : إيرلندا، هونغ كونغ، كوستاريكا).

حيث أنّ الإستثمارات الأمريكية في الجنات الجبائية تضاعفت بخمس مرات ما بين 1968 ـ 1978، في حين أن الإستثمارات في باقي العالم تضاعفت فقط. و كذلك فإنّ الإستثمارات اليابانية عام 1983 المتواجدة بسبع جنات جبائية مثلت أكثر من رُبع الإستثمارات اليابانية بالخارج. [1]

و حالياً فإنّ الودائع الساكنة ـ Les dépôts massifs ـ المحققة من طرف المستثمرين خاصة اليابانيين في جزر الأنجلو- نرموند ـ Anglo normandes ـ هي أفضل شاهد على ذلك.

(1) - Pierre Beltrame : " les paradis fiscaux ", chambre de commerce, mutations, numéro.7,Mars 1994, P.63.

المطلب الثاني : النظـم الإقتصاديـة الجمركيـة

من أجل الإجابة عن بعض المسائل ذات الطابع الإقتصادي توسعت مهمة الجمارك، فهي لا تشمل فقط على تغطية الحقوق و الرسوم الخاصة بالإستيراد و التصدير، و لكن كذلك لوضع ميكانزمات جمركية للتحفيز الإقتصادي، تعرف بإسم النظم الجمركية.

في النصوص التي تعالج القواعد الجمركية و في التعبير الخاص بالقواعد الجمركية الرسمية، النظم الجمركية لها أهداف إقتصادية، و هي عادة تعرف تحت مدلول ـ نظم التوقيف ـ و هي تُعرف كأنظمة تسمح بالتخزين، المبادلات الإقتصادية، أو التحويل في الإقليم الجمركي و ذلك بإلغاء الحقوق و الرسوم و بمنع السلع الأجنبية من الدخول اللاحق إلى الإقليم الوطني سواء عن طريق الدفع أو إعادة التصدير.

و بالنظر إلى تطور الإدارة الجمركية، أخذت هذه الأخيرة ميل حقيقي لما يسمى بنظم التوقيف ـ Suspensifs ـ و كذا لتمييزها عن المدلول البسيط المتعلق بتقنية الجباية المعمول بها. هذا التطور ترجم عن طريق ظهور التعبير الجمركي الحالي ـ مفهوم النظم الجمركية الإقتصادية ـ يمكن أن تعرف مثل النظم الجمركية الموجهة لتشريع بعض النشاطات الإقتصادية مثل التصدير. و ذلك بإستعمال ميكانزمات متغيرة حسب النشاط المعني (إلغاء الحقوق و الرسوم، منح إمتيازات جبائية و مالية مرتبطة بالتصدير ... إلخ).

إلاّ أن الأثار المتحصل عليها لا تكون نهائية إلاّ إذا إستجابت السلع لبعض الإلتزامات التي تتغير حسب النظم. [1]

هذا ما يطرح إشكال بين هذه النظم الجمركية الإقتصادية و النظام الخاص بالمناطق الحرة. و لذلك فإننا سنحاول خلال العناصر الموالية تبيين الإختلافات و أوجه الشبه الموجودة بين المنطقة الحرة و أنواع النظم الجمركية الإقتصادية، التي تتشابه في أوجه كثيرة لنشاطات المنطقة الحرة.

أولاً ـ نظام المستودعات : Le Regime des entrepôts

هو الأكثر قدماً في النظم الإقتصادية لأنّه إرتبط منذ القدم بالميناء الحر و قد وجد تحت النظام التقليدي من أجل تلبية الحاجيات الخاصة بالمفاوضة الدولية.

إنّ المستودعات الجمركية موجهة أساساً للتخزين، التركيب اليدوي، أو التعامل بالسلع الأجنبية المستحقة للحقوق الجمركية.

(1) - Claude berre : " le droit douanier ", edition economica,1988,P.262.

إنّ السلع الوطنية التي تدخل إلى المستودعات الجمركية تعتبر كصادرات من وجهة نظر الإدارة الجمركية. و هذه المستودعات تتواجد داخل الإقليم الجمركي و ذلك بهدف التحرير المؤقت للعملية و لدفع الحقوق الجمركية لكل السلع المستوردة أو المصدرة، بشرط أن تكون سجلت بعض القواعد خلال المدّة التي بقيت فيها هذه السلع تحت المراقبة الجمركية . [1]

كما أن هذه المستودعات خاضعة لنظام المراقبة الجمركية و ذلك بهدف تشجيع التجارة العابرة، و هي تسمح في كل وقت بإعادة التصدير للسلع التي لا تجد لها زبون على السوق الوطني أو التي تستطيع أن تجد زبون أحسن في أسواق أخرى.

و أحياناً تكون التجارة عابرة بصفة خالصة دون أي تسرب في السوق الوطني. هذا النظام يشتمل على عدّة أشكال تقليدية و هي :

1 ـ *المستودع العمومي :*

و هو موافق عليه من طرف منظمات تمثل المنفعة الجماعية (بلديات، الغرفة التجارية ...) و هو مفتوح على كل السلع، كما أنّه خاضع للرقابة الدائمة لمصالح الجمارك.

2 ـ *المستودع الخاص :*

متواجد في المخازن الخصوصية للتجارة و هو مفتوح على بعض السلع فقط.

3 ـ *المستودع الخصوصي :*

و هو شكل جزئي من الشكل الأول للمستودع، و هو مخصص للسلع التي يفرض حفظها تجهيز منشآت خاصة لأن تواجدها في المستودع العمومي قد يشكل خطراً.

4 ـ *مستودع التخزين :*

هو نظام مخصص للتصدير و هو حصيلة لتشريع جمركي فرنسي أنشئ هذا النظام عام 1967، هذا النظام موجه لإستقبال السلع في السوق الداخلي في إنتظار تصديرها. و بذلك فهو يسمح بالإستفادة حالاً من المزايا المختلفة المتعلقة بالتصدير دون أن تكون السلع قد خرجت مادياً من الإقليم الجمركي و يوجد شكلين من هذا النوع :

ـ التصدير على نفس الحالة.

ـ التصدير بغرض التحويل.

كما عرف نظام المستودعات شكل آخر و هو المستودع الصناعي.

---

(1) - Boris Gombâc : " les zones franches dans le monde ",OP.CIT, P.43.

5 ـ ***المستودع الصناعي :***

هو موجه لتصحيح النقائص الناجمة عن نظام السماح المؤقت الذي يسمح بالتحويلات الصناعية مع إمكانيات التخزين في إنتظار التصريف اللاحق للسلعة ...

إنّ هذا النظام يسمح بالفعل للمؤسسات التي تعمل سواء للتصدير أو للسوق المحلي بإمتلاك عن طريق التصنيع و إبعاد الحقوق و الرسوم على رصد حساباتها سواء عن طريق إعادة التصدير أو عن طريق الوضع الإستهلاكي للسلع بالسوق الداخلي.

و منه فإنّ نظام المستودعات يسمح بالإستيراد، التخزين و التحويل. و بذلك فإنّ نظام المستودعات له بعض الإختلافات عن المناطق الحرة، تتمثل فيما يلي :

1 ـ درجة المراقبة الجمركية الممارسة، إذْ أنّ مصالح الجمارك تمارس بصفة كبيرة المراقبة على السلع الموجودة بالمستودعات الجمركية في حين تخضع إلى مراقبة محدودة بالمناطق الحرة.

2 ـ ليس هناك أي تعهد بالدفع مفروض (كفالة نقدية) على السلع الباقية داخل المنطقة الحرة لمدّة طويلة إلاّ أن الأمر مختلف كما هو عليه بالمستودعات.

غير أنّه في الواقع العملي يصعب التفريق بين النوعين و ذلك لأنّ الهدف في النهاية واحد.

ثانياً **: نظام السماح المؤقت : Le Régime de l'admission temporaire**

هذا النظام يصنف كل الوضعيات التي تشتمل على إدخال السلع الأجنبية للإقليم الوطني و التي تكون موجهة لإعادة التصدير في مدّة محددة.

- أو بعد إستعمالها في حالتها الأصلية دون تحويل.

- أو بعد الخضوع لعملية تحويل، أو إضافة عن طريق اليد العاملة.

وهذا النوع يعرف إلغاء للحقوق و الرسوم عند الإستيراد مع الإعفاء (التحرر من الإلتزامات) من القواعد المرتبطة بمراقبة التجارة الخارجية.

إنّ تطبيق هذا النظام عموماً خاضع لإنشاء ضمان مالي، كما يمكن أن يصحب بمعايير خاصة للمراقبة الجمركية. و هما النقطتان الأساسيتان اللتان تفرقان هذا النظام عن المنطقة الحرة.

ثالثاً **: نظام التحسن النشيط : Le Régime de perfectionnement actif**

هذا النظام يسمح بمنح توقيف للتحصيل الكلي للحقوق و الرسوم عند الإستيراد بالنسبة للسلع الأجنبية الموجهة لإعادة التصدير تحت شكل منتوج تعويضي بعد أن يخضع إلى التحويل، التصنيع، تصليحات محددة.

إنّ هذا النظام بعيد على أن نشبهه بالمنطقة الحرة و هذا يعود لعدم إمتلاكه لحدود جغرافية ثابتة، كما أنّه خاضع للرقابة الدائمة للجمارك و هو لا يستفيد من عدم الخضوع لقواعد التنظيم التي تتميز بها المنطقة الحرة أكثر تشجيعاً في مجال النشاطات التصديرية .[1]

رابعاً : نظام التحسن الساكن : Le Régime de perfectionnement passif

حسب ممارسة عادية فإن مؤسسات وطنية تلجأ للتوجه إلى الصناعة الأجنبية و ذلك لأغراض مختلفة، لمباشرة و تكملة تصنيع أو تحويل منتوجات وطنية التي يعاد إستيرادها ثانية بإعفاء كلي أو جزئي من الحقوق و الرسوم عند الإستيراد.

إن البلدان المتقدمة أين المستثمرين يقومون بعمليات في المناطق الحرة بهدف معالجة المنتوجات القادمة من هذه المناطق كما هو موضح في نظام التحسن الساكن وبعد ذلك يطبّقون الحقوق و الرسوم فقط في حدود القيمة المضافة المنشأة داخل المنطقة الحرة.

المطلب الثالث : النقاط الحرة (شركات Off shore)

إنّ المشرعين أخذوا بعض الإجراءات التي تسمح بوضع مؤسسات تسمى - Off shore - و ذلك مع الأخذ بعين الإعتبار لنشاطاتها وإقامتها [2]، إنّها شركات لإنتاج السلع، كما أن نظام - Off shore - فيها يقام حسب إختيار الشركة التي تعتبر غير مقيمة، و بذلك فإن نشاطاتها تكون موجهة للتصدير، كما يمكن أن تسرب جزء من إنتاجها إلى السوق الداخلي.

إن شركات - Off shore - تتميز بالنقاط التالية :

- تستفيد من مزايا جمركية (شراء بحرية مع الإعفاء من الحقوق و الرسوم لسلع التجهيز، و المنتوجات الوسيطية).
- هي خاضعة للمراقبة الجمركية و ذلك عن طريق تواجد أعوان الجمارك في المصانع التابعة للشركة.
- تستفيد من بعض التسهيلات الجبائية خلال فترة محددة.

إلاّ أن هذه الشركات لا يمكن إعتبارها كمناطق حرة و ذلك لأنها خاضعة للمراقبة الدائمة و لا تستفيد إلا من تخفيضات في الحقوق و الرسوم الجمركية، وبعض التسهيلات الجبائية. هذا عكس المنطقة الحرة المستفيدة من عدم الخضوع للقواعد التنظيمية بشكل كلي سواء على مستوى الجباية أو الإدارة الجمركية.

(1) - Jouili Abdellah : " Les zones franches : solution ou illusion ? ", memoire de troisième cycle professionnel , I.E.D.F, 1993 , P.22.

(2) - Ibid, p. 25.

وبذلك فإن هذه المفاهيم المشابهة للمناطق الحرة تتميز عنها في نقاط جوهرية تتعلق خاصة بدرجة المراقبة الجمركية الممارسة، كذلك شكل الإستفادة من الحقوق و الرسوم الجمركية التي تكون مستحقة في هذه الأماكن و بالعكس فهي تعرف الإعفاء سواء الجزئي أو الكلي في المناطق الحرة، بالإضافة تعرف هذه الأخيرة نشاطا حقيقيا. بالمقابل فإن بعض هذه الأنواع المشابهة للمنطقة الحرة تعرف نشاطا وهميا كالجنات الجبائية.

نتيجـــة :

إنّ نظام المناطق الحرة ليس له نفس الواقع فهو يجمع تحت كلمة واحدة عدّة أشكال التي توافق مختلف التخفيضات في إستيراد وتصدير السلع وذلك بالمقارنة مع النظام الجمركي المتواجد، و أحيانا تسهيلات أخرى ضريبية تتعايش مع تلك المتوقعة من القانون الجمركي.

و هو بذلك يغطي أوضاعا جد مختلفة حيث أن بعض المناطق الحرة ليست في الواقع إلاّ عبارة عن دكاكين أو مخازن، و بعضها الآخر يملك مركبات صناعية عملاقة و أخرى ذات طبيعة مالّية.

إلاّ أنه في إطار هذا التنوع يمكن إستنتاج مجموعة من الخصائص المشتركة و النوعية للمناطق الحرة.

أولاً : الخصائص المشتركة

1 ـ المزايا الجبائية :

إنّ الميزة الأساسية التي يتمتع بها الأشخاص و المؤسسات العاملة بالمناطق الحرة، هو ذلك النظام الجبائي الخاص الذي تتمتع به تلك المناطق مقارنة بباقي الإقليم للدولة المستقبلة. حيث يتمتع هذا النظام بإمتيازات عديدة و متنوعة.

2 ـ الشمولية :

المناطق الحرة مفتوحة لكل المشاريع الراغبة في الإستثمار دون تمييز لجنسيتها أو أصل رؤوس أموالها.

3 ـ المساواة :

كل العاملين المتواجدين في المنطقة الحرة يعاملون بنفس الطريقة، إذْ ليس هناك معاملة تفضيلية داخل المنطقة.

4 ـ نزع القيود التنظيمية :

لا تخضع المناطق الحرة لنفس القواعد و القيود التي تؤطر و تحكم نفس الأنشطة خارج هذه المناطق.

5 ـ إتجاه نحو تخفيف المظاهر البيروقراطية :

تتميز المناطق الحرة بتراجع واضح للقيود الإدارية حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة تتصف بسرعتها و ليونتها و بساطتها مما يسهل قيام الأنشطة بها.

كما تتميز أنواع المناطق الحرة بخصائص نوعية و ذلك يعود لطبيعة النشاط الممارس فيها، هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

ثانياً : الخصائص النوعية

جدول رقم : (2)

الخصائص النوعية بكل فئة من فئات المناطق الحرة.

المعايير				
الفئة	**الشكل**	**النشاط**	**القيود**	**العاملين**
المنطقة الحرة التجارية	مجال جغرافي	التجارة و العبور	السوق المحلي	- التجار - المصدرون - المستوردون - المختصون في العبور - الموزعون
المتاجر الحرة	متاجر	البيع		
الميناء الحر	الميناء و ما يحيط به		البضائع التي يقتضيها القانون الجمركي	
المخازن الحرة	مستودع أو مخزن	التخزين، تغيير الشكل، التحسين		
المنطقة الحرة الصناعية	مجال جغرافي أو إداري	التصنيع	السوق المحلي النشاطات غير المسموحة عدم خلق أو خلق عدد قليل من مناصب الشغل	الصناعيون
المنطقة الصناعية للتصدير	مصنع أو مركب صناعي	النشاطات الصناعية		
مناطق المؤسسات				
مناطق التشغيل				
المناطق الحرة الخدمية	مجال جغرافي أو إداري	خدمات مميزة و نوعية	/	/
المنطقة الحرة البنكية	بلد أو مدينة	النشاطات البنكية	المقيمون العملة المحلية	البنوك
المنطقة الحرة للتأمين		نشاطات التأمين	قطاعات التأمين العادية	مؤسسات التأمين
المنطقة الحرة الجبائية		التسجيل	المقيمين	أشخاص طبيعيون أو معنويون

SOURCE : L'I.F.I.D : " Présentation génerale des zones franches ", OP.CIT, P.8.

أنظر كذلك :

- Centre National d'information et de documentation économique : " Les zones Franches ", op.cit, P.12.

خلاصـــة الفصـــل الأول

من الدراسة السابقة للمناطق الحرة يمكننا أن نخلص إلى النقاط التالية :

ـ إنّ فكرة المناطق الحرة عرفت قديماً و تطورت مع تطور التجارة و النشاط الإقتصادي.

ـ المنطقة الحرة لا تعرف تعريفاً واحداً موحداً و إنّما توجد مجموعة من القواعد المتعارف عليها دولياً لما يمكن أن يسمى بالمنطقة الحرة.

ـ توجد أشكال مختلفة للمناطق الحرة و ذلك نتيجة لتعدد النشاطات و لتعقد الحياة الإقتصادية على المستوى العالمي، إلاّ أنّ الإتجاه الحالي يستهدف إلى إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

ـ المناطق الحرة تتطلب وضعية قانونيـة خاصـة، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم تحت ظروف و شروط معينة كالنظام الجبائي المرن، إطار قانوني خاص ... إلخ، هذه العوامل تساعد بشكل خاص المناطق الصناعية، التجارية و الخدمية.

ـ تعرف المنطقة الحرة مفاهيم مشابهة لها إلاّ أنّها تختلف عنها في نقاط جوهرية تجعل التمييز بينها واضح.

الفصل الثاني

الظروف المساعدة على قيام المناطق الحرة، تطورها و تكاليفها

المبحث الأول :التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة عبر العالم.

المبحث الثاني: الظروف المساعدة على قيام نظام المناطق الحرة.

المبحث الثالث: المراحل التي تمر بها حياة المنطقة الحرة.

المبحث الرابع: تكاليف المنطقة الحرة وإنعكاساتها على البلد المستقبل.



مقدمة الفصل الثاني

إنّ الأشكال المتعددة للمناطق الحرة التي تعرفها البلدان النامية على وجه الخصوص سواء كانت مناطق حرة صناعية للتصدير، مناطق حرة تجارية أو مناطق خدمية تتوزع على معظم البلدان النامية. و قد تختلف جهة من العالم في توزيعها عن الأخرى و هذا يعود لأهمية تواجد المناطق بها، من جهة أخرى فإن التوزيع الجغرافي لهذه المناطق يحدد إدراجها ضمن مفهوم عولمة الإقتصاد و ذلك في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل حيث يعتبر مفهوم المناطق الحرة جزءا من النظام الإقتصادي العالمي و كذلك من الإصلاحات السياسية التي تعرفها هذه البلدان الراغبة في إقامة هذه المناطق لأهداف خاصة بكل بلد.

و رغم معاناة هذه البلدان من أزمة إقتصادية خاصة فيما يتعلق بنقص التمويل، إلاّ أنها تحمّلت تكاليف جدّ ثقيلة في إنشائها لهذه المناطق سواء بالنسبة للهياكل القاعدية، أو تكاليف أخرى بهدف جلب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تصل من خلاله إلى تحقيق بعض الأهداف سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

و هذه التكاليف التي تتحملها هذه البلدان تتغير حسب المراحل التي تعرفها دورة حياة المنطقة.

المبحث الأول

التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة بالبلدان النامية

أصبحت المناطق الحرة اليوم حقيقة إقتصادية واضحة فأكثر من 1700 [1] منطقة حرة موزعة عبر العالم في حوالي سبعين دولة تقريبًا. إن دلّ هذا على شيئ إنما يدل على أهمية هذه المناطق بالنسبة لهذه البلدان التي تسعى جاهدة لجلب هذا النوع من الإستثمارات خاصة بالبلدان النامية التي يعرف التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة بها إتساعًا كبيراً سواءاً من حيث عدد هذه المناطق الحرة أو أشكالها المتعددة.

و فيما يأتي فإننا سنحاول إلقاء مسح سريع لمختلف المناطق الحرة المتواجدة بالبلدان النامية، و قد إعتمدنا في ذلك على التقسيم الذي نطرحه على محورين :

1 ـ المحور الذي يعتمد على التقسيم حسب أشكال المناطق الحرة.

2 ـ المحور الجهوي الذي نركز عليه و ذلك لتفادي التقسيم الإزدواجي بسبب بعض المناطق التي تجمع شكلين أو أكثر من المناطق الحرة.

المطلب الأول : المناطق الحرة في قارة آسيا

منذ بداية القرن التاسع عشر تواجدت المناطق الحرة التجارية في كل من سنغافورة منذ عام 1819، و هونغ كونغ منذ 1842.

في فترة الستينات توسعت هذه المناطق إلى مناطق حرة صناعية في إطار سياسة ترقية الصادرات، إنّ أول منطقة حرة في كوريا الجنوبية أنشئت عام 1971 و هي منطقة ماسان متبوعة بمنطقة إيري سنة 1975.

كما عرفت ماليزيا هذا النوع من المناطق و كذلك الفلبين حيث أنشئت منطقة باتان ـBATAAN ـ عام 1972، كما عرفت إنشاء أربع مناطق جديدة و هي :

ـ ماكتو . Mactan

(1) - L'I.F.I.D : " Présentation génerale des zones franches ", OP.CIT, P.31.

- باكيو Baquio

- باتنكاس Batangas

- إيزابيل ليت Isabel leyte

أمّا الصين فقد أنشأت منذ 1980 مناطق حرة سميت بالمناطق الإقتصادية الخاصة و التي تشمل أقاليم بأكملها. إنّ أكبر هذه المناطق هي منطقة شنزن - Shenzhen - التي تصدر أكثر بإتجاه الصين و المتواجدة على الحدود مع هونغ كونغ بمساحة 327,6 كلم^2، و ثلاث مناطق أخرى و هي : - سنتو Shantou ، - زاي Zhai ، - كزامن Xiamen.

كما أسست منطقة جديدة عام 1987 بجزيرة هايمن - Haiman - [1] لتستعمل في النهاية كمخابر لتحليل الأفكار الإقتصادية بتطبيق نظام تحرير السوق، الذي جاء به الإستثمار الأجنبي. هذا الأسلوب الجديد تأكد في سنة 1984 و ذلك بإنشاء 14 منطقة سميت بمناطق " التطور ". و فيما يلي نقدم هذا الجدول لتوضيح التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة بآسيا لمعرفة أنواع هذه المناطق و كذلك البلدان التي تتبنى مثل هذا النوع.

جدول رقم : (3)

توزيع المناطق الحرة بقارة آسيا

البلدان	عدد المناطق الحرة	تاريخ أول تأسيس	طبيعة المنطقة
سنغافورة	02	1819	مناطق حرة صناعية تجارية، خدمية
هونغ كونغ	02	1842	مناطق حرة صناعية تجارية، خدمية
الفلبين	05	1972	مناطق حرة تجارية صناعية، خدمية
كوريا الجنوبية	03	1971	مناطق حرة تجارية صناعية
ماليزيا	14	1971	مناطق حرة تجارية صناعية
سيريلانكا	01	1971	مناطق حرة تجارية صناعية
تايوان	03	1965	مناطق حرة تجارية صناعية
تايلندا	01	1981	مناطق حرة تجارية صناعية
أندونسيا	01	1973	مناطق حرة تجارية صناعية
الصين الشعبية	18	1979	مناطق حرة صناعية
البنغلاداش	01	1981	مناطق حرة صناعية
باكستان	01	1981	مناطق حرة صناعية
المجمـــوع	**52**		

SOURCE : L'I.F.I.D : " Présentation génerale des zones franches ", OP.CIT, P.32.

(1) - Boris Gombâc : " les zones franches en Europe ", OP.CIT, P.41-.

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب المناطق تأسست في بداية السبعينات و هذا يعود إلى سياسة تعدد الأساليب التي كانت شائعة في الدول النامية في تلك الفترة.

و بذلك تبقى قارة آسيا المكان الأكثر أهمية فيما يخص تجربة المناطق الحرة خاصة الصناعية للتصدير و كذلك المناطق الحرة البنكية في كل من سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية و تايوان و ذلك بالنظر إلى النتائج المشجعة المحققة بهذه المناطق.

المطلب الثاني : المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية و الكراييب

ظهرت المناطق الحرة بأمريكا اللاتينية و الكراييب خاصة بالمكسيك و البرازيل و هذا خلال الستينات و يندرج هذا ضمن سياسة ترقية الصادرات.

و تعتبر هذه الجهة من العالم ذات خصائص متنوعة فيما يخص إنتشار هذه المناطق الحرة، التي كانت مصدراً لتنمية و رفاهية الكثير من هذه البلدان، خاصة البلدان المجاورة لبحر الكراييب مستفيدة بذلك من أكبر الأسواق الأمريكية، كذلك ببعض المراكز المالية كمركز البهاماس، الكايمن - Caïmans - ... إلخ التي تمثل فعلا جنات بنكية و التي تستقبل عددا كبيرا من المؤسسات الأمريكية.

و الجدول الموالي يوضح توزيع المناطق الحرة بهذه البلدان .

و الجدول الموالي يوضح توزيع المناطق الحرة بهذه البلدان :

الجدول رقم : (4)

توزيع المناطق الحرة بأمريكا اللاتينية و الكرايبب

البلـــدان	عدد المناطـق الحرة	تاريـخ أول تـأسيس	طبيعــة المنطقــة
هاماس	02	1860	مناطق حرة تجارية صناعية، خدمية
بادا	10	1965	مناطق حرة صناعية للتصدير
ـوا	01	1978	مناطق حرة صناعية للتصدير
رازيل	01	1967	مناطق حرة صناعية للتصدير
ستاريكا	02	1972	مناطق حرة صناعية للتصدير
شيلي	01	1978	مناطق حرة صناعية للتصدير
مهورية الدومنيكان	04	1969	مناطق حرة صناعية للتصدير
سلفادور	02	1974	مناطق حرة صناعية للتصدير
أتيمالا	01	1981	مناطق حرة صناعية للتصدير
ايتي	02	1970	مناطق حرة تجارية، صناعية للتصدير
ندوراس	01	1976	مناطق حرة صناعية للتصدير
مايكا	02	1970	مناطق حرة صناعية للتصدير، خدمية
كسيك	17	1965	مناطق حرة صناعية للتصدير
كارقوا	01	1976	مناطق حرة صناعية للتصدير
ما	02	1960	مناطق حرة تجارية، صناعية للتصدير
زر الأنتيل الصغيرة	11	1960	مناطق حرة تجارية، صناعية، خدمية
اموا الغربية المحيط الهادي)	01	1977	مناطق حرة صناعية للتصدير
المجمــوع	**61**		

ـ نفس المصدر السابق ص. 34.

من خلال الجدول نلاحظ إمتلاك المكسيك لأكبر عدد من المناطق الحرة الصناعية للتصدير التي يتواجد أغلبها في الحدود الأمريكية أي شمال المكسيك و التي يطلق عليها ـ الماكيلادورا ـ .

كما نلاحظ تنوع أشكال المناطق الحرة بهذه البلدان، إلاّ أنّ المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي الغالبة بهذه البلدان، و هذا يرجع لكون هذه الأخيرة في طريق النمو و بذلك فهي تسعى لجلب هذا النوع من المناطق لأهداف إجتماعية و إقتصادية خاصة المتمثلة في :

ثقل المديونية، البحث عن التصنيع، الخروج من حلقة الفقر و البطالة و البحث عن التكنولوجيا ... إلخ.

المطلب الثالث : المناطق الحرة في إفريقيا و العالم العربي

أولاً ـ المناطق الحرة بإفريقيا :

إنّ هذا الجزء من العالم لم يحظى بنفس الإقبال بالنسبة للمناطق الحرة كما هو الشأن في آسيا و أمريكيا اللاتينية و الكراييب.

حيث يوجد نوعان من المناطق الحرة في إفريقيا و هما :

- مناطق حرة تجارية أو منطقة عبور ظهرت، خصوصاً في سنوات الستينات.
- مناطق حرة صناعية للتصدير دخلت إفريقيا في سنوات السبعينات.

الجدول رقم : (5)

توزيع المناطق الحرة بإفريقيا

البلدان	عدد المناطق الحرة	تاريخ أول تأسيس	طبيعة المنطقة
لا	01	1961	منطقة حرة تجارية
يفوار	01	—	منطقة حرة صناعية للتصدير
يا	01	1975	منطقة حرة صناعية للتصدير
يرة موريس	01	1971	منطقة حرة صناعية للتصدير
زنبيق	02	1980	مناطق حرة تجارية
غال	01	1974	منطقة حرة صناعية للتصدير
انيا	04	1967	مناطق حرة تجارية
غو	01	1977	منطقة حرة صناعية للتصدير
ئير	01	1981	منطقة حرة صناعية للتصدير
المجموع	**13**		

ـ نفس المصدر السابق ص.36.

إنّ المناطق الحرة بإفريقيا عرفت في الفترة الأخيرة، وبذلك فهي لا تعرف تجربة كبيرة في هذا المجال إذ يعود إنشاء هذه المناطق عموماً إلى سنوات السبعينات.

إنّه لجدير بالذكر أن جزيرة موريس تعتبر المثل المعروف في هذا المجال و ذلك بتحقيقها نتائج مشجعة عن طريق إنشاء المنطقة الحرة الصناعية للتصدير.

ثانياً : المناطق الحرة بالعالم العربي

هناك إثنتي عشر بلدًا تبنت نظام المناطق الحرة، و وضعت له تشريعات خاصة. و هناك دول أخرى كالكويت، العربية السعودية و الجزائر تقوم حالياً بدراسة إمكانية تواجد هذه المناطق و ما يمكن أن تحققه من مزايا إقتصادية و إجتماعية.

1 ـ المناطق الحرة في البحرين :

يمثل النظام البنكي ـ off shore ـ قاعدة التنمية في البحرين، حيث أنّ إطار عمل هذا النظام يتماشى وفق التشريعات التي قامت بها دولة البحرين سنة 1975، و مكملة بتنظيم عام 1977، الذي ينص على إقرار إنشاء مناطق حرة، و بذلك تمّ الإعلان عن المنطقة الحرة البنكية كمنطقة حرة.

و في نهاية 1980 وجد 64 بنك حر ينشط بالبحرين يعمل وفق نظام ـ off shore ـ من جهة أخرى ميناء سلمان يمثل ميناء مُهم في المنطقة حيث تتواجد به مستودعات تتسع لحوالي 000 30 م^2 كما يتميز بموقعه الإستراتيجي في منطقة الخليج.

2 ـ جيبوتي :

هناك منطقة عبور تطل على خليج عدن أقرت عام 1949 و هذه المنطقة تستعمل بمثابة منعرج للبضائع الموجهة للبلدان الإفريقية و الشرق الأوسط.

و في سنة 1980 أصدر قانون 80 ‒18 المؤرخ عام 1980 الذي ينظم نشاط الشركات في المنطقة.

3 ـ الإمارات العربية المتحدة :

نظرا للسياسة الإقتصادية الليبرالية المتبعة من طرف الإمارات العربية المتحدة، و بهدف إنشاء مراكز مالية و تجارية دولية، تمّ تشريع قوانين خاصة بنظام المناطق الحرة المالية و إلى إنشاء ثلاث مناطق حرة تجارية و صناعية في المناطق التالية :

- دبي
- ميناء جبل علي
- ميناء راشد

4 ـ مصر :

لقد جاء تشريع المناطق الحرة البنكية في مصر بموجب ثلاث قوانين، قانون 1974/43 ـ قانون 1975/120 ـ قانون 1976/97 حيث يعتبر القانون الأول بمثابة دافع للإنفتاح الإقتصادي إذ سمح

4 ـ **مصر :**

لقد جاء تشريع المناطق الحرة البنكية في مصر بموجب ثلاث قوانين، قانون 1974/43 ــ قانون 1975/120 ـ قانون 1976/97 حيث يعتبر القانون الأول بمثابة دافع للإنفتاح الإقتصادي إذ سمح بالإستثمار الأجنبي بمصر في المجال التجاري و الصناعي و تمّ هذا بأربعة مناطق قدرت مساحتها الإجمالية 8,2 مليون م^2 و هي :

- ميناء بورسعيد
- الإسكندرية
- قناة السويس
- القاهرة (منطقة النصر)

5 ـ **العراق و الأردن :**

توجد منطقة حرة واحدة بالعراق و هي منطقة البصرة ذات الطابع التجاري. أمّا بالأردن قد تمّ إنشاء مناطق حرة سنة 1976 في كل من زكاي على مساحة خمسة ملايين م^2 (منها 1 مليون م^{2}مهيأة)، العقبة (ميناء حر، منطقة حرة صناعية) و منطقة حرة صناعية مع الحدود السورية في كل من مدينة حابر و نسيب.

6 ـ **المغرب و تونس :**

توجد بالمغرب منطقة حرة تجارية في ميناء طنجة منذ عام 1962. و في تونس تمّ وضع نص تشريعي خاص بالمناطق الحرة منذ 1972 و هو يخص منطقة حرة صناعية للتصدير، هذا القانون رقم 38 ـ 72 عُدل بقانون 14 ـ 85 الموجود بدليل الإستثمار الجديد.

كما يوجد نوع آخر من المناطق الحرة بتونس، حيث أنشئت منطقة حرة مالية سنة 1985 بموجب قانون 63 ـ 76 و ذلك بتأسيس هيأتان بنكية و مالية بنظام ـ off shore ـ و الذي بدوره عُدّل سنة 1985 بالقانون رقم 85 ـ 108.

7 ـ **اليمن الجنوبي :**

وفق قانون رقم 69 ـ 80 لسنة 1980 تمّ وضع نص تشريعي خاص بإنشاء مناطق حرة ذات طبيعة تجارية أو صناعية.

و لكن لحد الآن لم يتم إنشاء سوى منطقة حرة واحدة و المتمثلة في ميناء عكة و الأنشطة المتاحة به تتمثل في التخزين و الشحن.

8 ـ **سوريا :**

هناك ستة مناطق حرة تجارية و صناعية متواجدة في سوريا و هي تتربع على مساحة سبعة ملايين م^2 موجودة في المناطق التالية :

- دراع ، دمشق، مطار دمشق، تار توس، ألطاكيا، حلب.

9 ـ لبنــان :

يعتبر لبنان من أول البلدان العربية التي أقرت تشريع خاص بالمناطق الحرة، و ذلك عـن طريـق المرسوم رقم 157.47 المؤرخ بـ 1964/03/13، و قد حدد إمكانيات إنشاء مناطق حرة فـي الموانـئ و المطارات، كذلك يعمل على إنشاء منطقتين حرتين تجاريتين في ميناء و مطار بيروت.

كما أنّ لبنان و منذ 1984 أصبحت واحدة من المراكز المالية الأكثر أهمية فـي الشـرق الأوسـط، و واحدة من الجنات الجبائية الأكثر أهمية و هذا يعود إلى عدّة أسباب منها :

- وضع البلد كنقطة إلتقاء للطرق الكبرى بين الشـرق و الغـرب، و ذلـك سـواء عـن طريـق الجـو البحر و السكك الحديدية كما يعود لشبكة الخدمات البريدية و الهاتفية ... النشطة .
- نظام بنكي لا يأخذ بعين الإعتبار مراقبة الصرف، مع وضع قوانين خاصـة بالسـر البنكـي التـي كانت جد مشجعة بالنسة للمستثمرين الأجانب.
- تسهيلات خاصة بالضرائب.

إنّ الحرب الأهلية بلبنان سنة 1975 أثرت بشكل واضح علـى تواجـد المستثمرين الأجـانب بهـذا البلد، حيث أدت الحرب إلى رحيل المستثمرين إلى مناطق أخرى.

حيث يقول الإقتصادي بوشو أندري في هذا الخصوص :

" ... ليس فقط اليونان عملت على إستقبال المئات من الشـركات الأجنبيـة التـي حولـت مـن لبنـان مقرها أو مركز عملياتها بسبب الحرب الأهلية، حيث جعلت الكثير من البنوك العالمية تفكر في الرحيل إلى أثينا بإعتبارها تشكل مركز مستقبلي للبنوك في الشرق الأوسط ".[1]

و عليه نستنتج أن البلد الذي لا يعرف إستقرار إجتماعي يعرف كذلك عدم الإستقرار الإقتصـادي و السياسي و هذا ما يؤثر سلباً على تواجد المناطق الحرة. هذا ما حدث فعلاً بلبنـان عنـد بدايـة الحـرب الأهلية به، حيث رحلت المؤسسات الأجنبية إلى أماكن أخرى أكثر إستقراراً بحثاً عن الشروط المناسبة لممارسة نشاطاتها بكل حرية و أمان بعيداً عن المخاطر المتوقعة مستقبلاً، التي تؤدي إلى خسارة فادحة لهذه المؤسسات.

و من الدراسة السـابقة لتوزيـع المنـاطق الحـرة عبر البلـدان الناميـة مـع ملاحظـة أن بلـدان مثـل (سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبيـة، هونـغ كونـغ) تعتـبر اليـوم مـن البلـدان الصناعيـة الحديثـة. إنّمـا التوزيع لهذه البلدان جاء في إطار المنطقة الجغرافية، و كذلك إعتباراً للفترة الزمنيـة التـي تواجـدت بهـا هذه المناطق الحرة.

1) - Beauchamp André : “ Guide mondiale des paradis Fiscaux “, OP.CIT, P.263 - 275.

إنّ التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة يكشف عن تواجد عدد كبير من المناطق الحرة الصناعية للتصدير بهذه البلدان إضافة إلى المناطق الحرة الأخرى خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية و حوض الكراييب.

و رغم قلتها في إفريقيا و العالم العربي إلاّ أنّ العدد في تزايد مستمر، و لعلّ أهم حدث في مجال إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير هو إنفتاح الصين على هذا النوع من المناطق القريبة من المراكز الرأسمالية التي تشكلها كل من هونغ كونغ، تايوان و ماكاو في الثمانينات.

إنّ إقبال الدول النامية على هذا النوع من المناطق الحرة كان لهدف إستراتيجي تسعى من خلاله إلى جلب رؤوس الأموال و المستثمرين الأجانب و ذلك لأجل ضمان الإنطلاق الإقتصادي و التنمية لهذه البلدان.

لذلك إنتشرت هذه التجربة إبتداءاً من السبعينات، و لعلّ الدافع لهذا الإنتشار يعود للظروف الإقتصادية التي كان يعرفها الإقتصاد العالمي في تلك الفترة كظهور مفهوم التقسيم الدولي الجديد للعمل و ذلك بإعادة توزيع الأدوار بين البلدان الصناعية و البلدان النامية، و كذلك للسياسات الإقتصادية التي إنتهجتها معظم البلدان النامية بهدف الخروج من العزلة و محاولة منها للإندماج في معطيات الإقتصاد العالمي عن طريق تبني فكرة المنطقة الحرة، خاصة الصناعية للتصدير التي تتلائم و ظروف هذه البلدان، سواء كان ذلك على مستوى التصنيع، جلب العملة الصعبة، التشغيل، أو أخذ مكانة مناسبة في التبادلات الدولية ... إلخ.

المبحث الثاني

الظروف المساعدة على قيام نظام المناطق الحرة

يدخل نظام المناطق الحرة ضمن مفهوم محدّد سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي. فعلى المستوى الخارجي و بفضل السياسة المتبناة من طرف كل البلدان التي ترغب في إنشاء المناطق الحرة على إقليمها، فإنّ هذا النظام يجد قواعده في إطار منطق التقسيم الدولي للعمل، الذي بدأ حالياً يفقد من سيطرته.

فاليوم نعيش في إطار تقسيم دولي جديد للعمل، و ذلك تبعاً لإعادة توزيع الأدوار بين البلدان المتقدمة و السائرة في طريق النمو على المستوى الدولي. أمّا على المستوى الداخلي فإنّ المناطق الحرة تدخل ضمن مفهوم الإصلاحات السياسية و الإقتصادية لأي بلد، إذْ تعتبر هذه البلدان المناطق الحرة واحدة من الوسائل الأساسية التي تعمل على إدخالها في السوق الدولي.

المطلب الأول : الظروف الخارجية لقيام نظام المناطق الحرة

أولاً - المنطقة الحرة في ظروف التقسيم الدولي للعمل :

إنّ الفكر الخاص بالتقسيم الدولي للعمل يتطورعلى مستويين هما :

- يجب شرح طبيعة مختلف العوامل المؤدية للتبادل.

- يجب من جهة أخرى تطوير المنطق الذي يسمح بتجاوز هذه الإختلافات بتوضيح كيف يخضع النظام الإقتصادي العالمي لمنطق عقلاني يفوق التجاور البسيط لعناصره، أي كل دولة تحتل في التقسيم الدولي منزلة تماثل ما تقدمه، كما تساهم بنصيبها في تحقيق الأمثلية العالمية. إذْ ظهر في الستينات مفهوم عدم الإستقلالية (الإرتباط)، فمن خلاله نجد الدول الرأسمالية المتقدمة بحاجة دائمة إلى الدول النامية كمنافذ لمنتوجاتها و كسوق لتموينها بالمواد الأولية. [1]

(1) - Probléme économique : “ la mondialisation de l’economie : menace ou progrés “, N°2415, 2416 du 22 Mars 1995

و بذلك ظهر التخصص الدولي جاعلاً من الدول النامية المصدّر للمواد الأولية، و المستوردة للمنتوجات المانفاكتورية و العكس صحيح بالنسبة للبلدان المتقدمة التي توجه هذا التقسيم الدولي للعمل. هذا التقسيم التقليدي الذي يعتمد على العمل البسيط في التبادلات للسلع ذات شدّة العمل المؤهلة للبلدان المتقدمة، مقابل المواد الأولية و السلع ذات شدّة العمل البسيطة للبلدان النامية.

عرفت المناطق الحرة خلال الستينات تجاوب عالمي في أشكالها لهذا التقسيم الدولي للعمل، و ذلك لأننا نشهد تزايد المناطق الحرة التجارية و الصناعية في البلدان المصنعة المتواجدة بصفة عامة قرب البلدان النامية و ذلك لتسهيل التموين الداخل في تصنيع المنتوجات المانفاكتورية.

أحدثت التحولات في التجارة الدولية خلال السبعينات إضطراب في التقسيم الدولي للعمل الذي يكشف عن إختلال واضح في التنظيم، حيث إعتمدت على إلتحام الإقتصاديات المصنعة (الإتحاد الإقتصادي الأروبي ـ اليابان) في المعايير التابعة للإنتاج و من جهة أخرى للإستهلاك الإختباري المسبق للولايات المتحدة الأمريكية و للهامش المتزايد لإقتصاديات البلدان النامية و ذلك في إطار التبادل و التبعية للشركات المتعددة الجنسية التي تمثل المؤشر الأكثر وضوحاً. (1)

و بذلك فإنّ البلدان النامية بدأت تعلن عن سياسة التصنيع التي تتبعها و هذا يعني إعادة التوزيع لشروط الإنتاج على المستوى العالمي بعد ذلك، بهدف توضيح التبادلات غير المستقلة التي تجمع الفعالية، التوازن و المساواة بين الدول، و بذلك تتضح فكرة التقسيم الدولي الجديد للعمل.

ثانياً ـ المنطقة الحرة في ظروف عولمة الإقتصاد :

إبتداءاً من السبعينات، شهد العالم الإنتقال من الإقتصاد الدولي بإتجاه الإقتصاد العالمي و ذلك عن طريق تبني فرضية الإنتشار الدولي بدلاً عن تجميد الشروط العامة للإنتاج، هذا يعني إنتشار يكون أكثر سرعة لشروط الحياة الإقتصادية و ذلك بفضل التعاون الدولي للتجانس المتوقع في المجال العالمي.

إنّ أهمية المجال العالمي للأسواق يكمن في سهولة إقتناء الموارد الجديدة، و كذلك في إبراز مكانة المنتوجات الوطنية، التي هي أصل " الإقتصاد العالمي " ، و هي أساساً ترتكز على البحث عن إقتصاديات السُلم لأجل الإحتفاظ بمكانتها في السوق العالمي.

(1) - Revue d'economie industrielle : " une nouvelle division international du travail ", N°14, 4eme trimestre 1980.

إنّ عالمية العمليات الإنتاجية تدخل تحت مجموعة من الشركات المعروفة بتدويل إنتاجها و المسماة بالشركات المتعددة الجنسية، هذه الأخيرة تحقق تخصيص للموارد العالمية بشكل فعال، و هي بذلك تعمل على الإسهام في جلب التكنولوجيا، رؤوس الأموال، أسواق هامة للمنتوجات الصناعية بالبلدان النامية و بذلك فإنّ الشركات المتعددة الجنسية تعمل بشكل هام لإدخال و إبراز التقسيم الدولي الجديد للعمل في أي بلد، هذا التقسيم يهتم كثيراً بالآثار الناتجة عن سياسة التصنيع للبلدان النامية مقارنة بالبلدان الصناعية، التبادلات المتزايدة للمنتوجات المانفاكتورية بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية.

ففي السابق لم تكن سوى بعض المنتوجات الأساسية تستوردها البلدان النامية من البلدان المتقدمة، إنّ هذا يدل على تعقيد التقسيم الدولي للعمل و ذلك لأنّ العمليات الإنتاجية أصبحت موزعة عبر العالم. ومنه فإنّ عولمة الإقتصاد تعني التصنيع الذي تعرفه البلدان النامية والمركز خاصة على قطاع الصادرات، حيث الجزء الأكبر من هذه الصادرات يوجّه إلى البلدان المتقدمة.

و بذلك فإننا نشهد إعادة توزيع الأدوار للبلدان النامية التي أصبحت اليوم مصدرة للمنتوجات المانفاكتورية، حيث أن نصيب الإنتاج الصناعي في صادرات العديد من هذه البلدان بدأ يتزايد، و لكن أي منتوج نعني بصفة محددة ؟ و تحت أي شكل يظهر ؟

إنّ الإجابة عن هذا التساؤل تؤدي بنا إلى الكشف عن النقاط الكبرى لعولمة الإقتصاد في المناطق الحرة عبر العالم. فنحن نقصد المناطق الحرة الصناعية للتصدير على وجه الخصوص التي تبنتها معظم البلدان النامية.

إنّ التصنيع الذي تعرفه البلدان النامية لم يكن ليتحقق لولا اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر و إلى الترحيل الذي تعرفه الشركات المتعددة الجنسية للبحث عن المزايا النسبية، التي توجد بالبلدان النامية و نعني بذلك وفرة اليد العاملة لسوق جيّدة، وفرة المواد الأولية، تبني تشريع حر خاصة فيما يتعلق بالميدان الجبائي و الجمركي ... إلخ.

إنّ الإستعمال المكثف لشكل المناطق الحرة الصناعية للتصدير من طرف البلدان النامية توضح إختيار التصنيع لهذه البلدان بهدف المشاركة الفعالة في الإنتاج العالمي.

هذه السياسة التصنيعية المبنية على الصادرات كانت أساساً مشجعة من طرف بعض الإتفاقيات الجهوية أو الدولية المشجعة للواردات القادمة من المناطق الحرة الصناعية للتصدير للبلدان النامية.

و بهذا الصدد يمكن أن نذكر إتفاقية لومي[1] - LOME - و كذلك إتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (ALENA) التي تجمع الولايات المتحدة ، كندا، المكسيك، و كذلك نظام "الأفضليات المعممة " المتبناة من طرف عدد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (L'OCDE) وذلك بهدف تشجيع الواردات خاصة المنتوجات المانفاكتورية القادمة من البلدان النامية.

هذا المبدأ موجود كذلك لدى منظمة الغات (GATT) حيث الجزء الرابع يتمتع بالأفضلية لدى هذه البلدان، و بذلك فإن جزء كبير من إنتاج المناطق الحرة، و الذي يعني بصفة خاصة النسيج و الملابس و التي تنفرد بأفضليات لدى منظمة الغات و ذلك عن طريق الإتفاقيات المتعددة الآلياف -Arrangement multifibres- و تعمل هذه الإتفاقية على تطبيق الحد الأقصى من الواردات على النسيج و الملابس من طرف البلدان المصنعة التي مصدرها من البلدان السائرة في طريق النمو [2] .

إنّ هذه المسألة حالياً هي موضوع لرغبة في الإندماج في إطار منظمة الغات إذ بلا شك ستعمل على مساعدة البلدان المستقبلة. في الحقيقة فإنّ البلدان النامية و المناطق الحرة الصناعية للتصدير تعمل على التضخيم الإصطناعي لقدرات التصدير المانفاكتورية للبلدان النامية و غالباً فإنّ هذه الأخيرة لا تشارك هذه المناطق لا في رؤوس الأموال و لا في التجهيزات و لا حتى القدرة على التصنيع، ماعدا البنية الهيكلية و اليد العاملة و غالباً بجزء من المواد الأولية التي تدخل تحت معايير معينة.

إذ أنّ هذه الحركية لرؤوس الأموال، للقدرات ... إلخ بإتجاه البلدان النامية هي عملية تهدف إلى التقليل من التكاليف و عقلنة الإنتاج، خاصة ما يتعلق بالسلع الصناعية التي بلغت حد النضج، كما أنّ أسواقها بلغت درجة الإشباع دون أن ننسى ضيق هامش الإبتكار التكنولوجي الذي يميزها و خير مثال على مثل هذه السلع نذكر السيارات، حيث أنّ مشتريات المجتمعات الغربية من السيارات لا تعدو أن تكون مشتريات تبديلية (تعويض سيارات قديمة بسيارات جديدة) ليس هناك إذن مجال لزيادة القدرة الإنتاجية.

---

(1) -<u>إتفاقية لومي</u> : هي الإتفاقية التي أبرمتها مجموعة بلدان السوق الأوروبية المشتركة مع حوالي 63 بلد من العالم الثالث ممثلة في "إتفاقية لومي" الإشتراكية للبلدان الإفريقية و منطقة الكراييب و المحيط الهادي (ACP) . و تهدف السوق من وراء ذلك إلى حماية بعض المصالح المكتسبة مثل الموز و السكر و غيرها من الثروات التي تزخر بها إفريقيا الغنية و المتخلفة. في إطار التعاون غير المتكافئ في ميدان التجارة الدولية. و هكذا ضمنت الإتفاقية "حرية" دخول 99% من صادرات الدول (ACP) إلى السوق الأوروبية المشتركة مع وضع نظام خاص لإستقرار عائدات الصادرات سنة 1976 كصمام أمان يحمي تدفق المواد الزراعية و المنجمية و الحديدية تجاه أوروبا هذه الإتفاقية مبرمة سنة 1975 و التي تم تجديدها للمرة الثالثة سنة 1984 .

<u>إرجع في ذلك</u> :

عبد القادر كاشير :"نحو تنظيم إقتصادي دولي جديد – من منظور الدول النامية –" ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص.276 .

(2) - Jouili abdellah : " les zones franches : Solution ou Illution ? " , OP.CIT, P.186.

و بذلك فإنّ المناطق الحرة الصناعية للتصدير تجلب جزء من هذه الحركية المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر و تحرير التجارة الخارجية التي تعد شرط أساسي لإندماج إقتصاديات البلدان النامية في معطيات الإقتصاد العالمي.

المطلب الثاني : الظرف الداخلي لقيام نظام المناطق الحرة

أولاً : المنطقة الحرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية و السياسية

إنّ دراسة مكانة المنطقة الحرة في الإصلاحات السياسية و الإقتصادية للبلدان النامية، تهتم بصفة خاصة بإنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير لأنّه الشكل الأكثر إستعمالاً من طرف هذه البلدان.

حيث أنّ معظم البلدان النامية، السياسة المتبناة في مجال التبادل و مجالات أخرى للمحيط الإقتصادي و التنظيمي لا تمنح فرصة للمصدرين بإدخال سلعهم الصناعية للسوق العالمي بالموازاة مع منافسيهم الأجانب و هذا راجع لبنية التحفيزات بهذه البلدان التي أفقدت الإعتبار للتصدير. [1]

إنّ الإستراتيجية التي تهدف إلى التنمية تعمل على تهيئة نظام حر لتبادل المصدرين أين تمكنهم من المنافسة في كل العالم، هذا يعني نظام تنظيمي حر (في مجال الإستثمار، ملكية المؤسسة، التشغيل و تسريح العمال، الإستيراد بحرية، الترحيل الكلي أو الجزئي للإرباح ... إلخ).

إنّه في إطار هذه المقاييس ظهرت المنطقة الحرة الصناعية للتصدير كوسيلة الأكثر إستغلالاً بالمقارنة مع الوسائل الأخرى الإدارية، التي تسمح بإنشاء نظام تبادل حر النشاطات التصديرية المباشرة مثل : - نظام الصناعة تحت الرقابة الجمركية.

- نظام الإعفاء أو الإستيراد المؤقت.
- نظام تخفيض الحقوق الجمركية.

إنّه حسب البنك العالمي، المناطق الحرة الصناعية للتصدير تستطيع أن تكون وسيلة أكثر سرعة من الوسائل الأخرى في مجال حرية التبادل، أين تفرض تكوين أكثر تطوراً، إختبارات أكبر عدداً و أكثر خبرة، دون نسيان التصحيحات الضرورية قبل بدأ الممارسة حيث حدد البنك العالمي ثلاث نقاط أساسية لدخول البلدان النامية في السوق العالمي للمنتوجات المانفاكتورية و هي كالتالي :

- سياسة مناسبة على مستوى الإقتصاد الكلي، معدلات التبادل و التجارة الخارجية، محيط قانوني و تنظيمي مشجع للنشاطات التجارية.
- بنية هيكلية مادية ملائمة تماماً فيما يخص التجارة (خاصة شبكات النقل الجوي، البحري، الطرق الكبرى، منشآت الإتصالات)، و كذا خدمات عمومية ملائمة (الكهرباء، الماء ... إلخ).
- معارف في كل من المجال التقني، التجاري، التسيير للموارد المالية الموجهة للإستثمارات في مجال التجهيز.

---

(1) - Said Henni : " Les zones franches dans le monde ", document de la Banque mondiale, 1990, P.02.

و بذلك فإنّ العلاقة وطيدة بين المناطق الحرة الصناعية للتصدير و العوامل المقترحة من طرف البنك العالمي لأجل إندماج حقيقي للبلدان النامية في الإقتصاد العالمي، نستند في ذلك إلى ثلاث ركائز للإصلاحات للسياسية التجارية المبنية من طرف فريق البنك العالمي منذ 1979 و هي :

- المحافظة على معدل صرف معقول و سياسات إقتصادية كلية متوازنة.
- تبني سياسة خاصة في مجال التصدير لضمان النظام التبادلي الحر للنشاطات التصديرية المباشرة و غير المباشرة.
- إصلاحات سياسية في مجال الإستيراد بالنظر إلى تخفيض الحماية المرتبطة بصناعات إحلال الواردات و برفع الرقابة المفروضة.

إنّ هذه الركائز الثلاث هي نفسها التي تميز المناطق الحرة الصناعية للتصدير بالنظر إلى كونها تقلل من الإختلالات المضرة بالمصدرين و تجعلهم على قدم المساواة، مقارنةً بالمنافسين الأجانب مع مراعاة تنظيمات منظمة الغات.

إنّ المناطق الحرة الصناعية للتصدير تعتبر وسيلة للحرية التي تجمع العوامل الثلاث السابقة، كما تعرض محيط يتميز بحرية التبادل مع غياب القيود و الرقابة الدائمة، و هي العناصر الأساسية لإصلاح السياسة الإقتصادية للبلدان النامية خاصة التي تعرف مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

إنّه ضمن كل هذه الظروف سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي تجد المناطق الحرة توسعاً في نشاطاتها بكل حرية، كما تؤدي بإدماج إقتصاديات البلدان المستقبلة في النظام الإقتصادي العالمي بدلاً من سياسة العزلة التي إنتهجتها منذ عقود مضت و التي أثرت سلباً على إقتصادياتها و وضعيتها الإجتماعية.

إنّ لفكرة المنطقة الحرة ما يدعو للإهتمام و التعرف أكثر على إطار إنشائها و كذا المراحل التي تعرفها هذه الأخيرة مع مراعاة تفاعل المنطقة الحرة مع إقتصاديات البلدان المستقبلة، منذ بداية إنشائها إلى غاية نهايتها أو تحويلها.

المبحث الثالث

المراحل التي تمر بها المنطقة الحرة

إنّ مرحلة إنشاء المناطق الحرة و خاصة المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي إحدى الخطوات المساعدة في تطوير إستراتيجية الصناعة من أجل التصدير. هذه المرحلة تم إدماجها في إطار مفهوم ديناميكي للمناطق الحرة للصادرات وهذه الأخيرة عرفت دورة حياة خاصة بها.

ورغم عدم تواجد الدراسات المحددة و المحللة لمختلف المراحل التي تعرفها المناطق الحرة منذ البدأ إلى غاية إغلاقها إذ يوجد مفهوم مراحل الحياة للمنطقة الحرة لتظهر أهمية الأهداف المختلفة من خلال المراحل التي تمر بها المنطقة. كما يتطور هذا المفهوم لدرجة أن يصل المنتوج المصنع إلى أكثر تعقيد.

وهذا ما يترجم رغبات البلدان المستقبلة التي تتبع فكرة الوصول إلى تصنيع حقيقي لبلدانها و ذلك من خلال تطور المناطق الحرة أكثر من بحثها عن تشغيل بسيط لليد العاملة غير المؤهلة. [1]

إنّ معظم المناطق الحرة قد تم إنشاؤها عبر نماذج متشابهة جدا، و في معظم الأحيان بمساعدة نفس خبراء الوكالات الدولية، و هذا ما يفسر غالبا تطور هذه المناطق بطريقة واحدة، و لماذا تواجه نفس المتاعب وتعرف نفس التغيرات الهيكلية غير المتوقعة من عشر إلى خمسة عشر سنة المشكّلة لعمرها. [2]

إنّ دراسة دورة حياة المنطقة الحرة تشمل على تحديد و تحليل مختلف المراحل، التي لم يتم لحد الآن الإجماع عليها من طرف أهل الإختصاص.

وفي هذا الإطار فإن الإقتصادي أنطوان بازيل يحدد دورة حياة المنطقة بأربعة مراحل :

1 – مرحلة تهيئة المنشآت.

2 – مرحلة التوسع.

3 – مرحلة النضج.

4 – مرحلة إعادة الإستثمار.

1) - Jean pierre Barbier: " Zones franches industrielles d'exportation: sollution ou illusion ? ", Revue Afrique contemporaire n° 153, 1990, p. 75.

2) - International Labour organisation: " Economic and social effects of multinational entreprises " op. cit, p. 45.

في حين أن باسكال لوغو تحدث فقط عن ثلاثة (1) مراحل وهي:

1 – مرحلة تطور المنطقة.

2 – مرحلة النضج.

3 – مرحلة الإندماج.

حيث حسب الدراسات التي أجريت إلى يومنا هذا فإن الإقتصاديين يهتمون كثيرا بفترة نشاط المنطقة متناسين دورة حياة المنطقة التي تبدأ ببداية نشاطها و تنتهي بإغلاقها.

و بذلك يمكن طرح خمس مراحل مختلفة لحياة المنطقة الحرة و هي :

المطلب الأول : مرحلة دراسة تكوين المنطقة الحرة

تسمح هذه الدراسة بتوضيح إستعداد البلد المستقبل لإنشاء منطقة حرة دون أن تعرف الفشل في إستراتيجيتها و تنميتها الإقتصادية.

وبذلك لا يمكن إنشاء منطقة حرة في كل البلدان لأن نجاح أي مشروع يتطلب إجتماع بعض الشروط السياسية، الإقتصادية و الجغرافية.

من السهل على البلد الذي يعرف بعض الإستقرار السياسي و الإجتماعي ويعمل ضمن مفهوم إقتصادي ليبرالي، وله وضعية جغرافية إستراتيجية ... إلخ، أن ينشأ منطقة حرة دون أن تكون هناك مشاكل داخلية. فالبلد الذي تتوفر فيه مختلف هذه المعايير يجب عليه أولا تأسيس مجموعة من القواعد القانونية الخاصة بالموضوع وذلك من خلال قانون الإستثمارات و القوانين الخاصة بإنشاء المناطق الحرة.

وبعد تحديد الإطار التنظيمي للمناطق الحرة يهتم البلد المعني بعد ذلك بتحديد طرق تسيير المنطقة حيث يعلن عن برنامج الدعاية – الإشهار – بهدف إعلام الراغبين في الإستثمار بالمنطقة وذلك بعد البدأ بالتهيئة للمنطقة.

(1) - Lorot Pascal: “ Les Zones franches dans le monde ”, op, cit p. 74.

المطلب الثاني : مرحلة إنطلاق المنطقة الحرة

في هذه المرحلة من دورة حياة المنطقة الحرة، فإن الهدف الرئيسي هو جلب المستثمرين الأجانب. بحيث يتم على الأقل إسترجاع نسبة من تكاليف إنطلاق المشروع، حيث أن المزايا الأكثر جاذبية للشركات المعنية تقع في أغلب الأحيان في هذا المستوى من مشروع طرح هذه المناطق.

حيث الإنطلاق التقليدي للمنطقة الحرة يكون عموما عن طريق المؤسسات التي تستخدم يد عاملة مهمة (كقطاع النسيج، الإلكترونيك، الملابس... إلخ) بدلاً من إستعمال رؤوس أموال معتبرة. وهذا بهدف إنشاء أكبر عدد من مناصب الشغل. (1)

إلاّ أنّ هذا الإنطلاق لا يتضح في أيامنا هذه بفعل تعدد المناطق الحرة في نفس البلد، حيث يتميّز كل نوع من هذه المناطق بخصوصياته، هذا ما يجعل الرسم التقليدي لإنطلاق المنطقة في حالة إستفهام، فمثلاً المنطقة الحرة كندلا بالهند و أثناء بدأ عملها سنة 1966 ـ 1967، أعلنت عن أهداف جلب صناعات تستخدم رؤوس أموال معتبرة (الصناعة الإلكترونية خاصة)(2) و بذلك سجلت أهدافاً لها خصائص المرحلة الثانية بشكل مباشر.

كما أنّ الإنطلاق نفسه يتميز بسرعة التدفقات للإستثمارات الأجنبية التي تتزايد عبر الوقت و الصادرات أيضاً تعرف تزايداً سريعاً و لكن بتأخر محسوس مقارنة بتزايد التدفقات الإستثمارية الأجنبية بالمنطقة، إلى الدرجة التي يصل فيها معدل التراكم للمنطقة إلى أقصى حد. و هنا فإنّه لا يمكن إستقبال إستثمارات أجنبية أخرى (ماعدا في حالة إتساع المنطقة أو إنشاء منطقة ملحقة لها).

إلاّ أنّ الصادرات تستمر في تزايدها لأجل الوصول لمستوى نضج المنطقة.(3)

المطلب الثالث : مرحلة نضج المنطقة الحرة

نشهد في هذه المرحلة إنتقال الصناعات المعتمدة على اليد العاملة إلى الصناعات التي تستخدم رؤوس أموال معتبرة. (4)

---

(1) - international la bour organisation : "économic and Social effects of multinational entreprises", OP.CIT, P.74.
(2) - Pascal Lorot : " Les zones franches dans le monde ", OP.CIT,P.44.
(3) ـ مستوى النضج للمنطقة : يقاس بمستوى النشاط للمنطقة و نوعية العلاقات المتواجدة مع الإقتصاد المحلي.
(4) - Jouili Abdellah : " les zones franches : Solution ou Illusion ? ", OP.CIT,P.96.

و بالمقابل فإنّ البلد المستقبل يهتم كثيراً بنوعية التشغيل المحقق بدلاً من الجانب الكمي للتشغيل، و في هذه المرحلة يصل معدل الإحتلال للمنطقة إلى حده الأقصى و يتماشى مع ثبات معدل الإستثمارات الأجنبية.كما أنّ الصادرات تعرف بعض الإنخفاض بعدما وصلت إلى الحد الأقصى.

هذه المرحلة لها تأثيرات مهمة على المؤسسات من جهة و الأهداف المبتغاة من جهة أخرى، حيث يؤثر سلباً على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا التأثير يراد به تعويضها بمؤسسات ضخمة تعمل على تشغيل يد عاملة مؤهلة و تستعمل تكنولوجيا حديثة تؤدي إلى تقليص حجم العمالة، حيث تظهر صناعات جديدة ذات معايير دولية كالصناعة الإلكترونية، الكيميائية و غيرها، و بذلك فإنّ البلدان المستقبلة تغير من سياستها إذْ تبحث عن كيفية إستضافة تكنولوجيا متقدمة و متطورة.

و في الواقع نجاح المنطقة الحرة بجزيرة موريس جلب الإنتباه في أسواق العمل الذي ترجم بعد ذلك بإرتفاع الأجور، و على غرار ما حدث بسنغافورة سنة 1979 فإنّ جزيرة موريس تخاف من أن تكون غير قادرة على المنافسة (وهو مايسبب تراجع في درجة منافسة هذه المنطقة مع فرضية أن نوعية و تقنيات الإنتاج لا تتغير) بالمقارنة مع هايتي فمثلاً (تكلفة عمل ساعة واحدة بالدولار لسنة 1988 تقدر بـ 0.70 بجزيرة موريس في حين تقدر بـ 0.59 دولار في هايتي) [1]

الحل كان عن طريق تطوير المنطقة و تهيئتها من أجل تصنيع منتوجات أكثر نضجاً بإستخدام التكنولوجيا الدقيقة. كما عملت على نقل بعض النشاطات على شكل مؤسسة التعهدات الثنائية - sous- traitance - بإتجاه البلدان المجاورة التي تعرف تكاليف ضعيفة لليد العاملة، و هذا ما بدأت تقوم به جزيرة موريس بإتجاه مدغشقر.

و في مرحلة النضج روابط حقيقية مع الإقتصاد المحلي تبدأ في الظهور ، و يتم في البدأ عن طريق الشراء الفعال للشركات المتواجدة بالمناطق الحرة للمنتوجات و الخدمات المحلية، ثمّ عن طريق إنشاء نظام تطوري يعرف بمؤسسة التعهدات الثنائية التنظيمية. - Sous traitance Réguliére - [2]

إنّ هذا النظام صعب التسيير إذ أنّ إدراكه يقتضي عدّة شروط (الأشخاص المشغلين بالمنطقة يكون لهم تكوين و خبرة، و كذا فيما يتعلق بالمجال التقني و التسيير الذي يسمح بالتحكم بإستخدام تكنولوجيا عالية و معمقة ... إلخ).

كما تعرف هذه المرحلة، تحويل تكنولوجي، أي الخروج من تكنولوجيا قديمة إلى أخرى حديثة، حيث أن الإنزلاق الذي تعرفه النشاطات بالمنطقة في هذه المرحلة يساعد الدول المضيفة على مسايرة التطور الدولي في مجال التكنولوجيا مثلما حدث في منطقة كندلا بالهند.

(1) - Jean -Pierre Barbier et Jean-Bernard véron : “les zones franches industrielles d’exportation ”,OP.CIT, P.152.
(2) - Pascal Lorot : “ les zones franches dans le monde ”, OP.CIT, P.45.

و في هذه المرحلة من التطور، تشرع السلطات العمومية في تحديد أو إلغاء بعض الإمتيازات المقدمة إلى كل الشركات الوافدة. بعد هذا لا تستفيد إستفادة كلية من هذه الإمتيازات سوى الشركات التي تستعمل أساليب تكنولوجية متقدمة جداً، و لعلّ أحسن مثال عن ذلك المناطق المكسيكية و الماليزية التي تعرف شهرة في هذه المرحلة من التطور.

المطلب الرابع : مرحلة إندماج المنطقة الحرة في الإقتصاد المحلي

في هذه المرحلة لا تعرف المنطقة الحرة تغييراً كبيراً مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث يكمن الإختلاف في العلاقة التي تنشأ بين المنطقة و الإقتصاد المحلي.

حيث كانت هذه المناطق في البداية محصورة الحدود بهذه البلدان المستقبلة، لأنّ حرية التعامل كانت مع الخارج فحسب، حيث لم تكن أية رابطة مع الإقتصاد المحلي و ذلك بفعل فرض الحواجز التعريفية و غير التعريفية بهدف حماية السوق المحلي من المنافسة الصناعية المباشرة.

و نتيجة للظروف الإقتصادية التي تعرفها بعض البلدان النامية، ممّا أدى إلى عدم قدرتها على المنافسة في السوق الدولية و ذلك لأنّ المنتوجات المحلية أسعارها مرتفعة و شبه مستحيلة ممّا يعرقل التصريف الجزئي أو الكلي لأنتاج هذه البلدان على انسوق الدولية و بذلك فإنّ المناطق الحرة تعمل على إصلاح سياسة هذه الدول من التقهقر الذي تعرفه و كذا إحداث بعض التغييرات على مستوى السياسات الحمائية المتزايدة.

فهي تعمد إلى الإنفتاح على هذه المناطق عن طريق مرحلة الإستعداد حتى تسهل إندماج البلدان النامية في التدفقات الكبرى للتبادلات الدولية، و هذا ما يتم عن طريق سياسات جمركية و قوانين تتطور نحو حرية أكبر.

و منه فإنّ المناطق الحرة عند إستمرارها في عملية الإنتاج تكون أقل إنحصاراً، مما كانت عليه سابقاً، و هي الحالة التي تعرفها تايوان و إيرلندا [1] التي تملك مناطق حرة تتميز بعدم الإنحصار و التقيد، حيث عملت هذه البلدان على إزالة الإختلافات المتواجدة مع المؤسسات المقيمة بالمناطق الحرة.

و بذلك فإنّ الهدف الأخير هو إعطاء الصناعات المانفاكتورية المحلية منافسة مهمة تسمح لها بتصريف المنتوجات على أسواق أخرى دون أن تفقد المناطق الحرة من الإستفادة منها.

إنّ الإندماج الحقيقي للمنطقة في الإقتصاد المحلي هو مرتبط بنجاح المرحلتين السابقتين و هما الإنطلاق و النضج إذ يمكن أن تعرف المنطقة الفشل على مستوى هذين المرحلتين الذي يؤدي حتماً إلى إلغاء حدوث مرحلة الإندماج لاحقاً. إنّ هذه المرحلة لا تشكل تناقض لفكرة المناطق الحرة و إنما نتيجة لها.

(1) - Pascal Lorot : « les zones franches dans le monde », OP.CIT, P.45.

المطلب الخامس : مرحلة غلق أو تحويل المنطقة الحرة

إنّ المنطقة الحرة تستفيد من نظام إشهار متميز لإنطلاقة جيّدة، و هذا قد لا يسمح أحياناً للمناطق بالوصول و ضمان مرحلة النضج، و هذا يرجع لعدّة أسباب نذكر أهمها [1] :

- تبني سيئ للهياكل القاعدية، هذا ما يؤدي إلى عدم وجود شروط طبيعية مهمة للإنطلاق و لتطور النشاطات داخل المنطقة، مما يؤدي إلى هروب المستثمرين الأجانب و البحث عن مناطق أخرى ذات جاذبية.
- خلال مرحلة النضج، المنطقة الحرة قد تعرف مخاطر على الإستثمار، و هذا لوجود مشاكل سياسية داخلية و خارجية تهدد الإستقرار السياسي، الإجتماعي و الإقتصادي للبلد المستقبل مما يؤدي إلى رحيل هذه المؤسسات إلى أماكن أكثر إستقراراً.
- المنافسة بين المناطق الحرة عبر العالم يمكن أن تؤدي إلى غلق المنطقة، و هذا يعود لطابع المؤسسات المتواجدة بالمناطق التي تتميز بالحركية المتأثرة بالبحث الدائم لتقليل تكاليف الإنتاج. و بذلك فهي تستطيع ترحيل نشاطاتها بإتجاه مناطق أخرى حرة أكثر جاذبية.

و قد تعرف المنطقة الحرة تحويل لنشاطاتها بإستعمال أساليب نذكر منها :

- عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بإندماج هذه المناطق في الإقتصاد المحلي خاصة و أن المؤسسات تكون قد تحملت من قبل تكاليف تكوين اليد العاملة بهذه المناطق.
- التحويل يمكن أن يمس أيضاً طبيعة المنطقة الحرة نفسها، حيث يمكن أن تكون تجارية في البدأ تتميز بعوائد وأرباح معتبرة مما يشجع مسؤوليها على إعادة هيكلتها و القيام بنشاطات صناعية و بذلك تتحول المنطقة الحرة التجارية إلى منطقة صناعية و العكس صحيح.
- التحويل قد يحدث في جغرافية المنطقة الحرة حيث تبحث المنطقة دائماً على منفذ جوي أو بحري، إلاّ أنّه مع تكثيف و توسيع نشاطاتها تجد نفسها أمام مشكل ضيق المنطقة ، و بالتالي تتوجه نحو تحويل نشاطاتها إلى مواقع أخرى، فتصبح المنطقة نقطة مركز محاطة بمناطق ملحقة لها.
- قد تقوم المنطقة الحرة بدورة حياة جديدة يمكن أن تبرز و توجه المنطقة نحو تخصص أكثر تقدماً في التكنولوجيات الجدّ متطورة.

---

(1) - Jean Pierre Barbier : " les zones franches industrielles : Solution ou Illusion ?", OP.CIT, P.75.

من خلال المراحل السابقة التي تعرفها المنطقة الحرة و خاصة الصناعية للتصدير تبعاً لتوجهات الإستثمار الأجنبي بهذه المناطق تمر من نشاط لآخر و ذلك حسب درجة تطور هذه الأخيرة. و تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المراحل غير مشروطة في جميع المناطق حيث يمكن أن تختصر مرحلة أو مراحل من هذه الدورة و هذا حسب طبيعة المؤسسات و كذا شروط البلدان المستقبلة و قدرتها على التأقلم معها.

كما تعرف المنطقة الحرة تبعاً لدورة حياتها خاصة مرحلة دراسة و إنطلاق المنطقة التي تكون مصحوبة بتكاليف باهضة تتحملها البلدان المستقبلة بغية تهيئة المنطقة، كالهياكل القاعدية لإستقبال المؤسسات الأجنبية، و كذا تكاليف التسيير و مراقبة المنطقة، حتى تكون لها قدرة على المنافسة في جلب الإستثمارت الأجنبية.

المبحث الرابع

تكاليف المنطقة الحرة و إنعكاساتها على البلد المستقبل

إنّ كل مشروع لإنشاء منطقة حرة يستوجب دراسة دقيقة من أجل تقييم جيّد للمشروع و بذلك يمكن لنا أن نقارن هذه التكاليف مع المزايا التي يراد تحقيقها لصالح البلدان المستقبلة.

تعتبر العلاقة تكاليف/ مزايا المحددة لنجاح أو فشل أي منطقة حرة، و في إطار تشجيع الإستثمارات في المناطق الحرة تستعمل البلدان النامية وسائل مختلفة لتشجيع و جلب الإستثمارات الأجنبية، و منها التشجيعات الجبائية و المالية و كذلك تهيئة المنشآت القاعدية و اليد العاملة.

هذه التشجيعات التي تعطي بعض المزايا للإستثمارات الأجنبية يمكن تحليلها على شكل تكاليف بالنسبة للدول المستقبلة، حيث أنّ تكاليف المنطقة الحرة تكمن في نوعية التشجيعات المقدمة.

و تكون هذه التكاليف مباشرة، و تتمثل في تكاليف الهياكل القاعدية، تكاليف التسيير ... أو على شكل تكاليف تفضيلية و تخص النظام الجبائي و المزايا التي يقدمها و قد تكون تكاليف غير مباشرة تتمثل في إنخفاض تكاليف اليد العاملة.

المطلب الأول : تكاليف الهياكل القاعدية

إنّ الهياكل القاعدية سواء كانت مادية أو معنوية أو إدارية تمثل غالباً شرط أساسي لأيّ تموضع لمنطقة حرة حيث يؤثر مباشرة على مردودية المنطقة و بذلك على جلب المؤسسات الأجنبية الوافدة إليها. فتكاليف التهيئة المادية للمنطقة الحرة تتمثل في :

- إنشاء بنايات إدارية، صناعية، للإستقبال.
- بنايات هيكلية خدمية مهمة لممارسة النشاطات الصناعية و التجارية و هي :

الماء، الكهرباء، الطرق، الشبكات الهاتفية، تلكس ... إلخ .

- كذلك تعمل بعض المناطق لجلب المستثمرين إلى محيطها العملي إلى إنشاء بعض النشاطات لأجل عمل هذه المناطق و هي :

المحلات ، البنوك، شركات التأمين، الفنادق، المطاعم، ... إلخ.

و بذلك فإنّ إستعمال أي منطقة حرة يتطلب موارد مالية معتبرة.

إنّ هناك إجراءات هيكلية تقوم بتحضيرها الدول المستقبلة، تتمثل في تهيئة الهياكل الإدارية و الصناعية.

أولاً : الهياكل الإدارية :

تتمثل الهياكل الإدارية في مجموع التجهيزات الإدارية المتطورة، حيث يجب عليها أن تستوفي كل الشروط الضرورية و تتمثل خاصة في الإستقلالية التامة للسلطات المكلفة بتسيير المنطقة الحرة، و هذا من أجل تسهيل عملية بدأ النشاط الإقتصادي بالمنطقة، في هذه الحالة فإنّ المنطقة الحرة هي إقليم يتميز بقوانين خاصة تختلف عمّا هي عليه في بقية الإقليم الوطني.

و بذلك تجد الدولة نفسها مرغمة على توقيف بعض الإجراءات الجمركية إذْ في بعض الحالات إدارة الجمارك تتولى تسيير المنطقة الحرة. و من أجل التخفيف من العوائق و القيود البيروقراطية التي يتعرض لها المستثمرين الأجانب، فإنّ الدول النامية تمنح صلاحيات واسعة للسلطات التي تسير المنطقة.

ثانياً : الهياكل الصناعية

إنّ تهيئة الهياكل الصناعية يعد من مهام الدولة المستقبلة حيث تعد تهيئتها من الإجراءات التشجيعية و اللازمة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، و تتمثل هذه الهياكل الضرورية في تهيئة قطع الأراضي من أجل بناء المصانع و كذلك توفير المياه، الكهرباء، النقل، ... إلخ.

فيما يخص الأراضي و المقرات، يمكن لها أن تجهز محلياً ثمّ تباع أو تؤجر (الحالة الأكثر شيوعاً) للمستثمر الأجنبي.

و نذكر بأنّ سبب شيوع الإيجار في المنطقة الحرة راجع إلى مساعدة المستثمر من أجل تخفيض تكاليف التجهيز و البناء أو حتى يتفاداها بصفة عامة، و بذلك فإنّ تكاليف هذه الهياكل تقع على عاتق الدولة.

إنّ أي إهمال للهياكل الصناعية من طرف الدولة االمستقبلة يُعد عائق يعرقل إدارة المستثمر للنشاط في المنطقة الحرة، و هذا ما يجعل من هذه المناطق أقل جاذبية مقارنة بالمناطق الأخرى. و من المناطق الحرة التي عرفت فشلاً في إستمرار نشاطها، منطقة بوناقوتورالكولمبية و منطقة سانتاتوماس الموجودة بقواتيملا، و هذا راجع إلى سوء الإهتمام بالمرافق المذكورة و كذا عدم تطويرها. أمّا منطقة سانتاكروز الهندية، فعرفت نجاحاً واسعاً في نشاطاتها و هذا يعود لتطوير الخدمات الرئيسية بها بالإضافة لتواجدها بالقرب من مطار بومباي الدولي.

ثالثاً : تكاليف المنشآت

حسب كرل قوردز فإنّ التقديرات المتوسطة للموارد المالية المستثمرة في المنطقة الحرة هي جد هامة فمشروع لمائة هكتار من الأراضي تكلف ما بين 25 إلى 40 مليون دولار أمريكي سنة 1982، بدون حساب تكاليف المباني ذات الإستعمال الصناعي [1]

---

(1) - Psacal Lorot : " les zones franches dans le monde ", OP.CIT, P.51.

و يمكن أن نشير إلى أنّ هذه التكاليف قد تعرف الإنخفاض في حالة وجود المنطقة بقرب أو داخل ميناء أو مطار حيث أن كل منهما مجهز بالمنشآت اللازمة كالمنشآت البحرية أو الجوية بالإضافة إلى الخدمات القاعدية كالكهرباء، المياه، المواصلات.

فمثلاً تونس التي تملك منطقتين تطلان على البحر، تكاليف منشآتهما منخفضة و هذا راجع إلى قربهما من المطار. فمنطقة بنزرت الحرة مجاورة لمطار تابرك الدولي الذي هو مزود بمنشآت ذات أعلى مستوى، و نفس الشيئ بالنسبة لمنطقة زرزيس المجاورة لمطار جدبا بجنوب البلاد، إذْ تكاليف المنشآت في المنطقتين إقتصرت على إنشا ء المباني الصناعية فقط.

و عموماً فإنّ البلدان النامية هي غير قادرة على تغطية هذه التكايلف الباهضة، إذْ عرفت بعض البلدان مساعدة من طرف البنك العالمي حيث قدمت لهم مساعدات مالية لمشاريع المناطق الحرة التي قدرت بحوالي خُمْسْ من 1 % من مجموع قرضها للصناعة في سنة 1975.

إنّ مساعدة البنك العالمي المالية لهذه المشاريع كان جزءاً من حوار السياسة الخارجية، و برامج العمل بهدف تحرير التجارة (1) . فمنذ سنة 1977 وفر البنك العالمي 87,5 مليون دولار لستة مشاريع لمناطق حرة في خمس بلدان و هي (كولومبيا، الجمهورية الدومينكية، جمايكا، كينيا، تايلاندا). إذ حوالي 40 % من هذه الأموال أي (36 مليون دولار) خصصت لتطوير المواقع للمناطق الحرة في جمهورية الدومينكان. و لقد تمّ المصادقة كذلك في سنتي 1989 - 1990 على مشاريع أخرى (مشروعين في الجمهورية الدومينكان، و مشروع واحد في كينيا).

و لقد نجح مشروعين من المشاريع المطبقة و هي (جاميكا، تايلندا) و هذا راجع للمناخ الإقتصادي المناسب في حين أنّ المشروع الثالث، المنطقة الحرة بقرطجنة (كولومبيا) مشروع 1978 عرف مشاكل فيما يخص إختيار الموقع و نمو العقار و التسيير و في تأسيس إطار شرعي لسياسة نظام المناطق الحرة.

حيث وصل التشغيل عام 1989 إلى 716 منصب عمل بدلاً من 6000 منصب عمل المنتظرة من المشروع (2). كما كلفت المزايا المعروضة على المناطق أموال كبيرة كمنطقة باتان بالفلبين و هي أهم المناطق التي تعتبر كأداة للامركزية الجهوية، إنّ إنشائها في موقع معزول كلف مبالغ باهضة في الهياكل القاعدية (3) بالفلبين.

---

(1) - The world Bank : " export processing zones", OP.CIT, P.2.

أنظر كذلك :

- Said Henni : " les zones franches dans le monde ", OP.CIT,P.10.
(2) - The world Bank : " export processing zones", OP.CIT, P.5.
(3) - Peter .G.Warr : " zones franches industrielles et politiques commerciales", finances et développement, Juin 1989, P.36.

عرفت مصر مشكلة النقص في المرافق العامة اللازمة لقيامها و نقص الإنفاق الإجمالي على البنية الأساسية بالمناطق الحرة بمصر، حيث بلغ الإنفاق الإجمالي على البنية الأساسية بالمناطق الحرة حتى منتصف سنة 1987 نحو 88 مليون جنيه [1]، موزعة على المناطق الحرة بالنسب التالية :

- المنطقة الحرة بالأسكندرية بـ 52 %.
- منطقة نصر بالقاهرة بـ 40 %.
- منطقة بورسعيد بـ 7 %.
- منطقة السويس بـ 1 %.

و بذلك فإنّ البلدان النامية تجد نفسها في حالة مالية صعبة نتيجة للظروف التي تعرفها إقتصادياتها خاصة العجز الذي يعرفه ميزان المدفوعات لهذه البلدان بسبب نقص الموارد بالعملة الصعبة.

المطلب الثاني : الآثار على المداخيل الجبائية

إنّ مختلف التحفيزات الجبائية و المالية المرتبطة بالمؤسسات الأجنبية تخصص بشكل حساس من الموارد التابعة لميزانية الدولة في البلدان المستقبلة، و تعتبر بذلك تكاليف تتحملها هذه البلدان، سواء في عملية الإستيراد الحرة، أو عن طريق السماح للمؤسسات الأجنبية المتواجدة بالمناطق الحرة بترحيل رؤوس أموالها و أرباحها دون إجبارها على البقاء في المنطقة.

و من جهة أخرى فإنّ البلدان النامية تتنافس فيما بينها لأجل جلب المستثمرين و ذلك بعرض تخفيضات جبائية بشكل كلي أو جزئي لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات أو أكثر. و كذلك الأمر بالنسبة لأرباح معدلات الفائدة المعتدلة و الإعانات المختلفة. [2]

إنّ هذه التحفيزات تؤدي حتماً إلى إنخفاض الأرباح المحققة في الخزينة في حالة إقامة هذه المؤسسات لأول مرة في هذه البلدان نتيجة للشروط المغرية التي تقدمها هذه الأخيرة للمؤسسات المقيمة بهذه المناطق. كما أنّه يمكن أن يكون ضياع في الموارد الخاصة بالجباية في بعض الحالات أين المؤسسات تقرر نقل نشاطاتها من داخل المنطقة.

إنّه ببعض المناطق و رغم التخفيضات الجبائية فإنّ الغش (الخداع) المسجل في بعض البلدان المستقبلة و ذلك من خلال ميكانيزم التحويل الداخلي ـ Cession interne ـ الذي يظهر بأنّ المنطقة الحرة ليس لها مردودية في المجال الجبائي، و ذلك خاصة في الحالة التي يحصل فيها تحويل من ميزانية الدولة المستقبلة إلى ميزانية الدولة الأصلية للشركة الوافدة.

(1) ـ عزة علي سليمان " تقييم تجربة بورسعيد المدينة الحرة و دورها في التنمية الإقتصادية "، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة عين شمس 1989 ص 159 ـ 169.

(2) - Said Henni : “ les zones franches dans le monde ”, OP.CIT, P.26.

إلاّ أنّه من خلال تجارب بعض المناطق الحرة تظهر بأن التنازل عن هذه الموارد الجبائية لا يعتبر المقياس الرئيسي الذي يؤدي إلى نجاح المنطقة، بإعتبار أن التخفيضات الجبائية لا تمثل سوى عامل غير حقيقي لجلب الإستثمارات الأجنبية لداخل المناطق الحرة، حيث يبحث المستثمرون في حقيقة الأمر عن الجو العام الذي يمكنهم القيام بالعمليات الصناعية و التجارية.

فمن المفيد للبلدان النامية أن تعمل على الإنقاص من ضياع الموارد الناتجة عن الرسوم و ذلك بالعمل على إلغاء التخفيضات الكلية للرسوم غير المحدودة المتبناة من طرف العديد من الدول، إذ أنّ إنشاء منطقة حرة يكون لها آثار سلبية متعددة على الوضعية المالية للدولة، حيث من جهة تعني التقليل من الموارد الجبائية و من جهة أخرى إرتفاع مصاريف الدولة عن طريق القروض المباشرة المرتبطة بالمستثمرين و كذا المصاريف الملتزم بها لتهيئة المنطقة.

المطلب الثالث : الآثار السلبية على التشغيل في البلد المستقبل

إنّ الآثار السلبية على التشغيل يمكن أن تظهر على مستوى الأجور ، حيث أن الأجور المتوسطة المدفوعة من طرف المؤسسات المقيمة بالمنطقة الحرة ليست أقل مما هي عليه في البلد المستقبل، و هي بالمقابل أقل من تلك المدفوعة بالبلد الأصلي لهذه المؤسسات. و منه فإنّ شروط الأجور في البلدان المستقبلة تشكل عنصر هام في قرار ترحيل جزء أو كل الإنتاج لهذه المؤسسات.

تمثل مسألة التشغيل عنصر جوهري في إستراتيجية البلدان المستقبلة، كذلك بالنسبة للمؤسسات العاملة بالمناطق الحرة، حيث تبحث الأولى عن تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، و الثانية عن التقليل لأقصى حد من تكاليف العمل.[1]

لذلك يعتبر التشغيل في المنطقة الحرة شكل غير مباشر للتصدير لليد العاملة بأقل ثمن، فبالهند، ماليزيا، الفلبين و سيرلانكا حيث عامل غير كفؤ أو شبه كفؤ يعمل في الإلكترونيك يحصل على أقل من 2 دولار أمريكي ليوم عمل واحد (8 ساعات عمل)، في حين تكلفة عامل شبه كفؤ يعمل في نفس الفرع بالولايات المتحدة الأمريكية يقبض حوالي 7 دولار أمركي في الساعة.

و بذلك فإنّ إنتاجية اليد العاملة في المناطق الحرة الصناعية للتصدير تقاس في الإنتاج عن طريق ساعة عمل، و هي أقل مما عليه الأمر في البلدان المتقدمة.

(1) - Jouili Abdellah : " les zones franches : Solution ou Illusion ? ", OP.CIT,P.77.

إنّ الإنتاجية السنوية لليد العاملة بهذه المناطق عادة مرتفعة، بسبب العمل المتواصل طيلة الأسبوع مع قلة أيام العطل السنوية، و بالإضافة إلى الأجور المنخفضة بالمناطق الحرة فإنّ التنظيم المطبق بها جد صارم بخصوص العمل، حيث شروط العمل عديمة الشفقة، كما تعرف عدم الإستقرار الكلي للتشغيل.

و نظراً للصفة غير المستقرة للمؤسسات التي تعمل بالمناطق الحرة و لمعدل دوران اليد العاملة الذي يكون مرتفعاً في الغالب، إذْ يشكل آثاراً سلبية على التشغيل بالبلد المستقبل، لذلك عملت مختلف الدول المستقبلة على وضع سياسة تكوين العمال لأجل تلبية حاجيات المؤسسات المتواجدة بالمناطق الحرة، حيث تقوم السلطات المعنية بتمويل تربصات طويلة أو قصيرة المدى بهدف تحصيل تكوين نوعي. [1] و هي تعتبر في الأخير تكاليف أجرية تتحملها الدولة و هي جد ثقيلة على ميزانية البلدان النامية.

المطلب الرابع : تكاليف تسيير و مراقبة المنطقة

إنّ تسيير المنطقة الحرة يمكن أن يعهد لإدارة معينة و بصفة عامة لإدارة الجمارك أو لهيأة مستقلة كشركة مثلاً معنية بهذا الأمر، و تسيير المنطقة يستدعي وجود جهاز إداري يتصف بالمرونة التامة، حتى تكون له فعالية كبرى في التسيير بالإضافة إلى تمكينه من مراقبة تطبيق التنظيمات و القوانين. هذا الجهاز يتكفل بكل الإجراءات الخاصة بعقود التأسيس، الإجراءات الجمركية المختلفة، و أعمال الصيانة و غيرها. و تختلف الهيأة المشرفة على الإدارة و التسيير من منطقة حرة لأخرى.

إنّ أهمية رؤوس الأموال هي التي تحدد طبيعة تسيير المنطقة سواء كان تسيير إداري أو خاص. فعندما يتعلق الأمر بالتسيير الإداري، الدولة تعمل على إقتطاع أموال من ميزانيتها بهدف إنشاء هيأة إدارية لتسيير المنطقة، إذْ وضعت معظم البلدان بعين المكان مصلحة خاصة بإدارتها، مكلفة بخدمة وسيطة بين الشركات و الحكومة بهدف تقليص مصاريف الإدارة للمؤسسات و تجنب التأخر غير المجدي و كذلك لتزويدهم بالمعلومات الخاصة المتعلقة بالوثائق الجمركية. [2]

و عموماً فإنّ إدارة الجمارك هي المكلفة بهذه العملية نظراً للوسائل المادية، التقنية و كذا البشرية التي تملكها و بإعتبار أن المناطق الحرة تشكل نظام إقتصادي جمركي مما يسمح بالممارسة الفعالة لهذه الإدارة خصوصاً و أنّها معنية بالتطبيق الجبائي على هذه المؤسسات كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك حالة التسيير الخاص عن طريق هيأة مستقلة و هي الشكل العام لشركة أين يشارك فيها خواص سواء بنوك، مؤسسات خاصة أجنبية، متواجدة بداخل المنطقة المعنية لإستقبال المستثمرين الأجانب.

---

(1) - Psacal Lorot : " les zones franches dans le monde ", OP.CIT, P.55.
(2) - Peter .G.Warr : " zones franches industrielles et politiques commerciales", OP.CIT, P.35.

و لقد أثبتت التجربة أنّ المناطق التي حققت نجاحاً كبيراً في مجال التسيير تلك التي تمتعت إدارتها بجهاز مستقل، حتى لا يؤدي تداخل الإختصاصات إلى إعاقة العمل، و كمثال عن ذلك كوريا الجنوبية.

إنّ عملية توحيد جميع هذه الصلاحيات في يد هيأة واحدة تدعى بالشباك الوحيد، و في هذه الحالة لا تتدخل الدولة في مصاريف التسيير و بالإضافة إلى تكاليف التسيير، هناك تكاليف تخص المراقبة الحدودية للمنطقة، حيث كل دخول للسلع من المنطقة الحرة بإتجاه الإقليم الوطني يمكن أن يسبب الضرر بالإنتاج للبلدان المستقبلة و بذلك فإنّ الدولة تعمل على إنشاء رقابة من طرف الجمارك بهدف الحد من مخاطر تهريب السلع، و مثال ذلك المنطقة الحرة بميناء " بورسعيد " بمصر التي تعرف تهريب واسع للسلع.[1]

إنّ المراقبة لدخول أو خروج السلع من المنطقة تعتبر غير مكلفة إذا ما تعلق الأمر بهيأة تسيير كإدارة الجمارك، و في حالة تسيير الخواص للمنطقة الحرة، فإنّ الدولة تجد نفسها ملزمة بمصاريف إضافية لأجل مراقبة المنطقة، إلاّ أنّ تكاليف تسيير و مراقبة المنطقة ليست مهمة مقارنة بتكاليف الهياكل القاعدية مثلاً. و تبقى رغم ذلك مصاريف إضافية لأجل السير الحسن للمنطقة.

إنّ البلدان النامية المستقبلة لهذه المناطق تجد نفسها أمام تكاليف باهضة عليها تحملها لأجل إنشاء هذه المناطق. إلاّ أنها مضطرة لإنفاق هذه الأموال و ذلك رغبة منها في تنمية إقتصادياتها، بالنظر لما تجلبه هذه المناطق من آثار إيجابية تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في المساهمة لحل بعض المشاكل التي تعرفها هذه البلدان.

إلاّ أنّ السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو : هل بإمكان هذه البلدان أن تحقق الإيرادات و المزايا التي تنتظرها من إقامة هذه المناطق و بذلك تغطية هذه النفقات ؟

(1) - Jouili Abdellah : “ les zones franches : Solution ou Illusion ? ”, OP.CIT,P.88.

خلاصة الفصل الثاني

من الدراسة السابقة لهذه المباحث نخلص إلى النقاط التالية :

- تعرف المناطق الحرة توزيع جغرافي مهم في معظم البلدان النامية و هي تتزايد بشكل كبير و سريع خاصة بالنسبة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير، لأهمية هذا النوع بالنسبة لهذه البلدان.

- يعرف مفهوم المنطقة الحرة في ظل الظروف العالمية إطاره الحقيقي في التفاعلات الدولية و النظام الإقتصادي العالمي بشكل عام. و يجد توسعه في مفهوم التقسيم الدولي الجديد للعمل، كذلك في ظل الإصلاحات السياسية و الإقتصادية للبلدان المستقبلة.

- إنّ مجهودات السلطات لا تنحصر في عملية إنشاء المنطقة الحرة فقط التي هي مرحلة إبتدائية في " دورة حياة المنطقة " و لكن تشمل إتباع و مراقبة مختلف المراحل، و هذا من أجل النجاح الشامل للمنطقة الحرة.

- لأنّ المنطقة الحرة تتطور بشكل سريع نظراً للمنافسة الكبيرة بين مختلف المناطق، لذلك يجب توفير كل الظروف، المادية و المالية كتوفير البنية الأساسية لإقامة هذه المناطق ... إلخ، تعتبر من عناصر التكلفة المرتبطة بالمنطقة الحرة، و كأداة لجلب المؤسسات الإستثمارية.

خاتمة الباب الأول

إنّ ظاهرة المناطق الحرة بعيدة عن كونها ظاهرة ثانوية في الإقتصاد العالمي و ذلك بفعل بروزها بشكل يعرف إتساعاً دائماً سواء في البعد الزمني أو الجغرافي بهذه البلدان.

كما تعرف الإرتباط مع معطيات الإقتصاد العالمي، و النشاطات التجارية الدولية. هذا ما أدى إلى بروز أشكال عديدة لهذه الظاهرة التي تتغير تبعاً لتغيير الوضعيات و النشاطات المراد تحقيقها. مما أدى إلى إختلاف التعريفات و ذلك حسب التشريعات و القواعد المتعارف عليها دولياً.

إنّ البلدان النامية التي تبنت نظام المناطق الحرة تعمل جاهدة على جلب هذه المناطق، بتقديم تحفيزات و مزايا عديدة رغبة منها الإندماج في معطيات الإقتصاد العالمي، كذا تحقيق أهداف على المستوى الوطني، خاصة فيما يتعلق بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير، حيث ترى هذه البلدان أنّها وسيلة تدفعها لتحقيق أهداف تنموية و تفتح لها الطريق للوصول إلى التبادلات الدولية الكبرى.

لذلك تعرض هذه البلدان جملة من التحفيزات حتى تكون في وضع تنافسي جيّد يسمح لها بجلب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب، و هذا يكلفها مبالغ باهضة جداً، إلاّ أنّها تكون مضطرة لذلك.

الباب الثاني

المناطق الحرة الصناعية للتصدير
و مساهمتها في تنمية البلدان النامية

الفصل الأول : الأهداف و العوامل المحفزة على انشاء المؤسسات بالمنـاطق الحرّة الصناعية للتصدير في البلدان النامية.

الفصل الثاني : الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية للمناطق الحرّة الصناعية للتصدير على البلدان المستقبلة.



مقدمة الباب الثاني

إنّ السياسة الحمائية التي سادت في معظم البلدان النامية اثرت على مسار التنمية في هذه البلدان و تبعها عدم التوازن في التبادلات التجارية ما بين هذه البلدان و باقي العالم .

في أواسط الستينات طبقت الكثير من الدول النامية سياسة تشجيع تصدير المصنوعات غير التقليدية و من بين هذه السياسات، سياسة إقامة المناطق الحرّة الصناعية للتصدير. إن ظاهرة المناطق الحرّة الصناعية للتصدير هي جزء من ظاهرة أوسع إذ تعبر عن التغيرات الهيكلية في التنمية الاقتصادية الشاملة خلال العقدين (1970 - 1980) بالرغم من الاختلافات الواضحة على المستويين الوطني و الجهوي، و في نسبة التغير. إذ في هذه الفترة حدث توسع كبير في حجم الانتاج الصناعي و توسع أكبر في صادرات الدول النامية من المنتوجات الصناعية المانفاكتورية [1] على السوق العالمية.

أن تبني البلدان النامية لسياسة المناطق الحرّة الصناعية للتصدير في هذه المرحلة كان يرمي للوصول لعدة أهداف سواء من طرف هذه البلدان أو من طرف المؤسسات الأجنبية. و بذلك فإن الدرا سة لها مضمون عالمي الذي يسلط الضوء على المشاكل المعقدة المفروضة من عدم الاستقلالية الصناعية و الاقتصادية ما بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة.

و في هذا الاطار فان المناطق الحرّة الصناعية للتصديرتساهم في تأسيس حرية التجارة الخارجية و المساهمة في إقامة روابط مع شبكة الأسواق العالمية من خلال نظام تبادل حّر الذي يعرض على المستثمرين الأجانب.

و بذلك فإن إنشاء المناطق الحرّة الصناعية للتصدير تعبر عن إزدواجية المنفعة ، إذ من جهة المؤسسات الأجنبية فإنها تبحث في التقسيم الدولي للعمل الحل لمشاكلها التي تتعلق بتكلفة الانتاج و تعني بصفة خاصة، كل المنتوجات التي بلغت مرحلة النضج [2] في نظرية حياة المنتوج، فلا تعرف تطوراً تكنولوجيا رائداً. و بالتالي تكون منتوجات غير قادرة على المنافسة، و تكون سياسة السوق هي التي تتحكم في أسعار المنتوجات.

---

(1) - الصناعات المانفاكتورية : هي كل الصناعات بإستثناء قطاع البناء و إستخراج المعادن.

(2) - نضج المنتوج : هذا التعبير هو مرجع لنظرية دورة المنتوجات التي تعرف تطورتكنولوجي كبير و بذالك يصبح المنتوج بسيط حيث المنافسة هي على أساس الأسعار و سياسة التسويق (الماركوتينغ).

و هذا ما يلزم هذه المؤسسات أن تنتج بأقل سعر مقارنة مع منافساتها في السوق بهدف تحقيق إقتصاديات السلّم. لذلك تعمل هذه المؤسسات على ترحيل نشاطاتها للبلدان المستقبلة (بلدان نامية) التي تضمن شروط الاستقبال النوعية في المناطق الحرّة الصناعية للتصدير و في أنظمة المؤسسات التابعة لها.

و من جهة أخرى فإن هذه العملية لترحيل النشاطات للمؤسسات الأجنبية ترافقها رغبة مؤيدة من طرف حكومات البلدان المستقبلة و ذلك بتبني صناعة مانفاكتورية أين الوجود غالباً هو الرمز للتنمية نفسها.

إن البلدان التي تستقبل هذا النوع من المناطق تعدها وسيلة لإيجاد مناصب شغل، الأرباح بالعملة الصعبة، النقل التكنولوجي ....الخ. و ذلك بهدف الدخول في مجموعة البلدان المصنعة كما هو الحال بالنسبة للبلدان الصناعية الجديدة لأسيا.

و إن كان هدف هذه البلدان هو تحقيق التنمية الإقتصادية التي يعرّفها الدكتور عبد الرحيم بوا رفجي كما يلي :

" إنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع و خدمات في فترة معينة أتفق عليها عادة سنة مع وجوب توافر تغييرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة فعلاً أو التي تنتظر إنشائها فيما بعد " [1]

و كما يعرفها الدكتور حسين عمر فهمي بما يلي :

" تتظمن القيام ببرامج و أعمال و مشروعات تستهدف القيام بزيادة في الدخل الوطني عن طريق تنمية الإنتاج القومي الذي تنجم عنه زيادة متوسط دخل الفرد" [2]

و لأجل بلوغ هذا الهدف قامت عدة بلدان بهذه التجارب إلا أن النتائج المحققة كانت مختلفة من بلد لآخر فقد تكون سلبية أو إيجابية، و بذلك فعلى البلدان الراغبة في هذا النوع من التجارب أن تعمل على تعظيم الأثار الإيجابية بهدف الوصول إلى معدل مردود إقتصادي إيجابي.

---

(1) – د . عبد الرحيم بوارفجي : " التنمية الإقتصادية "، دمشق، سنة 1977، ص. 10.

(2) – د . حسين عمر فهمي : " التنمية و التخطيط الإقتصادي "، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 1985 ، ص. 45.

الفصل الأول

الأهداف و العوامل المحفزة على إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير في البلدان النامية

المبحث الأول : أهداف البلدان المستقبلة من جلب المؤسسات الأجنبية

المبحث الثاني : العوامل المحفزة لترحيل المؤسسات للمناطق الحرة الصناعية للتصدير.

المبحث الثالث : العوامل الأخرى المشجعة لإقامة المؤسسات بهذه المناطق .



مقدمة الفصل الأول

كما رأينا فإن البلدان النامية ترى في إنشاء هذه المناطق وسيلة للوصول إلى التنمية عن طريق جلب رؤوس الأموال و المتعاملين الأجانب القادرين على تأمين الإنطلاق الحقيقي لإقتصادياتها المتخلفة.

أما البلدان المصنعة فتبحث من خلال ترحيل جزء أو كل إنتاجها بالمناطق الحرّة الصناعية للتصدير تحقيق إقتصاديات السلّم [1] - Les économies d'échelle - لأجل الوصول إلى أحسن وضعية إستراتيجية على الأسواق العالمية.

و بذلك فإن إنشاء هذه المناطق كان نتيجة التقاء إستراتيجيات متبعة من طرف هذه البلدان و المستثمرين على حد سواء. هذه المؤسسات الأجنبية كانت تبحث عن شروط تناسبها في المنطقة المرغوبة كإختيار الموقع، تكاليف الإنتاج ، إختيار المنتوج للترحيل .... الخ. و بالمقابل فإن البلدان النامية كانت تهدف إلى جلب الإستثمارات الأجنبية، و تحقيق التصنيع. و ذلك عن طريق وضع مجموعة من المعايير التحفيزية الموجّهة لجلب إنتباه المستثمرين الأجانب لأجل الحصول على مشاركتهم و إلتزاماتهم فيما يخص الإستثمار بهذه المناطق، كالمعايير التحفيزية الجبائية و المالية، نوعية الهياكل القاعدية، الجوانب القانونية .... إلخ.

(1) - إقتصاديات السلّم : هي التخفيضات المحققة في تكلفة الوحدة المنتجة (الأحادية) عن طريق توسيع سلّم الإنتاج (إطالة سلسلة الإنتاج) و هو مايسمح عندئذ بتخفيض أسعار البيع دون تخفيض نسبة الربح و هذا مايحقق للمؤسسة موقفا مسيطرا في السوق.

المبحث الأول

أهداف البلدان المستقبلة من جلب المؤسسات الأجنبية

إنّ الأهداف التي تتطلع إليها البلدان المستقبلة عندما تقرر إنشاء في إقليمها منطقة حرة صناعية للتصدير هي متعددة. إنها تعمل قبل كل شيء على جلب الإستثمار المباشر الأجنبي القادم من الإقتصاديات المتقدمة.

و هي بذلك تبحث عن الفرصة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها قصد التصنيع، بالرغم من قلة عوامل الإنتاج المتاحة لهذه البلدان.

بذلك فإن وضعية هذه البلدان تتأثر تبعاً لنوعية الإستثمار الأجنبي المقيم بهذه المناطق. هذه الوضعية هي أساسا مشروطة بدافع تعظيم الأثار الإيجابية للإستثمار قصد التقليل من الصعوبات التي تثقل الإقتصاد الوطني لهذه البلدان و بذلك فإن إستراتجيات التصنيع المتبناة من طرف البلد المستقبل كان لزاماً عليها أن تعدّل. فالإستراتجية المعتمدة على الصادرات حلت محل إستراتجية إحلال الواردات و ذلك لأجل الإندماج في معطيات الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول : جلب الإستثمارات الأجنبية

البلدان النامية التي تعاني من نقص كبير في رؤوس الأموال تعتبرالإستثمار الأجنبي وسيلة مهمة لخدمة تصنيعها، لذلك تراها تعمل على إنشاء جو إقتصادي مشجع يوفر تحفيزات جبائية، مالية و مزايا أخرى و ذلك لأجل جلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب، في حين أحدث هذا الميل العام وضعيات مختلفة تترجم بشكل جيّد الإختيارات اللازمة للنظام الإقتصادي، أين تكون متعلقة بالأهداف الجاري البحث عنها عن طريق السياسة الإقتصادية المتبعة لهذه البلدان.

إن مختلف هذه الوضعيات بالبلدان المستقبلة و المرتبطة بالإستثمار الأجنبي موزعة حسب الأشكال التالية [1] .

أولا : الصنف الأول من السلوك

و هي متعلقة بالإنفتاح بأوسع شكل ممكن على الإستثمار الأجنبي، إلا أن هذا الإنفتاح لا يعني إلغاء المراقبة كليا على هذا الإستثمار، حيث تحتفظ البلدان الأكثر تحررا بالإستثمار في بعض القطاعات

(1) - Antoine Basile et Dimitri Germidis : « Investir dan les zones franches industrielles d'exportation », Op.Cit, P. 17 - 20 .

الإستراتجية في حين تحدد بعض البلدان من هذا الصنف أهدافها في إقتناء التكنولوجيا و المهارات الأجنبية عن طريق العقود، إذ أن معظم هذه البلدان وضعت قيودا على الشغل بالنسبة للأشخاص الأجانب. في حين أن بعض هذه البلدان عملت على حماية بعض النشاطات المحلية و ذلك عن طريق فرض الحواجز التعريفية وغير التعريفية. كما أن التحفيزات المقدمة للمستثمر الأجنبي هي عموما متواضعة و كمثال لذلك حالة لبنان التي توضح بصورة خاصة هذا الصنف الأول فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي.

ثانيا : الصنف الثاني من السلوك

البلدان التي تشارك في هذا الصنف هي أقل تحررا بالمقارنة مع الصنف السابق فهي تفرض على المستثمرين الأجانب أن يكونوا مسجلين و معلن عنهم و غالبا تستقبل فقط الإستثمارات الأجنبية التي تكون مرفوقة بعقود تتضمن التحويل التكنولوجي و كمثال حي على ذلك **فنزويلا**. في حين أن التحفيزات للإستثمار تكون مهيأة لتوجيه الإستثمار و التكنولوجيا التي يكون لها دور الريادة في إتجاه جدير بخدمة الأهداف الوطنية.

و بصفة عامة فإن هذا الصنف يعرض مزايا أكثر للتحفيزات المقدمة للإستثمار الأجنبي مقارنة بالقيود المفروضة بهذه البلدان.

ثالثا : الصنف الثالث من السلوك

البلدان التي تدخل في هذا الصنف تهدف إلى تقييم الإستثمارات الأجنبية و كذا للتكنولوجيا التي تجلبها و هذا قبل الموافقة على قبول هذه الإستثمارات.

إن معايير تقييم الإستثمار الأجنبي و الأهمية التي يساهم بها من بلد إلى آخر هي مختلفة إعتبارا لحالات متعددة ففي حالة :

- مصر ⟵ الأثر على إحتياطات الصرف.
- المكسيك ⟵ القيمة المضافة و نقل المهارات.
- ماليزيا ⟵ المشاركة على المدى للرأس المال المحلي.

رابعا : الصنف الرابع من السلوك

في البلدان التي تتبنى هذا الصنف فإن الإستثمارات الأجنبية لا تتحقق إلا في الإطار الذي يخصص بطريقة محددة الشروط التي تفرض على المستثمر الإمتثال لها، إنها حالة الفلبين و سيرلانكا

مثلا هذه الشروط المتعلقة بصفة خاصة بالنسبة الضرورية للمشاركة المحلية، مراقبة إدارة المؤسسة، كذلك ترحيل الأرباح، حصة الأسهم من الأرباح ... إلخ و هي تتغير حسب القطاعات و الميزات الأقل أو الأكثر أولوية للإستثمار المشروع.

و غالبا يحدد الإستثمار بفترة زمنية محددة أين على المستثمر الأجنبي أن يتنازل على المؤسسة، إنها الحالة الخاصة بأندونسيا و البيرو.

و غالبا يعرف هذا الصنف تحفيزات يمكن أن تدعم أو تلغى و ذلك حسب النتائج المتحصل عليها سواء كانت إيجابية أو سلبية.

خامسا : الصنف الخامس من السلوك

بهذه البلدان وضعية الإستثمار الأجنبي لا تسمح إلا تحت شكل مؤسسة ذات شراكة بالتعاقد، تؤسس بالنظر إلى تحقيق هدف خاص جدا و في مدة زمنية محددة. إنها تخص عموما بلدان الشرق أين مشاركة المستثمر الأجنبي في رأس المال الإجتماعي للمؤسسة غالبا ما تكون مقيدة، و يكون هذا الأخير في إطار أهداف المخططات الوطنية، كما يتلاءم مع القوانين المعمول بها، إلا أنه يصعب في كثير من الأحيان تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية إذا لم يتم وضع برنامج إستثماري قوي لجلب رؤوس الأموال الأجنبية (1).

فالدول المستقبلة يجب أن تقوم بتخطيط جيد للإستفادة من الروابط (2) الخلفية القوية لهذه المناطق في صورة سلع و خدمات و توفير العمالة و غيرها من عوامل الإنتاج التي تتطلبها المشاريع المقامة بهذه المناطق، يؤدي إلى قيامها بدور إيجابي في تحسين ميزان المدفوعات بل و في التنمية الإقتصادية ككل.

---

(1) - UNIDO : " Investment Promotion and the role of free zones in arabe states " Geneve, 1977, P.I .

(2) - الروابط الخلفية : إستخدام مشاريع المناطق الحرة للمنتجات الوسيطة و المواد الخام و الخدمات الخاصة بالدول المضيفة.

و على وجه العموم فإن البلدان النامية التي عملت على إقامة هذه المناطق ركزت على أربعة أهداف رئيسية و هي :

- تشغيل اليد العاملة.
- الأرباح بالعملة الصعبة.
- تكوين القيمة المضافة المحلية.
- النقل التكنولوجي.

إنّ تحديد هذه الأهداف تتباين من بلد لآخر و ذلك بالنظر للخصائص و الطموحات المرتبطة بكل بلد [1] مثلا :

- جلب عملية التصنيع حالة كوريا الجنوبية و تايوان.
- الدخول في وضعية مفيدة و مناسبة ضمن التبادلات التجارية الدولية حالة هونغ كونغ، سنغافورة و بنما.
- الإستجابة لمشاكل التشغيل العاجلة حالة سيرلانكا، الفلبين، المغرب و تونس.
- الحصول على العملة الصعبة بكثرة حالة الصين، أو الحصول على التكنولوجيا غير المتاحة حالة الهند.

و عليه تعتبر المناطق الحرة الصناعية للتصدير إحدى العوامل المساعدة على توفير المناخ المناسب لتشجيع الإستثمار بصفة عامة و الإستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

إنّ ما يجدر الإهتمام به هو معرفة نوع الشركات المستثمرة في مناطق التصدير الحرة و بتعبير آخر هل الشركات الأجنبية العاملة داخل هذه المناطق هي شركات متعددة الجنسية من الدرجة الثانية، الثالثة أم أنها الشركات الأكثر قدماً ؟.

إنّ المناطق الحرة الصناعية للتصدير تجلب الشركات المتعددة الجنسية القليلة التجربة، مقارنة بالشركات العالمية التي تتمتع بدرجة عالية من الإستقرار.

(1) - Jean Pierre Barbier et Jean Bernard véron : " Les zones franches industrielles d'exportation " , Op.Cit, P. 11.

إنّ غياب الشركات الأروبية و الأمريكية الكبرى عن هذه المناطق راجع إلى أن عملية تدويلها تمت قبل ظهور أولى المناطق الحرة الصناعية للتصدير في سنوات الستينات و السبعينات (1).

زيادة على هذا فإن توسع مركباتها الصناعية في الخارج تخضع لعوامل تحددها أولا الإستراتيجية الشاملة و خاصة حجم و نسبة نمو الأسواق الخارجية الكبرى بدلا من عوامل تخفيض تكاليف الإنتاج. حيث تهتم هذه الشركات بتدعيم العلاقات في إطار شبكتها للإنتاج الدولي و لا تهتم بشكل أولي بإقامة روابط مع إقتصاد البلاد المستقبل.

و بتعبير آخر فإن وجود المناطق الحرة الصناعية للتصدير لم يكن عاملا هاما في ترقية و نمو هذه الشركات الكبرى و على العكس فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإستثمارات الصغيرة و المتوسطة، هي هياكل منسجمة و ملائمة مع إمكانيات المستثمرين المحليين حيث تجد من خلال إندماجها في إقتصاديات البلدان المستقبلة كوسيلة مرتبطة بزيادة حصتها على السوق العالمية و بذلك فإنه من الأفضل للبلدان النامية أن تستقبل في المناطق الحرة الصناعية للتصدير المؤسسات ذات الهياكل الأحادية الصناعية - Les Mono Structures - إلاّ أنّ الدلائل تبين أن هناك تواجد لبعض الشركات المتعددة الجنسية الكبرى داخل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، ميزتها الأولى أنها متخصصة في الصناعات الإلكترونية خاصة الميكرو- إليكترونيك الدقيقة كحالة هونغ كونغ و ماليزيا.

بالمقابل فإن البلدان التي تتميز بهيكل صناعي شديد التنوع كالبرازيل، المكسيك و الفلبين تظهر بأنّها تستقطب نسبة أقل من هذه الشركات الكبرى داخل مناطقها (2).

هذه المسألة تدفع بنا إلى التساؤل عن مدى واقعية تطلعات الدول النامية المستقبلة لمثل هذه الشركات فيما يتعلق بتحويلات المعرفة و التكنولوجيا المنتظرة من هذه الشركات إذا علمنا أن القفزات التكنولوجية و تطبيقاتها الصناعية أصبحت أكثر من أي وقت مضى حكراً على الشركات المتعددة الجنسية الكبرى أو على المؤسسات المتخصصة تشبه في هيكلتها مختبرات الأبحاث، و نحن نعلم أن هذه المؤسسات المتخصصة و هذه المختبرات من طبيعتها البقاء في بلدانها الأصلية بالقرب من مراكز البحث الكبرى، فلم يحدث أن إنتقلت مثل هذه الهيآت إلى دول أجنبية و لا تعاملت مع مؤسسات دول نامية بصفة مباشرة.

---

(1) - International labour organisation:" Economic And Social Effects of multinational entreprises ", Op.Cit, P.15.

(2) - Ibid , P . 16 .

و تجدر الإشارة إلى أن أهم التدفقات الإستثمارية الأجنبية القادمة من البلدان المتقدمة هي على التوالي: أمريكا، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا و كندا.

و من خلال التجارب التي قامت بها بعض البلدان في مجال جلب الإستثمارات نذكر تايوان التي أقامت ثلاث مناطق حرة صناعية للتصدير و هي :

- منطقة كاوهسيونج و تقع جنوب غرب تايوان.
- منطقة نانتز.
- منطقة تانتز.

و هي تعتبر مناطق ناجحة حيث بلغ المعدل المتوسط لنمو الإستثمارات للمناطق خلال الفترة 1981 - 1986 بـ 7.06 % و بلغت قيمة الإستثمارات سنة 1987 بـ 485.86 مليون دولار أمريكي و حققت هذه المناطق في الفترة 1980 - 1987 من صافي عائد من النقد الأجنبي قدره 6.832 مليار دولار، فبلغ أكبر عائد سنة 1986 بـ 1.17 مليار دولار [1].

يعتبر هذا حجما كبيرا من حيث تدفق العملة الصعبة و هو يعكس أهمية الإستثمارات الأجنبية المتواجدة بهذه المناطق.

كذلك كوريا لم تواجه أية مشاكل في جلب الإستثمارات إليها، بحيث وضعت منذ البداية خطة متكاملة بالأنشطة المرغوب جلب المشاريع إليها و تم الترويج لها في ضوء ذلك، لقد إستقطبت منطقة ماسان عددا كبيرا من المؤسسات الخاصة في مختلف قطاعات الإنتاج خاصة الصناعات الإلكترونية و الكهربائية.

و قد ربطت كوريا بين المجالات التي يسمح بالإستثمار فيها و أنوع المواد الخام و السلع الوسيطة التي تتوافر داخل البلد و التي ترغب تصديرها إلى الخارج.

---

(1) - Conseil Of Economic Planninig and develpment Taiwan Statistical Data Book, (CEPD, 198), P. 21-35.

إن المتتبع للتجربة الكورية في إنشاء المناطق الحرة و أثر إنشاء منطقة ماسان يجد هناك شروطا يلتزم بها المستثمر حتى يتم قبوله بهذه المنطقة و يمكن إيجاز هذه الشروط فيما يلي[1] :

– أن تستخدم المشاريع أحدث الأساليب التكنولوجية و أن توفر أكبر عدد من مناصب الشغل.

– أن لا يقل حجم الإستثمار عن 150 ألف دولار للمشروع الذي يستأجر أو يشتري مبنى من المباني الجاهزة المعدة من طرف المنطقة.

– أن يكون إنتاج المشروع موجها للتصدير فقط و أن يكون أيضاً قادرا على تحقيق إيرادات صافية من النقد الأجنبي لا تقل عن 20 % من قيمة الصادرات.

و قد كُللت تجربة كوريا في جلب الإستثمار الأجنبي بالنجاح كما تدل عليه النتائج المحققة خلال عقود زمنية قصيرة و هذا يعود للإستغلال الأمثل لهذه المناطق من طرف السلطات الكورية بالتخطيط الكامل و التسيير الجيد. و بالمقابل فإن التجربة السنغالية فيما يخص المنطقة الحرة بدكار قد آلت إلى الفشل، فالسلطات السنغالية تشترط على المؤسسات الراغبة في الدخول للمنطقة إلزامية توفر رأس المال يفوق مائة مليون فرنك إفريقي (CFA)، كما يجب خلق مائة منصب شغل على الأقل في أية مؤسسة كانت [2].

و قد يرجع سبب فشل هذه التجربة لغياب الهياكل القاعدية المناسبة للإستثمار و كذلك الإطار القانوني الواضح لسير هذه المؤسسات. هذا ما أدى إلى جلاء الإستثمارات المتواجدة بالمنطقة و إنتقالها إلى مناطق أخرى تعرف جاذبية أكبر.

و بذلك نخلص إلى أن جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان المستقبلة يرجع إلى جملة من المعايير التحفيزية و لتوفر الجو الملائم بصفة عامة و كذلك لوضع خطة كاملة و رشيدة تربط ما بين الأهداف الوطنية الشاملة و جلب هذه الإستثمارات للمنطقة.

و من الأثار الإيجابية التي تنجم عن قدوم هذا الإستثمار للعمل بهذه المناطق ما يلي :

– إيجاد طاقات إنتاجية جديدة.

---

(1) - Bounjong : " In Economic Study Of The Masan Free trade zone " , Korea developpement instute, Seoul , Kerea , 1981, P. 223.

(2) - L'I.F.I.D : " Présentation générale des zones franches" , Op.Cit, P..52.

- إستغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في البلد المستقبل.

- الزيادة و التوسع في الطاقات الإنتاجية القائمة و إستغلال العاطل منها.

المطلب الثاني : القيام بالتصنيع الوطني

منذ زمن بعيد إستراتيجية التصنيع هي المسيطرة في معظم البلدان النامية و منها التصنيع عن طريق إحلال الواردات.

و بعد أن عرفت هذه البلدان المديونية و كذلك قدراتها على تمويل وارداتها إنخفضت بفعل إنهيار الطلب في الأسواق الدولية لعدد كبير من المواد الأولية التي تصدرها.

إن عملية التصنيع هذه سجلت بنية صناعية غير فعالة و غير قادرة على المنافسة و بذلك فإن البلدان النامية كان لزاما عليها وضع حد لهذا التوجه و لهذه السياسة الصناعية.

و السبب الرئيسي في ذلك إحتمال وصول هذه البلدان إلى تقليص الواردات من السلع المانفاكتورية، هذا الأمر يمكن تعويضه عن طريق تزايد الواردات للمنتوجات الوسيطية و سلع التجهيز غير المتوفرة في عملية التصنيع و هذا يعكس كذلك المجهودات الكبيرة الواجب بذلها لتحسين ميزان المدفوعات للبلدان المعنية [1].

إنّ المناطق الحرة الصناعية للتصدير تعتبر إحدى الحلول المطروحة أمام الدول النامية للتغلب على عدم كفاية و ملاءمة الإطار التصنيعي خاصة المخصص للتصدير اللازم للتنمية الصناعية [2].

لذلك فإن المناطق الصناعية الحرة للتصدير تتواجد في البلدان النامية بهدف تشجيع تطوير الصناعة المانفاكتورية الموجهة للتصدير. إن الحكومات تعتبر هذه المناطق وسيلة لجلب الصناعات الأجنبية الموجهة للتصدير، إذ بفضل إستثماراتها و نشاطاتها تعمل على جلب موارد بالعملة الصعبة و تكنولوجيا عالية، خلق مناصب الشغل و الدخول في التبادلات الدولية بهدف المساهمة في التنمية الصناعية و ترقية صادرات بلدانها [3].

---

(1) -Antoine Basile et Dimitri Germidis : " Investir dans les zones franches industrielles d'exportation ", Op.Cit, P. 21.

(2) - UNIDO : " Industrial Free zones as incentives to promote exporiented industries " , The secretariat of UNIDO, Geneve, 1979, P.6.

(3) - Problèmes économiques, 1 er Août 1984, N° 1885, P.18.

و بذلك عملت على إعادة التوجه إلى إستراتيجية التنمية عن طريق عملية التصنيع المعتمدة على الصادرات و بذلك فإن ممارساتها أساسا كانت في مستوى الهياكل القاعدية سواء إداريا أو ماديا، تحفيزات معروضة للمؤسسات الأجنبية، إنفتاح إنتقائي للإستثمار الأجنبي، صياغة جديدة لأهداف السياسة الجمركية و التجارية، تسيير صارم لليد العاملة ... إلخ.

و في الحقيقة فإن إتساع المناطق الحرة الصناعية للتصدير يشرح عن طريق إلتقاء إستراتجية التخفيض من تكاليف هذه الشركات المتواجدة بالمناطق (خاصة تكلفة وحدة اليد العاملة) و هدف التصنيع السريع لبلدان العالم الثالث [1].

هذا التوجه الجديد للسياسة الصناعية بالبلدان النامية يعتمد إذا على ضمان اليد العاملة المتوفرة و غير الماهرة و بذلك فإن البلدان التي ترغب بالنجاح في هذا الطريق الجديد يجب أن تهيأ يد عاملة متوفرة و منضبطة. إنّ كل من تجارب تايوان و المكسيك، كوريا و البرازيل يمكن أن تكون مثال لذلك.

و لكي يسمح بإنشاء نسيج صناعي وطني فعّال لا بد من إستعمال أمثل للإمكانيات المحلية قصد الدخول في إطار الإقتصاد العالمي الذي لا يمكن أن يحقق بطريقة أتوماتيكية إلا إذا أنشئت علاقات صناعية دقيقة ما بين هذه المناطق و المؤسسات المحلية.

في هذا الإطار قامت منظمة اليونيدو (UNIDO) بتصنيف الصناعات المختلفة التي يمكن إقامتها بالمناطق الحرة في الدول النامية حسب الأصناف التالية [2] :

- صناعات كثيفة العمالة.
- الصناعات الموجهة أساسا نحو التصدير.
- الصناعات التي تقام على أساس إستخدام المواد الخام و السلع الوسيطة المتوفرة في السوق المحلي.
- الصناعات ذات العلاقة الخلفية القوية مع الصناعات المحلية داخل الإقتصاد الوطني.
- الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

---

(1) - Serge duBost : " Zones franches dans les économies en voie de développement : Quelle industrialisation ? " , Revue d'économie industrielle, N° 37, 3 ème trimestre 1986, P.31.

(2) - UNIDO : " Industrial Free zones as incentives to promote exporiented industries " , UNIDO, Geneve, 1980, P.10.

حيث على الدول المضيفة أن تقوم بإختيار المشاريع التي تساعدها حسب أولويات خطط التنمية الإقتصادية المبرمجة.

كما أن هذا التوزيع للصناعات يخضع لنوع الموارد المتوفرة بهذه البلدان و يوحي بفكرة التخصص الصناعي الذي تعرفه المناطق الحرة الصناعية للتصدير و ذلك وفقا للإمكانيات المتاحة بهذه الدول.

أولا : التخصص الصناعي

إنّ المزايا المبالغ فيها تحت شكل تحفيزات جبائية أو مالية، أو على مستوى التشريع الإجتماعي بلغ إلى تخصص صناعي دولي و هذا يعني أنهم يساهمون في تعديل إختيار البلد المستقبل بإتجاه قطاع أو آخر للصناعة.

إنّ ظاهرة تخصص المناطق الحرة الصناعية للتصدير يمكن أن تشرح بمعنى :

- كثرة العوامل التي تنسج العلاقات السوقية و غير السوقية (الإندماج على شكل مؤسسة التعهّدات الثنائية، إتفاقيات ... إلخ).
- مجالات غير متجانسة إذ لعبت دور أساسي في توجيه التدفقات للإستثمارات.
- تنويع عوامل أخرى غير تلك النسبية البسيطة (حركية العوامل، منافسة غير متكاملة، محيط تأسيسي ... إلخ).
- تجزئة دولية للعمليات الإنتاجية، لا يمكن فصلها عن إستراتيجيات الشركات و الدول.
- البعد التكنولوجي إذ المزايا النسبية هي مرتبطة بالإبداع التكنولوجي، حركية رأس المال و إنتشار منتوجات جديدة.

إنّ التخصص الصناعي لمختلف بلدان العالم الثالث متعلقة بعوامل متعددة و كذلك الأمر بالنسبة للجزر الصغيرة، المدن المينائية أو المدن – الدولة (سنغافورة) تتميز بتصنيعها للإنتاج المتخصص، فمثلا العناصر لمنتوج تندمج في إطار – مؤسسة التعهّدات الثنائية – الدولية لمنتوج موجه للسوق الدولية.

و بالعكس فإن البلدان البيترولية و المنجمية تملك مواد أولية متوفرة و رؤوس أموال مهمة تتخصص في الصناعات الثقيلة (بترو-كمياء، صناعة الحديد) في حين أنّ البلدان الزراعية تبحث عن تحويل المنتوجات الزراعية لأجل السوق المحلي أو الخارجي.

و بذلك نلاحظ أن أي بلد يمكن أن يجمع عدة مناطق تتخصص كل منها في قطاع إقتصادي محدد حسب الوضعية الجغرافية، حظ النجاح للموقع، التخصص في عامل الإنتاج.

في حين البحوث المنجزة المتعلقة بجلب المؤسسات الأجنبية لأجل إقامة المناطق الحرة الصناعية للتصدير التي تسمح بجلب أحسن جزء من المزايا النسبية قد أظهرت أن هذه المناطق سمحت بتطوير التخصصات التي تشجع التقسيم الدولي للعمل ليس ذو إمتياز بالنسبة للبلدان المستقبلة و إنما للشركات المتعددة الجنسية بصفة خاصة.

و في هذا الإطار يكون من الأفضل الإشارة لإمتلاك المناطق الحرة الصناعية للتصدير، للهياكل الصناعية الأحادية الشكل (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الإستثمارات الصغيرة و المتوسطة) التي تتميز بنقص التعقيد في العمليات التصنيعية المستعملة كالنسيج، المنتوجات الكهربائية، اللعب ... إلخ.

إلا أن التخصص الصناعي للبلد المستقبل لا يتعلق فقط بتبني العوامل و لكن كذلك بشكل واسع للتحولات الخاضعة للمزايا النسبية، السياسة الإقتصادية المتبعة من طرف هذه البلدان و إستراتيجية الإستثمار الأجنبي المباشر.

فمثلا كل من كوريا، ماليزيا و تايوان تتخصص في الصناعات الإليكترونية و ذلك يعود لليد العاملة المؤهلة و المكونة المتواجدة بهذه المناطق.

في حين أن كل من بنغلاداش، جمهورية الدومنيكان، أندونسيا، جمايكا و سيرلانكا تتخصص في صناعة الملابس [1].

---

(1) - The Wold Bank : " Export processing Zones " , Op.Cit, P.16.

ثانيا : هيكل الإنتاج في المناطق الحرة الصناعية للتصدير

إنّ العملية الإنتاجية بهذه المناطق عادة ما تكون مجزأة حيث أن أكبر جزء من دورة الإنتاج في هذه المناطق سواء على مستوى الشركات أو على مستوى المنطقة بأكملها يمكن إعتبارها غير معقدة، هذا بالرغم من ملاحظة بعض الخطوات نحو تعقيد العملية الإنتاجية أو إندماجها الجزئي في صناعات النسيج و الألبسة.

إلا أن هذا التوجه يبقى غير منتظم في باقي القطاعات و لا يعني إلا عددا قليلا من المناطق الحرة حيث أن أهم المجموعات المنتجة هي (النسيج و الألبسة، المنتوجات الكهربائية و الإليكترونية، منتوجات الصلب، أدوات بصرية، أدوات رياضية و المنتوجات الغذائية).

و حتى منتصف الثمانينات لم يكن هناك سوى تغيرات طفيفة فقط طرأت على هذه الوضعية، إذ لم يحدث أي تنويع في هيكل الإنتاج في أغلبية المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

كما أنه لم يحدث إلا تغيير بسيط في نوعية العمل المنجز داخل هذه المناطق، حيث أن طبيعة الشغل في هذه المناطق بقيت على حالها. إذ تخص غالبا العمليات الأكثر إستخداما لليد العاملة و على رأسها العمليات المتعلقة بالتركيبات النهائية بما فيها تفصيل الملابس.

و بالرغم أن عمليات الإنتاج في هذه المناطق عادة ما تكون مندمجة في أنظمة إنتاج الشاملة، إلا أنها في معظم الأحيان لا ترتبط بأية علاقات هيكلية مع باقي المواقع التصديرية و حتى في المرات القليلة و الظرفية التي يلجأ فيها لممونين محليين يمثل شكلا تخصصي لا يساعد على تطوير عمليات الإندماج.

و على العموم فإن المنشآت الصناعية الأجنبية في المناطق التصديرية تتميز بضعف علاقاتها الإنتاجية مع مثيلاتها، أي المنشآت الصناعية المحلية.

هذا ما توصلت إليه دراسة تمت في إطار برنامج التنمية للأمم المتحدة التي لاحظت أن درجة الإرتباط بين المؤسسات الأجنبية و الإقتصاد المحلي عبر مشترياتها من المنتوجات المحلية و التجهيزات تعتبر غير مشجعة (1).

إن أكثر البلدان معاناة من هذه الظاهرة هي الفلبين حيث أن العلاقات ما بين الشركات الأجنبية و المؤسسات المحلية تكاد تكون منعدمة.

إنّ الأهمية النسبية للمناطق الحرة تظهر تساؤل مهم فيما يتعلق بالروابط ما بين التطور الصناعي في المناطق الحرة و التطور الصناعي الإجمالي للبلد المستقبل حيث من خلال التجارب التي عرفت في هذا الميدان، فإن المناطق الحرة الأكثر ديناميكية و على ما يظهر أكثر مردودية هي ملك بشكل كبير لمجموعة البلدان الصناعية الجديدة.

إذ كل من كوريا، تايوان والصين تظهر جيدا أن المناطق الحرة لا يمكن أن تكون لها المبادرات الأساسية في النمو الصناعي و التطور التكنولوجي و ذلك بالنظر إلى حجمها الصغير نسبياً و كذلك للتفوق الصناعي و التقني الذي تعرفه هذه البلدان بغض النظر عن تواجد هذه المناطق التي تدخل في إطار سياسة إقتصادية و إجتماعية شاملة.

في حين أنه عرفت كل من جزيرة موريس و ماكاو منذ خمس عشرة سنة المناطق الحرة التي شكلت القاعدة لعملية التصنيع و هي أول عامل في هذه العملية، حيث أنه لم يكن لنا لنعرف أي نموذج تصنيع الذي كان سيتحقق بهذه المناطق في غياب المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

في حين كل من سنغافورة، ماليزيا، جمهورية الدومينكان، تونس و سيريلانكا فإن المناطق الحرة الصناعية للتصدير يمكن أن تشجع التطور الصناعي بهذه البلدان في نفس الوقت هذا التطور الصناعي ينشط نمو الصناعات بالمناطق الحرة.

(1) - International labour office : " export processing zones in developing countries : Results of a new survey " , working paper N° 43 , International labour office , Geneva , 1987 , P. 14 - 15.

إلا أن الفلبين توضح نمط آخر للعلاقات في هذا البلد، حيث أن المنطقة الأكثر أهمية هي منطقة باتان التي تبعد حوالي 150 كلم عن مانيلا، عرفت تكلفة الهياكل القاعدية المادية إرتفاعا أكثر مما كان متوقع، في حين أن مساهمة هذه المناطق في التنمية الصناعية للبلاد هو نسبيا كان ضعيفا [1].

و بذلك أهداف البلدان المستقبلة تختلف من بلد لآخر و هذا يعود للسياسة الإقتصادية المتبعة من طرف هذه البلدان.

و نتيجة للتحفيزات المقدمة لهذه الإستثمارات فإن رحيلها لهذه المناطق يتوقف على عدة شروط مسبقة هي مهمة في قرار هذه المؤسسات الأجنبية في البحث عن المناطق التي تحقق لها الشروط المطلوبة للرحيل.

---

(1) - International labour office : " Economic And Social effcts of multinational entreprises in export processing zones " , Op.Cit, P.12.

المبحث الثاني

العوامل المحفزة لترحيل المؤسسات للمناطق الحرة الصناعية للتصدير

إنّ الشرط الأول الذي يسمح بنجاح المنطقة الحرة الصناعية للتصدير مرتبط بإستعداد هذه المنطقة على جلب المستثمرين الأجانب لأجل الإقامة بها.

و هذا يعود لأهمية المزايا المعروضة من طرف المنطقة الحرة الصناعية للتصدير للمستثمرين، كذلك يتعلق الأمر بالشروط الإقتصادية و السياسية و شروط أخرى تميز البلد المستقبل.

و قبل الحكم على إحتمال نجاح أو فشل أية منطقة يجب معرفة الأسباب أو المحفزات التي تدفع المؤسسات الأجنبية إلى ترحيل إنتاجها بإتجاه هذه المنطقة أو تلك.

المطلب الأول : الجو المناسب إقتصاديا و سياسيا

إنّ إستقرار الأوضاع العامة لكل بلد يطمئن المستثمرين على أموالهم و يحفزهم على الإستثمار به، خاصة إذا توفر الحد الأدنى الضروري من المنشآت الأساسية إذ تهدف أغلب البلدان من وراء إقامة المناطق الحرة إلى إحداث تنمية إقتصادية دون إرهاق لمواردها الذاتية و لن يتأتى لها ذلك إلا بالإعتماد على رؤوس أموال أجنبية، خاصة في ظل ندرة رؤوس الأموال الأجنبية.

و أول عوامل جلب رأس المال الأجنبي هو الإستقرار السياسي و الإقتصادي و نعني بالأول إستقرار الأوضاع الأمنية و توافر الأنظمة العمالية التي تنظم العلاقة بين العامل و رب العمل، بالإضافة إلى وجود نظام قانوني و قضائي فعال ومستقر يحمي رجال الأعمال من أية إجراءات تعسفية و يمكنهم من إسترداد حقوقهم بسهولة و سرعة.

أما الثاني أي الإستقرار الإقتصادي، فنعني به وجود فرص إستثمارية مجزية و نظام مصرفي كفؤ و سياسات إقتصادية واضحة و نظام ضريبي واقعي، مع تمكين المستثمرين الأجانب من تحويل أرباحهم و رأسمالهم إلى الخارج في حالة التصفية.

الجدول رقم : 06

أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان عند تقييم المناخ الإستثماري في الدول المضيفة.

العوامل	مهم جداً		مهم		غير مهم	
	العدد	النسبة	العدد	السنة	العدد	النسبة
- الإستقرار السياسي و الإقتصادي	27	84.4	3	9.4	1	3.1
- الحوافز الحكومية						
إعفاء من رسوم الواردات	23	71.9	5	15.6	2	6.3
الضرائب	22	68.8	4	12.25	2	6.3
المنح	6	18.8	3	9.4	20	62.5
التعريفة الجمركية	1	3.1	2	2.3	27	84.4
- المنشآت الأساسية كالطرق و غيرها	21	65.6	7	21.9	2	2.3
- سياسة التخطيط الإقتصادي الشاملة	20	62.5	10	31.3	1	3.1
- ثبات قيمة العملة	27	53.1	9	28.1	5	15.6
- إهتمام الدولة المضيفة بالمستثمرين الأجانب	16	50	15	46.9	صفر	صفر
- مساعدات و إعانات الدولة المضيفة خلال و بعد إنشاء الشركات الأجنبية	16	50	9	28.1	6	18.8
- مدى توفر العمالة الماهرة	15	46.9	13	40.6	3	9.4
- وجود مواقع صناعية صالحة للتشغيل	12	37.5	15	46.9	3	9.4
1 - توفر النقد الأجنبي	11	34.3	15	46.6	4	12.5
1 - توفير التمويل المحلي	11	34.3	13	40.6	6	18.8
1 - وجود تسهيلات الإمداد و العرض	10	31.3	18	52.3	2	6.7
1 - وجود تسهيلات التدريب للعمال	7	21.9	6	18.8	17	53.1
1 - المساهمة في الإمداد بالمعلومات و البيانات المحلية	5	15.6	4	43.8	11	34.3
1 - وجود مسالك تسويقية في الدول المضيفة	5	15.6	4	12.5	22	68.8
1 - مدى ترابط أو تعاطف الدولة مع الصناعات ذات التكنولوجيا	4	12.5	9	28.1	17	53.1
1 - وجود أسواق تصديرية في الدول المجاورة أو القريبة	4	12.5	9	28.1	14	43.8
1 - الظروف العامة للمعيشة	3	9.4	16	50	11	34.3
1 - مدى مساعدة الدولة في مجال دراسات الجدوى	3	9.4	7	21.9	21	65.6
2 - قاعدة صناعية متطورة	2	6.3	20	62.5	8	25
21 - وجود بنك معلومات في الدولة المضيفة	2	6.3	9	28.1	19	59.4
22 - المساعدة في توفير و ترتيب شركاء المشاريع المشتركة	2	6.3	6	18.8	22	68.8

Source : KONISHI.Y : " Overse as investement by japese textile corporation ", op. cit , P. 9.

و من خلال الجدول (6) نستنتج مدى أهمية وجود إستقرار سياسي و إقتصادي في الدول التي تقيم مثل هذا النوع من المناطق، فهو يمثل مطلب حوالي 84,4 % بأنه مهم جدا و 9,4 % مهم.

و يتضح من ذلك أن أكثر من 93 % من عدد المشاريع المستقصاة أقرت بمدى أهمية هذا العامل. و يأتي بعد ذلك عوامل أخرى بدرجات متفاوتة الأهمية في تشجيع الإستثمارات بهذه المناطق.

و عموما فإن التعرف على مدى ملاءمة المناخ السياسي و الإقتصادي للعملية الإستثمارية في الدول المضيفة من و جهة نظر المستثمر الأجنبي لا يعتمد فقط على البيانات و القوانين والتصريحات التي تصدر من تلك الدولة و إنما على الدراسات و المنشورات السنوية التي تعدها مراكز الأبحاث و المعلومات المتخصصة في العالم و التي تعمل على ترتيب وضع الدول المختلفة في العالم سنويا، في ضوء المتغيرات و الأحداث السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية التي تمر بها و من ثم تؤثر على مناخ الإستثمار بها.

و من أمثلة الدراسات التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي، تلك التقارير الدورية التي تصدرها مؤسسة العمل الدولية [1] و التي تعتمد على ترتيب دول العالم المختلفة التي تعمل على جلب الإستثمارات الأجنبية على ثلاثة عوامل و هي ظروف العمل، فرص الإستثمار و فرص الربحية.

كما أن هناك مؤشرات أخرى لكيفية حساب المناخ أو الخطر السياسي مثل مؤشري

(PRI و BERI) [2]. و بذلك فإنه من غير المعقول أن يغامر المستثمرون بالتوجه إلى دولة تعرف ثورات و إنقلابات عسكرية و صراع دائم على السلطة حيث كثيرا ما لا يلتزم الحكام الجدد في حالة تغيير القائمين بالسلطة بما منحه الحكام السابقين للمستثمرين من تعهدات و ضمانات و هذا الأمر يبدو جد مكلف بالنسبة لهؤلاء المستثمرين.

---

(1) - Business International Corporation, Country Assesment Service, BERT S. A, Avril 1985, P. 3.

* تقوم مؤسسة العمل الدولية بإصدار دليل خدمات دولي تستعرض فيه موقف الدولة الإستثماري في السوق العالمية و ذلك بإعطاء كل دولة درجات محددة عن المخاطر السياسية فيها، و يستعرض التقرير موقف الدولة في سنة إعداده و التنبؤ بخمس سنوات تالية، و في حالة حصول الدولة على 200 درجة تعتبر دولة مثالية من حيث السمعة الإستثمارية.

(2) - PRI : Political Index مؤشر الخطر السياسي

BERI : Business Environement Risk Index مؤشر الخطر لمحيط العمل

المطلب الثاني : تكاليف الإنتاج

إنّ العامل الحاسم الآخر لترحيل أي مؤسسة هو تكلفة الإنتاج و خاصة المتعلقة باليد العاملة. حيث أن المؤسسات الأجنبية ترى أن تكاليف عامل الإنتاج في بلدانهم الأصلية هي جد مرتفعة مقارنة بما هو عليه في البلدان النامية حيث تقتضي ظروف المنافسة الدولية الحالية إحتفاظ الشركات العالمية بأسعارها عند مستويات ملائمة لمعدل التضخم العالمي بما يمنع القيمة الحقيقية لطاقاتها الإنتاجية من التدهور و لهذا لجأت هذه الشركات إلى تقسيم العمليات الإنتاجية إلى قسمين :

- القسم الأول و الهام يتطلب إستخدام المهارات التكنولوجية المتطورة و يتم في الدولة الأم عادة ما يتطلب قدرا أقل من قوة العمل مع مستويات أعلى للأجور و كثافة رأس المال.

- أما القسم الثاني فإنه لا يتطلب هذا القدر من المهارات و يمكن تنفيذه بواسطة الأيدي العاملة الرخيصة نسبيا و المتوافرة في الدول ذات الفائض من عنصر العمل (1).

و بفعل المنافسة الدولية لأجل الحصول على حصة مهمة في السوق العالمية، هذه الأخيرة تبحث دائما عن البلدان أين التشريع بها يعرض مزايا تسمح بتحقيق إقتصاديات السلم بأقل تكلفة ممكنة حيث أن العملية الإنتاجية تعرف تجزئة في سلسلة الإنتاج القادرة على تحقيق مختلف مراحل العملية الإنتاجية لكل منها و المرتبطة بتمركز أو عدة تمركزات تكون ملائمة بصفة خاصة. إن تواجد كل منها يتميز بجمع خاص لمختلف القطع الوسيطة و شروط الإنتاج كاليد العاملة لسوق جيدة، القرب من المنافذ الهامة، كذلك الإستقرار السياسي و الإجتماعي للبلد المستقبل (2).

تستعمل الصناعات المانفاكتورية الخفيفة المتواجدة بالمناطق الحرة نسبة كبيرة من اليد العاملة غير المؤهلة و الشبه المؤهلة و ذلك لسوق محلية جيدة و هذا مشجع للبلدان المستقبلة. هذه الصناعات هي (الإلكترونية، تجهيز الملابس و التجهيزات الكهربائية الصغيرة) (3).

---

(1) - SULEMAN . R . M : " The Pakistan exporience Technology Transfer Trouble ", The Wepza news, Manila , Philippines, Vol 11, N° 1, 1980, P.2.

(2) - Antoine Basile et Dimitri Germidis : " Investir dans les zones franches industrielles d'exportation " , Op.Cit, P.32.

(3) - Peter G.Warr : " Zones Franches Industrielles et Politiques Commerciales " , Op.Cit, P.34.

فمثلا هونغ كونغ تتميز بيد عاملة ماهرة تتحمل الأعمال الصعبة بالإضافة إلى قابليتها للتكيف طبقا للصناعات المختلفة حيث العلاقة ما بين العمال هي جيدة، كما تعرف بانخفاض تكلفة العمالة مع إرتفاع إنتاجيتها.

إلا أن الشركات الأجنبية لا تبحث فقط عن البلدان التي مناطقها تعرف معدلات أجر ساعي ضعيفة و لكن تهتم في ترحيلها للإنتاج أين تكون تكلفة الإنتاج أقل إرتفاعاً و كذا كل العوامل الأخرى المؤثرة مباشرة في الإنتاج و إضفاء الصبغة التجارية للسلع المانفاكتورية [1].

كما أن إنخفاض سعر المواد الأولية يلعب دورا هاما في تخفيض تكاليف الإنتاج، كذلك في قرار المؤسسة، حيث أن الإقتراب من سوق المواد الأولية و الوسيطية الذي يعرف إنخفاض في الأسعار يكون له أثر مشجع في ترحيل هذه المؤسسات.

و تعمل البلدان المستقبلة في أغلب الأحيان على تشجيع شراء المواد الأولية و السلع الوسيطية المحلية عن طريق المؤسسات المتواجدة بهذه المناطق و ذلك بهدف خلق علاقة و ترابط ما بين هذه المؤسسات و الإقتصاد المحلي. و هي طبعا خاضعة لحقوق (الإسيتراد، الضريبة غير المباشرة و الرسوم على البيع) [2].

و هذه المواد الوسيطية و الأولية تستعمل كلية في المناطق الحرة الصناعية للتصدير أو تصدر من جديد.

و لعل من الإنعكاسات السلبية المتعلقة بإرتفاع أسعار المواد الأولية ما يؤدي إلى هروب المستثمرين، فمثلا منطقة دكار بالسنغال تعرف تكاليف الإنتاج إرتفاعا كبيرا مما حال دون بقاء المستثمرين الأجانب بالمنطقة. لأن أسعار مواد المحروقات والطاقة الكهربائية المستعملة مرتفعة جدّاً و غير مدعمة من طرف الحكومة السنغالية [3].

---

(1) - Pascal Lorot : " Les zones Franches dans le monde », Op.Cit, P.47

(2) - Peter G.Warr : " Zones Franches Industrielles et Politiques Commerciales " , Op.Cit, P.35.

(3) - L'I.F.I.D : " Présnetation générale des zones franches " Op.Cit, P.52

كما عرفت المشاريع الصناعية بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير بمصر عدة مشاكل تتمثل خاصة في صعوبة الحصول على بعض المواد الخام و السلع النصف المصنعة من السوق المحلي و كذا الإجراءات المعقدة في التصدير، مع إرتفاع أسعار بعض المواد مقارنة بما هو عليه بالخارج (1).

كذلك النتائج المتحصل عليها من تجربة المناطق بالفلبين تبين أن المواد الأولية المحلية المستعملة بهذه المناطق لا تمثل سوى 10 % . و حسب المسؤولين بالمنطقة فإن هذا راجع للنوعية الرديئة للمواد الأولية التي قد تؤدي إلى رمي المنتوج النهائي (2).

و للتعرف على رغبات المستثمرين و ميولاتهم للإستثمار بهذه المناطق فإن الجدول يوضح الأنشطة التي تتدفق إليها الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

(1) – أوسرير منور : " دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة و مصر " رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 1995، ص 216.

(2) - Peter . G . warr : " zones Franches Industrielles et politiques commerciales " , op.cit,P.35.

جدول رقم : 07

قطاعات الإنتاج و تكلفة اليد العاملة لبعض المناطق الحرة سنة 1979

الدول	موقع المنطقة	البلد الأصلي لأهم المستثمرين الأجانب	قطاع الإنتاج	تكلفة اليد العاملة
كولومبيا	بارانكويلا	الولايات المتحدة	ملابس، أحذية منتوجات جلدية، تجهيزات طبية، قطع غيار السيارات، منتوجات كيمياوية، آلات الخياطة، لعب، بواخر، مواد غذائية.	من 0.5 إلى 1 دولار للساعة
مصر	الأسكندرية بور سعيد القاهرة – السويس	فرنسا إيطاليا الولايات المتحدة الأمريكية	ملابس، تجهيزات طبية، عجلات، تركيب السيارات، آلات كهربائية، إليكترونيك.	من 4 إلى 8 دولار لليوم
الهند	سانتاكروز كانلا	الولايات المتحدة كندا ألمانيا الغربية	ملابس، تجهيزات كهربائية، مواد صيدلانية، مواد غذائية، مواد بلاستيكية، أفلام، إليكترونيك، منتوجات جلدية.	من 30 إلى 60 دولار للشهر
أندونيسيا	جاكرتا جزيرة بانتام	الولايات المتحدة هونغ كونغ كوريا تايلاندا، اليابان	إليكترونيك، مواد غذائية، ملابس	من 1.5 إلى 10 دولار لليوم
إيرلندا الجنوبية	شانون	الولايات المتحدة اليابان، إنجلترا، كندا، سويسرا	الإلكترونيك، الألبسة، تجهيزات طبية، مواد بلاستيكية، و منتجات كيميائية، منتجات صيدلانية.	من 2 إلى 3 $ للساعة
الأردن	العقبة	الولايات المتحدة	الأسمدة، المنتوجات الكيميائية، إصلاح السفن، المواد الغذائية.	من 10 إلى 21 $ لليوم
جزر موريس	ميناء لويس	هونغ كونغ، فرنسا، الهند، إنجلترا، باكستان اليابان، الولايات المتحدة، أستراليا، ألمانيا	الملابس، الإلكترونيك، مواد بلاستيكية، لعب، منتجات جلدية، صناعة الخشب، مواد غذائية، إصلاح السفن.	غير معطى
الميكسيك	عدة أماكن	الولايات المتحدة	ملابس، مواد غذائية، أحذية، صناعة الخشب، وسائل النقل، الإليكترونيك، منتجات كهربائية.	من 0.5 إلى 7 دولار لليوم
بنما	كولون	الولايات المتحدة اليابان، إنجلترا، فرنسا، سويسرا، إيطاليا، ألمانيا الغربية	ملابس، الإلكترونيك، الدرجات، المذياع، منتجات صيدلانية، راديو. كسيت، أجهزة التصوير، تجهيزات المخابر، كتب، عطور، مواد غذائية، ساعات، مجوهرات.	من 1 إلى 1.75 دولار للساعة
الفلبين	جاتان، باكتان	اليابان، أستراليا، النمسا، كندا، الولايات المتحدة النرويج، سنغافورة، ألمانيا الغربية، كوريا	الملابس، الأحذية، منتجات بلاستيكية، مواد حديدية، إليكترونيك، أجهزة كهربائية، قطع غيار السيارات، إصلاح و بناء السفن، منتجات خشبية، أجهزة رياضية.	من 0.5 إلى 2.7 دولار لليوم
كوريا الجنوبية	ماسان إيري	الولايات المتحدة اليابان، ألمانيا.غ	الملابس، المواد البلاستيكية، الإلكترونيك، اللاوازم البحرية، معدات النقل، مواد البناء، اللعب، بواخر.	من135إلى-320 $ الشهر
سريلانكا	كاتونياك	غير معطى	الملابس، الشاي، الزيت، التجهيزات الطبية، المطاط، الأحجار الثمينة.	من 0.8 إلى- 1.25 $ لليوم

Source: Centre National d'information et de documentaion economique:" Les zones Franches", op.cit. P,60-62.

و يتضح من الجدول تنوع النشاطات الإقتصادية حسب مختلف القطاعات الصناعية، كما تعرف هذه النشاطات توزيع جغرافي واسع من حيث التخصص الذي تعرفه هذه المناطق تبعًا للنشاطات الصناعية الممارسة في مختلف البلدان.

حيث تتجه الإستثمارات بالدرجة الأولى إلى أنشطة النسيج لأنها لا تتطلب تكاليف ضخمة سواء في المواد الأولية المستعملة أو في اليد العاملة ثم تليها الأنشطة المعدنية و الهندسية التي تشمل المنتجات المعدنية و المعدات، الماكنات و الأدوات المختلفة و كذا بالنسبة للصناعات الإلكترونية، الكهربائية و البترو- كيمياوية.

كما يلاحظ من الجدول أن تكلفة اليد العاملة التي تعمل بهذه النشاطات الصناعية التي لا تعرف تقنيات كبيرة أو معقدة تبدو ضعيفة على العموم. و يرجع ذلك لكونها يد عاملة غير مؤهلة أو شبه مؤهلة و هي بدورها تختلف من منطقة لأخرى.

فالفلبين مثلا تعرف أضعف الأجور لليد العاملة مقارنة بالمناطق الأخرى حيث يتراوح الأجر من 0.5 إلى 2.7 دولار لليوم الواحد. و قد يفسر ذلك بنوعية النشاطات الصناعية الممارسة و كذلك لعروض العمل الكثيرة بهذه المناطق و لكون اليد العاملة الفلبينية عموما بسيطة.

و بالمقابل فإن كوريا الجنوبية تعرف أجور مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى و هذا يعود لكون اليد العاملة الكورية تتميز بالمهارة و التخصص. حيث يشير التقرير للمنطقة الحرة بماسان [1] إلى أنه كان لهذه المنطقة تأثيرا ملحوظا على النمو في المناطق المحيطة خلال السنوات الأولى لإنشائها و يتمثل هذا التأثير في إيجاد فرص عمل جديدة و زيادة أجور العمال و الإنفاق على رفاهية المستخدمين.

و يشير نفس التقرير أن منطقة ماسان ساهمت في توفير 80 مليون دولار في شكل أجور و 183 مليون دولار كمشتريات من إحتياجات المشاريع من المواد الخام يتم الحصول عليها من الإقليم المحيط، بحيث تقوم 35 شركة من الشركات العاملة في المنطقة بجلب إحتياجاتها من المواد الخام و مستلزمات الإنتاج من حوالي 130 شركة محلية و يرجع السبب في ذلك إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج نظرا لإنخفاض أجور العمالة في الإقليم المضيف.

(1) - K . S . Lee : " Abrief Analysis of the changes in the host region and host community of masan free export zone " , Departement of geography Seoul national university, 1985, P.22 - 23.

و منه فإن نتائج الأعمال المنجزة تتلاقى في إعتبار أن الدور الحاسم لترحيل المؤسسات يتوقف على تكلفة اليد العاملة، كذلك لتشريع العمل الذي يكون أقل صرامة أو شبه منعدم. حيث تعتبر تكلفة اليد العاملة العنصر المفتاح لكل سياسات إعادة الإنتشار للنشاطات الصناعية بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير و بذلك فإن أي إرتفاع في تكلفة اليد العاملة بشكل مهم في هذه المناطق قد ينجم عنه توقيف لعملية الترحيل، بذلك فإن هذه النشاطات تفضل البقاء في بلدها الأصلي حتى و لو كانت هوامش الربح التي تحصل عليها أقل مما يمكن أن تحققه في حالة إنتاجها بالبلدان المستقبلة.

إنّ الدول التي تعتمد إعتمادا كبيرا على التكلفة المنخفضة لليد العاملة فيها تجلب شركات و إستثمارات أجنبية إلى مناطقها الحرة لا تجني من وراء ذلك سوى إنعكاسات محدودة فيما يتعلق بمساهمة هذه الشركات في دفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام.

إنّ كل التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية الإقتصادية أجمعت بلا إستثناء على أمر جامع هو أن التنمية تنطوي على تغيرات إجتماعية معقدة تجعل من الوصول إلى نمو إقتصادي دائم أمرا ممكنا و هذا الأمر أي التغيير الإجتماعي المتعاقب يترتب عنه تغير مستمر في تكاليف عوامل الإنتاج و على رأسها العمل، إذ ترتفع تكاليف هذا العنصر كلما بلغ البلد المعني درجة متقدمة في سلم التنمية الإقتصادية لأنه يستعمل تقنيات إنتاج و منها العمل أكثر تطورا و أكثر فعالية.

و هذا الأمر يتعارض مع مبدأ إستقرارتكاليف الإنتاج التي تقف وراء ترحيل الشركات الأجنبية لإنتاجها إلى المناطق الحرة، إذ من الأثار السلبية لإقامة هذه الشركات في البلدان الأقل تقدما أنها تعمل على الإبقاء على هيكل الإنتاج و مزايا البلد المستقبل على حالها. فهناك من الشركات الأجنبية من تركب معداتها الإنتاجية على عجلات حتى يسهل عليها مغادرة ذلك الموقع بمجرد أن تتغير تكلفة اليد العاملة فيه.

يمكن القول إذن أن إسهام الإستثمار الأجنبي في التنمية المحلية من خلال إقامة المناطق الحرة يكون ضعيفا و غير مباشر كلما كانت درجة التخلف كبيرة. ففي مثل هذا الحال لا يتعدى دور هذه الشركات في التنمية المحلية تحويلات أجور العمال و هي ضعيفة جدا.

إنّ المضي قدما في سلم التنمية الإقتصادية هو مسار شاق و طويل المدى ينجز ضمن الهيآت الإجتماعية و الإقتصادية الداخلية أساسا. و إنّ من أهم أسبابه و أوضح معالمه رفع المستوى التعليمي لغالبية السكان، إن مثل هذه الأمور لا تحققها الإستثمارات الأجنبية و إنما ترغب في الإستفادة منها. و عليه يمكن القول أن التنمية الإقتصادية هي إنجازداخلي يقع على عاتق الدولة عبر سياسة إنمائية واضحة.

أما إسهام الإستثمار الأجنبي في هذه العملية فيزداد كلما كانت درجة التنمية المتوصل إليه عالية و أفضل مثال على ما نقول دول جنوب شرق آسيا مثل كوريا، سنغافورة و هونغ كونغ التي إستطاعت أن تعوض ميزتها النسبية المتمثلة في إنخفاض أجور اليد العاملة بميزات أكثر فعالية و أكثر إستقرار. و خير دليل على ما نقول أن الشركات العالمية الكبرى حلّت محل شركات النسيج و الإلكترونيك كمتعاملين مع هذه الدول.

و بالنسبة للنشاطات الصناعية التي تعرف قوة رأس المال، فإن عامل العمل لا يشكل السبب المهم في تجزئة عملية التصنيع، حيث يكون الإهتمام أكثر في البحث عن المزايا الجبائية و المالية ... التي توجه هذا الترحيل.

المطلب الثالث : إختيار المنتوج للترحيل

إنّ تدويل الأسواق يتضمن غالباً إنتاج - Off shore - و هذا يعني أين المؤسسة تجد لجزء من إنتاجها أو لعملية إنتاجها التنظيم الأمثل لمجموعة من العوامل، حيث المؤسسة ترى فيها إمتيازات بهذه المناطق تجعلها تفكر في ترحيل إنتاجها.

في هذا الصدد هناك عدة مؤشرات لإمكانية الإستفادة من منتوج ليصبح مانفاكتوري

- Off shore - حيث طرحت من طرف ريتشارد موكسن "Richard Moxone" [1].

– كثافة العمل (الأجر / القيمة المضافة لمنتوج) حيث أن كلما المنتوج المانفاكتوري إستخدم يد عاملة بوفرة كلما كان الإحتمال القائم للإنتاج أكبر في إطار سياسة ترحيل تكون مرتفعة.

– نوعية العمل (عدد الأجراء / الساعات المخصصة لإنجاز أي منتوج) أي كلما توفر حد أدنى لنوعية اليد العاملة يؤدي إلى قابلية المنتوج أن يصبح إنتاج - Off shore -

– السياسة التعريفية لمختلف البلدان للمنتوج المعني إذا، كانت الحقوق الجمركية للبلد المستهلك مرتفعة فإن المؤسسات تتردد في الرحيل.

---

(1) - Pascal Lorot : " Les zones franches dans le monde " , Op.Cit, P.47

في حين البلدان التي تستفيد مثلا من إتفاقيات لومي لبلدان (إفريقيا، الكراييب، المحيط الهادي) فإن الترحيل يكون أكثر جاذبية.

– المنافسة على الإستيراد بالسوق المحلي، حيث أنه إذا كانت المنافسة كبيرة على السوق الوطني ما بين المنتوجات الأجنبية المتشابهة فإنه تكون هناك أهمية لترحيل هذه المؤسسات خاصة إذا كانت الشركة الوطنية تريد الإحتفاظ بحصتها الخاصة بالسوق.

– درجة توحيد نمط المنتوج - Standarisation - و أسلوب تصنيعه، حيث كلما إرتفعت درجة توحيد نمط المنتوج كلما كانت الحاجة إلى اليد العاملة كبيرة و بالمقابل كلما زادت درجة تنوع المنتوج كلما كانت عملية الإنتاج تعتمد على آلات تتميز بمرونة عمليتها الإنتاجية أي أنها تستطيع الإنتقال من نوعية منتوج معين إلى نوعية أخرى دون أن تستدعي ذلك تحقيق إستثمارات إضافية مكلفة.

و يلاحظ أنه في الحالة الأولى لا يتطلب مسار الإنتاج أن تكون اليد العاملة على درجة كبيرة من التأهيل لأن آلات الإنتاج شديدة التخصص.

و عليه ففي حالة درجة عالية من توحيد نمط المنتوج تكون للشركة المعنية تحفيزات أكبر لترحيل إنتاجها نحو مناطق أجنبية تكون فيها اليد العاملة متوفرة بكثرة و غير مكلفة.

و على عكس ذلك كلما كانت درجة تنوع المنتوج عالية كلما تطلب ذلك إستخدام عوامل إنتاج شديدة التركيز الرأسمالي و هو ما يقلل من تحفيزات ترحيل الإنتاج إلى خارج البلد الأصلي.

– تطور المنتوج (أفاق البيع و الإثراء التقني و التكنولوجي).

– العلاقة ما بين سعر البيع المتوسط و الوزن المتوسط لكل منتوج و هذا يعني أن مصاريف الشحن للمنتوجات تكون ضعيفة بالمقارنة مع قيمتها و هذا ما يجعل الإنتاج - Off shore - يكون أكثر أهمية.

من خلال تحليل ريشارد موكسن يشير إلى أن المنتوج يكون له ميل أكثر للترحيل عندما تكون المنافسة مهمة و نسب أسعار البيع المتوسطة / وزن الوحدة المتوسطة يكون مرتفع.

إذ أنه في أول الأمر المنافسة تكون مهمة و تكاليف الشحن لا تمتص الوُفرات المحققة عن طريق تكلفة العمل. و في المرحلة الثانية تكون معنية بالدرجة الأولى السلع التي تستلزم يد عاملة معتبرة و المؤهلات التقنية اللازمة لعملية إنتاج بسيطة لنمط المنتوج الموّحد.

زيادة على هذا توفر سوق واسعة وواعدة تزيد من العزم على إختيار منتوج من هذا القبيل حيث حسب ريتشارد موكسن فإن الحقوق الجمركية لا تمثل عنصر قرار أعظمي، بدون شك هذا التفسير هو نتيجة لما لوحظ في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن المعدلات و مقارنة مع تلك المطبقة ببلدان أخرى هي أقل إرتفاعا.

إن التوزيع لأكثر من عشرين دولة أين تتوزع المناطق الحرة الرئيسية حيث أنّ المجموع يمثل حوالي 70 % من المجموع الكلي للشركات [1].

حيث أن الدراسة بينت أن كل من قطاع (الكهرباء، الإلكترونيك، قطاع النسيج، تجهيز الملابس و الجلود) مثلت حوالي 74,8 % من التشغيل و 79,7 % من الصادرات من مجموع الإنتاج خلال سنوات 1974 - 1983 .

إذ من كل واحد من هذه القطاعات خلال سنوات 1977 - 1983 هي موزعة على ثلاثة عشر بلداً نسجل : من 247 شركة، 199 تنتج الملابس أو الأحذية حيث تمثل 81 % من مجموع الشركات.

إنّ منطقة باتان بالفلبين تمثل 88 % ، المؤسسات الحرة لجزيرة موريس تمثل 91 %. منطقة كاتونياك بسيرلانكا، لارومنا و سنتياقو، جمهورية الدومينكان، منطقة كانقستن بجمايكا وبيورتوكورتي بالهندوراس تمثل نسبة 100 %.

و من 252 شركة هناك 214 حيث 85 % منها تعمل في الإلكترونيك ذات الإستعمال الواسع. حيث أن النسب المتوصل إليها هي :

92 % بشانون، 95 % في مناطق ماليزيا، 79 % في كل منطقة من منطقة كاويسيونغ، نانتز، تايشونغ بتايوان و سانتاكروز بالهند. و نسبة 100 % بمنطقة هسنجو بتايوان و باتان بالفلبين [2].

---

(1) - Serge dubost: " Zones Franches dans les économies en voie de développement : quelle industrialisation ? " , op. Cit , P.32.

(2) - Ibib , P . 33 .

و بذلك فإن الكثير من المنتجين هم في وضعية منافسة على السلع التي هي محددة كمية إستيرادها و تصديرها أو حصتها معينة من طرف البلدان المتقدمة مثل (الإتفاقات الثنائية) أو التي تعرف أهمية متغيرة حسب الطلب الدولي مثل التراكيب الإلكترونية، قطع الغيار ... إلخ.

هذه الوضعية هي بصفة خاصة تشغل هذه المناطق للبلدان غير القادرة على التكيف مع المعايير الدولية.

المطلب الرابع : إختيار المنطقة

كما أن إختيار المنطقة له دور هام في قرار ترحيل المؤسسات لهذه المناطق، يمكن ذكر بعض الخصائص الأساسية التي تسمح بجلب المستثمرين [1].

- المنطقة الحرة الصناعية للتصدير لا تعرض فقط تهيئة من نوع منطقة صناعية ذات نموذج دولي و لكن كذلك نوعية التسيير التي تترجم عن طريق سلوك و نوعية الخدمات المقدمة.

- إنه لا يجب الإكتفاء بعرض " جنة على 100 h a " في حين أن الفوضى تسود باقي البلد المستقبل . [2]

- يجب خلق مزايا نسبية عن طريق إختيار التخصص الذي يفسر أن البلد المستقبل قد أعدّ إستراتيجية التنمية. هذا ما تضمنته بعض البلدان التي تفكر في تطوير المناطق الصناعية الحرة للتصدير كحظيرة للتجميع - parc d'assemblage- ، حظيرة زراعية ، صناعية أو حظيرة تكنولوجية و بذلك فإن الموقع ، التهيئة و التحفيزات يجب أن تكون مهيأة حسب مقياس قطاع أو قطاعات محددة .

- كما أن الإقتراب من الأسواق الكبرى يُعد عموما من العوامل المحدّدة لنجاح المنطقة الحرة الصناعية للتصدير .

(1) - Problèmes économiques n° 2355, 22 Décembre 1993, P . 18.

(2) - banque extérieure d'algérie : " l'éxperience des zones franches dans le monde " op . cit , p . 6 .

و في الواقع فإن معظم البلدان التي تعرف هذا النوع من المناطق هي بلدان نامية تقع على حزام المكسيك و بلدان حوض الكرايبب قرب الولايات المتحدة الأمريكية، بلدان البحر المتوسط قرب أروبا و بلدان آسيا بالقرب من اليابان.

كما يعتبر الموقع أحد العوامل التي تساعد على جلب و تهيئة المناخ المناسب لنجاح هذه المناطق، لذلك نجد أن بعض البلدان حققت نجاح ملحوظ و هناك من لم تحقق الغرض الذي أنشئت من أجله.

و من المواقع الجغرافية لبعض المناطق الحرة الناجحة في العالم نجد أن منطقة شانون (1) بإيرلندا مثلا تقع في أقصر طريق بين أروبا و أول مطار في شمال أمريكا، حيث أن الطائرات التي تعبر المحيط الأطلنطي تتوقف في مطار شانون، مما أعطاه أهمية تفضيلية ليكون منطقة حرة صناعية للتصدير.

كما أن منطقة باتان بالفلبين تمّ أيضا إقامتها على مدخل خليج مانيلا بجوار ماريفيليس، حيث تستفيد من الموقع الجغرافي لهذا الميناء الذي يسمح بمرور عابرات المحيطات.

و هونغ كونغ تحتوي على ميناء فكتوريا أحد أفضل الموانئ الطبيعية في العالم، إذ يمثل أكبر ميناء حاويات في العالم بعد ميناء سان فرنسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية و ميناء ريودي جانيرو بالبرازيل، كما تملك هونغ كونغ مطارا دوليا و شبكة إتصالات قوية بالإضافة لتمتعها بمركز مالي ذو شهرة عالية ما يجعل من هونغ كونغ من أنجح التجارب في العالم .

كما تعرف سنغافورة موقع جغرافي إستراتيجي في جنوب شرق آسيا أهلها أن تصبح سوقا وسيطة بين الدول المحيطة بها و كافة أسواق العالم و مركزا رئيسيا للتجارة العابرة من و إلى دول المنطقة و كمركز للمال و الأعمال.

كما أنّ الإختيار للتموضع كذلك يحلل في مضمون مزايا / تكاليف، أين المؤسسات تقارن ما بين المخاطر و مردودية مختلف الإمكانيات المتاحة بالمنطقة لأجل الإستثمار.

---

(1) – المنظمة العربية للعلوم الإدارية : " تنظيم و إدارة المناطق الحرة بالدول العربية " ، القاهرة، 1977 ، ص . 2.

و بذلك ففي حالة إختيار مؤسسة ما بين عدّة مناطق حرة فإنّها لا تأخذ فقط بعين الإعتبار مزايا و سلبيات المناطق نفسها، بل أن المؤسسة تقارن من جهة المزايا و المساوئ للبلد المستقبل، من جهة أخرى الطريقة التي بها هذه البلدان متوازنة و ذلك بسياسة تحفيزية ملائمة في إطار المنطقة الحرة. (1) و بهذا فإنه لجلب إنتباه المستثمرين لترحيل جزء أو كل نشاطاتهم يتطلب توافر مجموعة من الشروط المحفزة كالإستقرار السياسي للبلد المستقبل، إنخفاض تكاليف الإنتاج ... إلخ.

كما أنّ المنطقة الحرة يمكن أن تخفض الخطر و أن تعمل على زيادة مردودية الإستثمارات المحققة عن طريق عرض تحفيزات مباشرة و غير مباشرة ذات الطابع الجبائي، و جود شروط أجرية مشجعة، عقود تشريعية جذّابة مع إقامة مجموعة من الهياكل المادية ذات نوعية مع توفير محيط مشجع للسير العادي للأعمال.

كل هذه المعايير عملت على جلب المستثمرين الأجانب لأجل الحصول على تقدير أحسن للمنطقة.

---

(1) - Pascal lorot : " Les zones Franches dans le monde " , op . cit , P . 50.

المبحث الثالث

العوامل الأخرى المشجعة لإقامة المؤسسات بهذه المناطق

إنّ رغبة عدد كبير من الدول النامية في جلب منتجين أجانب لمواقعها الإنتاجية جعلها تزايد على بعضها البعض في حجم و نوعية التحفيزات التي تقدمها .

كما أنّ التنافس بين الدول النامية فيما بينها و بين الدول الصناعية على جلب المزيد من الصناعات التصديرية لمناطقها هو الآن على أشده، لأن عددا متزايدا من الدول يظل يستعمل هذه السياسة لتحقيق مواقع أفضل في الخريطة العالمية للمناطق الحرة الصناعية للتصدير. [1]

المطلب الأول : نوعية الهياكل القاعدية

إنّ نوعية الهياكل القاعدية هي ميزة أساسية في قرار ترحيل المؤسسة الأجنبية حيث أنّ عملية إنشاء المناطق الحرة، تتطلب توفير رؤوس أموال ضخمة من أجل الإحتياجات الإستثمارية المختلفة خاصة فيما يتعلق بأعباء تهيئة المنطقة، إذ المنطقة يجب أن تكون بشكل حظيرة صناعية تظاهي مثيلاتها المتواجدة بالبلدان المتقدمة، مع ضمان إقامة الوحدات الإنتاجية في وضعية مثالية بإضافة بنايات متسعة ذات إستعمال صناعي، و ذلك لبدء نشاطات المنطقة بسرعة .

أنّ مثل هذا النوع نجده في كل من كوريا، الفلبين، تايوان، بانما . . . إلخ.

و المنطقة حتى تكون جذابة يجب أن تعرض كذلك هياكل قاعدية للخدمات كالماء، الكهرباء، الطرق، الهاتف، التلكس . . . الخ.

(1) : International labour office : « Export processing zones in developing countries : « Results of a new survey » , op.cit P. 5

كذلك يجب توفر المحلات كالبنوك، شركات التأمين، و كذلك نظام للمواصلات كما أن هناك تسهيلات إضافية تكون مقترحة (قاعة الإجتماعات و المحاضرات، عيادات، مطاعم، مقاهي و أحيانا فنادق).[1]

إلاّ أن الإختيار يقع دائما على البنايات الصناعية و الأراضي لتلبية الحاجيات الصناعية الحديثة و بصفة عامة فإن الحجم الكبير من النفقات التي تنفق بغية تهيئة المنطقة قبل إنطلاق الأعمال بها، يعتبر نوعا من أنواع التحفيز التي تقلل من التكاليف الأولية للمستثمر، و تجعل من المنطقة الحرة فرصة إستثمارية يجب على رجال الأعمال إستغلالها.

و هنا يمكن أن نتساءل إذا كان بإمكان البلدان النامية و حسب الموارد المالية التي تملكها أن تلتزم بالمصاريف الواجب تحقيقها بهذه المناطق ؟ هذا السؤال يطرح نفسه بإلحاح أكثر على ضوء البرامج الإقتصادية التي يتوجب على الكثير من هذه البلدان القيام بها و التي تحد كثيرا من موارد الميزانية المتاحة لها قصد التوصل إلى الإستقرار الإقتصادي و إنهاء مشكلة تضخم الأسعار. هذه البرامج يسهر على حسن أدائها صندوق النقد الدولي بكل ما أوتي من نفوذ على هذه البلدان.

و هل فعلا أن الفوائد المبرمجة من طرف هذه المناطق الحرة تفوق المصاريف المتوجبة ؟.

ففي حالة الإجابة الإيجابية فإن أي قرار إستثمار هو مقبول و مبرر .

و حسب معظم المنظمات التي تهتم بالتنمية فإن الوصول إلى معدل مردودية إقتصادية يكون حافز بالنظر إلى أهداف تكاليف / مزايا لأجل أخذ القرار في إستخدام الموارد بهذه المناطق .

(1) - Jean Pierre Barbier et Jean Bernard Véron : « Les zones franches industrielles d'exportation », op . cit , p. 11 .

كما يرى البنك العالمي أن إنجاز المشاريع بالمناطق الحرة يرجع إلى المردودية المالية الإيجابية على فترة إهتلاك تمتد من عشرين إلى خمسة و عشرين سنة. كما أن تعويض التكاليف الإجمالية تكون بمردودية على الأقل 10 % على رأس المال المستثمر و ذلك في (مدة ثابتة) الذي يعد شرط كل الإتفاقيات [1].

كما يمكن ملاحظة أن التخصص الجيد للهياكل القاعدية المادية له أثر في المساهمة بطريقة معبرة في إنخفاض الإستثمار الإبتدائي المطلوب للسماح بإنطلاقة أكثر سرعة للصناعات المتواجدة بالمنطقة بهدف السماح بمردودية للعقارات في أفق أكثر قربا [2] .

إن ميزة تخصيص الهياكل القاعدية المادية ذات نوعية يمكن أن تظهر من بين عوامل أخرى لترحيل المنطقة الحرة على الإقليم الوطني، يمكن أن تسمح للبلدان النامية بإقتصاد الموارد المالية المستثمرة في أي مشروع من خلال إختيار أمثلي للموقع.

و في حالة عدم توفير هياكل قاعدية فعالة فإن المنطقة قد تعرف فشل و هذا يؤدي إلى خسارة في الموارد المنفقة بالنسبة للبلدان المستقبلة و التي تعتبر زيادة في التكاليف على عاتق الدولة .

و هذا ما حدث بمنطقة دكار بالسنغال حيث أنّ عدم إهتمام السلطات المحلية بالهياكل القاعدية كبناء المستودعات و المنشآت الصناعية التي تخدم المتعاملين المقيمين بالمنطقة الحرة ما أدى إلى هجرة المستثمرين الأجانب إلى مناطق أخرى وكذا التأخر في إنطلاق المشاريع [3] .

---

(1) - Pascal Lorot : « Les zones Franches dans le monde » , op. cit. P. 51 .
(2) - Antoine Basile et dimitri germidis : « Investir dans les zones franches industrielles d'exportation » , op. cit. , P. 46.
(3) - L'I.F.I.D : « Présentation génerale des zones franches », OP.CIT, P.52.

ما أثر سلبا على هذه المنطقة و أدى إلى رحيل المستثمرين الأجانب إلى مناطق أخرى أكثر جاذبية.كذلك هناك سؤال أخر يجب تناوله وهو مسألة إستباق إنشاء المواقع الإنتاجية لاسيما المصانع لمعرفة نوع الصناعات التي تهتم بهذه المواقع و يحتمل قدومها للإنتاج فيها . إنّ إنشاء مصنع للنسيج قد لا يناسب نشاطا صناعيا أخر مثل الإلكترونيك من حيث الحجم و التصميم وهو الأمر الذي قد يحول دون حلول مثل هذه النشاطات أو يرفع تكاليف هذه الهياكل قياسا بمزاياها. يتبين مما سبق أن البلدان المستقبلة لا تملك وسيلة فعّالة و محكمة تمكنها من تقليل المخاطر التي تتعلق بإنشاء هذه الهياكل، فهي تتحمل وحدها تكاليف إنشاء هذه الهياكل دون أن تتأكد من إمكان تعويض هذه التكاليف من خلال قدوم المستثمرين الأجانب.

المطلب الثاني : المعايير التحفيزية الجبائية و المالية

إذا كانت نوعية و فعالية المحيط المادي هي عناصر محددة و مهمة في إختيار المنطقة فإن مجموع التحفيزات الجبائية و المالية هي أيضا جد مهمة حيث، أن الجباية مثلا تستعمل بصفة عامة كوسيلة للتوجيه و التنظيم، وفي حالة المناطق الحرة فهي تعتبر كوسيلة لتحفيز الإستثمار و عنصر لا يستهان به في قرار ترحيل الشركات الأجنبية .

أولا : التحفيزات الجبائية

إنّ التحفيزات الجبائية ترتبط بالدول النامية و تأخذ شكل إعفاء جبائي يرتبط عموما بفترة لا تتجاوز عشرسنوات ، و حسب الحالة فإن الإعفاء الكلي أو الجزئي يمكن أن يرفق بمقاييس أخرى تحفيزية مثل الإهتلاك المؤجل، أو الحر ، التأجيل غير المحدد للخسائر، التخفيضات المقدمة مقابل إعادة إستثمار الأرباح .

و في بعض الأحيان فإنّ المناطق التي تعرف نجاح مثل منطقة سانتاكروز -Santa-cruz- بالهند لم تثبت سوى عرض قليل للتشجيعات الجبائية للمستثمروبصفة عامة فإن المستثمرين الأجانب لا يريدون ضمانات الدول المضيفة لتحقيق الأرباح بقدر ما يبحثون عن إتاحة فرص مناسبة لتحقيق أرباح عن طريق وجود قوانين و أنظمة مناسبة تشجعهم على الإستثمار بالمناطق الحرة(1) و يصح هذا القول أكثر على المستثمرين الذين يملكون ورائهم خبرة طويلة في إدارة الأعمال و يؤدون نشاطا إنتاجيا فعّالا، هذه السمة تتوفر أكثر لدى الشركات العالمية الكبرى. أما المستثمرون الذين يولون لهذا

(1) - G.A Dove : « Les Avantages d'une zone franche », organisation des nations unies pour le developpement industriel, ONUDI, 244 /8,1977,P.28.

الحافز أهمية قصوى أكثر مما يولون لبقية التحفيزات . فغالبا ما يتعلق الأمر بشركات قليلة الفعالية تريد تعويض قلة فعاليتها بالحصول على تحفيزات مالية بحتة . كذلك فهي غالبا ما تقرر الرحيل عن المناطق التي تلغى مثل هذه التحفيزات المالية .

هذا يعني أن المناطق التي تعرض إستثناءات لمدة غير محددة مثلما هو الحال بالنسبة لمصر و السينغال تكون قد حرمت نفسها من موارد ثمينة .

إن التحفيزات الجبائية المستعملة لجلب المستثمرين الأجانب إلى المناطق الحرة الصناعية للتصدير تكتسي عدة أشكال [1].

1 – **إستثناء الحقوق الجمركية و رسوم أخرى للإستراد :**

و هي الميزة الأساسية لهذه المناطق، و هي الإستثناءات المطبقة على المواد الأولية و على التركيبات المستوردة و المعادة للتصدير. وهي تكون غالبا مرتبطة بسلع التجهيزات المستعملة من طرف المؤسسة خلال عملية الإنتاج [2].

2 – **تحفيزات جبائية أخرى :**

معظم الإستثمارات القادمة إلى المناطق الحرة الصناعية للتصدير شديدة التأثر بكل ما يتعلق بالتكاليف و الجباية، لذلك فهي تستفيد غالبا من تحفيزات جبائية إضافية .

و في بعض الحالات هذه التحفيزات الخاصة مثلا (الإعفاء المؤقت للضريبة) تطبق على الإستثمارات المنجزة داخل المنطقة.

و في حالات أخرى فإن مؤسسات المنطقة الحرة يمكن أن تستفيد من نفس التحفيزات مثلما هي مرتبطة في جهات أخرى للبلد، خاصة بالنسبة للإستثمارات الموجهة للتصدير.

3 – الإعفاء الجزئي أو الكلي لمختلف الرسوم و الضرائب الأخرى حسب القواعد الضريبية المعمول بها في البلاد. حيث أن الإعفاء من الضريبة على المداخيل يكون لمدة محددة من ثلاث إلى عشر سنوات. إلا أن المؤسسات المتواجدة بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير تسعى دائما إلى توسيع المدة إلى أكثر و تنجح أحيانا في ذلك و أحيانا تهدد البلد بالرحيل إذا لم تمدد المدة وهذا لصالح هذه المؤسسات لأنها بإنتقالها إلى منطقة أخرى تستفيد مجددا من مدة أخرى.

(1) - OCDE : « Fiscalité et investissement direct étranger, l'expérience des économies en transition », OCDE, 1995, P.49.

(2) - Pascal LOROT : « Les zones franches dans le monde », op. cit, P.52

إنّ الفلبين مثلا تعرض على المؤسسات تسهيلات متمثلة في التخفيضات الجبائية بدلا من الإعفاء في الضريبة على المداخيل(1).

كما أن مصر تعرض إعفاء ضريبي مستمر طيلة حياة المشروع المقدرة بخمسة و عشرون سنة للتجديد، كما أن المشاريع غير مقيدة لأجل التمتع بالإعفاء الضريبي (2).

هناك بعض الدول تمنح إعفاءات ضريبية لفترات طويلة قد تصل إلى حد الإعفاء الكامل للمشروع طوال فترة تشغيله و من هذه الدول جمهورية الدومينكان التي تبرر تلك الإعفاءات الدائمة، بعدم توافرها على جميع المقومات الأساسية لنظام المناطق الحرة و بالتالي ضعف قدرتها على إجتذاب رأس المال الأجنبي خاصة (3).

4 - **الإلتزامات التنظيمية :**

إنه من الطبيعي أن بعض التحفيزات غير الجبائية تكون مرتبطة بالإستثمارات في المناطق الحرة الصناعية للتصدير، هذه التحفيزات تسمح بتبسيط و تليين مراقبة الصرف و توقيف الحقوق على الأجراء في إطار تشريعي للعمل ... الخ .

5 - **إعانة الهياكل القاعدية :**

في العديد من الحالات البلدان المستقبلة تمنح إعانة للنشاط بالمنطقة الحرة و ذلك لضمان الهياكل القاعدية للنقل و الإتصالات، الخدمات العمومية ذات تكلفة ضعيفة، مواقع صناعية ذات كراء زهيد ... الخ .

إن تكلفة الخدمات العمومية تعرف إعانات بالنسبة لهذه المناطق، حيث أن الكهرباء بصفة خاصة مهمة و ذلك بسبب أن الصناعات المانفاكتورية الخفيفة تستهلك كمية ضخمة من الكهرباء، إذ أن التعريفة المطبقة في المناطق هي أقل مما هو عليه في باقي البلاد .

---

(1) - Peter. G. Warr : « Zones franches industrielles et politiques commerciales » , op. cit , P.35

(2) - أوسرير منور : "دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة و مصر" مصدر سابق ص 201.

(3) - UNIDO « Export processing zones in developing countries , working papers on structure L. change , N°19 , UNIDO, ICIS 176, GENEVE , 1980, P.20 .

كذلك بالنسبة للبنايات المتواجدة بالمناطق التي بنيت و تسير من طرف الدولة، فإن المؤسسات الراغبة في الكراء تستفيد من تخفيضات مقارنة بباقي البلد المستقبل [1].

إلا أن الحذر يبقى مطلوب في إستعمال هذه التحفيزات الجبائية و ذلك تبعاً لتجارب البلدان النامية التي لم تنجح في جلب الإستثمار المباشر الأجنبي.

و بالنظر إلى التكاليف المرتفعة المفروضة على هذه البلدان يجب أن تكون موازنة للمزايا المحدودة المسجلة [2] .

1 ـ **التكاليف بمدلول الموارد :**

بالنظر إلى طبيعتها فإن التحفيزات الجبائية تترجم بنقصٍ في موارد الدّولة. و يمثل هذا النقصان خسارة صافية كون هذه التحفيزات قدمت لإستثمارات كانت ستنجز على أي حال.

و التجربة تبين أن المستثمرين يهتمون بطرق مختلفة بالمشاريع ذات المدى القصير و ذات المردودية العالية و أن هذه المشاريع تكون منجزة حتى في غياب التحفيزات الجبائية.

2 ـ **التهرب الجبائي :**

التحفيزات الجبائية تتسبب في هروب جبائي كبير و هي تثقل بشكل كبير التكلفة بمدلول الموارد، هذا يعود من جهة لطبيعة التحفيزات و من جهة أخرى للصعوبات التي تواجهها السلطات الجبائية لمراقبة وضعية المكلفين بالضريبة.

فمثلاً تعرف المناطق الحرة الصناعية للتصدير بالفلبين مداخيل جبائية ضعيفة و ذلك لأن معظم المؤسسات بالمناطق كشفت عن ضياع الإستغلال [3].

حيث أعلنت العديد من المؤسسات عن خسارتها كل سنة و ذلك لأكثر من عشر سنوات مع استمرارها في الإنتاج .

---

(1) - Peter - G . Warr : « Zones franches industrielles et politiques commerciales » , op . cit , P 35.

(2) - O C D E : «Fiscalitè et investissement direct etranger , L'experience des economies entrensition », op. cit , P . 10.

(3) - Peter - G . Warr : « Zones franches industrielles et politiques commerciales » , op . cit , P 35.

و في بعض الحالات عرفت عملياتها التطوير بشكل معتبر. إذ أن هذه المؤسسات ذات الإندماج العمودي (كل مراحل الإنتاج إبتداءاً من المواد الأولية إلى غاية المنتوج النهائي هي منجزة من طرف شركة واحدة أو فروعها) تقوم بترحيل أرباحها من بلد إلى آخر و هي بذلك ترغب في الحصول على أسعار مقبولة للمنتوجات الموجهة للتصدير لكي تتمكن من بيعها على الأسواق الخارجية كما تبحث عن تخفيض التكلفة الجبائية الإجمالية لأقصى حدّ و تحاشي المخاطر السياسية و هكذا فإن الفلبين عرفت مداخيل جبائية ضعيفة نتيجة للوسائل المستعملة في مراقبة نظام الجباية الذي يبدو غير فعال.

3 ـ **التعقيد** :

التحفيزات تترجم بعض التعقيدات في النظام الجبائي، هذا التعقيد يرجع إلى القواعد نفسها و لسلوك السلطات الجبائية باتجاه الإستراتيجيات التي تضعها حتماً المؤسسات بهدف الإستفادة من هذه التحفيزات.

4 ـ **السابقة** :

إن إدخال التحفيزات الجبائية يخلق ديناميكية تدفع إلى تدعيمها واتساعها بفعل أن بعض التحفيزات الجبائية متواصلة الوجود في عدد من البلدان و هذا دليل على فعاليتها و لصعوبة التخلي عنها في حالة القبول بها.

كما يجب أن نسجل أن منح تحفيزات جبائية أخرى مباشرة تعتمد على ترقية الصادرات و كذا وضع من جهة أخرى الموافقة على إمتياز الإستثناء من الحقوق الجمركية و الرسوم على الواردات التي قد تذهب إلى مخالفة قواعد منظمة الغات و خطر إحداث مقاييس تعويضية قابلة لتخفيض المزايا الناتجة عن إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير إلى درجة الإقصاء.

و إلى جانب التحفيزات الجبائية، تقترح البلدان المستقبلة على المستثمرين الراغبين في الإقامة بهذه المناطق تحفيزات مالية.

ثانياً : التحفيزات المالية

التحفيزات المالية تتمثل في النقاط التالية (1) :

- إمكانية الحصول على قروض لمعدل فائدة متواضع لأجل إنجاز مخطط إستثماري مثلاً.
- معدلات تفضيلية خاصة بالنسبة للمواقع الصناعية المستأجرة للمستثمرين.
- النقل الحّر و الكلي لرأس المال المستثمر و للمداخيل الناتجة عنه.

(1) - Thomas KELLEHER : « Land book on export free zones » , op. cit , P.29 .

- الإعفاء من محل الإقامة البنكية بالنسبة للعمليات التجارية الخارجية.

فمنطقة **ماسان** بكوريا مثلاً تمنح لمشاريعها إعفاءات عن ضرائب الدخل، الأرباح و الفوائد لمدة خمس سنوات من تاريخ إنشائها، إضافة لإعفاءات دائمة في الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية. كذلك منطقة **شانون** بإيرلندا الشمالية التي منحت مشاريعها إعفاءات من ضرائب الدخل و أرباح الصادرات إلى غاية 1990. هذا بالإضافة لإعفاء دائم من ضريبة الوارد على المواد الخام، فضلاً عن أنها تقدم تسهيلات مالية في شكل منح نقدية قد تصل إلى 35 % من الأجور الثابتة و 100 % من تكاليف تكوين العمالة.

كما عملت السلطات الهندية على تقديم مساعدات مالية لمناطقها الحرة قد تصل إلى نسبة 100 % من رأس المال الثابت [1] للمشروعات الصغيرة دون أن تتجاوز هذه المساعدات مبلغ 12900 دولار و كذلك تغطي مساعدات قد تصل إلى نسبة 15 % من رأس المال الثابت للمؤسسات المتوسطة و الكبرى دون أن يتجاوز مبلغ المساعدة مقدار 323000 دولار في كل الحالات [2] .

وقد سعت الحكومة الفليبينية لجلب المستثمرين الأجانب إلى المنطقة الحرة الصناعية للتصدير بباتان بتقديم مدخل تفضيلي لسوق رؤوس الأموال، حيث عرضت عليهم معدلات فائدة مشجعة مع ضمان قروض حيث أن أكثر من 90 % من إستثمارات المؤسسات بالمناطق كانت ممولة بهذه الطريقة. وكان هذا مكلفا جدا بالنسبة للفليبين خاصة منطقة باتان، مما أثر سلبا على الوضعية الإجتماعية للبلاد.

---

(1) – <u>رأس المال الثابت</u> : الممتلكات التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة، و يكون الهدف منها هو الإستعمال الدائم.

(2) -Jouilli abdallah : « Les zones franches solutions ou onlutions » op. cit. , P.52 .

و بالعكس فإن كل من ماليزيا و كوريا، كان إنشاء المناطق بها بأقل تكلفة، إذ أعتبرت كإستثمارات عمومية و بذلك أمكن جلب معدلات مردودية إجتماعية مقبولة.[1]

و أخيرا فإنه بالنظر إلى غياب منهجية صارمة جديرة بتوقع العلاقة الإقتصادية لكل من هذه الأبعاد فإن القرارات التي توضع لهذه السياسات التحفيزية بالنظر إلى الفوائد المنتظرة تبقى صعبة الحصول.

ثالثا : معايير أخرى للتحفيز

معايير أخرى للتحفيز تتغير من منطقة إلىأخرى إذ أن الأمر يقتضي تحمل الدولة المضيفة لجزء من تكاليف إنجاز العقارات عند بداية إنشاء المشاريع أو تكلفة التكوين لليد العاملة.

ففي منطقة باتان مثلا 50 % من تكاليف التكوين لليد العاملة تتكفل بهم المؤسسات دون الخضوع للوعاء الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل.

و في بعض الحالات و بهدف تشجيع " النقل التكنولوجي" سلطات المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتكفل بتحمل تمويل جزء من التجهيزات خاصة بالنسبة لحالة سنغافورة.

كما أنه غالبا ما يكون للمستثمرين إمكانية الإيجار بأسعار متواضعة لبنايات قابلة لتبني نشاطات في مدة وجيزة.

إنّ مقاييس التحفيزات المذكورة سابقا تمثل ميزة جد متباينة و هي بنفس الوقت ذات طبيعة جد نوعية كي نستطيع الحكم على فعاليتها المتبادلة بشكل مطلق .[2]

المطلب الثالث : الجوانب القانونية

إنّ الحقوق المخففة و إلتزامات الشركة الواقعة في المناطق الحرة الصناعية للتصدير من جهة و البنية الإدارية و السلطات لماهية إمتلاك المنطقة من جهة أخرى هي محددة من طرف نصوص رسمية مصادق عليها من طرف السلطات (البرلمان أو الحكومة) لمختلف البلدان .

و بصفة عامة فإن عقد إنشاء المنطقة الحرة يغطي في نفس الوقت الأسباب، الإجراءات الجمركية، نماذج التسيير، نظم التمويل، إجراءات القرض و شروط دخول الشركات الأجنبية و التغطية الجبائية.

---

(1)- Peter - G . Warr : « Zones franches industrielles et politiques commerciales » , op . cit , P 36.

(2) - Antoine Basile et dimitri germidis » : « investir dans les zones franches industriclles d'exportation » , op. cit. , P.50 .

إنّ النظم التنظيمية للمنطقة تكتسي بصفة عامة واحد من الجوانب التالية :

- حيث أن عدد مهم من المناطق تسير و توجه من طرف "وكالات مستقلة أو شبه مستقلة" و في غالب الحالات فإن إدارتها متبناة من طرف الدولة و يحدث أن هذه الأخيرة تمنح ثقتها للقطاع الخاص الذي يتحمل مسؤولية وكالة المنطقة و في حالات أخرى يبقى تسيير هذه المناطق متعلق مباشرة بالوزارة.

و بصفة عامة فإن المناطق التي عرفت نجاحا كبيرا هي غالبا التي تعرف إستقلالية كبيرة في الإدارة، إنها الحالة التي نجدها خاصة في كوريا الجنوبية، كما عرفت منطقة هونغ كونغ ثبات القوانين و القرارات الإقتصادية نتيجة للإستقرار الإقتصادي في النظام الحر.

و هناك حالة تركيز السلطات بين يدي سلطة وحيدة و مستقلة و هي تابعة لما يسمى "الشباك الوحيد" حيث ليس هناك سوى مخاطب واحد لأجل الإستجابة للإلتزامات التنظيمية و إعطاء مهلة للحصول على الرخص من كل نوع .

إنّ تواجد نظام الشباك الوحيد هو عنصر مهم في قرار الشركة فيما يتعلق بمكان إقامتها، حيث أن الصناعة مثلا ليست بحاجة للإتصال بعدد كبير من الهيئات (وزارة المالية، العمل، التخطيط، التجارة و أحيانا الصحة، الطاقة و النقل . . . الخ).

إذ أن المنطقة تكون مراقبة إداريا عن طريق لجنة دورية للمحلات و الوثائق المحاسبية.[1]

و على أي حال تفيد التحريات المنجزة لدى مسؤولي الشركات الأجنبية الوافدة نحو هذه المناطق أنها تولي الجانب القانوني أهمية كبيرة. فهي تنتظر من الدول المستقبلة تحقيق إطار قانوني ثابت يسمح لها بإنجاز إستثماراتها في ظروف مستقرة، فكثير من مسؤولي الشركات الأجنبية المهتمة بالإستقرار في مثل هذه المناطق أكدوا أنهم يولون للإستقرار القانوني المنظم بهذه المناطق أهمية أكبر من تلك التي يولونها للتحفيزات المالية البحتة .

(1) - Pascal Lorot : « Les zones franches dans le monde » , op. cit , P.53 .

المطلب الرابع : التكاليف الأجرية

إنّ الشروط الأجرية للبلدان المستقبلة تشكل هي الأخرى عنصر مهم في قرار ترحيل جزء أو كل الإنتاج بالنسبة للشركات الأجنبية.

فإذا كانت الأجور المتوسطة المدفوعة من طرف المؤسسات ليست أقل مما هو ملاحظ في باقي الإقتصاد للبلدان المستقبلة فإن هذه الأجور في الحقيقة أقل مما هو مدفوع في البلد الأصلي لهذه الشركات (أي البلدان المتقدمة).

في حين أن مختلف البلدان المستقبلة وضعت سياسة لتكوين اليد العاملة بهدف تلبية حاجيات المؤسسات المقيمة بالمناطق و ذلك تبعا لميدان النشاطات المانفاكتورية، حيث نميز أن النشاطان الرئيسيان المتواجدان بالمنطقة يخص تجميع التراكيب الإلكترونية و صناعة النسيج.

لذلك عملت السلطات على تمويل التربصات ذات المدى القصير أو الطويل بهدف توفير يد عاملة مؤهلة التي تعتبر حاسمة في قرار ترحيل المؤسسة حيث أن بماليزيا مثلا توجد مدارس مهنية في إقليم بونانق - PENANG - أين توجد واحدة من المناطق الحرة الرئيسية في البلد إذ أن الشركات المقيمة بالمنطقة تستدعي تنظيم التعليم المهني المرتكز على المعارف الملائمة لهذه الشركات لأجل إستخدامها في التشغيل [1].

المطلب الخامس : أثر الإتفاقيات الإقتصادية و المالية الدولية

المشاركة كذلك في جو مشجع للإستثمارلوجود سياسة فعالة في مجال العلاقات الدولية الإقتصادية للبلد المستقبل .

إنّ الإتفاقيات الإقتصادية الجهوية لها أثار ملموسة بالنسبة للإستثمارات المنجزة في إنتاج موجه للتصدير يجسد الأفضلية للبلدان الموقعة على الإتفاقيات التي تسمح بدخول مخفف إلى أسواق البلدان المتطورة لمنتوجاتها وهو ما تجسده إتفاقيات لومي - Les accords de lomé - التي تربط بلدان الإتحاد الإقتصادي الأروبي و بلدان ACP (إفريقيا، الكراييب و المحيط الهادي).

إنّ هذا الإنعاش الإقتصادي لا يأتي فقط لأجل الوصول الحر للسلع المانفاكتورية لبلدان (إفريقيا، الكراييب، المحيط الهادي) إلى الأسواق الأروبية وإنما تلخص كذلك مضمون الإتفاق الذي يقصد به خصوصا دعم التعاون التكنولوجي و الصناعي وإلى ترقية التقسيم الدولي للعمل الذي يكون أكثر تشجيع في هذه البلدان النامية.

---

(1) - LOROT Pascal : « Les zones franches dans le monde » , op. cit. , P.54 .

كما أن النظام الأمريكي للأفضليات المعممة الذي يسمح بالإستيراد دون الخضوع للحقوق الجمركية على الإقليم الأمريكي للسلع المانفاكتورية أو الشبه مانفاكتورية لبعض البلدان النامية (بشرط أن 35 % من القيمة المضافة الإجمالية للمنتوج قد أنجزت في البلد النامي المعني).

كما تتواجد نظم أخرى تفضيلية و جهوية يمكن أن نذكر مثلا "مبادرة حوض الكرايبب " (CBI)، و في مستويات أخرى (Le pacte andin)، (L'ASEAN) أو السوق الموحد للكرايبب (CARICOM).

و بعدة بلدان نامية أين إنشاء المنطقة الحرة كان يعرف نجاحا، جلبت بكفاية الفائدة من إتفاقيات التبادل الحر المؤسسة ما بين البلدان المتقدمة و النامية كما هو الأمرخاصة بالنسبة للمكسيك أو "الماكيلادورا " التي تعتبر وسيلة حقيقية للنمو الإقتصادي بفضل إنشاء إتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (L'ALENA) و تجمع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك .

حيث أن المنتوجات القادمة من "الماكيلادورا " و التي توفي القواعد المتفق عليها في إتفاقية (التبادل الحر لشمال أمريكا) إستفادت من هذا الإتفاق من حيث معايير فك الحواجز الجمركية.

المطلب السادس : العوائق المطروحة

إنّ التحفيزات المعروضة يقابلها عوائق يكون خاضع لها المستثمر في المناطق الحرة الصناعية للتصدير وهي تبدو قاسية من وجهة نظر المستثمرين، إلا أنها تشتمل على بعض الإستثناءات و تساهل كبير في تطبيقها.

إذ هذه المناطق لا تمنح الأهلية القانونية لإقامة أي مؤسسة إلا إذا إلتزمت بتحقيق بعض القيود الموضوعة و تتمثل هذه العوائق المطروحة بالنسبة للمستثمرين الأجانب في النقاط التالية [1] :

أولا : وصول منتوج المنطقة للسوق المحلي

في معظم المناطق الحرة الصناعية للتصدير الوصول إلى السوق المحلي للبلدان المستقبلة بالنسبة لمنتوجات المنطقة هو منظم بطريقة صارمة، حيث أن المبدأ المعروف هو المنع الصارم لتدفق هذه المنتوجات إلى البلدان المستقبلة.

إلا أن بعض البلدان المستقبلة لها علاقات أكثر حرية مع المنطقة الحرة حيث يتم تدفق جزء من إنتاج المنطقة للسوق المحلية، إذ يمكن أن يكون عامل مهم لأجل تحسين حالة الإنتاج في البلد المستقبل حيث يقصد تحسين نوعية الإنتاجية بهدف الوصول إلى علاقة نوعية السعر القريبة من تلك التي يحققها المستثمرون الأجانب.

---

(1) - Antoine Basile : « Investir dans les zones franches industrielles d'exportation » , op. cit. , P.51- 53.

إلا أن هذه العملية لا يمكن أن تكـون ناجحـة إلاّ إذا تواجـد بـالبلد المضيـف نسيج صنـاعي فعّـال و مستوى تكنولوجي متطور نسبيا للإستفادة بشكل كبير من أثار الإنجذاب الناتجة عن طريق إنشاء هـذه المناطق حيث أن بعض البلـدان تسمح أحيانـا ببيـع جزء صغير خاصـة فـي البلـدان مثـل : مصـر، البرازيل، كلومبيا و أكثر شهرة تايوان.[1]

و يكون التحفظ نتيجة لنوعية الإنتاج الذي تتميز به المنطقة بسـبب إنفتاحهـا علـى السـوق الدولـي التنافسي الذي هو أعلى من المنتوجات المصنعة محليا.

ففي سيرلانكا خاصة تتفوق بإتساع تصريف السلع المشتقة - Sous produits - على السوق المحلي في حدود 10 % من مجموع الإنتاج الذي بحوزة هذه المؤسسات، إلا أن هذا السماح الجزئي لتصريـف المنتوجات المصنعة في المناطق الحرة الصناعية للتصدير يشترط أن كل عملية تخضع لتسـديد الحقـوق الجمركية.

(1) -Pascal LOROT : « Les zones franches dans le monde » , op. cit. , P.55 .

ثانياً : المنافسة على الأسواق الخارجية لمنتوجات المنطقة و منتوجات الإقتصاد المحلي

على المستوى الخارجي كذلك يمكن التخوف من المنافسة الصارمة لمنتوجات المناطق الحرة للإنتاج المحلي المُصدر. هذا المشكل يُطرح غالباً خاصة في مجالات صناعة النسيج، الملابس، الأحذية و الإلكترونيك.

ومنذ 1974 تايوان مثلاً لا تسمح للمناطق الحرة الصناعية للتصدير بإنشاء صناعات جديدة تختص في تجهيز الملابس و في سيرلانكا كذلك لا يسمح بأي إقامة لأية مؤسسة بدون المعرفة المسبقة لأسواق تصريف المنتوجات باستثناء سوق الإتحاد الإقتصادي الأوروبي الذي يفرض حصص على إستيراد الملابس القادمة من سيرلانكا.

ثالثاً : إنشاء مؤسسات مشتركة

وضعت بعض الإجراءات في بعض المناطق الحرة الصناعية للتصدير و ذلك بهدف تشجيعها و أحياناً أخرى يكون إجبارياً إنشاء مؤسسات مشتركة في المنطقة المعنية. هذه المؤسسات هي ذات ميزة مختلطة أو تشمل على مشاركة الدولة.

إنّ الهدف الرئيسي من وراء هذا الشكل من الشراكة هو تحقيق تحويل المعارف من المؤسسات الأجنبية لفائدة شريكاتها المحلية خاصة في مجال التسيير.

و لعلّ من أهم الأسئلة التي طرحت بخصوص المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي هيكل ملكية الشركات الصناعية العاملة بهذه المناطق.

إنّ الأمر لا يخص فقط الجانب السياسي ـ من يراقب ماذا ـ بل يتعداه إلى مسار التنمية الصناعية و التكنولوجية. حيث إذا كان كل من المستثمرين أو أغلبهم شركات أجنبية فإن مساهمتهم في التنمية تكون أقل فائدة مما ستكون عليه لو أن هذه المجموعة شملت أيضاً شركات محلية.

إنّ تاريخ الدول الصناعية يبين بأن أحد أهم مساهمات المستثمرين الأجانب في مسار التنمية لم يكن الإستثمار الأولي بقدر ما كانت عملية الإندماج التدريجي لهذا الإستثمار في إقتصاد البلد المضيف و التحول المتعاقب من شركات أجنبية إلى مؤسسات محلية كبرى [1].

---

(1) - International labour organisation : " economic and social effects of entreprises " , op . cit , P . 12 - 15.

و مثال ذلك هو الشركة السويسرية (Brown Boveri) التي هي في الأصل شركة أسسها مستثمرون بريطانيون أو كذلك شركة (Thomson) أكبر الشركات الفرنسية في مجال الإلكترونيك.

و منه فإن هيكل الملكية داخل هذه المناطق يكتسي أهمية بالغة، غير أن المعطيات حول هذا الأمر تبقى معقدة و يستغرق تجميعها وقتاً طويلاً و هذا ليس فقط بسبب العدد الكبير من المؤسسات التي تشملها الدراسة و لكن نظراً للتعقيد الذي يميز هذا الأمر.

- أين تنتهي الملكية الأجنبية لمؤسسة ما ؟

- أين تبدأ الملكية المحلية لنفس هذه المؤسسة ؟

- و في حالة مؤسسة مختلطة ما هي نسبة رأس المال الأجنبي الذي علىأساسه تعتبر هذه الشركة مؤسسة أجنبية 10 % أو 40 % ؟

- هل يجب قياس حصة المستثمرين الأجانب في هذه المناطق على أساس الحجم الإجمالي للإستثمار أو حساب هذه النسبة شركة - بشركة ؟

إن المعطيات التي تم تجميعها تركز على المقارنة الثانية - شركة بشركة - التي اعتبرت أكثر قرباً للواقع بالرغم أن أشكال الملكية الثلاثة الكبرى (ملكية أجنبية 100 % ، شركة مختلطة، شركة محلية) مقسمة بوضوح إلاّ أنه يجب عدم إغفال مشكل حدود الملكية.

في الواقع حصة رأس المال الأجنبي هي أقل بكثير مماً كان يوحي به الإعتقاد السائد، فالبنسبة لثمانية عشر بلداً أو منطقة التي تتوفر حولها المعطيات، خمس منها فقط تستحوذ فيها الشركات الأجنبية (الملكية 100 %) علىالأغلبية داخل هذه المناطق و بعكس الإعتقاد السائد فإن عدد الشركات المحلية يصل إلى مستوى عالي.

إلاّ أن حجم مشاركة رأس المال المحلي في هذه المناطق لا يمكن قياسه إلاّ بصفة شاملة، حيث أن الإحصائيات المتوفرة تؤكد بأن الشركات التي يسيطر عليها الرأس المال الأجنبي كلية أو بالأغلبية المطلقة لا تتعدى 36,8 % بينما الشركات التابعة للرأسمال المحلي تستحوذ على 24,8 % من الإجمالي.

غير أن الوزن الحقيقي لهذه المجموعة من حيث مجموع حجم الإستثمارات هي أقل ثقلاً من المجموعة الأولى و حتى يكون دور الشركات المحلية محدداً بصفة أدقّ يجب أخذ بعين الإعتبار الرأسمال المحلي مع الشركات المختلطة.

و نظراً لكون نصف مجموع الشركات المختلطة تابعة لشركات محلية فهذا يعني أن حوالي44% من الشركات العاملة ضمن مناطق التصدير الحرة تعود ملكيتها إلى مستثمرين محليين. و على هذا فإن المستثمرين الأجانب يسيطرون على 55 % الباقية.

إن هذا الأمر يؤدي إلى نتيجتين أوليتين هامتين :

1 - بالنظر إلى هذه المساهمة الهامة لرأس المال المحلي فإن مناطق التصدير الحرة تملك طاقات هامة للإسراع بوتيرة التنمية في المجال الصناعي و التكنولوجي أكبر من تلك المتوقعة.

2 - يظهر أن مناطق الحرة الصناعية للتصدير تسير في إتجاهات مختلفة عن تلك التي رسمها المنظرون الأوائل لفكرة المناطق الحرة الصناعية للتصدير إذ هي أبعد من أن تكون حقول أعمال خاصة بالشركات الأجنبية، إذ تشغل عدداً متزايداً من الشركات المحلية و هذا يظهر بوضوح أيضاً عندما نتطرق إلى خاصية أخرى من خصائص ملكية الشركات و هي أهمية حجم الشركات المختلطة التي تراقب 38% من مجموع الشركات العاملة في مناطق التصدير الحرة.

إن الأهمية الكبرى للشركات المختلطة داخل المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي أبعد أن تكون مجرد ظاهرة إحصائية، فهي توحي بأن تدفق تكنولوجي هام جداً يتم تحويله من طرف الشركات الأجنبية لفائدة الشركات المحلية ضمن هذه الشركات المختلطة.

كما يوحي و بشكل غير مباشر بأن الشركاء الأجانب أكثر إستقراراً عند إشتراكهم مع الشركات المختلطة و أكثر إلتزاماً نحو البلد المضيف من الشركاء الذين يعملون خارج الشركات المختلطة نظراً لمحدودية المخاطر المحاطة بهذه الشركات و كذلك نظراً للإمتيازات الهيكلية التي توفرها هذه المناطق للمستثمرين الأجانب، فهي تميل حتماً إلى جلب شركات متعددة الجنسية قليلة التجربة مقارنة بشركات عالمية التي تتمتع بدرجة عالية من الإستقرار، غير أن الوضعية مختلفة نوعاً ما بالنسبة للشركات الأصغر و للشركات المتعددة الجنسيات الناشئة.

إنّ الإشتراك المتزايد للرأس المال المحلي في المناطق الحرة و تحالفه مع الشركات الأجنبية يعكس تحولاً جذرياً في فكرة إنشاء هذه المناطق من أساسها.

فمنذ سنوات 1980 شهدت فكرة المناطق الحرة تحولاً من المفهوم الإقليمي الذي بدأت به إلى المفهوم القانوني الذي أخذ في الإنتشار منذ تلك الفترة.

إنّ المفهوم الإقليمي يقضي بحصر تطبيقات هذه الفكرة في منطقة جغرافية أو إقليم جغرافي محدد المعالم بصفة دقيقة و فيه نقل للروابط، أو تكاد تنعدم بين النشاطات المقامة في هذه المناطق و باقي الإقتصاد الوطني للبلد المستقبل.

أما المفهوم القانوني فينص على توسيع القوانين الخاصة بالمناطق الحرة إلى كل الإقليم الوطني من أجل خلق روابط كثيرة ومتينة بين الشركات المحلية و الشركات الأجنبية من أجل التوصل إلى إندماج أفضل للإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي.

كذلك فإن فترة الكساد التي يمر بها الإقتصاد العالمي منذ سنوات 1980 و قلّة الموارد الإستثمارية المتوجهة إلى البلدان النامية بعد إستقطاب الدول الصناعية الكبرى لهذه الموارد على إثر تراجع أهمية المواد الأولية التي تزخر بها هذه الدول في جلب الإستثمارات الأجنبية حتّمت على دول العالم النامي تخفيف قيودها على الإستثمار الأجنبي و توسيع الفرص الإستثمارية المُتاحة له إلى كل التراب الوطني.

و في كل ذلك فإن هذا التحول يعكس عُدول كثير من الدول النامية عن الوصول بسياسات التنمية الخاصة المتبعة خلال الفترة 1945 - 1980 إلى آخر مطافها بسبب العوائق التي تراكمت على درب هذه السياسات.

إنّ سياسات التنمية حالياً لا تعتمد كما في السابق على الثروات الباطنية لتؤدي دور الممول لمسار التصنيع التنموي و لا هي تعتمد على استغلال اليد العاملة الرخيصة التي تعج بها هذه الدول لاستقطاب إستثمارات أجنبية تحقق إيرادات مالية أجنبية تسمح أيضاً بتمويل ذلك المسار التصنيعي.

إنّ تحولات الإقتصاد العالمي الكثيرة حتّمت على الدول النامية إنتهاج سياسة إغراء الإستثمارات الأجنبية - Politique d'attractivitè - بحيث تعمل الدولة و باقي الأعوان الإقتصاديين على توفير أفضل الفرص الإستثمارية لهؤلاء المستثمرين الأجانب حتى يدّعموا نشاطهم الإنتاجي الشامل - Processus Production global - ضمن إقتصاد عالمي يتجه نحو الشمولية.

إن الشركات العالمية تسيطر على أغلب مراحل الإنتاج في شتى النشاطات الصناعية و أصبحت تشكل ما يسمى الشركات الشبكية العالمية Firmes - rèseau mondial و عليه أصبحت مهمة الدول النامية تطوير و ترقية فروع إنتاجية محلية متخصصة تسمح لها بالإنضمام إلى إحدى هذه الشبكات. ولا يهم في هذا الأمر الطرف الذي يتكفل بهذه المهمة سواء كان شركة محلية خاصة أو عامة أم مستثمراً أجنبياً.

إن هذا الأمر ينطبق أيضاً على البلدان الصناعية الكبرى و الفرق الوحيد الذي يميزها عن باقي الدول النامية هو أنها تميل إلى الإندماج في هذه الشبكات العالمية من خلال فروع إنتاجية أكثر تطوراً كالبحث و التطوير مثلاً و العمليات المالية على النطاق العالمي.

و بذلك فإن البلدان المستقبلة تعمل على تهيئة كل الشروط المناسبة لإقامة هذه المؤسسات عن طريق وضع كل هذه التحفيزات التي تتغير درجتها من بلد لآخر حسب أهمية تواجد هذه المؤسسات بالنسبة لهذه الإقتصاديات.

إلاّ أن هذه البلدان تجد نفسها أحياناً مرغمة على تحمل بعض التكاليف الإضافية التي قد تنجم عن إنشاء هذه المؤسسات و كذا خضوع هذه الأخيرة لتطبيق بعض الإلتزامات التي تفرضها البلدان المستقبلة.

خلاصة الفصل الأول

و نتيجة لما سبق فإن كل منطقة حرة صناعية للتصدير إستكملت جميع شروطها تعتبر فرصة إستثمارية يعمل أي مستثمر محلي أو أجنبي على استغلالها. لكن يجب على الدولة المستقبلة حين تصمم مجالات النشاطات التي تقبل في إطارها المشاريع للعمل بهذه المناطق أن تجمع بين الشروط التي تحقق أهدافها و تتناسب في نفس الوقت و رغبات المستثمرين، مثلما حدث في منطقة **ماسان** بكوريا الجنوبية حيث ربطت مجالات الإستثمار المسموح بها في المنطقة مع طبيعة المواد الخام و السلع الوسيطة المتوفرة في السوق المحلي الكوري و هذا يدل على التخطيط الجيّد المسبق لإنشاء المنطقة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه مهما تكن درجة حوافز وأساليب التشجيع التي تمنحها الدول المستقبلة للمستثمرين بالمنطقة، فإنها لن تكون ذات جدوى إذا لم تتوفر كل المقومات الأساسية لنجاح مثل هذا النوع من الإستثمار. حيث لا يمكن أن نتوقع وجود هذا الإستثمار في حالة عدم توفر الإستقرار السياسي و الإقتصادي لأي بلد مستقبل كما أن التناسب العكسي بين القيود المفروضة و فرصة نجاح هذه المناطق في عملها، حيث كلما نقص عدد القيود و العوائق كلما زادت فرصة نجاح المستثمرين و تحقيق الأهداف المرجوة من المناطق بالنسبة الدول المستقبلة.

غير أنه يجب الإشارة إلى أن بعض هذه القيود تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية و نعني بها القوانين التي تحدد مواصفات على المستثمرين الأجانب حمايتها في مجال حماية البيئة مثلاً من أجل حماية مناطق الإقليم الوطني من توافد بعض الصناعات الملوثة التي تغادر بلدانها الأصلية بسبب الأعباء المالية الكبيرة التي كانت تتحملها بفعل تسببها في تلوث البيئة و الأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها مخلفات شركات النسيج الأجنبية التي أقامت مصانع لها في جزر موريس و أدت هناك إلى تلوث مناطق طبيعية بأكملها.

و مع تنوع و تعدد هذه التحفيزات المتبعة لتشجيع المستثمرين للعمل بهذه المناطق، فهل لهذه المناطق حقاً القدرة على تحقيق الأهداف التي تقام من أجلها، و ما هي الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن أن يخلقها تطبيقها على إقتصاديات البلدان المستقبلة ؟.

الفصل الثاني

الإنعكاسات الإجتماعية و الإقتصادية للمناطق الحرة الصناعية للتصدير على البلدان المستقبلة

المبحث الأول : التشغيل بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير.

المبحث الثاني : حجم و مستوى مساهمة الصادرات للمناطق.

المبحث الثالث :المساهمة بالقيمة المضافة المحلية و العملة الصعبة.

المبحث الرابع : التحويل التكنولوجي.

المبحث الخامس : الجوانب السلبية لإنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير.



مقدمة الفصل الثاني

تعتبر البلدان المستقبلة أن المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي إحدى وسائل التطوير الإقليمي و كذا المساهمة في التنمية الإقتصادية سواء بالنسبة لبعض الجهات أو بالنسبة للبلد ككل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حيث تبحث هذه البلدان من وراء تبني هذا النوع من المناطق للمساهمة في حل مشكل فائض القوى العاملة الذي تعرفه هذه البلدان و كذا التخفيف من ثقل الصعوبات الخارجية عن طريق موارد إضافية من العملة الصعبة الناتجة عن صادرات منتوجات المنطقة، و ضمان النقل التكنولوجي لأجل سدّ تأخرها الصناعي ... إلخ، و بذلك تعظيم آثار الإغراء التي تمارسها المنطقة على إقتصاديات البلدان المستقبلة.

كل هذه الأهداف عملت على تحقيقها هذه البلدان بشكل كبير بغية تعظيم الآثار الإيجابية لإنشاء هذه المناطق وذلك بالنظر إلى المبدأ : **تكاليف / مزايا**، الذي يعتبر المحرك الأساسي لإنشاء هذا النوع من المناطق بهذه البلدان.

المبحث الأول

التشغيل بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير

إنّ إنشاء مناصب شغل جديدة هو واحد من الإنشغالات العظمى للحكومات التي تبنت هذا النوع من المناطق، و بذلك فإنه يجب الإهتمام بالإنشاء المباشر للشغل داخل هذه المناطق، و نفس الشيء بالنسبة للتشغيل غير المباشر و ذلك عن طريق أثر الإنجذاب على المحيط الصناعي المحلي.

المطلب الأول : إنشاء الشغل المباشر بالمنطقة

في إطار المناطق الحرة الصناعية للتصدير و بخصوص النشاطات ذات وفرة اليد العاملة والتي تضمن إمكانية خلق مناصب شغل. فحسب تقديرات إجمالية لسنة 1984 قامت بإعدادها منظمة الأمم المتحدة فإن المناطق الحرة الصناعية للتصدير تشغّل في العالم حوالي مليون شخص بما يعادل 2,6 % من سكان العالم الثالث التي تنشط بالإنتاج الصناعي [1] .

إلاّ أن القدرة على إنشاء الشغل تختلف من منطقة لأخرى و هذا يتبع بصفة خاصة طبيعة النشاط الممارس في المنطقة و كذلك حجم المنطقة، حيث أن بلدان آسيا ظفرت بحصة الأسد من مجمل مناصب الشغل (الصين، كوريا، سنغافورة و ماليزيا) حيث أنّ 63 % من فرص العمل متوفرة بالشرق الأقصى و 27 % في إقليم الكرايبب و أمريكا الوسطى حيث أن (المكسيك تمتص حوالي النصف) وإفريقيا تمثل أقل من 5 % و كذلك أمريكا الجنوبية التي لا تمثل سوى أقل من 5 % [2] .

(1) - PASCAL LOROT : " Les zones Franches dans Le monde " , OP. Cit , P . 78 .
(2) - Ibid , P . 79 .

جدول رقم : 08

مساهمة بعض المناطق الحرة في مجال العمالة للفترة بين 1978 و 1980

البلد	إجمالي الفئة الشغيلة	الفئة الشغيلة في القطاع الصناعي	المنطقة الحرة المعنية	حجم العمالة المنشأة في المناطق الحرة	نسبة العمالة المحدثة في المناطق الحرة إلى إجمالي الفئة النشيطة	% في العمالة في منطقة حرة من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي
كوريا جنوبية	1306000	4.310.130	ماسان ، إيري	30642	0.23	0.71
فلبين	16648112	2463920	باتان	24974	1.5	1.01
ماليزيا	4789000	962289	مالاكا، بيانج، قوالامبور	80920	1.69	8.40
تايوان	6300.000	170100	كواشيونغ، نانتز، تانتز	80160	1.27	4.70
سيرلنكا	5413050	811957	كاتوناياك	13200	0.24	1.62
جزر موريس	300.000	73500	مؤسسات ذكرها قانون المناطق الحرة	20151	6.72	27.42
سينغال	1770.000	153000	داكار	600	0.03	0.38
مصر	9600.000	2.496.000	المؤسسات العاملة بالمناطق الحرة	3061	0.03	0.12
مكسيك	16.600.000	4.150.000	ماكولادوراس	119500	0.72	2.88
برازيل	34.100.000	6.820.000	مانوس	46500	0.13	0.68
دومينكان	1200.000	192000	سانتياقو، لارومانا، ديماركوس، سان بيدور	20500	1.71	10.68
الهند	261.000.000	28710.000	كاندلا ، سنتاكروز	6000	0.002	0.02

Source : Jouili Abdelah : " les zones franches : Solution ou illusion " op , cit , p . 121.

من خلال الجدول الذي يوضح مساهمة بعض المناطق الحرة في مجال العمالة للفترة بين 1978 و 1980 يظهر أن توزيع مستوى التشغيل في المناطق الحرة الصناعية للتصدير يظهر إختلالاً كبيراً ما بين الدول و الجهات، كما يتباين بشدّة مستوى التشغيل في هذه المناطق من إجمالي مستوى التشغيل

من بلد لآخر و حتى إن بدت هذه الإحصاءات قديمة نوعاً ما إلاّ أن توجيهات إنشاء مناصب الشغل ظلّت على حالها مع هيمنة دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية وتأخر إفريقيا.

فمثلاً تعرف جزيرة موريس نسبة كبيرة من التشغيل في الصناعات المانفاكتورية بالنسبة لمجموع الفئة الشغيلة في القطاع الصناعي لهذه الفترة، و ذلك بنسبة 27,42 % كما أن كل من ماليزيا وجمهورية الدُومينكان يمثل التشغيل بها نسبة عالية إذا ما قورنت بنسبة إجمالي العمالة في القطاع الصناعي.

بالرغم من أن حجم العمالة في كل من البرازيل و المكسيك عالية مقارنة بمناطق أخرى. إلاّ أن حصتها في مستوى التشغيل الكلي لهذه البلدان تبقى منخفضة و هذا يظهر من خلال النسب المتواضعة سواء بالنسبة إلى إجمالي التشغيل الصناعي أو إجمالي التشغيل، غير أن ضعف هذه النسبة فيما يخص البرازيل ليست أمراً غريباً، كون أن هذا البلد يفوق عدد سكانه المائة و الثلاثون مليون نسمة، و هو ما يجعل إسهام شركات المناطق الحرة في مسار التشغيل أمراً لا يعدو أن يكون هامشياً ، كذلك يجب أن لا نغفل أنه إلى غاية نهاية سنوات 1970 لم تولي البرازيل أهمية تذكر لمثل هذا العامل كونه إختار سياسة تنمية ذاتية تعتمد على استغلال وسعة السوق الداخلي لخلق و ترقية صناعات برازيلية محمية من عوامل المنافسة الخارجية.

و تعرف بلدان آسيا نسب متغيرة من بلد إلى آخر حيث تايوان تمثل نسبة عالية من التشغيل بالمناطق مقارنة بفئة التشغيل الصناعي أو إجمالي الفئة الشغيلة و هذا يدل على أهمية هذه المناطق من حيث إمتصاص اليد العاملة بالنظر إلى الصناعات التي تعرف يد عاملة كبيرة كالصناعات الإلكترونية، النسيج ... إلخ.

و تعرف نسب أقل من حيث إستخدام اليد العاملة في كل من سيرلانكا، كوريا الجنوبية و الفلبين

إلاّ أن بلدان آسيا تستقطب أكبر عدد من الفئة الشغيلة مقارنة بالمناطق الأخرى حيث أن إرتفاع المشاريع المتواجدة في ماسان بكوريا تستخدم نسبة عالية من اليد العاملة، حيث إرتفع عدد العمال الكوريين من 1248 عامل سنة 1971 إلى 28532 عامل عام 1980 أي نسبة 21,86 % ، كما أن حجم الإستثمار اللاّزم لخلق فرصة عمل واحدة يتراوح ما بين 3000 و 6000 دولار.

و هذا المعدل مناسب ويساعد على خلق فرص عمل جديدة، كما يدل على نوعية المشاريع بالمنطقة فهي كثيفة إستخدام القوى العاملة [1] .

أماً بالنسبة لكل من مصر و السنغال فهي تعرف مستوى ضعيف من حيث إستخدام اليد العاملة بهذه المناطق مقارنة بالفئة الشغيلة في القطاع الصناعي أو من إجمالي التشغيل.

و يعود ذلك إلى كون المناطق الحرة المتواجدة بمصر تتميز بإزدواجية النشاط الممارس فهو نشاط صناعي، و الغالب تجاري لا يعرف إمتصاص كبير لليد العاملة.

إلاّ أنّ الإحصائيات الموضحة في الجدول تبين أن تجربة السنغال تعتبر غير ناجحة من حيث إستخدام اليد العاملة السنغالية، و هذا راجع لكون التجربة السنغالية بدكار عرفت الفشل حيث أنشئت هذه الأخيرة عام 1974 و قد جلبت في البداية عدّة مؤسسات أروبية، أمريكية و إفريقية و عملت على خلق حوالي 2000 منصب عمل غير أنّ هذا العدد تقلص ليصل إلى 250 منصب عمل سنة 1984 بمؤسسة واحدة فقط، بعد هجرت المؤسسات إلى مناطق أخرى، و هذا يرجع لعدّة عوامل منها التهيئة غير الملائمة للهياكل القاعدية كما يلعب عامل آخر دوراً مهمّاً في رحيل هذه المؤسسات و يتمثل في قانون العمل المطبق في المنطقة الحرة هو نفسه المطبق في السنغال، أي ليس هناك تغيير أو تخفيف في تشريع العمل كما هو معمول به في أغلبية المناطق الحرة الأخرى [2] .

إنّ المعطيات المتوفرة لا تدل عن أي تغيير نموذجي منتظم في مستوى التشغيل بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير ما بين 1975 - 1986 حيث أن مستوى التشغيل إرتفع أو تراجع بانتظام في بعض البلدان بينما ظلّ على حاله في دول أخرى.

ففي هونغ كونغ تزايد عدد فروع الشركات الأجنبية بـ 120 خلال السداسي الأول من سنة 1984 أمّا بالمكسيك فإنّ عدد العاملين في مصانع المناطق الحدودية الشمالية (ماكيلا دورا) قد تضاعف بين منتصف عام 1982 و منتصف 1986 ليصل إلى 250 ألف منصب عمل ، إنّ هذه الزيادة مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بانعكاس النشاط الإقتصادي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك

---

(1) - Rebublic of Korea : " Masan Free export zones in Facts and Figures " , (Mafez administration , Seoul , 1981) , P . 20 .
(2) - L'I.F.I.D : " prèsentation gènerale des zones franches " , op . cit , P . 52 .

الفترة، و ذلك ما يدل على مدى تبعية الإنتاج الموجّه للإقتصاد العالمي في الدول النامية للتطورات الحاصلة في أسواق الدول الصناعية [1] .

كما عرفت تجربة المناطق الحرة بجزيرة موريس إنخفاض هائل في نسبة البطالة حيث من 14 % عام 1985 إلى 3 % عام 1989 [2] و هذا يرجع إلى الصناعات النسيجية التي تستخدم يد عاملة كبيرة و غير مؤهلة.

تؤكد الإحصائيات أنّ 40 منطقة حرة متواجدة بآسيا في كل من (أندونسيا، كوريا، ماليزيا و الفلبين) قد تمّ إنشاء 500 ألف منصب عمل في ظرف عشر سنوات [3] و هذا الرقم يدل على مدى إستقطاب بلدان آسيا لمثل هذا النوع من المناطق و خاصة للنشاطات التي تعمل على إمتصاص اليد العاملة غير المؤهلة خاصة في قطاع النسيج و الإلكترونيك ... إلخ.

و بالمقابل وحسب مصادر منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية فإن مستوى التشغيل في الدول الغربية قد تناقص بـ 4,2 مليون عامل حيث إنتقل من 70,7 مليون عامل إلى 66,5 مليون عامل بين سنتي 1975 - 1983، و خلال نفس الفترة إرتفع مستوى البطالة بـ 13,3 مليون حيث من 17,7 مليون عاطل إلى 31 مليون عاطل [4].

إنّ مقارنة هذه البيانات مع حجم العمالة المتواجدة بالمناطق الحرة الصناعة للتصدير بالدول النامية تكشف عن الأهمية الكمية لإعادة إنتشار الإنتاج في مدى التغيرات الحاصلة في أسواق العمل للدول الصناعية الغربية، إذ أن التطورات المتباينة التي طرأت على عالم الشغل الصناعي في الدول النامية و الدول الصناعية يمكن إعتبارها إستمراراً للإتجاه الملاحظ نحو تقسيم دولي جديد للعمل في كلا شكليه أي : 1 - التغير في تقسيم العمل داخل و بين الشركات في إطار إعادة التنظيم الدولي لكل من الإنتاج، القوة العاملة، و هياكل الشركات.

2 ـ كذلك التغير في التقسيم الشامل للعمل بين الدول الصناعية و الدول النامية.

(1) - International Labour office : " export processing zones in developing countries : Results of new survey " , op . cit , P . 12 - 14 .

(2) - ROLF ALTER : " La zone Franche de maurice : les enseigenements " in Rev , Finances et developpement publication trimestrielle du F. M . .I , dècembre 1991 , P . 7.

(3)- peter G - warr : " zones Franches industrielles et politiques commerciales " , op. Cit ; P. 34.

(4) - International labour office : " export processing zones in developing countries : Results of new survey " , op . cit , P . 14 .

جدول رقم : 09

التشغيل في المناطق الحرة الصناعية للتصدير حسب المناطق و البلدان لسنة 1990

المنطقة و البلد	عدد المناطق الحرة الصناعية للتصدير العملية	التشغيل 1990	التشغيل إحصائيات معهد ستارتبرغ
أسـيـا			
البنغلاداش	01	9.061 "بداية 1991"	7000
الهند	06	20.750 "نهاية 1989"	30.000
أندونسيا	03	-	50.000
كوريا	02	23.224	20.300
ماليزيا	12	104.000 (1989)	98.900
الفلبين	04	34.609	35.400
سيرلانكا	02	56.128	55.000
تايوان	03	68.196	70.700
تايلاندا	03	-	12.000
المجموع الجزئي	36	377.968	379.300
أمريكا اللاتينية و الكرايبب			
البرازيل	01	-	-
كولومبيا	06	-	7.000
كوستاريكا	05	-	6.000
جمهورية الدومينيكان	19	112.000 (نهاية 1989)	-
السلفادور	01	-	3.500
قواتيمالا	02	-	-
الهندوراس	02	-	3.000
جاميكا	03	-	15.000
سانت لوسيا	01	-	1.500
ترنيداد و توباقو	01	-	400
المجموع الجزئي	41	148.400	151.400
أوروبا، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا			
قبرص	01	-	-
بولغاريا	01	-	-
الأردن	01	-	-
باكستان	01	-	2.000
المجموع الجزئي	04	2.000	2.000
جنوب إفريقيا			
كينيا	01	-	-
لبيريا	01	-	-
السنغال	01	-	1.200
الطوقو	01	-	-
المجموع الجزئي	04	1.200	1.200
المجموع العالمي	86	529.568	533.900

Source : the world Bank : " export processing zones " , op . cit , p . 29 .

من خلال الجدول نلاحظ توزيع التشغيل و ذلك حسب المناطق و البلدان لسنة 1990 و الذي يوضح عدم التوازن من خلال إنشاء مناصب الشغل عبر المناطق و البلدان و هذا ما يفسر حسب أهمية هذا النوع من المناطق الحرة في هذه الإقتصاديات.

كما يمكننا أن نلاحظ غياب بعض البلدان ذات الوزن في استخدام اليد العاملة كالمكسيك، الصين، و جزيرة موريس، تايوان، ... إلخ.

كما يبدو إختلاف الإحصائيات واضحاً من خلال المعطيات المقدمة من طرف معهد **ستارنبرغ** و الإحصائيات المقدرة لسنة 1990 . هذا ما يصعب علينا معرفة الإحصائيات الدقيقة للتشغيل بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير بالبلدان المستقبلة و ذلك بغية التوصل إلى نتائج و تقييم دور هذه المناطق بهذا الخصوص.

فحسب البنك العالمي فإنّ عدد الشغل في المناطق الحرة الصناعية للتصدير سنة 1990 بالبلدان النامية تعدّت 530 ألف منصب شغل، حيث حوالي 71 % من هذه اليد العاملة توجد بآسيا و 21 % بجمهورية الدومنيكان و 7 % في بلدان أخرى لأمريكا اللاتينية و الكراييب و 1 % في باقي دول العالم الثالث.

إنّ المعدلات العالية المحققة في عدد قليل من دول آسيا تبين أن الأفضلية في جلب الشركات المتعددة الجنسية يكون للبلدان التي توجهت قبل غيرها في سياسة تشجيع الإستثمار الأجنبي عن طريق إقامة مناطق حرة صناعية للتصدير و في الغالب تحقق هذه الدول أقل الشروط صرامةً في تعاملها مع المستثمرين الأجانب فيما يخص بنود الإتفاقيات مع هؤلاء مثل ما هو الحال في كوريا و سنغافورة التي أصبحتا اليوم دولتان تنطلق منهما عمليات إستثمار أجنبي في دول مجاورة أقل تقدماً منها.

إنّ التشغيل في المناطق الحرة الصناعية للتصدير بالعالم سجلت تطوراً حيث بلغت حوالي 220 ألف منصب شغل عام 1978 و حوالي 374 ألف عام 1986، و معدل تزايد الشغل خلال السنوات الخمس الأخيرة كانت بصفة خاصة و بشكل معتبر في حوض الكراييب فمثلاً من عام 1986 إلى غاية 1990 تضاعف بخمس مرات بكوستاريكا و تضاعف بثلاث مرات بجمهورية الدومنيكان و تضاعف كذلك بجمايكا [1] .

(1) - Bank mondial : "export processing zones " , op . cit , P . 15.

أنظر كذلك :

Said Henni : " Les zones Franches dans le monde " , op . cit , P . 18 .

إنّ أماكن الإنتاج بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير تعرض بشكل أساسي التشغيل ليد عاملة أقل كفاءة تحقق عمليات يدوية بسيطة تستطيع أن تشغل مدّة زمنية نسبياً قصيرة.

و كذلك فإن أغلبية اليد العاملة المشغلة بهذه المناطق تتشكل من العنصر النسوي و خاصة من سن 16 - 25 سنة.

حيث أن مشاريع المناطق (1) الحرة في العالم يميل إلى إستخدام العاملات بنسبة كبيرة و خاصة العاملات ذات المستوى المتوسط في التعليم و يرجع ذلك إلى :

- إنخفاض أجور النساء العاملات عن أجور الرجال.

- النساء أكثر قدرة على التحمل التكراري خاصة في مشاريع التجميع.

- النساء عموما أكثر إنتاجية من الرجال في الأعمال التّي تحتاج يد عاملة كثيرة و المتطلبة لمهارة يدوية و صبر.

فهناك دراسة تؤكد أنه إلى غاية 1975 ، النساء يمثلن 73,2 % من حجم العمالة بالمناطق، إلاّ أن المستوى التعليمي متوسط إلى حدّ كبير لذلك تعمل هذه المشاريع بالمناطق إلى رفع المستوى المهني و زيادة الكفاءة لليد العاملة إذ تعمل على القيام ببرامج تكوين و تدريب مكثّفة و دورية (2).

إنّ الشركات التي تشغّل أكثر من 80 % من عمالها مباشرة في الإنتاج، توظف بشكل أفضلي النساء حيث في سنوات (3) 1978 - 1982. اليد العاملة الأنثوية مثّلت :

- 81 % من التشغيل العام لرومان- ROMANA - بجمهورية الدومنيكان.

- 75 إلى 83 % لمختلف مناطق ماليزيا.

- 84 % لمناطق تاشيونق - Taichung - نانتز - Nantze - كاوشيونغ - Kaohsiung - بتايوان.

---

(1) - UNIDO : " Women in the redeployment of manufacturing industry to developping countries ", (UNIDO . INIS . 165 , Geneve , 1980) , P . 12.

(2) - Thomas Kelleher : " Land book on export Free zones " , op . cit , P . 77.

(3) - Serge dubost : " zones Franches dans les economies en voie de developpement : quelle industrialisation ? " op. Cit , P. 73 .

- 85 % بمنطقة باتان بالفلبين.

- 87 % بمنطقة كاتونياك - Katunayake - بسيرلانكا.

حيث تعرف اليد العاملة النسوية أجور منخفضة مقارنة بالرجال، كما أنها غير مؤهلة.

إنّ أكثر النشاطات التي تعرف إنشاءًا للشغل هي المتعلقة بتصنيع التجهيزات و قطع التبديل الكهربائية والإلكترونية ثم تليها صناعة النسيج.

إنّ هذان الفرعان يمثلان نسبة 80 % من التشغيل الإجمالي عام 1980 و المرتفع إلى 12 ألف عامل [1]. كما نلاحظ عدم التوازن ما بين الفروع الصناعية بهذه المناطق و كذلك الأمر بالنسبة لخلق مناصب الشغل.

من جهة أخرى يظهر عدم توازن قطاعي و يقصد به التمييز ما بين النشاط الصناعي و التجاري اللذان يمكن أن يظهرا معاً في نفس المنطقة، إنها الحالة الخاصة بالنسبة لمصر أين ضعف معدل إنشاء الشغل يعود لسيطرة النشاط التجاري الذي يعرف ميل أقل لإنشاء مناصب شغل عكس ما هو عليه في القطاع الصناعي.

أمّا بالنسبة للأجور بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير لدينا معطيات عن تكلفة اليد العاملة في بعض هذه المناطق التي استطاعت أن تجلب إليها حجماً لا بأس به من الإستثمارات الخارجية.

هذا ما يوضحه الجدول الموالي و ذلك حسب تكلفة ساعة اليد العاملة مقارنة في بعض المناطق الحرة في العالم سنة 1988.

(1) -Antoine Basile et Dimitri Germidi : " investir dans les zones Franches industrilles d'exportation ", op. Cit , P . 59 .

جدول رقم : 10

تكلفة ساعة اليد العاملة مقارنة في بعض المناطق الحرة في العالم سنة 1988

المبالغ : بالدولار الأمريكي

البلد	تكلفة ساعة يد عاملة
- هونغ كونغ	3.04
- سنغافورة	2.83
- تايوان	1.48
- كوستاريكا	1.00
- تونس	0.75
- جزر موريس	0.70
- جمايكا	0.68
- جمهورية الدومينكان	0.63
- هايتي	0.59

Source : jean - pierre bernard et jean bernard vèron : " Les zones Franches industreilles d'exportation " op . cit , P . 152 .

من خلال الجدول نلاحظ إختلاف التكلفة الساعية لليد العاملة من بلد لآخر حيث أن أعلى تكلفة ساعية مسجلة في هونغ كونغ، و يعود ذلك لكون هذه اليد العاملة متخصصة و متكونة و تعمل خاصة في الصناعات الإلكترونية التي تتطلب المهارة، في حين أنّ أقل تكلفة ساعية مسجلة في هايتي بـ 0,59 دولار للساعة الواحدة.

تبقى هذه التكاليف الساعية أقل ممّا هو عليه في البلدان المصنّعة و هذا ما يوضح بصفة جليّة إنتقال القيمة من البلدان النامية إلى البلدان الأكثر تصنيع المتضمنة في السلع المانفاكتورية المصدرة لهذه البلدان.

و قد عرفت منطقة ماسان بكوريا إرتفاع في المتوسط العام لأجر العامل من 336 دولار سنة 1973 إلى 2280 دولار سنوياً سنة 1980 [1].

(1) - Republic of Korea : " masan Free export zones in Factand - Figures " ,

(mafez , 1981) , op . cit , P . 10.

و هذا يدل على الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الأجور في الإقتصاد الكوري، خاصة إذا تحولت إلى طلب السلع و المنتجات المحلية خارج المناطق الحرة و أهم من كل ذلك أنّ هذا الإرتفاع في معدّل الأجر الساعي يعكس التطور الصناعي الذي حققته الصناعات الكورية، و تحقيق العامل الكوري تقدماً كبيراً في اكتساب خبرات و مهارات تجعل المستثمر الأجنبي يقبل تقديم هذا الأجر لأنه يحقّق له ميزة نسبية تنافسية. إنّ العدد الإجمالي للتشغيل في المناطق الحرة الصناعية للتصدير و المقدر بحوالي 530 ألف منصب شغل سنة 1990 يظهر متواضعاً بالمقارنة مع اليد العاملة المتواجدة بالبلدان النامية.

كما أن الأجور المدفوعة بهذه المناطق بصفة عامة مساوية أو مرتفعة مقارنة بالأجور خارج المنطقة، إنّ شروط العمل بهذه المناطق عموماً أحسن ممّا هي عليه خارج المناطق [1].

إلاّ أنّ هناك عدد قليل من المناطق تمارس ضغط على اليد العاملة لدفعها على القيام بالساعات الإضافية أين شروط التأمين في استعمال الألات غير ملائم، إنها الحالة الخاصة بماليزيا أين نصف اليد العاملة المتواجدة في الشركات بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير تعمل أكثر من 48 ساعة في الأسبوع.

المطلب الثاني : إنشاء غير المباشر للشغل خارج المنطقة

و للتعرف بأكثر دقة عن مساهمة المناطق الحرة الصناعية للتصدير في إنشاء مناصب الشغل، يجب الأخذ بعين الإعتبار عدد الشغل المنشأ بشكل غير مباشر، بفعل أثار الإنجذاب على المحيط الصناعي المحلي من خلال المؤسسات الممونة للخدمات الملحقة.

إنّ أثار الإنجذاب تتنوع من بلد إلى آخر، فحسب منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية فإن توفير منصب شغل واحد في بلد مثل مصر في المناطق الحرة يكون سبباً لإحداث منصب آخر في باقي البلاد، و في تايوان فإن أربع مناصب عمل في المنطقة تساعد على إنشاء منصب عمل خارج المحيط الحُر [2].

(1) world BanK : " export processing zones " op . cit , P . 3 .

(2) - pascal lorot : " Les zones Franches dans le monde " , op . cit , P . 79

إن عدد الشغل غير المباشر في الإقتصاد المحلي هو معتبر في الصناعة المحلية و خاصة في النشاطات الخدمية (النقل، السكن، المطاعم، التخزين، التنظيف، التكوين ... إلخ) حيث حوالي 350 ألف منصب شغل موفرة في الصناعات الخدمية للبلدان المستقبلة لهذه المناطق و يقدّر بصفة إجمالية لأكثر من مليون شخص يعملون بصفة غير مباشرة لحساب المنطقة الحرة (1).

إلاّ أن الإمكانية الأكثر أهمية لإنشاء الشغل يتحقق من خلال شراء المواد الأولية و السلع الوسيطية من الممونين المحليين.

هناك أيضاً أثار الإنتشار للمهارات و تقدّر بـ 10 % من الأجراء الذين يشغلون مناصب إدارية أو تقنية، و التي عملت بعض الوقت بهذه المناطق ثمّ عادت للمؤسسات التابعة للإقتصاد الوطني تعمل بدورها على نقل تقنيات جديدة و خبرة مهنية تمكنها من دفع عجلة الإقتصاد الوطني.

و في دراسة للمنطقة الحرة **لماسان** بكورية الجنوبية تبيّن أن 3500 شخص بعثوا للتكوين بالخارج في ميدان الإلكترونيك، و من هذا العدد هناك من 700 إلى 800 شخص تركوا الصناعة بالمنطقة الحرة لأجل الإلتحاق بالشركات الكورية.

و هذا بالطبع سيكون له أثر إيجابي على الصناعة المحلية الكورية و على الإقتصاد ككل.

إلاّ أن المعطيات المتاحة تشير إلى عدد العمالة (المباشرة و غير المباشرة) المتوفرة من قبل مناطق التصدير الصناعية يصل إلى أكثر من خمسة ملايين منصب شغل في نهاية 1990 (2) مع الميزات التالية :

- السن المتوسط هو عموماً أقل من 23 سنة.
- تفوق العنصر النسوي.
- مدّة العمل أكثر من 20 إلى 30 % بالمقارنة مع البلدان المتقدمة.

---

(1) - pascal lorot : " Les zones Franches dans le monde " , op . cit , P . 79 .

(2) - Abdelhamid abdelkafi : " Les zones Franches industrielles : Realitès et perspectives " mutations revue trimestrielle èditèe par la chambre de commerce d'Alger , N° 03 Avril 1993 , P . 21 .

بذلك و حسب بعض الملاحظين الذين يرون أن هذه النتائج الخاصة بالتشغيل في معظم البلدان المستقبلة يمكن أن تشكل وسيلة فعّالة و إنتاجية لإمتصاص فائض اليد العاملة إلاّ أنه من جهة أخرى هذه المناطق لا تساهم إلاّ بشكل متواضع في حل المشاكل الكبرى للتشغيل بهذه البلدان.

لا يمكن أن نتجاهل أنّ هذه المناطق ساهمت و لو نسبياً في تخفيف حدّة البطالة في الدول المستقبلة حيث أنّ إعتمادها على هذه المناطق لزيادة فرص العمل و استيعاب فائض القوى العاملة في المجتمع يوفر لها المزايا التالية :

- تجنبّ الخسائر التي يمكن أن تنتج عن فرض سياسات حمائية أو إنتهاّج سياسة الإحلال محل الواردات لزيادة فرص العمل و الإستثمار داخل الإقتصاد الوطني.

- إنخفاض التكاليف الإستثمارية المطلوبة لإحداث فرص عمل جديدة في حدود فرص العمل التي سوف تستحدثها المشاريع في المناطق الحرة أو مشاريع التكامل الخلفي.

- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، حيث تنفق المشاريع العاملة في المناطق الأجور والمرتبات بالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى الجزء الذي ينفقه المستخدمون الأجانب في هذا النوع من المناطق داخل إقتصاد البلد المضيف.

- لن يترتب عن سحب القوى العاملة في مشاريع الإقتصاد الوطني تأثير على إنتاجيتها لأن سحب القوى العاملة الفائضة من شأنه زيادة الإنتاجية في تلك الوحدات المسحوبة منها.

- رفع الكفاءة الفنية و الإدارية لليد العاملة الوطنية التي تعمل في مشاريع المناطق الحرة و مشاريع التكامل الخلفي على حدٍّ السواء.

و مهما يكن فإن المناطق الحرة الصناعية للتصدير لا يمكن اعتبارها سوى وسيلة ثانوية لسياسة التشغيل بالبلدان النامية و ذلك لأنها بعيدة عن كونها وسيلة لإزالة مشكل البطالة و هذا بالنظر لمعدل الشغل المحقق من طرف هذه المناطق الذي يمكن إهماله مقارنة بمجموع السكان النشطين في البلدان النامية.

إلاّ أنّ هذه المعطيات بالنسبة للتشغيل ليست الوسيلة الوحيدة لقياس أهمية هذه المناطق في إقتصاد وطني ما، إذ أنّ المعطيات الخاصّة بالإنتاج، القيمة المضافة، التصدير ... إلخ تكون لها أهمية كبيرة كذلك.

إلاّ أنّ التشغيل يبقى أحسن مؤشّر إجتماعي و سياسي للمناطق الحرة الصناعية للتصدير.

المبحث الثاني

حجم و مستوى مساهمة الصادرات للمناطق

إنّ أهم ما تقدمه المناطق الحرة من أثار إيجابية في مجال التجارة الخارجية، أن تعمل كقاعدة لنمو الصادرات في الدول المستقبلة و الذي يمكن أن يتحقق من خلال تطور صادرات المشاريع العاملة بهذه المناطق إلى العالم الخارجي.

كما أن النتيجة المباشرة لزيادة الصادرات خاصة الصناعية منها، تتمثل في زيادة موارد الدولة بالنقد الأجنبي.

و تعتبر تنمية الصادرات خاصة الصناعية منها أحد الأسباب التي من أجلها يقام مثل هذا النوع من المناطق و يرجع ذلك إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج في الدول النامية و بالتالي عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية من جهة و من جهة أخرى فإن المشاريع بهذه المناطق تقوم بجلب أسواق التصدير معها، بالإضافة إلى أنها تعرف كل المعلومات عن تلك الأسواق و هذا الأمر من شأنه أن يوفر على الدولة المستقبلة تكاليف إعداد البحوث و الدراسات عن أسواق التصدير.

تُواجه الدول النامية بعراقيل عديدة عند الدخول للأسواق الخارجية بسبب ما يلي :

- التكتلات و المنظمات الدولية تضع تعريفات جمركية مرتفعة على صادرات الدول النامية كالسوق الأروبية المشتركة مثلاً.

- عدم توفّر المعرفة الفنية لدى الدول النامية عن الإنتاج التصديري و التسويق الدولي.

و لهذا فإن قيام صناعات تصديرية بهذه المناطق في الدول النامية يكون حافزاً لتنمية بعض الصناعات المساعدة، فالتزويد بالمواد الخام والسلع البسيطة و الخدمات من السوق المحلي يكون محركاً أساسياً لتحسين المستوى الفني للصناعات المحلية لمواجهة المعايير الدولية، كما تعجل بالنهوض الصناعي في الدول المستقبلة.

المطلب الأول : حجم التدفقات للصادرات بالمناطق نحو الخارج

إن حجم الصادرات يعني قيمة المنتوج الخام المُرسل خارج المنطقة الحرة و هو مؤشر أساسي لقياس مستوى نشاط المنطقة.

و الجدول الموالي يوضح بعض المناطق الحرة الصناعية للتصدير في بعض دول العالم عام 1984 بالنسبة للتشغيل و عدد الشركات.

حيث يمكننا من خلال الجدول مقارنة أرقام بعض الدول و استنتاج شدّة التركيب الرأسمالي للصناعات المتواجدة في هذه المناطق.

جدول رقم : 11

المناطق الحرة الصناعية للتصدير في بعض دول العالم في عام 1984 : التشغيل و عدد الشركات

البلدان	التشغيل	عدد الشركات	الصادرات (1)
إفريقيا و الشرق الأوسط			
- ليبيريا	15	01	أقل من 01
- جزيرة موريس	37000	180	112
- السنغال	250	01	0
- سوريا	1500	60	(2) n . d
آسـيـا			
- هونغ كونغ	4000	26	n . d
- الهند	3500	40	57
- أندونسيا	11191	18	18
- ماليزيا	71000	89	1482
- الفلبين	20911	58	156
- سنغافورة	8800	2000	1320
- كوريا الجنوبية	n . d	89	679
- سريلانكا	27000	14	79
- تايوان	70047	267	1598
- تايلاندا	15500	25	n . d
أمريكا اللاتينية و الكراييب			

ـ البهاماس	1500	08	n . d
ـ بربداس	15000	n . d	140
ـ كو ستاريكا	12000	60	57
ـ جمهورية الدومنيكان	18921	93	150
ـ السلفادور	3000	n . d	77
ـ قواتي مالا	15	01	أقل 01
ـ الهندوراس	1300	12	16
ـ جميكا	3000	14	22
ـ المكسيك	130049	605	1622
ـ نكارقوا	n . d	3	2
ـ بانما	250	3	أقل 01
ـ هايتي	48000	أكبر 200	180
ـ جزر الأنتيل الصغيرة	8500	20	30
ـ الشيلي	3200	n . d	11
ـ كولومبيا	أكبر 200	أكبر 25	n . d
ـ البرازيل	49213	194	75

Source : Pascal lorot : " Les zones Franches dans le monde " , op . cit . P . 77.

(1) ـ الصادرات بالمليون دولار ، (2) ـ ليست محددة و ذلك لنقص المعلومات.

فدول مثل تايوان، سنغافورة، ماليزيا تحقق معدلات عالية في مناطقها الصناعية للتصدير إذا ما قورنت بدول مجاورة مثل الفلبين، أندونسيا ... إلخ رغم أن مستويات التشغيل في هذه الأخيرة أكبر.

إنّ معدل التصدير لكل عامل يبين تقدم مجموعة الدول الأولى و هو ما يدل على أن صادراتها الصناعية يغلب عليها الطابع الرأسمالي و بذلك فإن الشركات الأجنبية التي تحل بهذه الدول لا تسعى في حقيقة الأمر للحصول على معدلات أجور مطلقة منخفضة و إنما تريد في حقيقة الأمر الإستفادة من خبرة و مهارة اليد المحلية رغم أن معدل الأجر الساعي في تايوان، سنغافورة و ماليزيا أكبر بكثير من ذلك الذي يسود باقي دول المنطقة.

حين يكون معدل الصادرات لكل عامل منخفضاً نسبياً يدل على أن الصناعات الموجودة تستعمل يد عاملة غير مؤهلة. حيث في عام 1982 الصادرات الناتجة عن المناطق باستثناء الصين الشعبية، البرازيل و الشيلي بلغت 7,5 مليار دولار هذا يوافق حوالي 1,5 % من قيمة الصادرات المانفاكتورية العالمية [1] .

و أكثر تحديداً عندما نعتبر أن المنتوجات الصناعية الخاصة بالملابس حوالي 6 % من الصادرات الإجمالية للعالم الثالث لها إتجاه إلى البلدان العضوة في منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية

(O C DE) صادرة عن الصناعات الواقعة في المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

حيث في بعض البلدان كالمكسيك، ماليزيا، برباد، جزيرة موريس فإن الصادرات الخاصة بالمناطق تمثل أكثر من 40 % من الصادرات المانفاكتورية الوطنية و بالعكس ففي بانما و كولومبيا فإنها تمثل أقل من 1 %.

هناك خمسة مناطق فقط لها مجموع أكثر من 90 % من صادرات مجموع المناطق و هي المكسيك، تايوان، ماليزيا، كوريا الجنوبية و سنغافورة.

أمّا بالنسبة للتقييم الإقليمي فإن الشرق الأقصى يجمع حوالي 65 % من الصادرات الخاصة بالمناطق، متبوعة بإقليم الكراييب و أمريكا الوسطى (بما فيها المكسيك) بـ 30 % ، و 5 % الباقية هي موزعة ما بين إفريقيا و الشرق الأوسط و أمريكا الجنوبية.

(1) - Pascal lorot : " Les zones Franches dans le monde " , op . cit . P . 77.

إنّ مثال دول جنوب شرق آسيا يبين أن خلق تدفقات تصديرية من خلال هذه المناطق الصناعية يكون أوفر حظاً للنجاح إذا استند إلى إستراتيجية تنمية تعتمد على ترقية الصناعات التصديرية.

كما تشير الإحصائيات إلى أن حصة الدول النامية من الصادرات الصناعية قد تضاعفت تقريباً بثلاث مرات ما بين سنة 1965 - 1984 أي من (4,6 % إلى 13,1 %) [1] مع ملاحظة أن صادرات قطاع النسيج تشكل نسبة معتبرة من هذه الصادرات، غير أن ما يجدر الإشارة إليه هو أن صادرات الدول النامية تبين تركيز شديد عن عدد من الدول.

فثلاث دول من آسيا و هي (سنغافورة، تايوان، ماليزيا) لا تقل حصتها عن 50 % من مجموع صادرات الدول النامية، كما هو الحال بالنسبة لهيكل الصادرات للدول النامية فإنه سنة 1984 حصة المنتوجات المصنعة إرتفعت إلى 29,7 % من غير المحروقات و بذلك فإن المنتوجات المصنعة تمثل النسبة الأعلى من صادرات الدول النامية مقارنة بصادرات المواد الأولية.

كما أن عام 1988 مثّلت الصادرات التي مصدرها من المناطق الحرة الصناعية للتصدير حوالي 11 - 13 مليار دولار، حيث شكلت من 4 إلى 5 % من مجموع الصادرات المانفاكتورية للبلدان النامية التي بلغت 258 مليار دولار.

حيث حوالي 80 % من الصادرات للمناطق الحرة الصناعية للتصدير كان مصدرها : ماليزيا، تايوان وكوريا الجنوبية [2]. و قد سمحت هذه المناطق بتزايد أكثر سرعة لصادرات البلدان النامية الموجهة أساساً إلى السوق الخارجي، حيث كانت تمثل 15,5 % عام 1990 من الصادرات العالمية للمنتوجات المانفاكتورية مقابل 6,7 % عام 1973 و 8,7 % عام 1980 .

إن هذه الصادرات تخص المنتوجات المانفاكتورية خاصة (النسيج، الملابس، الصناعات الغذائية) و كذلك بالنسبة لعناصر المنتوج (تركيبات إلكترونية)، السلع الوسيطية (صناعة حديدية، تحويلات أولية للمعادن) و سلع التجهيزات (التركيب الميكانيكي و الإلكتروني) و في الحقيقة الصادرات القادمة من بعض البلدان حيث سبعة منهم تمثل 80% من الصادرات الصناعية، حيث أربعة بلدان آسيوية و هي (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة و تايوان) ثم البرازيل، الهند و المكسيك.

(1) - International labour office : " export processing zones in developing countries : Results of new survey " op . cit , P . 1.

(2) - Centre National d'observation des marches exterieurs et des transactions commerciales : " Les zones Franches industrielles " , op . cit , . P . 10 .

هذه الصادرات الموجهة أخيراً باتجاه الأسواق للولايات المتحدة الأمريكية، اليابان هي مفتوحة لمنتوجات الجنوب مع معدل نفوذ يقارب 50 % بالنسبة للسلع الإستهلاكية، على عكس فرنسا و إيطاليا فهما أقل إنفتاحاً، حيث أن منتوجات العالم الثالث تمثّل 9,5 % من واردات السلع الإستهلاكية و 5 % من السلع المانفاكتورية [1].

و بذلك فإن المناطق الحرة الصناعية للتصدير و عن طريق المنتوجات التي تتميز بمنافسة كبيرة و تجربة في التداول، تساهم في تحسين نصيب البلدان النامية في التبادلات العالمية.

كما يوضح الجدول الموالي قيمة صادرات المناطق الحرة الصناعية للتصدير حسب بعض البلدان و المناطق، حيث أن تايوان تمثّل بها قيمة الصادرات نسبة عالية كما عرفت تزايد متتابع خلال سنوات 1986 - 1989 إلاّ أنّ الرقم إنخفض نسبياً و بشكل ضئيل سنة 1990.

و من خلال قيمة صادرات المناطق تظهر أهمية تواجد هذه الأخيرة بهذا البلد و كذا حجم التدفقات من العملة الصعبة التي يمكن أن تساهم في تحقيق النمو و التّوازن الإقتصادي لتايوان.

كما تعرف ماليزيا كذلك تزايد متتابع في قيمة الصادرات خلال سنوات 1986 - 1989.

كما حققت كوريا و خاصة عن طريق منطقة ماسان قيمة مهمة في صادرات المناطق و تليها كل من جمهورية الدومنيك و الفلبين ... إلخ بنسبة أقل. و تبقى قيمة الصادرات لهذه المناطق مهمة و ذلك بتحقيقها لعوائد من العملة الصعبة تعمل على تسوية موازين المدفوعات و كذا تطرير إقتصاديات هذه البلدان.

(1) - Gern Jean Pierre : " economie en transition " , 1995 , P . 67 .

جدول رقم : 12

قيمة صادرات المناطق الحرة الصناعية للتصدير حسب البلد و كل منطقة بمفردها لسنة 1986 - 1990

(بملايين الدولار الجارية)

البلد و المنطقة	1986	1987	1988	1989	1990
تايوان	2.403	3.174	3.766	3.907	3.525
- كواشيسونغ Kaohsiung	949	1.244	1.356	1.336	1.026
- نانتز Nantze	1.010	1.400	1:773	1.919	1.921
- تايشونغ Taichung	443	530	637	651	578
ماليزيا	(1.578)	(1.712)	(1.792)	(1.834)	-
كوريا	-	-	1.917	1.806	1.533
- ماسان Masan	1.033	1.399	1.769	1.667	1.405
- إيري IRI	-	-	147	140	127
جمهورية الدومنيك	246	325	517	692	-
الفلبين	278	397	431	444	580
- باتان Bataan	58	65	71	80	94
- باقيوستي Bagjuocity	143	215	223	206	252
- ماكتن Mactan	77	116	134	143	185
- كافيت Cavite		1	3	15	49
الهند	283	253	356	-	-
- كندلا Kandla	186	140	187	-	-
- سانتاكروز إلكترونيك Santa cruz electronic	81	83	128	-	-
- نويدا Noida	6	12	15	-	-
- ماندراس Mandras	8	14	17	-	-

ـ فالتا Falta	3	1	6	–	–
ـ كوشن Cochin	1	3	4	–	–
سيرلانكا	–	–	257	282	291
ـ كاتونياك Katunayeke	–	–	240	249	230
ـ بياقاما Biyagana	–	–	17	33	61
أندونسيا	41	91	147	222	–
ـ كاكيونغ Cakung		9	63	117	
ـ تانجغ بريوك Tanjung priok	41	83	85	106	

Source : the world bank : " export processing zones " , op . cit , P . 31 .

المطلب الثاني : مستوى مساهمة الصادرات بالعملة الصعبة

و لمعرفة الأهمية النسبية لصادرات المناطق بالنسبة للإقتصاد الوطني يتم حساب النسبة التالية: الصادرات الصناعية للمنطقة بالنسبة لإجمالي الصادرات الصناعية للدولة.

إنّ مدخول المبادلات الخارجية للبلاد المستقبل من صادرات المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حوالي 15 إلى 20 % من قيمة الصادرات [1] .

حيث بالمكسيك بلغت الصادرات بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير سنة 1986 بـ 1,3 مليار دولار، أمّا بالنسبة للصادرات الصناعية للدولة بـ 4,86 مليار دولار أي نسبة 26,64 % في حين أن النسبة كانت عام 1982 تقدّر بـ 45,78 % [2].

حيث أنّ هذه المناطق لها أهمية كبيرة في الإسهام بالصادرات الصّناعية لهذا البلد و كذا في جلب العملة الصعبة. كما عرفت سريلانكا سنة 1986 صادرات المناطق التي وصلت إلى 0,19 دولار من إجمالي الصادرات الصناعية للدولة التي بلغت 0,50 مليار دولار أي ما يعادل 38,16 % في حين كانت النسبة عام 1979 لا تتجاوز 7,8 % و بذلك فإن صادرات المناطق بسريلانكا تساهم بشكل واضح في الصادرات الصناعية لهذا البلد و تزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق في الدول التي لا يزال القطاع الصناعي بها غير متطور بالإقتصاد الوطني و هذا يعكس من جهة أخرى حجم العملة الصعبة التي يمكن أن تساهم بها هذه المناطق عن طريق هذه الصادرات الصناعية في تنمية هذه البلدان.

و تجدر الإشارة إلى أنّ تشجيع الصادرات في البلدان المستقبلة من طرف الشركات الوافدة على المناطق الحرة الصناعية للتصدير يأخذ أساساً شكلاً غير مباشراً إذ أنّ أثر تشغيل اليد العاملة المحلية من طرف مستثمرين أجانب في هذه المناطق على ميزان مدفوعات البلد المستقبل هو نفسه أثر صادرات البلد من الخدمات (سياحة، تحويلات العمال المغتربين) في حين يكون أثر هذه المناطق في ترقية الصادرات مباشراً عندما يتم إنشاء شركات مختلطة مع متعاملين محليين أو عندما يتم التعاقد مع هؤلاء على أساس عقود، مؤسسة التعهدات الثانوية حيث يتم الإتفاق حول سعر المنتوج و مواصفاته و كذا كميته.

---

(1) - World Bank " export processing zones " op . cit , P . 15 .

(2) - World Bank : " World tables " , (Waschington Dc : World Bank 1987) , P. 21.

و فيما يتعلق بالصادرات بالنسبة للعامل الواحد حيث أنّ معظم المناطق الحرة الصناعية للتصدير بسيريلانكا مثّلت من 5500 دولار إلى 10 ألاف دولار بحدود سنة 1989 (1)، كما أنّ جمهورية الدومنيك قامت بتصدير سلع ذات قيمة قدّرت بحوالي 6200 دولار بالنسبة للعامل الواحد.

و بالمقابل فإنّ المناطق التي تسيطر بها الشركات الأجنبية للصناعات الإلكترونية تمّ تسجيل قيمة الصادرات بالنسبة للعامل أكثر إرتفاعاً، حيث فاقت 30 ألف دولار حققت بماليزيا و 50 ألف دولار بتايوان و وصلت إلى 67800 دولار بكوريا.

ففي حالة توفر العملة الصعبة التي تكون على شكل مساهمة اليد العاملة المحلية في الصادرات الصناعية و المعبر عنها عن طريق الأجور المحوّلة للعملة الوطنية بالبلد المستقبل و التي تقابلها خدمات و غيرها ستعود بالفائدة الكبيرة على هذه البلدان، ممّا يؤدي إلى تحسين ميزان مدفوعاتها و المساهمة في تنمية إقتصادياتها.

و منه فإن حجم الصادرات الصناعية للتصدير لهذه المناطق تمثل نسبة معتبرة من مجموع الصادرات المنفاكتورية للبلدان النامية و هذا يدل على أهمية هذه المناطق من بلد إلى آخر كذلك مكانة هذه المناطق و مساهمتها في المبادلات العالمية من خلال حصة صادراتها على السوق العالمي و بذلك إدخال هذه البلدان في الإطار الإقتصادي العالمي، كما أن صادرات هذه المناطق تساهم في توفير العملة الصعبة لهذه البلدان.

بذلك فإن حجم الصادرات المُرسلة إلى خارج المنطقة يظل دائماً مؤشراً أساسياً لقياس مستوى نشاط هذه الأخيرة.

(1) - World Bank : " export processing zones " , op . cit , P . 15.

أنظر كذلك :

Sid Henni : " Les zones Franches dans le monde " , document de la Banque mondiale , 1995 , P . 19

المبحث الثالث

المساهمة بالقيمة المضافة المحلية و العملة الصعبة

إذا كان لهذه المناطق أثر على الصادرات فإن لها كذلك أثر مهم على تكوين القيمة المضافة المحلية و توفير العملة الصعبة، إلاّ أن الأهمية تختلف من بلد إلى آخر و من منطقة لأخرى و ذلك حسب درجة إرتباط هذه الأخيرة بالنشاطات المتواجدة بالبلدان المستقبلة.

المطلب الأول : المساهمة بالقيمة المضافة المحلية

إنّ حساب القيمة المضافة المحلية أو الحصة الصافية بالعملة الصعبة هي وثيقة الصلة بحساب القيمة الخام للصادرات، حيث تمثل أحسن مؤشر للإسهام في ثراء البلاد. و بذلك فإن بعض البلدان المستقبلة تفرض حدّ أدنى من القيمة المضافة المحلية قبل أن تعطي موافقتها لأية مؤسسة ترغب في الإقامة بالمنطقة الحرة الصناعية للتصدير، فمثلاً منطقة كاندلا بالهند تقدر الحدّ الأدنى المطلوب بـ 30%

إلاّ أن نسبة القيمة المضافة المحلية في أغلبية المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي حوالي 25% أو أقل [1]، ما عدا تايوان فإنها تمثل حوالي 45% و بكوريا حوالي 51% و هي نسبة عالية جداً و هذا يعود لإرتباط نشاطات المناطق الحرة بالنشاطات المتواجدة خارج المناطق كشراء المواد الأولية، السلع الوسيطية و الخدمات، كذلك حجم العمالة المحلية المتواجدة بهذه المناطق و بذلك تعرف مناطق آسيا تجربة ناجحة من حيث تحقيق القيمة المضافة المؤدية إلى الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية لهذه البلدان.

إنّ المعدلات العالية التي تحققها دول جنوب شرق آسيا في مجال القيمة المضافة تبين أن ذلك يتوقف على التطور الحاصل في باقي الإقتصاد المحلي إذ كلما تقدم هذا الأخير في سلّم التنمية الإقتصادية، كلما كانت العلاقات التي يربطها مع الوحدات الإنتاجية الأجنبية الواقعة ضمن المناطق الحرّة أمتن.

إستمرار هذا التطور يصل إلى مرحلة تنتقل معها هذه المناطق الحرة من مفهوم جغرافي إلى مفهوم قانوني يخص كل الإقتصاد الوطني، إذْ تندمج هذه المناطق مع باقي الإقتصاد المحلي.

---

(1) - World bank : " export processing zones ", OP.CIT, P.15.

و عليه نقول أن مساهمة الإقتصاد الوطني من خلال القيمة المضافة تكون أضعف إذ لم يتم إستغلال سوى ميزة واحدة و هي ضعف التكلفة الأجرية.

حيث تشكل الأجور المدفوعة للعمال التي تخصص إلى إنتاج وحدات تجري في مجالات خاصة أساس القيمة المضافة المحلية، حيث تمثل حوالي 80 % بالمكسيك و 75 % بتونس [1].

إنّ تحويلات الأجور المدفوعة بالعملة الصعبة إلى خارج المنطقة أي البلد المستقبل، تمثل عنصراً هاماً جداً في تكوين القيمة المضافة المحلية خاصة في زيادة العملة الصعبة.

هناك عناصر أخرى تساهم في تحقيق القيمة المضافة المحلية تتمثل خاصة في التراكيب و المواد الأولية المشتراة محلياً.

كذلك الرسوم المسددة من طرف هذه المؤسسات المتواجدة بالمناطق لسلطات الدولة.

و كذا الكراء للمباني و الأراضي و كذلك المقابلات - les contreparties - المالية للأقراض المنجز من طرف شركات الإقتصاد الوطني (كالنقل، لوازم الماء، الكهرباء ... إلخ).

و قد عملت بعض البلدان المستقبلة على تطبيق تعريفة مشجعة لكل المنتوجات التي تغادر المنطقة بإتجاه الإقليم الجمركي شريطة أن تشتري هذه المؤسسات المتواجدة بالمناطق المنتوجات المحلية. و بذلك فإنّ زيادة القيمة المضافة المحلية تخفض بشكل غير مباشر الحقوق الجمركية.

و منه فإنّ إرتفاع الميل للقيمة المضافة المحلية يكون مرفوق بتزايد النشاط الذي يعطي مؤشر حسن عن التطور النوعي المشجع، خاصة إذا كان هذا التحسين يرجع إلى تعامل الشركات مع المتعاملين المحلين و كذا التشغيل ليد عاملة أكثر تأهيلاً. هذا سيكون مؤشراً لصناعة محلية ناجحة تستجيب لمتطلبات المنافسة الدولية. [2]

و خير مثال لذلك دول منطقة جنوب شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية حيث نستنتج أنّه كلما كانت درجة تطور الإقتصاد المحلي عالية و وتيرته متسارعة كلما كانت الروابط التي تجمع بين المؤسسات المحلية و المؤسسات الأجنبية العاملة في نطاق هذه المناطق وثيقة و هو ما يعود بالنفع على مستوى القيمة المضافة المحلية المحققة داخل هذه المناطق.

---

(1) - Pascal Lorot : " Les zones franches dans le monde ", OP.CIT, P.78.
(2) - Antoine basile et dimitri Germidis : " investir dans les zones franches industrielles dexportation ", OP.CIT, P.66.

أنظر كذلك :
- serge dubost : " zones franches dans les economies en voie de dévelopement : quelle industrialisation? OP.CIT, P. 37.

إنّ هذا المعدل يشكل أفضل مؤشر لنجاح سياسة ترقية الإستثمار الأجنبي عبر إنشاء مناطق صناعية حرة للتصدير، فكلما كان معدل القيمة المضافة المحلية المحققة داخل هذه المنطقة مرتفعاً كلما كان دخل البلد المضيف لها عالياً و العكس صحيح. كما أنّ إرتفاع هذا المعدل يدل على إمكانية تحسين موقع الإقتصاد المحلي ضمن الإقتصاد العالمي عن طريق التقدم ضمن سلم التصنيع مروراً من صناعات تستعمل يد عاملة غير مؤهلة بأعداد هائلة إلى صناعات أكثر رأسمالية تتطلب مهارات و كفاءات هندسية متطورة.

و بذلك فإنّ القيمة المضافة المحلية تعتبر كوسيلة ملائمة لأجل تعظيم الموارد بالعملة الصعبة و هذا متعلق بنوعية السلع و الخدمات المتقدمة من طرف المؤسسات المحلية و لنوعية النشاطات المتواجدة بهذه المناطق ، لكن لا ينبغي إغفال أن حصة القيمة المضافة المحلية لا تعطي في أغلب الأحيان أي دلالة نوعية عن مستوى التقدم التقني في الصناعة أو هيكله و درجة تعقيده، وكذلك القدرة على تحقيق إعادة إنتاج مستقل و عن مستوى خضوع الصناعة للسيطرة المحلية.

المطلب الثاني : توفير العملة الصعبة

إنّ العجز الذي تعرفه موازين المدفوعات للبلدان النامية، و مديونيتها الخارجية جعلت من الإنشغالات الأولية لهذه البلدان الحصول على العملة الصعبة، و بذلك ترجع أهمية التعرف على الدور الذي تلعبه المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الإقتصاد الوطني إلى التعرف على مدى نجاحها في تحقيق الهدف الخاص بزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي و تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

و لا يخفى أن ما يتحقق للبلد من رصيد ملائم و كافٍ من العملات الأجنبية الناتجة عن واردات رؤوس الأموال الأجنبية إنّما يشكل تعزيزاً هاماً للموارد الوطنية. و هذا يتحقق بطريقتين، بداية و كنتيجة للإستثمارات المباشرة المحققة في المنطقة و كذا عن طريق تفسير الصادرات المحققة، إذْ لا يكفي الحصول على الموارد بالعملة الصعبة بشكل خام التي مصدرها الصادرات، كما أنّ التركيبة للرأسمال الذي يشكل هذه الموارد يجب أن تكون مقلصة للمصاريف المختلفة، فمثلاً تلك المنجزة لأجل ضمان ترقية المؤسسة خارج البلد أو في حالة تصدير الأرباح التي في أكثر الحالات تكون مرحلة، و بعد محاسبة كل هذ المصاريف يمكن أن نقدر الرقم الصافي الذي يكون إيجابي أو سلبي و هذا حسب البلدان.(1)

و بصفة عامة هذا الرقم يمثل الإسهام بالعملة الصعبة للبلد المستقبل الذي يدور حول 20 إلى 40 % من القيمة الخام للصادرات، الذي يعود حقيقة للبلدان المستقبلة بعد إنقاص المبالغ المسخرة لشراء وسائل

(1) - Saïd Henni : " les zones franches dans le monde ", OP.CIT, P.19.

الإنتاج إذا هذه المشتريات أنجزت خارج البلاد المستقبل و المبالغ المرحلة في إطار الأرباح المحققة [1] . إنّ أهمية الرصيد الصافي يتعلق بطبيعة تزويد هذه المؤسسات المتواجدة بالمناطق عن طريق الموارد الأولية و المنتوجات النصف المصنعة من السوق المحلي، و هذا يعود لقدرة المؤسسات على تزويد المناطق بما تطلبه بصفة محددة.

إنّ التجارب في مجال المناطق الحرة الصناعية للتصدير تكشف عن تواجد روابط محددة ما بين هذه المناطق و الصناعات المحلية، حيث بالمكسيك الموارد بالعملة الصعبة الصافية (هي الصادرات مطروحاً منها مبلغ المواد الخام و السلع الوسيطية المستوردة) لم تصل إلى المستوى المرغوب إذْ أنّ أكثر من 90 % من المواد الأولية و السلع الوسيطية مستوردة.

و بالعكس ففي تايوان و ماليزيا و كوريا الجنوبية فإنّ المبلغ الصافي المحتفظ به هو الأكثر إرتفاعاً، و ذلك بفضل إمكانية صناعاتها المحلية فيما يتعلق بتلبية حاجيات المؤسسات المتواجدة بهذه المناطق. و خارج الموارد غير المحولة للخارج و التي مصدرها الصادرات و الإستثمارات المباشرة داخل هذه المناطق، الأجور المدفوعة لليد العاملة المشغلة بهذه المناطق و المستعملة محلياً يجب أن تأخذ بعين الإعتبار حيث تشكل الجزء الأكثر تعبيراً عن الموارد بالعملة الصعبة المحتفظ بها من طرف البلدان المستقبلة.

و كما ذكر سابقاً فإنّ الفرق بين المساهمة (الحصة) الخام و العناصر التي تنقص (التي تغادر) البلاد المستقبل تمثل المساهمة الصافية من العملة الصعبة الأجنبية التي تعود إلى البلد المستقبل. و الجدول الآتي سيشرح تركيبات المساهمة الخام و العناصر المطروحة.

جدول رقم : 13

تركيبات المساهمة الخام و العناصر المطروحة

المساهمة الخام بالعملة الصعبة	العناصر المطروحة
1) ـ مساهمة الرأسمال خلال الإستثمارات الإبتدائية	1) ـ ترحيل الأرباح
2) ـ زيادة الرأسمال خلال حياة المؤسسات داخل المنطقة	2) ـ إستيراد السلع و التجهيزات، المواد الأولية أو كل السلع و الخدمات الأخرى المحققة و التي مصدرها من بلدان أخرى و التي تسوى بالعملة الصعبة الأجنبية
مداخيل الصادرات للمنطقة	ـ جزء الأجور المدفوعة للأشخاص الأجانب ترحل بإتجاه بلدانهم الأصلية

SOURCE : Jouili Abdellah ; " les zones franches : solution ou illution ? OP.CIT, P.127.

(1) - Lorot pascal :" les zones franches dans le monde ", OP.CIT, P.79.

حيث الذي يعود للبلدان المستقبلة كحصة من العملة الصعبة تتضمن النقاط التالية :

ـ إستيراد سلع التجهيزات، المواد الأولية أو كل السلع و الخدمات التي مصدرها البلاد المستقبل أين الدفع يكون منجز بالعملة الصعبة الأجنبية.

ـ الأجور المدفوعة للمشغلين بهذه المناطق، يعني أجرة اليد العاملة المحلية.

ـ المبالغ المخصصة للخدمات مثل الكراء، النقل، الماء، الكهرباء و الغاز.

ـ الموارد الجبائية إن وجدت.

إلاّ أنّ الميكانزم الذي يسمح للبلاد بالإحتفاظ بجزء أساسي من الموارد الخام في المدى البعيد هو تطوير الروابط ما بين الشركات المتواجدة بالمناطق و المقاولين المحليين التجاريين. كذلك تطوير علاقات مؤسسة التعهدات الثنائية الذي يجسد الإندماج للصناعات الأجنبية مع النسيج الإقتصادي المحلي، حيث مؤسسات المنطقة تزود إحتياجاتها من السوق المحلي.

لا يمكن تجاهل أن حصيلة النقد الأجنبي لإقتصاد البلد المضيف تزداد عندما يكون موقع المنطقة من العوامل التي تزيد من إقبال السائحين على البلاد التي تقام بها هذه المناطق و خصوصاً إذا كان موقع المنطقة في مركز متوسط للمواصلات الدولية يقصده العابرون لتلك المناطق لشراء إحتياجاتهم منها، و لعلّ في الموقع الممتاز للمنطقة الحرة في ميناء هونغ كونغ و شانون ما يجعلها من أهم المراكز العالمية في التجارة الدولية بالإضافة إلى أنّهما يعتبران من المراكز العالمية في (التجارة الدولية و السياحية) الهامة.

و بذلك فإنّه كلما إزدادت حصيلة النقد الأجنبي في أية دولة فهذا يدل على الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه المناطق في إقتصاد ذلك البلد و ما ينجم عنه من إنعكاسات إقتصادية و إجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الرفاهية لذلك البلد. و بذلك فعلى هذه البلدان أن تعمل على الإستفادة بشكل أمثل من هذه المناطق حتى تحقق المزايا المتوقعة من التكاليف التي تحمّلتها بهدف إنشاء و تسيير هذه المناطق.

و إلى جانب البحث للحصول على النقد الأجنبي فإنّ البلدان المستقبلة تسعى إلى إكتساب المهارات التكنولوجية التي تجلبها هذه المؤسسات.

المبحث الرابع

التحويل التكنولوجي

يمكن القول أن التحويل التكنولوجي هو إنتشار المعلومات المطبقة في عملية الإنتاج من مرحلة البحث و التطور إلى مرحلة بيع المنتوج.

حيث يمكن للأساس التكنولوجي أن ينقل سواء بشكل تبليغ من خلال القراءة للمجلات العلمية، اللقاءات المنظمة ... إلخ، أو عن طريق إقامة و حدة للإنتاج و هي الطريقة الأكثر تأكيد لأي بلد لإقتناء المهارات حسب تقنية معينة التي تخصّ الإنتاج، مراقبة النوعية، الماركوتنغ، التقنيات المالية أو التسيير.

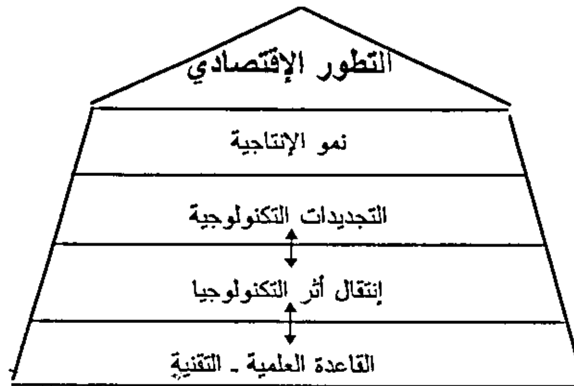
إن إنتقال أثر التكنولوجيا هو إستخدامها بطريقة جديدة أو من قبل مستخدم آخر و هي عبارة عن عملية أخذ التكنولوجيا الموضوعة لهدف ما من أجل استخدامها في مجال معين من قبل غير مستخدمها الأصلي دون الدخول في مجال الأبحاث الإنمائية، و الهدف منها تطوير عملية التجديد من أجل زيادة الإنتاجية.

إن الوقت اللازم لإنتقال أثر التكنولوجيا قد ينحصر في عدد قليل من الأيام و ذلك عندما تنقل التكنولوجيا بنفس شكلها الحالي إلى محيط آخر. و قد تمتد عملية الإنتقال إلى سنين عديدة و ذلك عندما يقتضي الأمر تفسيراً في طبيعة الشكل الأساسي للتكنولوجيا.

إن عامل التحولات التقنية هو أحد العوامل العديدة التي تؤثر في الإنتاجية، لأنها تؤدي عامّة إلى استخدام للعمل أكثر فعالية، كما أنها تحسن استخدام رأس المال و استغلال الموارد الطبيعية و هي العناصر الرئيسية في عملية الإنتاج.

و بذلك فإن هذا التحول التكنولوجي يُحدث تفاعل تقني في الإقتصاد مما يؤدي إلى التطور الإقتصادي بأي بلد. هذا ما يوضحه الشكل الموالي الخاص بالتفاعل التكنولوجي الإقتصادي.

الشكل الأول



المصدر : شير مان جي : " الصراع التكنولوجي الدولي تطوير و مزاحمة " دار الحداثة بيروت 1984، ص 44.

إن التفاعل التكنولوجي الإقتصادي يتكون من العناصر الموضحة في الشكل، فالقاعدة العلمية ـ التقنية تساعد على نمو الإنتاجية من خلال إنتقال أثر التكنولوجيا و التجديدات التكنولوجية مما يؤدي في النهاية إلى التطور العام في الإقتصاد. و لكن القاعدة العلمية ـ التقنية لا يمكنها القيام بهذه المهمة إلاّ إذا تجاوبت مع حاجيات القطاع الإقتصادي.

إنّ التجديدات التكنولوجية هي حلقة وصل بين القاعدة العلمية ـ التقنية و بين التطور الإقتصادي، فالمنتجات و الخدمات المستحدثة التي تدخل السوق، تساعد في خلق فعاليات إنتاجية أكبر، و هذا ما يؤدي إلى التطور الإقتصادي. ثمّ أنّ الإقتصاد القوي بدوره يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال الضرورية لزيادة عمليات الإستثمار و بالتالي إحداث تجديدات جديدة تغذي الإنتاجية و الإقتصاد.

إنّ هذا النوع من التفاعل ترغب البلدان النامية للوصول إليه من خلال التحويل التكنولوجي لمؤسسات المناطق الحرة الصناعية للتصدير لأجل الوصول إلى التطور الإقتصادي المرغوب فيه.

فمن خلال التجارب لهذا النوع من المناطق تظهر بأنها لا تشكل قطاع ناقل للتكنولوجيا والسبب الرئيسي يعود للنشاطات المتواجدة في معظم المناطق و المتعلقة بشكل واسع بتجميع التركيبات الداخلة في العمليات الإنتاجية الإجمالية التي تستعمل تقنيات أقل تقدماً، حيث الجزء الأكثر تقنية يبقى بحوزة الشركة الأم.

حسب **سعيد هني** و في كتابه " المناطق الحرة في العالم " وضح أنه فيما يتعلق بالصناعة البسيطة نسبياً مثل تفصيل الملابس وصنع الأحذية فإن النقل التكنولوجي داخل و خارج المناطق الحرة الصناعية

بتكنولوجيا حديثة و التي تتطور بسرعة في جوّ يسوده المهارات الدولية، فإن المؤسسات تعارض النقل التكنولوجي للبلدان النامية.

إن هذه المناطق تملك تقنيات ليست في متناول الجميع حيث تعمل على الحفاظ عليها بطرق مذهلة و حتى العمال ليس لهم الحق في معرفة أسرار المهنة، إذ أنّ التكنولوجيا تُباع بأثمان باهظة ولا تمنح (1).

إلاّ أنه في إطار الإتفاقيات من شكل ـ مؤسسة التعهدات الثنائية ـ يمكن لبعض المهارات أن تنقل مباشرة إلى المؤسسات المحلية المكلفة بتحقيق الإنتاج الوسيطي و تعني بصفة أساسية تقنيات التسيير والتنظيم و معايير مراقبة النوعية ... إلخ. إنّ مثل هذه الإتفاقيات تسمح و بدون صعوبة بتحقيق الإنتاج المحلي و غالباً لا تبرم هذه الإتفاقيات إلاّ مع البلدان المفتوحة على الأسواق العالمية مثل : كوريا ، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة و ماليزيا و ذلك عن طريق نوعيّة العمل و المنتوج.

و حسب بعض التجارب فإن الأثار الأكثر أهمية للنقل التكنولوجي إنطلاقاً من هذه المناطق ناتج عن حركات الأشخاص المكونين في المؤسسات الأجنبية و كذا المعارف المتحصل عليها عن طريق تقنيين و مسيرين المتمتعون بخبرة و استعداد يسمح لهم بإفادة القطاعات المحلية في حالة تركهم العمل بهذه المناطق كتقنيات المحاسبة، طرق التخطيط للمدى الأدنى، المتوسط أو الطويل. ممّا يمنح لهذه القطاعات مستقبلاً قدرة المنافسة في السوق العالمي.

و بصفة عامة فإن العمليات المنجزة بهذه المناطق هي ذات نموذج موّحد، حيث تستعمل تقنيات أقل تقدماً، كصناعة النسيج التقليدية في كل من جزر موريس و سيرلانكا مثلا ممّا لا يترك أثر فعّال في نقل التكنولوجيا بهذه البلدان.

---

(1) - Peter G . warr : " zones Franches industrielles et politiques commerciales " , op. Cit , P . 36.

كما يرجع السبب الرئيسي لقوة الإندماج العمودي[1] لعملية الإنتاج للصناعات الموجهة للتصدير، هذه الأخيرة تشجع فقط النشاطات الروتينية بقوّة آلية، كما هو الأمر بالنسبة لصناعات ذات التراكيب الإلكترونية التي تستعمل يد عاملة ليست ذات نوعية.

فعملية إنتقال التكنولوجيا من المشاريع المتواجدة بهذه المناطق إلى المشاريع القائمة داخل البلد المستقبل تعتمد على درجة تفاعل تلك الإستثمارات مع القطاعات المختلفة للبلد المستقبل لأن الطبيعة الإنغلاقية للمناطق تجعل صعوبة في هذا التفاعل.

و إذا كان المحيط الخارجي أين تنشط هذه المؤسسات غير جذّاب فإن آثار النقل التكنولوجي لا تكون إيجابية و لا تساهم إلاّ نادراً في الإقتصاد المحلي، حيث يتم غالباً نقل التكنولوجيا المجسّدة، لأنّ التكنولوجية اللينة تبقى حكر المراكز الرئيسية للشركات في الدولّ المتقدمة.

إنّ إستفادة الدول المضيفة من تكنولوجيات الشركات الوافدة ليست عملية آلية تتم بمجرد إستيطان هذه الشركات داخل المناطق الحرة التي تقيمها هذه الدول.

إنّ إنتقال التكنولوجيا من طرف إلى طرف هو عملية تحصيلية أساساً تكشف عن صراع بينهما يتطلع من خلاله الطرف المحصل على إحراز أكبر قدر من المعلومات و المهارات التقنية، في حين يحاول الطرف الحائز على تلك المعلومات منع إنتقالها إلى الطرف الأول. هكذا فإن الإتفاقيات التي تنظم إنتقال التكنولوجيا بين أطراف هذا التبادل تهدف إلى إرضاء الطرف المحصل بضمان و صول قسط محدّد من هذه المعارف دون إلحاق الأذى بالطرف الناقل لهذه المعارف.

إن نقل التكنولوجيا لا يعني شيئاً إذا كان الطرف الساعي إلى إقتنائها لا يقدر سوى على استعمالها بنفس الطريقة دون أن يطورها أو يحدث فيها تغييرات و تجديدات مفيدة. إذ أن ذلك لا يشكل أي خطر على مصالح الشركات الأجنبية لأنها تعلم أن شركات الدول النامية لا تقدر على إدراك خفايا هذه المعارف و ما تُتيحه من إستعمالات متنوعة أكثر إفادة لها و عليه فهي لا تمانع في الكشف عن هذه التكنولوجيات للأطراف الخارجية التي تشترط مثل هذه الإتفاقيات لتسمح للمستثمرين الأجانب بالنشاط في أوطانها.

---

(1) - Serge dubost : " zones Franches dans les economies en voie de dèvelopement : quelle industrialisation ? " op . cit , P . 36 .

هكذا يتبين أن مشكلة نقل التكنولوجيا هي مشكلة تخصّ أكثر الدول النامية التي لا تقدر على الإستغلال الأمثل لهذه التكنولوجيات مما تخص الشركات الأجنبية التي تود الإبقاء على هذه التقنيات ضمن أسرارها.

كذلك يجب الإشارة إلى أن عدداً متزايداً من الإقتصاديين و من أهل الإختصاص في مختلف المجالات العلمية يؤكدون على أنه في أواخر هذا القرن أصبحت التكنولوجيا ذات إنتشار عالمي و لا يمكن إخفاؤها عن الغير (الشركات المنافسة) و الإستفادة منها في نفس الوقت.

و عليه فإن المشكل الذي يطرح نفسه بخصوص هذا الأمر لا يتعلق بالطرق و الوسائل الكفيلة بضمان إحتكار هذه التكنولوجيات بل يتعلق بكيفيات توفير رؤوس الأموال الهائلة التي تتوجبها عملية إستغلال و تتبع الجديد في التكنولوجيات و المعارف التي لا ينقطع إنتاجها بل أنه في ازدياد متواصل.

و الأمر الأهم هو جمع الكفاءات الإنسانية القادرة على استغلال و تطوير هذا الكمّ الرهيب من التكنولوجيات المتطورة من جهة و مسايرة التنافس العاصف الذي تقوم به الشركات المنافسة خاصة تلك القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و منطقة نفوذها الآسيوية و أوروبا الموحدة.

إذن فمشكل التكنولوجيا هو هو مشكل طاقات بشرية في المقام الأول و لا يسعنا الاّ أن نقول أن البلدان النامية ليست قادرة بعد على التكفل بهذا التحدي بسبب النقص الفادح الذي تعانيه هذه الدول في عدد العلماء و التقنيين القادرين على اقتناء هذه التكنولوجيات.

فالتكنولوجيات لا تنقل حتى و أن توفرت رغبة أكيدة عند أصحابها لفعل ذلك و إنما تؤخذ و الأهم من ذلك تُطور للحصول على الأفضل.

فمن المؤكد أن جهود الدول النامية لم تبلغ بعد الرتبة التي تسمح لها برفع هذا التحدي الذي مع مرور الوقت يصبح أشدّ وزناً و أكثر عسراً.

و أخيراً يمكن أن نقول أن المناطق الحرة الصناعية للتصدير قد ساهمت في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المستقبلة و لو بقدر قليل من خلال :

- إسناد بعض العمليات الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية المحلية.
- إستفادة الشركات المحلية من تدريب العمالة الوطنية و اكتسابها مهارات إدارية.
- فتح أسواق جديدة غير تقليدية بسبب تطور الخبرة التسويقية و مراقبة الجودة.

و إذا كانت هذه المناطق تساهم بشكل نسبي في تحقيق بعض الأهداف المرجوة بالنسبة للبلدان المستقبلة، فإنها من جهة أخرى تترك بعض الآثار السلبية بهذه البلدان مما ينعكس عليها سلباً.

المبحث الخامس

الجوانب السلبية لإنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير

فإذا كانت للمناطق الحرة الصناعية للتصدير جوانب إيجابية بالنسبة للبلدان المستقبلة كالتشغيل، توفير العملة الصعبة ... إلخ، فإنها من جهة أخرى تكون لها إنعكاسات سلبية على هذه البلدان تتمثل خاصة في تقييد سيادة الدولة، نقل الصناعات المهجورة و الملوثة و كذا المنافسة بين المنتوجات المحلية و منتوجات المنطقة على الأسواق الخارجية.

المطلب الأول : تقييد سيادة الدولة

الدولة ذات السيادة تحتفظ بقدرة قانونية، تشريعية و تنفيذية كاملة، منفردة و غير خاضعة لسلطة دولة أخرى، و الدولة ذات سيادة يكون لها روابط بمختلف الأشكال مع بلدان أخرى و منظمات دولية، حيث تمكنها من التشاور حول تسيير نشاط في مجال أو آخر، إلاّ أن هناك رابطة تخص كل دولة بمفردها، هي الرابطة الدستورية [1].

إنّ عالمية الإقتصاد، تكثيف التعاون الدولي، الإتحاد الإقتصادي و النقدي و الإتفاقيات الإجتماعية و أنواع أخرى من العلاقات الشكلية و الغير الشكلية بصفة متطورة تفرض الترابط بين الدول. خاصة بلدان منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية.

و بالنسبة للحكومات هذا يدّل على حرية أقل في العمل، التقليل من السلطات المباشرة و كذلك مسؤوليات جديدة. إن تنوع النصوص المؤثرة على المحيط التنظيمي للحكومات الوطنية هي متعددة، كالإتحاد الإقتصادي الأروبي، الإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية و التجارة - GATT - و كذلك إتفاقية التبادل الحُر لشمال أمريكا - ALENA - . إن المنطقة الحرة تندمج في مفهوم عالمية الإقتصاد تعمل على تقييد سيادة الدولة للبلد المستقبل من خلال تخفيف القواعد التنظيمية الجبائية، الجمركية و المالية ... إلخ أين تتمتع بها الإستثمارات داخل المنطقة.

المطلب الثاني : نقل الصناعات المهجورة و الملوثة

إن التقرير المنجز من طرف البنك العالمي يبين أن المناطق الحرة الصناعية للتصدير لا تقوم بعمليات إنتاج ذات مستوى تقني عالي. حيث أن العمليات التي تتطلب تكنولوجيا عالية، يتم إنجازها بالبلدان المتقدمة. في حين المناطق الحرة الصناعية للتصدير لا تسمح للبلدان النامية بالحصول على تقنيات حديثة للإنتاج أو التحويل، و من جهة أخرى المستثمرين الأجانب و خاصة الشركات المتعددة الجنسية تركز نشاطات أبحاثها للتطوير في البلدان المتقدمة.

(1) " Problèmes économiques " N° 2415 - 2416 , Mars 1995.

و حسب نفس التقرير فإنه نادراً ما تستقبل هذه المناطق صناعات تكون مسؤولة عن التلوث الخطير سواء على الهواء أو الماء. حيث أن كل من الإلكترونيك و النشاطات الأخرى كصناعة الأثاث التي تستعمل مواد كيميائية يمكن أن تضر بالمحيط إذا لم يوضع لها حدود كما ينبغي. إنها الحالة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يطرح حالياً مشكل المحيط بالمكسيك، و خاصة بالمناطق الحدودية مع الولايات المتحدة فيما يعرف ـ **بالماكيلا دورا** ـ و هذا بسبب ضخامتها و سرعة نموها. فهذه الصناعة أدت إلى نتائج وخيمة في مجال تلوث المحيط، و هذا يؤثر حتماً على السياسة العامة للبلد التي تستفيد في هذا الإطار من هبات من طرف المؤسسات المالية الدولية لأجل حماية المحيط.

المطلب الثالث : المنافسة بين المنتوجات المحلية ومنتوجات المنطقة على الأسواق الخارجية

إن منتوجات المنطقة الحرة الصناعية للتصدير تنافس فعلاً الإنتاج المحلي المُصدر على الأسواق الخارجية، حيث أن هذه المناطق لها إمتياز الإنتاج بأقل تكلفة و ذلك من خلال عدم الخضوع للجباية كما أن تكلفة اليد العاملة منخفضة. إنّ الأسعار التنافسية التي تميز منتوجات المنطقة ذات نوعية عالية و ذلك بفضل إستعمال وسائل إنتاج متقدمة.

إن منتوجات البلد المستقبل أيضاً غير خاضعة للجباية و ذلك لأن معظم الأنظمة الجبائية و الجمركية لا تقدّر الرسوم على الصادرات و لا الرسوم الداخلية كالرسم على القيمة المضافة TVA - - و كذا تكلفة اليد العاملة التي تعرف سعر منخفض و حتى أقل ممّا هو عليه بالمنطقة الحرة الصناعية للتصدير، و بذلك فإن المشكل المطروح لإنتاج البلد المستقبل يمكن أن يشرح على مستويين :

1 ـ مشكل إنتاجية مرتبط بطبيعة الوسائل المستعملة و لإنتاجية اليد العاملة.

2 ـ مشكل نوعية، مرتبط بطبيعة المواد الأولية المستعملة، في مستوى نوعية اليد العاملة و لغياب الأبحاث لتحسين النوعية التي تجعل من المنتوجات المحلية أقل منافسة على الأسواق الخارجية

و من جهة أخرى فإن مؤسسات المناطق الحرة الصناعية للتصدير تبنت سياسة الماركوتينغ التي تعرف التقدم و إرتباطها مع المؤسسات الأم المتواجدة بالخارج و المسيطرة على أسواق متعددة ما يسهل لها المهمّة التجارية [1] في الأسواق العالمية الكبرى. كما أصبحت تكاليف التسويق، الإشهار و باقي الأنشطة غير مادية تفوق في أغلب الأحيان تكاليف الإنتاج الأولية (مواد الإنتاج + يد عاملة).

كما تتمتع منتوجات المناطق بجملة من المزايا على عدّة مستويات، الأمر الذي يهدد إمكانية التجارة بالنسبة للبلدان المستقبلة لمنتوجاتها على الأسواق الخارجية، خاصة عندما تفرض البلدان المتقدمة نظام الحصص على وارداتها القادمة من البلدان النامية في حين تكون أسواق مفتوحة على الإنتاج القادم من هذه المناطق.

(1) - Jouili Abdellah : " zones Fraches Solutions ou oulutions " , op . cit , P . 52 .

خلاصة الفصل الثاني

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المناطق الحرة الصناعية للتصدير يمكن أن تكون لها إنعكاسات إقتصادية و إجتماعية مغرية على البلد المستقبل إذا أحسن هذا الأخير إستخدام هذا النوع من التجارب، كما يتضح لنا من خلال المعطيات التي ميّزت بلدان شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية، سواء من حيث التشغيل، جلب العملة الصعبة، التصنيع أو إكتساب التكنولوجيا، هذا ما أدى إلى المساهمة في تنمية هذه البلدان، و بذلك نستنتج أن من الأثار الإيجابية لهذه المناطق ما يؤدي إلى تحقيق التنمية للبلد المستقبل إذا ما توفرت جميع الشروط الضرورية لذلك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

إلاّ أن واقع هذه التجارب في معظم البلدان النامية و من خلال التقارير و الإحصائيات المتوفرة توضح أن المناطق الحرة الصناعية للتصدير رغم أنها و فّرت مناصب عمل، عملت على جلب العملة الصعبة، و اعتبارها وسيلة لنقل التكنولوجيا إلاّ أنه لا يمكن إعتبارها كعلاج عام لمشكلة البطالة، و لميزان المدفوعات الذي يعاني من عجز كبير بهذه البلدان، كما لا يمكن إعتبارها وسيلة للنقل التكنولوجي المتطور.

و بذلك تبقى هذه المناطق تساهم بجزء بسيط في تحقيق الأهداف المسطرة بهذه البلدان.

لا تستطيع هذه المناطق أن تعمل على دفع النشاط الإقتصادي لهذه البلدان دون أن تكون مدعمة بمقاييس تكميلية، و كذا لإنعدام نظام إنتاجي محلي محض هذا ما يؤدي إلى عرقلة إندماج المنطقة في الإقتصاد المحلي و خلق روابط أمامية و خلفية قوية. و بذلك لا يسمح الوصول إلى الأهداف المنتظرة من إنشاء هذه المناطق، إذ رغم إجتماع كل الشروط المسبقة لوضع هذه المناطق إلاّ أنّ هذا لا يمنع فشلها في تحقيق الأهداف المسطرة و لعلّ من الأسباب المؤدية لذلك تناقض إستراتيجية المؤسسات المستثمرة بهذه المناطق و إستراتيجية البلدان المستقبلة مماّ يؤدي إلى صعوبة تحقيق التنمية الإقتصادية بها.

فبينما تبحث هذه البلدان عن تحقيق نسيج صناعي متقدم للدخول في المبادلات العالمية، فإن هذه المناطق تجلب معها الصناعات التقليدية البسيطة التي تتميز بكفاءة غير عالية من الناحية التكنولوجية، ممّا يؤدي إلى عرقلة وصول هذه البلدان إلى تحقيق نسيج صناعي متطور خاضع لمعايير دولية و قادر على المنافسة في الأسواق الخارجية.

خاتمة الباب الثاني

إنّ معظم البلدان عملت على إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير و ذلك بهدف تعظيم أثارها الإيجابية عن طريق مجموعة من التحفيزات سواء كانت مادية أو مالية أو خاصة ببعض الجوانب القانونية لتشريع العمل، و هذا بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية لهذه البلدان، إلاّ أن النتائج المحققة من خلال التجارب التي قامت بها هذه البلدان توضح إختلاف النتائج تبعاً للروابط التي يمكن أن تنشأ بين هذه المناطق و البلدان المستقبلة.

فهناك بعض البلدان نجحت في هذه التجربة مما أدى إلى دفع النشاط الإقتصادي بها، و بذلك تحقيق التنمية الإقتصادية، و كمثال ذلك بلدان شرق آسيا. سنغافورة، تايوان، هونج كونغ، كوريا و كذا ماليزيا. التي عرفت كيف تستغل تواجد المناطق بها لتحقيق نسبة عالية سواء من حيث التشغيل، تحقيق العملة الصعبة و النقل التكنولوجي، تحقيق القيمة المضافة المحلية. نظراً للصناعات الإلكترونية المتخصصة التي تميز هذه البلدان، و للروابط الخلفية و الأمامية القوية بينها و بين المناطق الحرة في إطار إستراتيجية متكاملة.

و قد تعرف هذه المناطق إنعكاسات سلبية أو غير مشجعة بالبلدن النامية و ذلك من خلال المساهمة البسيطة التي قدمتها هذه المناطق في مستوى تشغيل اليد العاملة الرخيصة، جلب العملة الصعبة، تحقيق القيمة المضافة المحلية ... إلخ. و بذلك صعوبة تحقيق تنمية إقتصادية بهذه البلدان خاصة و أن الروابط بينها وبين هذه المناطق ضعيفة و كذا أثرها على المؤسسات المحلية يبدو غير مساعد على تحقيق دفع إقتصادي جيّد يسمح لها بالدخول في معطيات التبادلات العالمية.

إنّ البلدان النامية تظل تعتبر المناطق الحرة الصناعية للتصديركوسيلة تساعدها على تحرير إقتصادها، تكوين نسيج صناعي فعّال و قادر على المنافسة لدمجه ضمن المعطيات العالمية، حيث تدعمه في كل مرة بمجموعة من التحفيزات بهدف جلب الإستثمارات الأجنبية لهذه المناطق، و ذلك رغم المساهمة المتواضعة التي تقدمها لهذه البلدان.

و لعلّ من البلدان النامية التي عرفت هذا النوع من التجارب هي كل من تونس و جزر موريس التي تبنّت و منذ سنوات هذه المناطق رغبة منها في الوصول إلى التنمية الإقتصادية وبذلك تحقيق الرفاهية لكل أفراد المجتمع.

كما أن الجزائر ترغب في القيام بهذا النوع من التجارب على ضوء النتائج المحققة بهذه البلدان، بُغية تحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية. فما هي أفاق المناطق الحرة بالجزائر ؟

و هل باستطاعة الجزائر القيام بهذا النوع من التجارب ؟

هذا ما سنتعرض له بشيئ من التفصيل في الباب اللاّحق.

الباب الثالث

دراسة ميدانية لتجربتي تونس و جزيرة موريس و آفاق إنشاء هذه المناطق بالجزائر

من خلال هذا الباب نتطرق إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : تجربة المؤسسات التصديرية بتونس.
الفصل الثاني : تجربة المؤسسات التصديرية بجزيرة موريس.
الفصل الثالث : المناطق الحرة في الجزائر واقع و آفاق.



مقدمة الباب الثالث

إنّ المناطق الحرة في نشأتها ظهرت بالبلدان الصناعية. إلا أن تطورها كان سريعا في في السنوات الأخيرة بالنسبة للبلدان النامية التي تبنت أكثر فأكثر هذه الوسيلة بغية السماح لها بالإنتقال إلى إقتصاد السوق بالنسبة للبلدان النامية في مرحلة الإنتقال و كحل لمشاكلها المتعلقة بالنمو الإقتصادي و كذا تحقيق التنمية لبلدانها.

من هذه البلدان **تونس** التي طبقت نظام المناطق الحرة من خلال المؤسسات التصديرية و هي مؤسسات ليست متمركزة في مناطق جغرافية معينة، غير أنها خاضعة للتنظيم القانوني الذي يحكم سير المناطق الحرة بعد أن هيأت مجموعة من التحفيزات و كذا الإطار القانوني لعمل هذه الأخيرة بحثا عن الحلول لبعض مشاكلها الإقتصادية و الإجتماعية .

كذلك عملت **جزيرة موريس** على جلب هذا النوع من المؤسسات التصديرية و قد إعتبر العديد من المحللين أن تجربة جزيرة موريس في جلب الإستثمارات الأجنبية إليها من الأمثلة الأكثر نجاحا بالبلدان النامية و ذلك بالنظر إلى النتائج المحققة.

و قد وقع الإختيار على هذين البلدين لأن الأول منهما و نقصد به تونس هو بلد مجاور لنا نتقاسم معا سمات إقتصادية و إجتماعية كثيرة كما أنه عضو في الإتحاد المغاربي وعلى هذا الأساس فإن نجاح أو فشل تجربته في مجال المناطق الحرة لا سيما وإن لجأت الجزائر إلى مثل هذه التجربة ستكون له تبعات كثيرة على الإقتصاد الجزائري أما تجربة موريس فإن إختيارها تم على أساس أنها تجربة لاقت نجاحا نسبيا قد يوحي لنا بالكثير من الدروس عن هذه المسألة .

كما أن الجزائر و في السنوات القليلة الماضية و بالنظر إلى تجارب البلدان المجاورة ترى إمكانية العمل على ضوء هذه التجارب و ما حققته من نتائج إستقبال هذا النوع من التجارب بهدف مساهمتها في حل بعض المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك من خلال تبنيها مؤخرا لمشروع بلارة بجيجل و وضع الإطار القانوني المحدد لهذه المناطق .

الفصل الأول

تجربة المؤسسات التصديرية بتونس

المبحث الأول : نظرة عامة عن وضعية الإقتصاد التونسي و الإطار التنظيمي لإنشاء المؤسسات التصديرية

المبحث الثاني : النتائج المحققة من إنشاء المؤسسات التصديرية بتونس و آفاقها .



المبحث الأول

نظرة عامة عن وضعية الإقتصاد التونسي
و الإطار التنظيمي لإنشاء المؤسسات التصديرية

إنتقلت تونس في السبعينات إلى مرحلة جديدة في تاريخها الإقتصادي، حيث تبنت سياسة جديدة في مجال الحرية الإقتصادية هذا من جهة و من جهة أخرى فإن المسؤولين التونسيين ينوون تحقيق الإقلاع الإقتصادي للبلاد في مدى معقول و ذلك بإعطاء دور حاسم للتصنيع. هذه السياسة تهدف أساسا لزيادة المنتوج الداخلي الخام، تحقيق التشغيل الكامل و التوازن في الميزان التجاري و هذا عن طريق إرتفاع الصادرات .

و للإجابة عن هذه المستلزمات ذات الطابع الإقتصادي ربطت تونس أهمية كبرى بمبدأ الحصانة الدولية للمؤسسات، كما ركزت على تشجيع الصادرات و ذلك بإعطاء المبادرة سواء الوطنية أو الأجنبية .

حيث أصدر في البداية قانون رقم 72 / 38 المؤرخ بـ 27 أفريل 1972[1]، الذي يعمل على إنشاء نظام خاص للصناعات المنتجة الموجهة للتصدير. حيث أن المؤسسات التابعة لهذا النظام تعتبر بالنسبة لتطبيقات التنظيمات الجمركية مثل مناطق حرة مصغرة MICRO ZONE FRANCHE و منذ هذا التاريخ فإن الإطار القانوني لهذه المؤسسات لم يتوقف عن التطور، حيث عدل عام 1987 عن طريق قانون 87 /51 المؤرخ في 02 أوت 1987[2] و ذلك عن طريق قانون الإستثمارات الصناعية. و حديثا عن طريق إصدار قانون الإستثمارات الجديد المحفز للإستثمارات و هو يخص قانون 93 / 120 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993. حيث يتم الإستفادة من حرية الإستثمار عن طريق تصريح بسيط للمؤسسات المانفاكتورية التى تصدر كليا للخارج و التي يمكن تسميتها بالمستودعات الحرة المستفيدة من نظام سير على مستوى الواردات و الصادرات المشابهة للمنطقة الحرة. كذلك مزايا أخرى ذات طابع جبائي و كذا للتبادل و التجارة الخارجية.

---

(1) - L'I.F.I.D : " presentation gènerale des zones Franches " , op.cit , P.40.

(2) - GHODRANE FADHILA : " Les zones Franches concept et mise en Oeuvre " , mèmoire de troisieme cycle professionnel , I.E.D.F , 1996 , P.34.

و لأجل هذه الأهداف فإننا نعمل على توضيح النقاط التالية :

– الوسائل الموضوعة من طرف السلطات العمومية التونسية لتحريك تطوير قطاع المؤسسات التصديرية .

– النتائج المتحصل عليها في مجال إنشاء المؤسسات التصديرية و كذلك الأمر بالنسبة للمنشآت الصناعية و حدود تطور هذه الصناعات التصديرية .

– و في النهاية نحاول أن نضع مخطط شامل للمنظور المستقبلي آخذين في الحسبان التوجهات الجديدة الموضوعة من طرف السلطات التونسية .

المطلب الأول : نظرة عامة عن وضعية الإقتصاد التونسي

إن تونس بلد لأكثر من ثمانية ملايين ساكن في تزايد مستمر و سريع حيث أن معدل نمو السكان في سن العمل يبلغ 2,9 % في السنة. لذلك عملت تونس منذ مدة طويلة على تطوير قطاعها المانفاكتوري الذي يعتبر واحد من المحاور الأساسية لسياستها الإقتصادية.

تونس و رغم الضغط و الصعوبات الديموغرافية :

– 39 % من السكان عمرهم أقل من 15 سنة .

– 60 % من السكان عمرهم أقل من 25 سنة .

إذ أنه يجب توفير ثمانين ألف منصب عمل تقريبا في كل سنة و ذلك لتغطية البطالة المقدرة حاليا بـ 350 ألف شخص[1] ، حيث أن 50 % من العاطلين يتراوح سنهم ما بين 18 – 24 سنة إذ تمثل نسبة 17,7 % من السكان النشطين.

و في سنة 1989 الصناعة بشكلها الواسع (تشمل النشاطات المنجمية، الصناعة المانفاكتورية و قطاع البناء و الأشغال العمومية) مثلت 39 % من الناتج الداخلي الخام [2]، 36 % من مناصب الشغل حيث أن القطاع المانفاكتوري وحده يمثل على التوالى 15 % و 19 % من النسب السابقة الذكر. و يلاحظ أن هذا القطاع الأخير عرف ديناميكية أكثر في السنوات الأخيرة مع معدل نمو متوسط يقدر بـ 10,3 % في السنة خلال المدة 1965–1984 لأجل معدل نمو في الناتج الداخلي الخام بـ 6,1 % في السنة خلال نفس الفترة.

---

(1) - Jean - Pierre Barbier et Jean Bernard véron : " Les Zones Franches industrielles d'exportation ", OP. CIT, P.18.

(2) - الناتج الداخلي الخام : يعرف كمجموعة القيم المضافة في إقتصاد بلد ما .

و خلال السنوات الأخيرة معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات المانفاكتورية عرف ميل للإنخفاض (8,5 % للسنة خلال الفترة 1977 - 1981، 5,5 % في المدّة 1982- 1986 و4,7 % في سنوات 1987 و 1988).

و فيما يخص التشغيل فإنّ القطاع المانفاكتوري تضاعف أكثر من عشر مرات في ظرف خمسة و عشرون سنة من 30ألف إلى 380 ألف أجير.

و تاريخياً نلاحظ أنّ تطور القطاع المانفاكتوري إعتمد في أول الأمر على وضع صناعة إحلال الواردات. و في بداية سنوات السبعينات الحكومة التونسية إعتبرت أن ضيق السوق الوطني لا يسمح بإحداث تطور صناعي كافٍ لتغطية مناصب الشغل المطلوبة، هذا ما أدى إلى العمل على تدعيم و تطوير النشاطات التصديرية.

و في السنوات الأخيرة أسباب أخرى جاءت لتدعيم إختيار القطاع المانفاكتوري :

- من جهة لضمان البديل الإقتصادي و المالي لصناعة منجمية (بترول و فوسفات) المعرضة للنقصان و للتغير حسب السوق الدولية.

- من جهة أخرى ضرورة التسوية الهيكلية تفرض توقف التشغيل في الإدارة أو السلك الإداري و إختيار النموذج التطور (التقدم الليبرالي) أحسن من النموذج الذي تسيره الدولة في الإنتاج .

حيث أعطت تونس أكثر ممّا سبق أولوية الإهتمام بالإنتاج المانفاكتوري الموجه للتصدير، لهذا وضعت إعتبارات تأسيسية لهذا الغرض كنماذج لنظام ضريبي و جمركي من شكل " منطقة حرة " أنشئت في هيكل المؤسسة التي تسمى " تصديرية " و هي تابعة لغير المقيمين بصفة خاصة.

إلاّ أنّ هذه المؤسسات التصديرية لا يمكن عزلها عن مجموع الوسائل الموضوعة لتحسين الإستثمار و التصدير بصفة عامة.

المطلب الثاني : الجهاز القانوني و التأسيسي

أولاً : النظام الخاص

إنّ قانون الإستثمارات يشترط أنّ الإستثمارات المنجزة في الصناعات المانفاكتورية حيث الإنتاج يوجه كليا للتصدير يستفيد من نظام خاص للتشجيع يشبه نظام المنطقة الحرّة و بذلك نعتبر أنّ المؤسسات التصديرية تُمثل كنقاط حرّة تحت الرقابة الجمركية ومنه فإنّ مفهوم المنطقة الحرّة لا يعرف معناه الدقيق بالنسبة للوضعية التونسية، لأنّ المؤسسات المعنية تتوزع على كل الإقليم، على عكس هايتي وجزيرة موريس حيث مفهوم المناطق الحرة يتعلق بنظام قانوني للمؤسسة.

و في حالة تونس فإنّ التنظيم يتوقع كذلك أنّ الإستثمارات المنجزة في الصناعات المنفاكتورية تستفيد من المزايا و الضمانات المتوقعة من القانون على التصريحات البسيطة التي توضع لدى وكالات الترقية الصناعية، هذه التصريحات تحل محل التأشيرة التي كانت مشترطة إلى غاية تبني القانون الجديد للإستثمارات في سنة 1987.

1 - المزايا الجبائية المرتبطة بالمؤسسات التصديرية :

إنّ المزايا الجبائية متعددة :

فالقانون رقم 93 / 120 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يعمل على تحقيق ما يلي :

- إعفاء كلي من الضريبة على الأرباح.

- تعويض حقوق الجمارك و الرسوم على السلع و التجهيزات، المواد الأولية، الألات ، قطع الغيار ، منتوج نصف نهائي و مواد إستهلاكية مقتناة من السوق المحلي و تكون موجهة لنشاط المؤسسة .

- تخفيف كلي للضريبة على المداخيل أو الأرباح عند إعادة إستثمارها في عمليات الإكتتاب الأصلية لزيادة رأس مال المؤسسة .

– تعويض الرسوم على القيمة المضافة المتعلقة بشراء المحلات .

– عدم ترحيل المنتوجات المصدرة للشركاء غير المقيمين .

كما أن نصوص أخرى تحدد إضافة لما سبق :

– الإعفاء من الرسم على رقم الأعمال المحقق من طرف المستودعات الخاضعة للإجرءات الجمركية، أين العمليات تتمثل في قروض الخدمات، التمويل و المشتريات تتم لدى منتجين محليين.

– نظام جزافي لتوزيع الجباية للأشخاص الأجانب محدد بـ 20 % من مجموع مبلغ الأجرة الخام . و بذلك نلاحظ أن تونس و من خلال هذه النصوص قدمت تسهيلات هامة فيما يخص المجال الجبائي بهدف جلب الإستثمارات إليها .

2 - المزايا المرتبطة باللامركزية :

– تكفل الدولة بمصاريف الهياكل القاعدية اللازمة لتحقيق المشاريع .

– تكفل كلي بالمساهمة التابعة للدولة للنظام القانوني للحماية الإجتماعية فيما يخص الأجور المدفوعة للأشخاص من جنسية تونسية (قياس صالح لمدة خمس سنوات ويجدد لنفس المدة).

– نظام الصرف يميز مابين المؤسسات المقيمة و غير المقيمة ، حيث تعتبر المؤسسات غير المقيمة هي التي تملك 66 % على الأقل من رأس المال بحوزة غير المقيمين (أجانب أو تونسيين غير مقيمين)، مع إشتراط أن تتم عملية الإكتتاب في رأس المال عبر إستخدام عملات أجنبية قابلة للتحويل .

فقط المؤسسات غير المقيمة تدعى بالمؤسسات -off-shore- و هي غير مقيدة في ترحيل منتوجاتها المصدرة و مداخيلها ، و لها حرية فتح حسابات بالخارج بالدينار القابل للتحويل لدى البنوك المحلية.

ـ النظام التجاري يسمح ـ وذلك بعد تصريح من الجمارك ـ للمؤسسات التصديرية أن تستورد بكل حرية السلع الضرورية لإنتاجها، و هذه الأخيرة تستطيع بالمقابل أن تسمح بإنجاز مبيعات في تونس في حدود 20% من رقم إعمالها عن التصدير، و في هذه الحالة فإنّ المنتوجات المخصصة للإستهلاك في السوق المحلي خاضعة للقاعدة المعروفة للإستيراد، و ذلك في حالات إستثنائية خاصة.

ـ إنّ مجموع العمليات التجارية، إستيراد و تصدير، وضعية الإستهلاك على السوق المحلي، تأجير عتاد أو تنازل عن مواد أولية بين المؤسسات التصدير، هي موضوع للمراقبة الجمركية المنجزة من طرف أعوان هذه المصلحة التي تمارس نشاطاتها في نطاق المؤسسة التصديرية المعنية مع تكفل المؤسسة نفسها بالمصاريف التابعة لهذه المراقبة.

ثانياً : شركات التجارة الدولية و شركات الخدمات (S C I)

إنّ القانون الأساسي لشركات التجارة الدولية أسست عن طريق القانون رقم 88 ـ 110 المؤرخ في 18 أوت 1988 . وتعرف بأنها شركات نشاطها الرئيسي هو التصدير و الإستيراد للسع في إطار الصفقات الدولية [1] .

---

(1) jean - pierre Barbier et jean Bernard vèron : « Les zones Franches industrielles d'exportation » , op - cit , p.21.

كذلك كل أنواع العمليات المتعلقة بالمفاوضة و " السمسرة الدولية " مثل الصناعات التصديرية.

تمثل شركات التجارة الدولية غير المقيمة (أكثر من 66 % من رأس المال بحوزة الأجانب أو التونسيين غير المقيمين).

- و هناك عدّة مزايا متاحة لشركات التجارة الدولية غير المقيمة و هي تتناسب مع تلك الموافق عليها في مجال المناطق الحرة.

- الإعفاء عن الإستيراد من الحقوق و الرسوم لكل التجهيزات الخاصة بالمكاتب و السلع و التجهيزات (من ضمنها السيارات) الضرورية لنشاطاتها.

- الإعفاء من حقوق الإستهلاك و الرسوم على رقم الأعمال و تعويض الحقوق الجمركية المتوقعة للمشتريات على السوق المحلي.

- إمكان الحصول على تكفل من طرف الدولة خلال مدّة خمس سنوات، إذ يمثل 50 % من مبلغ مساهمة الدولة في النظام القانوني للضمان الإجتماعي.

- نظام جبائي مخفف للأعوان الأجانب الغير المقيمين (مساهمة جبائية جزافية تحدّد بـ 20% السماح بإستيراد في نظام الإعفاء من الحقوق و الرسوم للسيارات) رمع علاقتها مع المقيمين فإنّ كل المبيعات لشركة التجارة الدولية للمقيمين تحلل كواردات و كل شراء من مقيم يعتبر كتصدير يكون خاضع للقواعد المعمول بها بتونس.

إنّ النشاطات الخدمية كذلك تبنت نظام خاص بمقتضى قانون 89 - 100 المؤرخ في

17 / 11 / 1989 و المرسوم التطبيقي لجوان 1990 و هي تعتبر بهذا المدلول إستثمارات خدمية حيث أنّ الإستثمارات المنجزة تكون في النشاطات التالية :

خدمات الإعلام الآلي، المباني و الأشغال العمومية، خدمات هندسية، خدمات الدراسة، و كل الخدمات الأخرى المحدّدة في المرسوم.

كما أسس نظام خاص لتشجيع الإستثمارات التابعة للخدمات التصديرية، هذا النظام بموجب القانون، يشبه نظام المنطقة الحرّة. حيث أننا نجد إعفاء واسع للرسوم و الحقوق الجمركية الموّحدة للنظام الصناعي و لشركات التجارة الدولية، و كذلك الأمر بالنسبة لغير المقيمين المشغلين من طرف المؤسسة، و كما هو معروف فإنّ المؤسسات غير المقيمة تستفيد من عدم الإجبارية بتحويل نحو البلد الأصلي مداخيل مبيعاتها الخدماتية.

و تعمل تونس حالياً على إنشاء " مناطق حرّة " بالمعنى الدقيق في أماكن محدّدة إقليمياً تحت مفهوم الإقليم الجمركي، هذه المناطق تقع بالغرب من ميناء و هي مخصصة للنشاطات التجارية بالجملة أو تقديم خدمات كالتخزين، العبور و ترتيب السلع، كما تستفيد من مزايا جمركية و من رسوم تقليدية

متوقعة و مقتناه من طرف هذه المؤسسات و كذا إقتطاعات تفضيلية فيما يخص الماء، الكهرباء، الكراء، مع العمل على تكثيف بعض الوسائل مثل (مراكز الإتصالات السلكية و اللاسلكية حتى تسمح بنقل المعطيات المعلوماتية).

ثالثاً : السياق التشريعي

إنه لأجل ترحيل مؤسسة للبلدان النامية لا يتطلب فقط تواجد قواعد مشجّعة، و لكن كذلك وجود سياق تشريعي، من هذا المنطلق كانت تونس دائماً في المقدمة، حيث أنّ وكالة ترقية الإستثمارات (API) أصبحت منذ 1988 وكالة الترقية الصناعية حيث أعتبرت مرجع و لمدّة طويلة لعدّة بلدان أخرى، و قد عملت تونس خلال السنوات الأخيرة على إثراء هذا المحيط و ذلك عن طريق تجديدات إضافية.

1 ـ وكالة الترقية الصناعية : (API)

هي مؤسسة عمومية ذات ميزة صناعية و تجارية تتبنى الشخصية المدنية و الإستقلالية المالية، أنشئت منذ 1973 و كان لها حتى عام 1988 ميل مزدوج للترقية الصناعية و الإطلاع على الملفات الإستثمارية التي يجب أن تلقى الموافقة، إلاّ أنّ هذه الموافقة المسبقة إختفت عام 1988 و هذا لصالح التصريح البسيط، ما عدا بعض المشاريع التي تهدف لفوائد خاصة، إنّ دور هذه الوكالة قدّ غير بشكل أساسي حيث نجد ثلاثة محاور أساسية في هذا التنظيم الجديد.

أ ـ محور الترقية : يحاول إعطاء المعنى الكامل لفكرة " الشباك الوحيد " و ذلك لأجل تجنب مسيرها من التنقل من إدارة لأخرى بهدف إتمام الأعمال القانونية اللازمة للإنشاء القانوني للمؤسسة. حيث أن مكاتب لمختلف الإدارات جمعت في نفس المؤسسة (وكالة الترقية الصناعية) بتونس، كما نجد في نفس المكان مصدر لتسجيل عقود الشركة، مكتب للضرائب، مكتب للجمارك، مكتب للبنك المركزي ... إلخ، و كذلك مكتب للجرائد الرسمية يخص إنشاء هذه الشركات.

ب ـ محور الحضور و المتابعة : يسمح بالإجابة عن المشاكل الإدارية للمؤسسات في مدّة الإستغلال. حيث أنّ هناك لجنة الطّعن في طور الإنشاء تسمح بإعطاء الإجابة عن المشاكل المتعددة التي تطرحها المؤسسات في علاقتها مع الإدارات. و بذلك فإنّ هذه الوكالة تلعب دور كمحامي المؤسسة.

جـ ـ محور الدراسات الإستراتيجية و بنوك المعلومات الصناعية : إنّ بنوك المعلومات الصناعية تخص السجل الصناعي خصوصاً ذات قاعدة المعطيات المتعلقة بالمناطق الصناعية و كذا الشركاء.

2 - **وكالة عقارية صناعية (AFI) :**

أدمجت لوكالة الترقية الصناعية منذ 1988 ذلك بعدما كانت و لمدّة 15 سنة هيئة مستقلة لها الشخصية المدنية و الإستقلالية المالية، حيث أنّ دورها تقني و تسييري، إذ عليها تحقيق و تسيير المناطق الصناعية من حيث التجهيزات التابعة للمباني. كما أنها تمارس دور مجلس المراقبة على مجموع المناطق الصناعية للبلاد مهما كان مسيرها، جماعات محلية أو خواص. إذ منذ إنشائها عام 1973 حققت 1900 هكتار من المناطق الصناعية الحرّة موزعة على 50 موقع في كل البلاد.

و حالياً فإنّ المساحة المغطاة تمثل 7500 م^2، حيث (40%) قد بيعت للصناعيين، و ضعت في إطار (كراء - بيع) بنسبة 20%، 40% تعطى للكراء.

و في آخر التطورات السياسية للمناطق فإنّ كل من الوكالة العقارية الصناعية و وكالة الترقية الصناعية تنظر في إنشاء بعض المناطق المتخصصة كالمنطقة الحرة المينائية لزرزيس ـ Zarzis ـ لأجل الصناعات :

- ذات الصبغة الخدماتية القوية.
- مناطق للصناعات الملوثة.
- مشروع إنشاء قطب تقني بقرب من مدينة سوس لأجل الصناعات المركزة في قطاع الإلكترونيك و الصناعات المتطورة.

3 - **مركز ترقية الصادرات (Cepex) :**

هي مؤسسة عمومية ذات ميزة صناعية و تجارية أنشئت عام 1973 ، حيث يشارك المصدرين التونسيين متطلعين للأسواق الخارجية و منظمين لأعمال الترقية للخارج و مساعدين المؤسسات لتطبيع إتفاقيات تجارية بين تونس و الإتحاد الإقتصادي الأوروبي أو بلدان أجنبية أخرى. و حتى وقت قريب فإنّ هذا المركز لم يكن له سوى علاقات قليلة مع غير المقيمين، و بالعكس فإن المؤسسات التصديرية المقيمة يمكنها الإستفادة من الإعتماد عليها. و حالياً هي مكلفة بتنفيذ القانون على شركات التجارة الدولية، كما أصبحت كذلك عامل لتهيئة الدعامة للمؤسسات التصديرية المشابهة لنظام المناطق الحرّة كما أنّ الإشعارات لإنشاء شركات التجارة الدولية توضع لدى هذا المركز حيث تعالج في ظرف 48 ساعة.

4 - **الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (Catunace) :**

هي شركة لإقتصاد مختلط أنشئت عام 1984 حيث تحصلت على دور تسيير نظام التأمين لقروض التصدير حسب قانون 74 - 40 لـ 23 جوان 1984 إذ أنّ رأسمالها محفوظ بنسبة 40% من

طرف بنوك و شركات التأمين المحلي. حيث تعمل على تغطية المخاطر التجارية و المخاطر السياسية و الكوارث. إذ أنّ الحصّة النسبية لتغطية هذان النوعان من المخاطر هي على التوالي 80% و 90%.

و حالياً حوالي 350 شركة تونسية للتصدير هي زبون لدى هذه الشركة. و بذلك فإنّ هذه الشركة تعمل على تلبية الحاجيات الحقيقية، حيث أنّ بنيتها مرنة و انفتاحها على البنوك ذو طبيعة تشجيعية و متكيفة بشكل متطور مع خدمات التأمين لتوقع المصدرين. و بذلك فإنّ هذه الشركة هي أساساً موجهة للعمل مع غير المقيمين.

المطلب الثالث : الظرف المالي، الإقتصادي و التجاري

إنّ الوسط القانوني و التشريعي للمؤسسات التصديرية و التي تعرف بالمنطقة الحرة التقليدية يكون مصحوب بنسيج معقد لنظام خصوصي مقدّم من طرف الأعوان العموميين المتخصصين. في هذا الإطار تعرض تونس أوراق رابحة متعددة و لذلك بهدف جلب أحسن المتعاملين.

أولاً - الظرف البنكي و المالي

تستفيد تونس من شبكة البنوك بشكل مكثف، و هذا يترجم الدور المالي الذي يلعبه هذا البلد الحرّ من الناحية السياسية و الإقتصادية. إذ يكون خطّ إتحاد ما بين أروبا، الشرق الأوسط و إفريقيا. هذه الشبكة تشمل 11 بنك تجاري أين الوديعة في مختلف الوكالات بكل الإقليم الوطني، حيث توجد ثمانية بنوك للتنمية أين ستة منها (تونسية ــ عربية) و ثمانية بنوك OFF - SHORE . وحديثاً فإنّ المفهوم البنكي تطور بالنسبة للمؤسسات التصديرية خاصة الخطوط الجديدة للقرض التي أتاحها مانحو القروض مثل (البنك العالمي، الإتحاد الإقتصادي الأروبي، فرنسا و إيطاليا).

ثانياً- الظرف الإقتصادي

إنّ المنافسة على مستوى المؤسسات التصديرية تتعلق بشكل طبيعي بنسبة تكاليف عوامل الإنتاج (العمل، الأرض، المباني الصناعية، الكهرباء، الماء، شبكة الإتصالات اللاسلكية و أجرة الشحن البحري) و التي تبدو بأنها مشجعة عموماً في تونس.

بالنسبة لتكلفة العمل، المعلومات قدرت التكلفة الساعية الإجمالية بتونس هي حالياً أربع مرات أقل من التكلفة الساعية بفرنسا، و هذه النتيجة متحصل عليها من المعطيات التابعة لقطاع النسيج عن طريق " مكتب القنصلية وارني الدولي " التي قدرت التكلفة المتوسطة / سا المسجلة بتونس بـ 2,37 دولار مقابل 9,82 دولار بفرنسا و هذا لشهر ماي 1989 .

إنّ هذه الوضعية الحالية كانت نتيجة لضعف الأجور و هذا لغاية 1981 ، ثمّ تطورت سريعاً ما بين 1981 - 1985 حيث الأجر الأدنى تضاعف بـ 2,5 دولار، و هذا التطور هو مرتبط بالحركات الإجتماعية التي بلغت أوجها في جانفي 1984، لأجل أن تعرف تخفيف و هذا بسبب التخفيض السريع للدينار منذ بداية 1985 و للتأخر الدائم في تطور الجر الأدنى مقارنة بالتضخم.

و الجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم : 14

التطورات الجارية لبعض العملات الصعبة بالدينار التونسي من الفترة

(1979 - 1989 إلى غاية 31 ديسمبر من السنة المعنية)

		1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
فرنك فرنسي	10ف ف	0,98	0,92	0,90	0,91	0,87	0,90	1,00	1,30	1,44	1,47	1,54
	المؤشر	100,00	94,00	92,00	93,00	89.00	92,00	109,00	133,00	147,00	150,00	157;00
دولار	1$	0,39	0,42	0,51	0,61	C,72	0,86	0,75	0.84	0,77	0,89	0,94
	المؤشر	100,00	108,00	131,00	156,00	185,00	221,00	192,00	215,00	197,00	228,00	241,00
الليرة الإيطالية	1000ليرة	0,49	0,45	0,43	0,45	0,44	0,45	0,45	0,62	0,66	0,68	0,71
	المؤشر	100,00	92,00	88,00	92,00	90,00	0,92	0,92	127,00	135,00	139,00	145,00

Source : jean - pierre Barbier et jean Bernard vèron : « Les zones Franches industrielles d'exportation » , op - cit , p32

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة العملة التونسية قد انخفضت بحوالي 50 % أمام باقي العملات الأجنبية و هذا إعتباراً من سنة 1985 و هو ما يمكن تفسيره على أنه محاولة من السلطات التونسية لتشجيع الإستثمار الأجنبي عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمرين الأجانب معبراً عنها بالعملة المحلية، يلاحظ أيضاً أنّ هذه الإجراءات جاءت سنة فقط عقب الغليان الشعبي الذي شهدته المدن التونسية سنة 1984 محاولة من سلطات هذا البلد لإمتصاص هذا الغضب بإعادة تحريك النشاط الإقتصادي بفضل تقديم تسهيلات إضافية للمستثمرين الأجانب.

حيث خلال الفترة 1983 - 1990 فإنّ الضياع في القدرة الشرائية للأجر الأدنى التونسي قدّر بـ 25% و يوضح بالفرنك الفرنسي حيث يخفض بـ 40 %. إذ من 1090 فرنك فرنسي لشهر لسنة 1983 إلى 780 فرنك فرنسي للشهر مع بداية سنة 1990 ، حيث أنّ أجير يتقاضى عن ساعة عمل في الحدّ

الأدنى على 4,10 فرنك فرنسي في الساعة بتونس، في حين يتقاضى 29,91 فرنك فرنسي بفرنسا. و توضح دراسة لإنتاجية العمل ما يلي :

- بمؤسسة لصناعة المنسوجات، إنتاجية العمل تكون 70 % بتونس عن تلك المماثلة لها و المتواجدة بفرنسا.

- في مؤسسة لصنع الأحذية، الإنتاجية الفردية مماثلة لها لما يعادلها في فرنسا، و هنا يظهر عامل النوعية بتونس الذي يؤدي إلى إنتاجية الورشة التي هي أقل بـ 15 % مقارنة بالورشة المتواجدة بفرنسا.

و بصفة إجمالية عدّة صناعات لقطاع النسيج، الأحذية و كذلك الإلكترونيك تعتبر أنّ تكلفة العمل لمنتوج مصنوع بتونس تقدّر بحدود 50 % من تكلفة العمل لمنتوج مماثل بفرنسا. هذا الرقم يشرح عدّة عناصر سابقة الذكر (ضعف التكلفة الساعية، إنتاجية العمل منخفضة نسبياً، ظرورة دعم المراقبة النوعية و تكاليف هامة لليد العاملة التي لا تعرف التأطير) و هنا نلاحظ أنّ هذا النوع من المقارنة متعلق بهامش تقديري للنوعية، في حين أنّ و بالتحديد كل المقارنات ليس لها مدلول إلاّ بالنسبة للنشاطات الصناعية البسيطة، كنقص اليد العاملة المتخصصة، تقنيين و إطارات تونسية ذات تجربة لا تعمل على تسهيل تطور المؤسسات ذات الإتجاه لمنتوجات ذات قيمة مضافة عالية جدّاً.

و كنتيجة نخلص إلى أنّ تكلفة اليد العاملة من الناحية النوعية و إنخفاض الأجور تشكل مؤشرين محددين للصناعات التصديرية و هي تحقق المنافسة من طرف المناطق الحرة المتعددة.

و فيما يتعلق الأمر بالنسبة للأراضي و البنايات الصناعية، المحلات الصناعية هي متوفرة بشكل دائم سواء داخل تونس أو محيطة بها، و هي مقترحة سواء من طرف وكالة الترقية الصناعية لتكلفة متغيرة للكراء ما بين 10 و 30 دينار / م^2 مغطاة بالنسبة للسنة و هي في المتوسط 18 دينار، سواء من طرف الخواص لأسعار تعرف نوعاً ما الإرتفاع بالمتوسط.

حيث حسب الصناعات المتفق عليها فإنّ الإقامة في المحلات المتواجدة تسمح بانطلاق التصنيع في فترة من شهرين إلى ستة أشهر بعد قرار الإقامة.

و بالنسبة للكهرباء، الماء و الإتصالات اللاسلكية يعتبر الصناعيين أنّ توزيع الطاقة الكهربائية لا ينجم عنها مشاكل خاصة حيث أنّ مختلف الإقتطاعات تطبق حسب الإستعمال الصناعي أو المحلي، إلاّ أنّ سعر الماء يبقى الأكثر عرضة للنقد و هذا راجع لإرتفاع سعره مقارنة بما هو عليه في فرنسا مثلاً. في حين أنّ مدّة توصيل الكهرباء، الماء و خاصة شبكة الإتصالات اللاسلكية هي غالباً تُعد من العراقيل للنشاطات التصديرية.

و في مجال الحمولة و الشحن فإنّ قرب تونس من أوروبا جعلت الروابط البحرية و الجوية أقل تكلفة، و في ما يخص الشحن الجوي فإنّ عدّة تسهيلات قابلة للمفاوضة ما بين الناقلين و المصدرين.

ثالثاً- الظرف التجاري

يظهر الإقتصاد التونسي بشكل واسع متفتح على الخارج، حيث في عام 1989 مجموع الصادرات و الواردات مثلت ثلاث أرباع الناتج الوطني الخام للبلاد، حيث أنّ التقاليد التجارية لتونس في حوض المتوسط لها إتساع سياسي و إنفتاح الحكومة التونسية جعل من هذا البلد رابطة إتحاد ما بين إفريقيا، أروبا و الشرق الأوسط، حيث معظم المستثمرين هم أجانب بصفة خاصة.

كما أنّ لتونس عدّة إتفاقيات تجارية خاصة مع عدّة تجمعات.

1 - <u>منظمة التعاون الإقتصادي الأروبي</u> :

حسب الإتفاق الثنائي الطرف المبرم مع تونس فإنّ المنتوجات التونسية تستفيد من إعفاء للحقوق الجمركية عند دخولها للسوق الموّحد، إذ أنّ المنتوجات المنفاكتورية للنسيج هي موضوع تفاوض سنوي مع هذه المنظمة حيث يُسمح بتحديد الحصة و الوضعية الجمركية، حيث تمتص هذه المنظمة 94 % من المنتوجات النسيجية المُصدرة من تونس، إذ كل من (فرنسا، إيطاليا و ألمانيا) تمثل 56 % من صادرات تونس و 52 % من وارداتها، هذا ما يشجع المؤسسات التصديرية خاصة بالنسبة لغير المقيمين باعتبارهم أهم المتعاملين التجاريين مع البلدان الثلاثة المذكورة سابقاً.

2 - <u>الإتحاد المغاربي</u> :

الإرادة السياسية التي تبحث اليوم على إنشاء مجال إقتصادي مغاربي يشمل (موريطانيا، المغرب، الجزائر، تونس) يعمل مستقبلاً على تعدد مجال التبادلات التجارية حتى عن طريق تطوير المشاريع المختلطة الصناعية إذ أن تونس لها مكانة جيّدة داخل الإتحاد تمكنها من لعب دور تجاري و مالي ممتاز في هذا المجال.

3 - <u>بلدان إفريقية أخرى و بلدان الشرق الأوسط</u> :

تعمل تونس إلى الوصول إلى تعدد الإتفاقيات التجارية مع بلدان إفريقيا بجنوب الصحراء و بعض بلدان الشرق الأوسط (الأردن، العربية السعودية) و تخص المنتوجات التونسية ذات القيمة المضافة المحلية أكبر من 40 % .

4 - و هي تعني **بلدان أروبا الشرقية** و ذلك من خلال الإتفاقيات الحكومية التي تخص صادرات الفوسفات و كذا أمريكا اللاتينية التي لها تبادلات مفتوحة على تونس.

و كنيتجة لما سبق فإنّ المحيط التشريعي و الإقتصادي بتونس هو مشجع لإقامة المؤسسات التصديرية لكل من الصناعيين الأوروبيين و الخواص. و لذلك فإننا نتساءل عن النتائج المحققة من هذه التجربة.

المبحث الثاني

النتائج المحققة من إنشاء المؤسسات التصديرية بتونس و أفاقـها

المطلب الأول : الإسهام على مستوى التشغيل بالمؤسسات التصديرية

حتى جوان سنة 1990[1] سجلت 737 مؤسسة تصديرية تشغل 64500 أجـير، تمثـل 18,4 % مـن التشغيل في القطاع المانفاكتوري، حيث تمثل 3,2 % فقط من مجموع الشغل المحصى في تونس.

و الجدول الموالي يوضح عدد المشغلين من سنة 1983 إلى غاية 1989

جدول رقم : 15

إحصائيات حول الإهتمامات الإستثمارية للفترة (198 - 1989) للصناعات المصدرة بصفة إجمالية

	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
عدد المشاريع	75	62	88	156	225	515	1000
الإستثمارات (بالمليون دينار)	26	29	41	145	58	118	304
التشغيل	4345	3885	4205	8805	9276	24826	42692
العدد المتوسط للشغل بالنسبة للمشروع	58	63	48	56	41	48	43
الإستثمار المتوسط بالنسبة للشغل (1000 دينار جارية)	6	7,5	10	16,5	6,2	5,0	7,0
1000 دينار لسنة 1983	6	7,5	8,5	13,3	4,7	3,5	4,6

ـ نفس المصدر السابق ص. 38.

(1) - jean pierre Barbier et Jean Bernard véron : « Les zones franches industrielles d'exportation », OP.CIT, P.38.

الملاحظات التي أبديت بخصوص الجدول رقم 14 تجد تأكيداً لها في هذا الجدول، فعدد المشاريع الإستثمارية إرتفع بعد سنة 1984 ، سنة الإضطرابات الإجتماعية الخطيرة من 62 إلى 88 ثم بقيت في ازدياد مستمر إلى أن وصلت 1000 أربع سنوات بعد ذلك، و هو ما يبين عزم السلطات التونسية على جعل الإستثمار الأجنبي عنصراً قاعدياً من عناصر السياسة الإقتصادية. إذ كل المؤشرات الشاملة الإجمالية الأخرى عرفت نفس المنحنى سواء من حيث القيمة الإجمالية للإستثمارات أو من حيث التشغيل الشامل الإضافي المنتظر تحقيقه من طرف هذه المشاريع. غير أنه يلاحظ من جهة أخرى إستقرار كبير من حيث متوسط عدد مناصب الشغل المحققة فردياً في كل مشروع و يدور هذا العدد حول رقم 45 .

المطلب الثاني : حجم الإستثمارات بالمؤسسات التصديرية في الصناعة المانفاكتورية

إنّ إنتاج هذا القطاع هي هامشية في مدلول التشغيل في إقتصاد البلد، حيث عرفت معدل نمو متوسط أكثر من 10 % للسنة في المدلول الحقيقي في الفترة 1972 -1981 ، أعلى ما هو عليه في القطاع المانفاكتوري في المجموع بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام 3 إلى 5 % للسنة و الفترة الأخيرة كانت غير منتظمة حيث عرفت تباطؤ في الصادرات مابين سنة 1981 و 1985 مرتبطة بضياع المنافسة بتونس نتيجة لإرتفاع تكلفة اليد العاملة حسب تقديرات الدينار التونسي، متبوع بضعف في مستويات الإستثمارات مابين 1985 و 1988 وهذا متوقع و مرتبط بعدم التأكد من مستقبل النظام السياسي .

إلاّ أنّه منذ 1988 عرفت عودة الإستثمارات و الصادرات المجلوبة من طرف المؤسسات التصديرية، كان واضحا من خلال الجدول السابق بمشاريع هي على التوالي 515 و 1000 مشروع لكل من سنة 1988- 1989 و الأرقام المرتبطة، كانت 88، 156، 225 لكل من سنة 1985، 1986، 1987 بالتتابع.

كما يمكن أن يوضح الجدول الموالي نوايا الإستثمار حسب القطاعات المسجلة سنة 1989 لمجموع المشاريع السابقة لهذه السنة و التي أحصيت بـ 1000 مشروع .

جدول رقم : 16

الإحصاءات القطاعية لنوايا الإستثمار المسجلة سنة 1989 (1)

القطـاع	الصناعات المصدرة بصفة كلية		
	المشاريع	الإستثمارات(بمليون دينار)	التشغيل
- صناعات النسيج والجلد	835	149.0	37 927
- صناعات ميكانيكية و كهربائية.	52	43.0	1 678
- مواد البناء، المطاط و الزجاج.	7	21.5	280
- صناعات كيميائية.	12	63.5	303
- صناعات غذائية.	66	17.5	1 552
- صناعات متنوعة.	28	9.7	952
المجموع	**1 000**	**304.2**	**42 692**

- نفس المصدر السابق . ص 39.

إنّ الإحصاءات القطاعية الخاصة بنوايا الإستثمار المسجلة خلال سنة 1989 تبين أن الصناعات النسيجية هي التي حققت أكبر حصة سواء تعلق الأمر بعدد المشاريع أو القيمة الإجمالية للإستثمارات أو كذلك من حيث عدد مناصب الشغل.

يمكن تفسير هذا الإتجاه برغبة الشركات الأوروبية العاملة في قطاع النسيج خاصة (فرنسا، إيطاليا، و ألمانيا) الإستفادة من إنخفاض قيمة العملة التونسية و إنخفاض تكاليف الإنتاج في تونس لتحسين مواقعها التنافسية في مواجهة الشركات الدولية الأخرى التي أستقرت من قبل في دول أسيا حيث الأجور أكثر إنخفاضا في العالم و إنتاجية العمل مرتفعة نسبيا و أصبحت تغرق السوق الأروبية بمنتوجاتها النسيجية ذات السعر المتدني والجودة العالية. في هذه الظروف لم يعد في مقدور الشركات الأروبية التي تنتج في بلدانها الأصلية حيث تكاليف الإنتاج مرتفعة (خاصة الأجور) سوى العمل بنفس السياسة أي ترحيل الإنتاج نحو مواقع إنتاجية خارجية أقل تكلفة.

إن الأبحاث الدورية لوكالة الترقية الصناعية حول الإستثمارات المحققة تبين تحسن في معدل الإنجاز الذي يتعدى 19 % على الفترة 1980 - 1986 إلى 42 % على السنوات 1988 - 1989.

(1) -معدل الصرف المتوسط لسنة 1989 : 1 دينار= 6.50 فرنك فرنسي= 1.06 دولار.

و حسب هذه الوكالة فإن هذه الأرقام توضح ثلاثة عناصر إيجابية هي :

- تشجيع المؤسسات التصديرية.
- تطوير الإستثمارات لهذا القطاع.
- التسريع في الإقامة بعد التصريح المرغوب فيه.

و حسب الإحصائيات المتوفرة في مجال الإستثمار يمكن أن نسجل أن المشروع الموسع يبقى على الفترة 1983 - 1989 حيث أن المشروع يشغل حوالي 50 شخص.

كما أن نلاحظ أن الصناعات المانفاكتورية تتميز بتفوقها على مستوى الصادرات للسلع بـ 60.8 % عام 1989 و 69,2 % عام 1990 و 73.6 % عام 1991 .

و نفس الشيء حصة الصادرات المانفاكتورية في صادرات السلع و الخدمات تتعلق بـ 46.2 % عام 1990 و 47.2 % عام 1992. (1)

المطلب الثالث : التوزيع عبر القطاعات للنشاطات التابعة للمؤسسات التصديرية

عندما ندرس التوزيع عبر القطاعات للنشاطات المتواجدة بهذه المؤسسات التصديرية و المحققة بصفة فعلية حيث يوضحها الجدول الموالي :

جدول رقم : 17

المؤسسات التصديرية بتونس (جانفي 1990)

القطاعات	المؤسسات		الإستثمارات		الشغيل	
	العدد	%	الملايين	%	العدد	%
النسيج والجلود.	573	78	113	18	50 532	78
ميكانيك الكهرباء.	71	10	39	6	5 577	9
مواد البناء.	5	1	7	1	66	-
الكيمياء.	11	1	431	69	3 502	5
المواد الغذائية.	35	5	26	4	2 366	4
مختلفة.	42	5	14	2	2 420	4
المجموع	**737**	**100**	**630**	**100**	**64 463**	**100**

نفس المصدر السابق. ص. 41 .

(1) - Amiri Fayçal : " le régime de l'entrepôt Franc en Tunsie : Bilan et perspectives " , mémoire de troisième cycle professionnel , I.E.D.F , 1995 , P . 75 .

يمكن أن نلاحظ أن في منتصف سنة 1990 المؤسسات لقطاع النسيج و الجلود بقيت بكل إتساع هي المسيطرة في مجموع المؤسسات التصديرية بتونس حيث تمثل 78 % من عدد هذه المؤسسات و نفس النسبة للتشغيل حيث 573 مؤسسة تشغل 50532 عامل.
في تونس كما هو الأمر في معظم المناطق الحرة هذا النشاط يتركز على ضمان الفروع التالية :

تجهيز الملابس بأقل شروط ممكنة، صناعات نسيجية، تفصيل و تركيب الأحذية في النشاطات المتعلقة بالجلود. ثمّ تأتي بعد ذلك نشاطات قطاع الميكانيك، الكهرباء و الإلكترونيك حيث 71 مؤسسة شغّلت 5577 عامل، يتقدم الصناعات المختلفة (قطاع الورق، اللعب، الطباعة ... إلخ)، الصناعات الغذائية و الكميائية. إنّ التوزيع القطاعي للمناطق الحرة التونسية هي في المجموع تقارب مع جميع المناطق الحرة للتصدير التي تعتمد على إستخدام اليد العاملة لسوق جيّدة و غير المؤهلة. في حين أن النصيب الأكبر من اليد العاملة هي أنثوية لسن متوسط منخفض. إلا أن اليد العاملة للعنصر الذكري تشغل الأعمال التقنية كصيانة التجهيزات أو التأطير ... إلخ.

المطلب الرابع : جنسية و وضعية المؤسسات التصديرية بتونس

إن المؤسسات التصديرية المتواجدة بتونس تعرف توزيع حسب جنسية و وضعية هذه المؤسسات و هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم : 18

التوزيع للمؤسسات التصديرية في جوان 1990 حسب الجنسية

المؤسسات المختلطة		المؤسسات الأجنبية		المؤسسات التونسية		المجموع	
عدد المؤسسات	التشغيل	عدد المؤسسات	التشغيل	عدد المؤسسات	التشغيل	عدد المؤسسات	التشغيل
186 (أ)	17907	254 (ب)	29194	297	17362	737	64463

- نفس المصدر السابق ، ص . 42.

(أ) - منها 94 مؤسسة مختلطة فرنسية - تونسية.

(ب) - منها 61 مؤسسة ذات رأس مالي كلي فرنسي و 10 مؤسسات ذات رؤوس أموال فرنسية مشتركة مع رؤوس أموال غير تونسية (ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، الولايات المتحدة، الجزائر).

إنّ المؤسسات الأجنبية حيث 100 % من رأس المال بحوزة الأجانب، إذ يمثل 35 % من المؤسسات التصديرية و 45 % من التشغيل مع متوسط 115 شغل لمؤسسة واحدة.

و بالنسبة للمؤسسات التونسية حيث 40 % من المؤسسات تحقق 27% من الشغل، إذ أن المتوسط ينجز 58 شغل لمؤسسة واحدة.

كما أن المؤسسات المختلطة لها وضعية وسيطية و ذلك لمتوسط 96 منصب شغل لمؤسسة واحدة مع ملاحظة أن نسبة إجمالي المؤسسات المختلطة (183 من 186) لها هيكل مؤسسات غير مقيمة أي أكثر من 66 % من الرأسمال الأجنبي.

و في المجموع فإن المؤسسات غير المقيمة تمثل حوالي 60 % من المؤسسات التصديرية و هي الأكثر أهمية من حيث التشغيل، حيث من خلال تحليل دقيق بغية الكشف عن جنسية هذه المؤسسات التصديرية أوضح المعطيات التالية :

1 - إن المستثمرين الرئيسين الأجانب هم من جنسية فرنسية و عددهم 165 مؤسسة، الألمان بـ 109 مؤسسة، الإيطاليون بـ 19 مؤسسة و بالمقابل المؤسسات غير الأوروبية تتمثل في 6 مؤسسات جزائرية، 6 أمريكية، مؤسسة واحدة يابانية.

2 - في قطاع النسيج نجد أساساً المؤسسات التونسية ثم تليها الفرنسية و الألمانية تتقدم المؤسسات الأروبية الأخرى.

3 - يمكن ملاحظة أن المستثمرين الفرنسيين هم الأكثر إرادة في التعامل مع المستثمرين التونسيين حيث أن المؤسسات المختلطة الفرنسية - التونسية هي الأكثر تواجد من مجموع المؤسسات الفرنسية. في حين أن المستثمرين الأجانب الأخرين و خاصة الألمان يفضلون حيازة مجمل رأس المال .

المطلب الخامس : حدود نشاط المؤسسات التصديرية بتونس

بعد ثمانية عشر سنة من سياسة ترقية و تشجيع إنشاء المؤسسات التصديرية فإن النتائج المحققة هي بعيدة على أن تكون سلبية و ليست كذلك في مستوى الرغبات المنتظرة من مؤسسيها، كما أنها أدّت إلى التقليل من بعض المشاكل الإقتصادية لتونس و بالفعل فإن هذا النشاط خلق في المتوسط السنوي 3600 منصب شغل، في حين أن كل سنة يكون هناك 80.000 منصب شغل إضافي في سوق العمل.

إنّ خلق مناصب شغل يعتبر بالطبع واحد من الإنتقاءات التي تسمح لنا بتقدير أثر هذه السياسة المشجعة للمؤسسات التصديرية.

حيث من كل الأرقام الواردة في هذا الجزء من البحث نعتقد أن نسبة التشغيل في المؤسسات التصديرية ألا و هو 18,4 % من مجموع العاملين في القطاع المانفاكتوري و كذلك نسبة التشغيل في هذه المؤسسات مقارنة بمستوى التشغيل الكلي أي 3,2 % هما الأكثر دلالة. فبمقارنة هذين الرقمين نجد أن المؤسسات العاملة بتونس تحتل مكانة هامة ضمن التشغيل العام في القطاع المانفاكتوري، غير أنه إذا ما قورنت هذه النسبة مع المستوى العام للتشغيل في تونس نجد أنّها متواضعة نسبياً.

لا يمكن تفسير هذا الإختلاف إلاّ بكون أن نسبة القطاع المانفاكتوري التونسي إلى باقي القطاعات هي منخفضة، بمعنى آخر فإن قطاعي الزراعة و الخدمات هما اللذان يحتلان المراكز الأولى من حيث معدّلات التشغيل باعتبار أن تونس دولة زراعية بالدرجة الأولى و دولة سياحية بالدرجة الثانية. هذه المعطيات تعيد طرح إشكالية إقامة هذه المؤسسات أو بتعبير ادق أفاقها المستقبلية.

إنّ إستمرار السياسة التونسية المشجعة للإستثمار الخارجي يمكن أن يكون خياراً صعباً غير أنه إضطراري نظراً لكون باقي القطاعات قد بلغت حدودها القصوى، فالزراعة تبقى خاضعة شبه كلياً للظروف المناخية في حين أن قطاع السياحة يوجد منذ عدّة سنوات في حالة ركود و يخضع من جهته لظروف سياسة و دولية تجعل من إستقرار مداخيله أمراً غير مؤكد.

و لمعرفة قدرة هذه المؤسسات التصديرية على أن تكون اللبنة لصناعة فعّالة قادرة على تنويع الأسواق لأجل التصدير و كي تلعب دور الإنجذاب على مجموع الصناعات المحلية، يدعي الأمر الكشف عن طبيعة هذه المؤسسات التصديرية و عن دوام هذه المؤسسات و كذلك إرتباطها مع باقي الصناعات المحلية ... إلخ.

حيث من ملاحظة أولية فإن معظم المؤسسات التصديرية ليست في الغالب سوى ورشات مُرحّلة لمؤسسات أروبية، هذه المؤسسات ذات حجم مُصغّر (95 شغل في المتوسط) رقم ضعيف لصناعة تعتمد على اليد العاملة و لإستثمار محدود ليس في معظم الأحيان سوى التحسن الساكن في سلسلة الإنتاج الدولي. حيث الأجزاء من الإنتاج التي رحلت إلى تونس خاصة قطاعات النسيج و الأحذية التي تشغل يد عاملة غير مؤهلة، كما أن هذه المؤسسات تقوم بإنجاز أجزاء هذه الأحذية و ليس صنع خذاء بأكمله، حيث أن كل من المواد (النسيج، الجلد، التراكيب الإلكترونية) تأتي من المؤسسة الأم الأروبية حسب معايير محدّدة.

كما ترى بعض الجهات أن العدد المرتفع للمؤسسات غير المقيمة تحمل خطر زوال رؤوس الأموال المستثمرة كما تعرف ضعف لنشأة المؤسسات الجديدة و هذا يعود لإختفاء الأسواق الخارجية أو لمشاكل خاصة بالتسيير أو لإستراتيجية الشركات الأجنبية التي تغير مكانها و ذلك للبحث عن مزايا تتحصل عليها هنا أو هناك خاصة إلى بلدان أروبا الشرقية التي تعرف يد عاملة أقل إرتفاعاً منذ بداية التسعينات.

إنّ معدل الغلق كانت جدّ مرتفعة و ذلك بالتوالي 45 % عام 1973 ، 39,1% عام 1976 لتصل إلى 40,4 % عام 1979 و لم تتعدى نسبة 13 % من المتوسط خلال الفترة ما بين 1979 - 1991 كما يجب أن نلاحظ أنه خلال الفترة ما بين أول جانفي 1995 و 31 مارس 1995 نشهد حسب مصالح

الإدارة العامة للجمارك على توقف نشاط 299 مستودع حُرّ و بذلك فإن الوضعية هي أكثر فأكثر تسيير نحو الأخطر [1].

و لعل من الأسباب الأخرى التي تعرفها المؤسسات التصديرية مشكل البيروقراطية الذي يعرقل عملية التصنيع لذلك فإن وكالة الترقية الصناعية تبرمج دورياً ملتقيات لرؤوساء المؤسسات لأجل مناقشة و إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة بغية تحسين العلاقات ما بين المؤسسات و الإدارات.

كما أن المشاكل المتكررة بكثرة في تونس و المتعلقة بتسيير الأفراد كالإضراب هذا المشكل يبقى جدّ حساس خاصة خلال الفترة 1982 - 1985. إلاّ أنه بعد 1984 عرفت تحسن و ذلك بعد الحركات الإجتماعية لسنة 1984 حيث علاقات العمل تعرف تحسن محسوس.

و في السنوات الأخيرة أصدر قانون جديد تحت رقم 92 / 81 المؤرخ بـ 3 أوت 1992 [2] يعمل على إنشاء مناطق حرة إقتصادية، ثم عند نهاية سنة 1993 قانون جديد صدر تحت رقم 93 / 120 يعمل على تنظيم الإستثمار في تونس و حل محل القوانين المتنوعة التي كانت تحكم الإستثمارات حسب مبدأ قطاعي. و بذلك فإن تونس تقترب اليوم من مفهوم المنطقة الحرة بهدف تطوير القطاع التصديري، أين تونس إختارت إنشاء منطقتين حرتين واحدة **ببزيرت** - Bizerte - و الأخرى **بزرزيس** - Zarzis - حيث أن هاتين المنطقتين من المفترض، أن تنجز عام 1993 و كذلك يتوقع إنشاء مناطق أخرى [3].

للأسف ليس هناك أية نتيجة تقويم على حالة تسيير و حول التقارير المتحصل عليها من إنشاء المنطقة الحرة لزرزيس (منطقة برزيرت لا تزال في إطار التهيئة) لأجل الحكم على تجربة هذه المناطق الحرة بتونس، إلاّ أنه يجب الإشارة إلى الإنتقال النوعي لتونس باتجاه الليبرالية و المجهودات المبذولة في سياسة التصنيع المتبعة من طرف هذا البلد، لذلك سوف نتطرق إلى معرفة منطقة زرزيس.

- **المنطقة الحرة زرزيس :**

تتشكل من مساحة تقدر بـ 38 هكتار و هي مجاورة لميناء زرزيس الذي له رصيف تجاري لحمولة 35000 طن، و رصيف بترولي غالباً يستعمل من طرف الشركة الأمريكية - mara thon oil - الذي له رصيف طوله 27 متر و عرضه 20 متر. بالإضافة إلى أرض مليئة بالميناءات لـ 32 هكتار بدون حساب 95 هكتار لأرض محجوزة للمنطقة الحرة الصناعية ذات مخزن يتربع على 5000 م^2.

(1) - Amiri Fayçal : " Le Règime de l'entrepot Franc en tunisie : Bilan et perspectives ", op. cit, P . 74

(2) - GHODRANE FADHILA : " Les zones Franches concept et mise en Oenvre " op.cit,P.36.

(3) - Marchès Tropicaux , 24 Juille 1992

كما أنها تقترب من المطار الدولي لـ جربى ـ زرزيس ـ مع وجود طرق باتجاه البلدان المغاربية والإفريقية تسمح باستخدام المواصلات عن طريق البحر، الجو و الطرق لكل الإتجاهات.

كذلك الوضعية الجغرافية لزرزيس بالمقارنة للحقول النفطية المتواجدة في فرع لـ 1000 كلم، تعرض فرصة للشركات البترولية، أين النشاط مقتصراً على الخدمات و بذلك تشكل قاعدة جذّابة بصفة خاصة. كما تعرف الهياكل القاعدية للفنادق المتواجدة بالمنطقة، كما يجب الإشارة في هذا الإطار بأن المئات الآلاف من السواح الذين يزرون سنوياً هذه المنطقة تعمل على تشجيع المبيعات بالتجزئة (المتاجر غير الجمركية).

إنّ المجلس الإداري للشركة قد قرر في إطار إستراتيجية ترقية المنطقة على تبني في إطار المزايا النسبية، سعر الكراء للأراضي القابلة للعيش التي تجعلها تحرز على المنافسة و باستثناء عوامل النجاح الخاصة بمحيط المنطقة فإنه يجب كذلك التذكير بالمزايا المرتبطة عن طريق قانون رقم 92 / 81 المؤرخ في 3 أوت 1992 و المُعدل عن طريق القانون رقم 94 / 14 المؤرخ في 31 جانفي 1994 [1].
كما يجب الإشارة بأن المحيط الممنوح للمنطقة الحرة لزرزيس هو تابع للأملاك العامة العمومية حيث

أن الشركة مكلفة بتسيير و تهيئة المنطقة لفترة تذهب إلى 50 سنة مع إمكانية تجديد المدّة. حيث أن المستثمرون هم مدعوون للتكفل بإنشاء المحلات التي هم بحاجة إليها، هذه العملية (شراء العتاد، التجهيزات، الدراسات ... إلخ) و هي معفاة كلياً من الرسم على القيمة المضافة. من جهة أخرى كل العمليات الأخرى مهما كانت طبيعتها بالنسبة للنشاط بداخل المنطقة (إستراد سلع و خدمات التصدير) هي معفاة من كل الضرائب، الرسوم و الحقوق لمدّة عشر سنوات الأولى.

إن المستثمرون يستفيدون داخل المنطقة من خدمات معروضة من طرف الشباك الوحيد الذي يمثل المخاطب الوحيد مقابل الجهاز العمومي. المنطقة الحرة تستفيد من نظام خاص للتشغيل تسمح بعقود عمل لمدّة محددة، مهما كان شكلها، مدّة و كيفية تنفيذها.

إن هذه المرونة المقدمة للمناطق الحرة الصناعية تشكل تحرير مُهم بالمقارنة للمؤسسات التصديرية حيث تمنح فرصة للإستثمار في القطاعات الصناعية التجارية و الخدمية الموجهة للتصدير، و هو مدعم من طرف السلطات العمومية المركزية و الجهوية.

---

(1) - GHODRANE FADHILA : " Les zones Franches concept et mise en Oeuvre " op.cit,P.38.

الفصل الثاني

تجربة المؤسسات التصديرية بجزيرة موريس

المبحث الأول : نظرة عامة عن وضعية الإقتصاد الموريسي و الإطار التنظيمي لإنشاء المؤسسات لتصديرية.

المبحث الثاني : النتائج المحققة من إنشاء المؤسسات التصديرية بجزيرة موريس.



المبحث الأول

نظرة عامّة عن وضعية الإقتصاد الموريسي
و الإطار التنظيمي لإنشاء المؤسسات التصديرية

إنّ جزيرة موريس من أحسن البلدان العاملة على جلب الإستثمارات الأجنبية بفضل سياستها، وذلك بعد إلتزام الدولة ببرنامج متنوع في بداية الستينات، كتخفيضات في الضرائب، منح القروض ذات المدى البعيد بمعدل حسن وكذلك إجراءات حمائية كتحديد حصص الإنتاج.

ولعلّ ما دعى هذا البلد لتبني هذه السياسة الموجهة للتصدير الخارجي هو ضيق السوق المحلي نتيجة فشل سياسات إحلال الواردات.

المطلب الأول : نظرة عامة عن وضعية الإقتصاد الموريسي

إنّ جزيرة موريس ذات 2040 كلم^2 و 1,1 مليون ساكن(1). إذ منذ الإستقلال سنة 1968 كان الإقتصاد الموريسي بأكمله موجه إلى الزراعة الصناعية الخاصة بالسكر والتي كانت تشكل 90% من صادرات الجزيرة، وبنفس الفترة كان 5 /1 من السكان النشيطين يعانون من البطالة، لذلك كان من العجلة التخلص من هذا المشكل.

و في سنة 1989 لم يمثل منتوج السكر سوى 34% من الصادرات في حين أنّ منتوجات المانيفاكتورية مثلت 62% من الصادرات، إلاّ أنّ هذا التصنيع السريع لم يكن ذو خطّ متشابه حيث يمكننا أن نميّز ثلاث مراحل متتالية و هي :

- حتى 1963 صناعة السكر كانت تشكل المصدر الأساسي للإقتصاد الموريسي.

- منذ 1964 الحكومة الإستعمارية (جزيرة موريس كانت مستعمرة فرنسية من 1715 إلى غاية 1814 تمّ مستعمرة بريطانية بعد ذلك)، ثم أنّ السلطات الجديدة المحلية وضعت إستراتيجية إحلال الواردات وذلك بهدف إقرار التنمية، هذه الإستراتيجية عرفت في البداية بعض النجاح لتصل بعد ذلك إلى العجز و ذلك بسبب محدودية المنافذ التي أدت إلى ضيق السوق المحلي.

(1) - Jean pierre Barbier et Jean Bemard véron : " les zones franches industrielles d'exportation", OP.CIT, P.111.

- و منذ 1970 السلطات المحلية عملت على ترقية التصنيع الموجه نحو التصدير وذلك بوضع القانون الأساسي للمناطق الحرّة الصناعية للتصدير الذي يتميز بعدّة مزايا خاصّة الجبائية منها.

اليوم مؤسسات المناطق الصناعية للتصدير عددها 563 مؤسسة و تشغل حوالي 88600 أجير إذ تشكل حوالي ضعف التشغيل الموجود بالزراعة الصناعية للسكر، وست مرات أكثر من الصناعات التي تعمل لأجل السوق الداخلي.

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات التصديرية لموريس

أولاً : القانون الأساسي للمؤسسات التصديرية

في 1970 و في إطار السياسة التي تعمل على تقليص البطالة الهيكلية و إقامة التصنيع [1]، تبنت الحكومة عن طريق مجلسها القانون رقم 551 الذي أصدر القانون الأساسي بهدف تقديم الإمتيازات للمؤسسات التي توجه نشاطاتها كلياً نحو التصدير. إنه عن طريق هذا القانون و جدت المنطقة الحرّة الصناعية للتصدير غير المتعلقة بمزايا جغرافية محددة و إنّما هي نتيجة لهيكل قانوني مشجع.

إنّ إقرار إنشاء المؤسسات الصناعية للتصدير مرتبطة بوزارة الصناعة و كذا المستثمر الذي يلتزم بتصدير كل منتوجه إلى الخارج. من جهة أخرى فإنّ مؤسسات المنطقة الحرّة الصناعية للتصدير تستفيد من عدّة مزايا منها[2] :

- في مجال الجباية، إعفاء من الحقوق عند الإستيراد (على التجهيزات، قطع الغيار، المواد الأولية و النصف المنتجة)، معدل مخفض بـ 15 % من الضريبة على الشركات لمدّة العشر سنوات الأولى من نشاط المؤسسة.
- السماح لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم و كذلك الأمر بالنسبة للمداخيل .
- إقتطاعات تفضيلية بالنسبة للماء و الطاقة الكهربائية.
- تقديم قروض بنكية بمعدل فائدة تفضيلي.
- توضع تحت تصرف المستثمرون أراضي أو محلات صناعية.
- منح الموافقة للإقامة و كذا العمل بالنسبة للإشخاص المهاجرين.
- تشريع العمل مشجع بالنسبة لأرباب العمل.
- الضمان من خطر التأميم (تحويل ملكية وسائل الإنتاج) إلى الشعب عن طريق إرادة الدولة.

(1) - Lorot pascal : « les zones Franches dans le monde », OP.CIT, P.75.
(2) - L'I.F.I.D : " présentation génerale des zones franches ", OP.CIT, P.51.

ثانياً : تموضع المؤسسات

المؤسسات الموريسية موزّعة على مجموع الإقليم الوطني أو على مواقع نوعية، أو ضمن مجالات صناعية حيث شروط العيش تكون مجهزة بمحلاّت ملائمة كليّاً لإيواء المؤسسات. هذا التوزيع الجغرافي للمؤسسات كان نتيجة لسياسة تطوعية تعمل من جهة على تجنّب تأسيس مناطق حضرية بإفراط سكاني و بذلك التقليل من تكاليف الهياكل القاعدية الإجتماعية، ومن جهة أخرى تعمل على دمج هذه النشاطات الجديدة في النسيج الإقتصادي لجزيرة موريس الذي يبقى ذو جوهر ريفي بإعتماده على زراعة قصب السكر.

المطلب الثالث : العوامل المشجعة للإستثمار بجزيرة موريس

يرى المحللون الإقتصاديون أنّ النجاح النسبي للصناعة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير بجزيرة موريس يشرح عن طريق ظروف النجاح الحقيقية، حيث السلطات و المتعاملين الإقتصاديين عملوا على الإستفادة من أحسن العناصر في نظام المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

أولاً : أسواق هامّة

إنّ المناطق الحرة الصناعية للتصدير لموريس تعرف وصول للأسواق الكبرى لكل من الإتحاد الأروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّ أسواق الإتحاد الأروبي إمتص 75 % من صادرات المناطق عام 1988 و سوق الولايات المتحدة الأمريكية إمتص 20 % من هذه الصادرات. (1)

و بما أنّ جزيرة موريس هي واحدة من البلدان المشتركة في إتفاقية لومي الذي يسمح بدخول منتوجات الجزيرة المانفاكتورية للسوق الموحد . وهذا الإجراء يتوسع إلى عقد بروتكول خاص بالسكر (حصة مضمونةو بأسعار تفضيلية). و بذلك فإنه من الواضح أنّ هذا الإجراء يعمل على تحفيز المستثمرون بسنغافورة، هونغ كونغ و تايوان للإقامة بموريس، حيث يسمح لهم بالفعل بزيادة مبيعاتهم في السوق الأروبي عن طريق " التحايل " على الحصص التجارية المخصصة لها من طرف دول الإتحاد الأروبي في إطار الإتفاقيات المتعددة الألياف خاصة فيما يتعلق بتجهيز الملابس. و كذلك تقدم فرنسا و بريطانيا عدّة تسهيلات للمنتوجات النسيجية، حيث تعمل دائماً على تشجيع الصادرات الموريسية، إذ تعدّ موريس واحدة من أهمّ الممونين للإتحاد الأروبي لهذا النوع من المنتوجات.

و في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و بدرجة أقل مع كندا، تخضع موريس لقاعدة الحصص التجارية ضمن الإتفاقية المتعددة الألياف و هو ما يفسر كون صادراتها أقل تطوراً نحو هذين البلدين، إذ و رغم ضيق حصصها هاته فإنها تجلب إهتمام المنتجين التقليديين (2) .

---

(1) - Jean pierre et Jean Bernard veron : " les zones franches industrielles ", OP.CIT, P.120.
(2) - la banque exterieur d'algerie : "experience des zones franches dans le monde " la BEA,p.27.

ثانياً : اليد العاملة غير المؤهلة و الرخيصة

رغم أهمية إرتفاع الأجور في كل من سنة 1988 و 1989 كما يوضح لاحقا، فإنّ تكلفة اليد العاملة الموريسية تبقى بالمقارنة شبه ضعيفة، حيث أنّ معدّلات الأجور الساعية هي من 15 إلى 20 مرة أقل إرتفاعاً ممّا هو عليه في أروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها كذلك منخفضة عمّا هي عليه في المناطق الحرّة المنافسة الأخرى كما توضحه الأرقام التالية لسنة 1988 (1) .

- هونج كونج : 3 دولار / سا.
- سنغافورة : 2,8 دولار / سا.
- تايوان : 1,5 دولار / سا.
- كوستاريكا : 0,7 دولار / سا.
- موريس : 0,7 دولار / سا.

في حين أنّ الأجور بالمناطق الصناعية للتصدير لموريس هي أعلى من تلك المتواجدة بالمناطق الحرة لإقليم الكرايبب (0,5 دولار بهايتي و جمهورية الدومينكان) و بأسيا الجنوبية (أقل من 0.3 دولار بسريلانكا و أندونيسيا).

إن إنخفاض مستوى التكاليف الأجرية بموريس يعمل على جلب المستثمرين الذين يبحثون عن فرص إستثمارية لتحقيق عوائد مهمة من وراء إستخدام يد عاملة غير مؤهلة و ضعيفة التكلفة.

ثالثاً : سياسة حكومية ماهرة

حول ثلاثة محاور على الأقل عملت السلطات المحلية على جلب الإستثمارات الأجنبية.

من جهة، صورة موريس التي تعدّ جدّ إيجابية من حيث ممارستها للديمقراطية، حرية التعبير، إستقرار النظام السياسي، و من جهة أخرى فإنّ السياسة الإقتصادية المتبعة من طرف موريس منذ العشرية الأخيرة تبعث بالثقة في ظل حكومة جديرة و مهيأة لتسيير البلاد.

(1) jean pierre Barbier, et jean bernard veron : " Les zones Franches industrielles d'exportation " op .cit, P. 121.

1 - برنامج التسوية الهيكلية موجه تحت إشراف البنك العالمي و صندوق النقد الدولي كان له أثر ناجح في توقيف التضخم كما عرفت الأموال العمومية إنخفاض جذري في العجز الذي كانت تعرفه.

2 - الروبي الموريسي هو مرتبط بسلّة العملة الصعبة و سياسة تخفيض قيمة النقد أدت بطريقة دقيقة للحفاظ على المزايا التفضيلية للبلاد دون الإعلان عن التضخم.

3 - سياسة الليبراليةالتي سمحت بتوفير عدّة عوامل منها (شبه إختفاء لمراقبة الأسعار، شبه حرية معدلات الفائدة، السماح بإقامة بنوك - off shore - فتح بورصة القيم ... إلخ).

و هذه العوامل كلها يكون لها أثر تزايد المتعاملين الإقتصاديين و إعطاء صورة خارجية إيجابية للبلاد.

كذلك الإجراءات الجمركية، الجبائية، و المالية التي تستفيد منها المؤسسات المتواجدة بالمناطق تعتبر حقيقة جذابة.

كذلك التنظيمات الإجتماعية مشروحة ضمن إطار تنظيمي مشجع بالنسبة لأرباب العمل.

كما عملت السلطات الموريسية على إضافة العوامل التالية :

- دعم فعال لترقية المنطقة الحرة بالخارج من خلال إنشاء معرض للنسيج عالمياً خاص بالمحترفين و ذلك بهدف تشجيع المستثمرين و منحهم فرص التعرف على الصناعة النسيجية الموريسية.

- وضع في يد الصناعيين كل الإجراءات في ميدان تهيئة المرافق العمومية و المحلات الجاهزة للتشغيل، الأمر الذي يعرض فائدة مزدوجة من جهة تقليل التكاليف الإبتدائية للإستثمارات و كذا تسهيل الإنطلاق السريع للمؤسسة.

- غياب الشروط المفروضة على مبلغ الإستثمار، حجم المؤسسة و توزيع رؤوس الأموال ما بين الوطنيين و الأجانب.

المبحث الثاني

النتائج المحققة من إنشاء المؤسسات التصديرية بجزيرة موريس

المطلب الأول : تطور التشغيل بالمناطق

إنه على مبدأ قياس عدد مناصب الشغل يمكن لنا أن نميز ثلاث مراحل متتابعة [1] :

أولاً - مرحلة (1970 - 1983)

هذه المرحلة عرفت تزايد سريع، حيث من 650 منصب شغل عام 1971 إلى 17400 شغل عام 1976 و تُبع بصعود بطيئ في حجم التشغيل حيث وصل سقف التشغيل سنة 1983 إلى 25000 منصب شغل.

و بذلك يظهر أنّ الصناعة بالمناطق الحرّة الصناعية للتصدير بموريس قد حققت نتائج باهرة على حدّ الطموح المنتظر من هذه المناطق.

ثانياً - مرحلة (1984 - 1987)

هذه المرحلة عرفت تزايد سريع لعدد المشغلين بالمناطق حيث (سنة 1984 سجلت زيادة تقدر بـ (12000 منصب شغل + 16000 شغل عام 1985 + 20000 عام 1986 + 24000عام 1987). لأجل أن يمس في آخر هذه المرحلة حوالي 88000 منصب شغل.

ثالثاً - مرحلة ما بعد (1988)

منذ عام 1988 نشهد ركود في عدد المشغلين في هذا المستوى، حيث سجل ضياع حوالي 550 منصب شغل عام 1989 مقارنة بالنسبة السابقة. هذه الظاهرة تشرح أساساً بنفاذ إحتياطي اليد العاملة غير المستخدم (بطالين و نساء عاملات) أين هذه المؤسسات بالمناطق تستمد و تضمن تطورها. إلاّ أنّ هذا الأخير ليس هو السبب الوحيد، إنما يرجع كذلك لإنخفاض عدد المؤسسات في حالة نشاط، حيث في عام 1989 شهدت تواجد 536 مؤسسة مقابل 591مؤسسة عام 1988 ، حيث رصيد إنشاء المؤسسات بالنسبة لإختفائها يكون سلبياً لأول مرة منذ 1970، إذ تطورت عدد المؤسسات بالمناطق الحرّة الصناعية للتصدير حيث (85 مؤسسة عام 1976، 115 عام 1982، 195 عام 1984، 290 عام 1985، 408 عام 1986، 513 عام 1987).

(1) Jean Pierre Barbier, et jean bernard véron : " Les zones Franches industrielles d'exportation ", op.cit , P. 114.

و هذا يشرح نتيجة لغلق عدّة مؤسسات مانفاكتورية صغيرة من شكل ـ عقود التعهدات الثنائية لصالح المجموعات الكبرى، كان له وضع سيئ بالنسبة لإرتفاع الأجور الناتج عن التشغيل الكامل.

ـ و من جهة أخرى فإنه مهمّ أنّ نوضح بالموازاة تطور الصادرات للمناطق الحرة الصناعية للتصدير أي (رقم أعمالها) الذي يتبع بالفعل و بكل دقة تطور عدد المشغلين و بذلك فهي تعرف وتيرة متزايدة التي تذهب إلى الإنخفاض التدريجي حيث سجلت وتيرة الصادرات بالنسبة للسنة السابقة (+ 69 % عام 1984 ، + 50 % عام 1985 ، + 52 % عام 1986 ، +32 % عام 1987 ، + 24 % عام 1988 ، + 11 % عام 1989) و هذا يترجم بدون شك المشاكل الصناعية للمناطق و ذلك بفعل تزايدها على الإعتماد على تكثيف رأسمالي لعمليات الإنتاج و ذلك بعد إبدال اليد العاملة التي أصبحت تعرف الندرة.

المطلب الثاني : التشغيل و مستوى النوعية

لقد كان هدف السلطات التونسية من وراء إنشاء القانون الأساسي لهذه المناطق هو مكافحة البطالة. و نلاحظ من خلال الدراسة أنّ الهدف قد تحقق حيث أنّ معدل البطالة إنخفض إلى 3 % من السكان النشطين عام 1989.

إنّ المؤسسات التصديرية بالمناطق تشغل العنصر الأنثوي أكثر من العنصر الذكري و ذلك بمنصبين مقابل منصب واحد العنصر الذكري، و هذا نتيجة للصناعة المعتمدة بهذه المناطق التي تستعمل يد عاملة غير مؤهلة و منخفضة الأجر عموماً، إلاّ أنّ هذه الوضعية تحقق توازن بموريس حيث أنّ النشاط المتعلق بإنتاج السكر يشغل العنصر الذكري أكثر من الأنثوي.

و بالرغم من عدم وجود إحصائيات على مستوى النوعية بالنسبة للتشغيل في المؤسسات التصديرية بالمناطق إلاّ أنه من الواضح أنّ هذه الأخيرة ضعيفة، و هذا يرجع لكون 10 /9 من سكان موريس أميين حيث لا يتميزون بأية كفاءة غير تلك المكتسبة بشكل سريع في إطار المؤسسات.

إلاّ أنّ مستوى الرجال التكويني هو نسبياً عالٍ خاصة بالنسبة للذين يشغلون الوظائف التقنية كصيانة التجهيزات أو التسيير.

المطلب الثالث : التوزيع حسب فرع النشاط

مهما كان المؤشر المأخوذ، فإنّ هذا التوزيع يتميز بالمكانة المسيطرة و المتزايدة لقطاع النسيج هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم :19

حصة قطاع النسيج

حصة النسيج	1970	1984	1988
من عدد المؤسسات	% 49	% 58	% 74
من مجموع العدد	% 71	% 87	% 91
في قيمة الصادرات	% 66	% 77	% 81

Source : Jean Pierre barbie, et jean bernard véron : « Les zones franches industrielles d'exportation », OP.CIT, P. 117.

و بذلك نلاحظ أنّ لقطاع النسيج نسبة عالية في مجموع نشاطات المؤسسات التصديرية بالمناطق أو من قيمة الصادرات حيث عرف تزايد مستمر عبر السنوات، خاصة فيما يتعلق بتجهيز و حياكة الملابس و هذا حسب نسب متغيرة بشكل خفيف من سنة لأخرى حسب الظواهر التقديرية حيث أنه وحسب تتابع الشتاء لسنة (1987 - 1988)التي عرفت طقس لطيف بأروبا أحدثت تراجع بالنسبة لصناعة التريكو أي (44 % من التشغيل عام 1986 و 33 % عام 1989) وهذا لفائدة تجهيز الملابس (41 % من التشغيل عام 1986 و 33 % عام 1989) و هذا لفائدة تجهيز الملابس (41 % عام ، 51 % عام 1989). و حالياً يسجل ميل لتطور الفرع الإبتدائي (الحياكة و الطباعة)، خاصة مع إفتتاح المركب العصري جداً لـ سكوتا - Socota - الذي له قدرة الإنتاج بـ 10 ملايين $م^2$.

و مقارنة لقطاع النسيج فإنّ هناك فروع أخرى أكثر حداثة و لها أهمية ثانوية، حيث تشغل أقل من 10 % من عدد الشغل، و تحقق في كل مرة حوالي خمس صادرات المناطق.

ومن بين هذه الفروع نذكر منها :

- فرع الجلود (أحذية و ألبسة جلدية) حيث يعرف هذا الفرع بعض الشلل نتيجة لنقص اليد العاملة المؤهلة.

- تجارة المجوهرات، تشكيل الأحجار الثمينة (اللؤلؤ) التي تعرف أقدمية في هذا المجال حيث تسيطر عليها شركات جنوب إفريقيا.

ـ الإكسسوارات، اللعب، صناعة نماذج مصغرة للسفن ... إلخ.

و نسجل في هذا الإطار غياب الحجم خاصة بالنسبة لقطاع الإلكترونيك، حيث أنّ تركيب التجهيزات الكهربائية و الإلكترونية تشكل الدرجة الثانية للتصنيع بالمناطق بعد القطاع المسيطر و المتمثل في النسيج.

هذا النشاط ظهر بجزيرة موريس خلال الفترة 1973 - 1980 ، حيث عام 1977 مثّل 10 % من الصادرات و التشغيل بالمناطق الحرّة الصناعية للتصدير، إنّ تواجد هذا النشاط لم يكن ناجحاً حيث الشركات الست المعنية في هذا المجال رحلت. و يعتبر أهمها فرع لمجموعة من الأمريكان متخصصين في نظام الإعلانات العددية - affichage numèrique - و للتحويل التجاري لشركة ألمانية التي قررت تركيز إنتاجها بسيرلانكا. و هذا يعد مثال واضح لعدم إستقرار مؤسسات المناطق الحرّة الصناعية للتصدير، و ذلك تبعاً للتطور التكنولوجي و لإستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية.

المطلب الرابع : المساهمة في ميزان المدفوعات

يتعلق الأمر بالصفقات التجارية باستثناء حركات رؤوس الأموال و المداخيل و هناك طريقتين لمعرفة هذه المساهمة.

أولاً - الطريقة الأولى

تعتمد على التحليل عن طريق الكميات الخام التي توضح بكل قوة الحصة التي تستولي عليها المناطق الحرّة الصناعية للتصدير في صادرات جزيرة موريس كما يوضح ذلك الجدول الآتي أين المعطيات مقدرة بالمليار روبي.

جدول رقم : 20

مساهمة المناطق من مجموع الصادرات

	1984	1985	1986	1987	1988	1989
• الصادرات الإجمالية	5.2	6.6	9.1	11.5	13.4	14.6
• بالنسبة للسكر	2.6	3	3.6	4.4	4.5	4.9
• بالنسبة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير	2.2	3.3	5	6.6	8.2	9.1
حصة المناطق الحرة الصناعية للتصدير بالنسبة المئوية(%)	42	50	55	57	61	62

Source : jean pierre barbie, et jean bernard véron : " Les zones Franches industrielles d'exportation ", op.cit , P. 119.

(1 دولار =5,55 روبي عام (1970) ، 13,84 روبي عام (1984) ، 15,44 روبي عام(1985) و 13,9 روبي (أكتوبر 1986)).

من هذا الجدول نلاحظ أن الصناعة بالمناطق تشكل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة التجارية للبلاد و هذا قبل الزراعة الصناعية للسكر و للسياحة التي مثّلت(2,5 مليار روبي عام 1989).

ثانياً : الطريقة الثانية

ترتكز أكثر على تحديد أثر هذه النشاطات على ميزان المدفوعات حيث من الصادرات تطرح قيمة الواردات اللازمة لتشغيل المناطق الحرّة الصناعية للتصدير، فإنه يظهر بوضوح أنّ مساهمة المناطق في ميزان المدفوعات هي متواضعة بما أنّ الرصيد الصافي بالعملة الصعبة لا يزيد عن 2,4 مليار روبي حيث يقدر بـ 17,6 % من الصادرات الإجمالية لهذه المؤسسات لسنة 1989 و نفس الشيء بالنسبة للسنوات السابقة.

و بذلك تبقى الزراعة الصناعية للسكر تشكل المصدر الرئيسي و الصافي للعملة الصعبة إذ تقدر نسبتها بـ 75 %.

كما أن القيمة المضافة تبدو غير مهمة و ذلك بالنظر إلى كون الإستهلاكات الوسيطية هي مستوردة بشكل شبه كلي.

كما يجب الإشارة إلى أنّ المساهمة الصافية للعملة الصعبة للمناطق الحرّة الصناعية للتصدير سمحت عام 1989 بتقليص ثلث العجز الذي كان يعرفه الميزان التجاري لموريس، حيث دون مساهمة هذه المناطق وصل العجز إلى 7,1 مليار روبي، إلاّ أنّ العجز و بمساهمة المناطق إنخفض إلى 4,7 مليار روبي.

إنّه لمن الواضح بأنّ في مدة عشرين سنة من التجربة بأنّ المناطق الحرّة بموريس شجعت النمو والتطور حيث تشكل اليوم أكثر من 60 % من إجمالي الصادرات و أكثر من 30 % من العمال النشطين و 85 % من مجموع الإستثمارات المباشرة الأجنبية [1] . و يرجع هذا النجاح إلى شروط الإقتصاد الكلي و المحيط الخارجي اللذان لعبا دوراً أساسياً في نجاح هذه المناطق.

(1) - Finances et developpement , dècembre 1991 , P . 8 .

الفصل الثالث

المناطق الحرة بالجزائر
واقع و أفاق

المبحث الأول : نظرة عامة عن وضعية الإقتصاد الجزائري والإطار القانوني لإنشاء هذه المناطق.

المبحث الثاني : أفاق تواجد هذه المناطق بالجزائر.



المبحث الأول

نظرة عامة عن وضعية الإقتصاد الجزائري
و الإطار القانوني لإنشاء هذه المناطق

إنّ الأزمة الإقتصادية و المالية التي عرفها النظام الإقتصادي الجزائـري إبتداءً مـن سنة 1986 من جهة والتغيرات الجذرية التي طرأت على الأنظمة الإقتصاديـة الإشتراكية و التي فرضت نظامـاً إقتصادياً جديداً مبنياً على أساليب ليبيرالية من جهـة أخـرى، أدت بالنظـام الجزائـري إلـى الشـروع فـي الإصلاحات الإقتصادية على كل المستويات قصد التغلب على حدّة الأزمة، هذه الرغبة التـي تدخـل فـي إطار السياسة الإقتصادية للدولة لم تجد أمامها سوى حلّ واحد في اتبـاع القـانون الـذي يحكـم الإقتصـاد العالمي ألا و هو قانون إقتصاد السوق.

هذا ما دفع بالجزائر إلى سلك طريق صندوق النقد الدولي و ذلك في شـهر أفريل 1991، حيث من بين إقتراحاته إعادة الهيكلة بهدف الوصول إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي داخلياً و خارجياً تماشياً و رغبات الإقتصاد الليبيرالي العالمي.

و من بين إقتراحات الصندوق ضرورة العمل علـى تحريـر التجـارة الخارجية و كـذا خوصصـة بعض المؤسسات ... إلخ. كل هذه الإقتراحات ما هـي إلاّ مؤشـرات تـدل علـى مرحلـة تهيئـة الأرضيـة لمباشرة إقتصاد السوق الذي يبدو في مرحلة بدائيـة، ولعـلّ تطويـره و دفعـه إلـى الأمـام يتطلـب إدخـال قواعد جديدة هـي فـي طـور الإنجـاز، وخاصـة يتعلـق الأمـر بالجهـاز المصرفـي حيث هنـاك مشـروع البورصة، ومشروع قوانين أخرى في ميدان تحرير التجارة الخارجية، الجباية و الجمارك ... إلخ.

ومن بين هذه المشاريع نجد آفـاق إنجـاز منـاطق حـرّة عبر التـراب الوطنـي حيث تعتـبر هـذه المناطق حافزاً لجلب رؤوس الأموال.

المطلب الأول : نظرة عامة عن وضعية الإقتصادي الجزائري

رغم المزايا الذي يتمتع بها الإقتصاد الوطني، لكن بمجرد تسليط الضوء على حجـم الإسـتثمارات الخارجية في الجزائر وكذا مدى التطور الإقتصادي و الإجتماعي الحاصل، يمكن القول بأنّ تلك المزايا

لم تلعب أيّ دور في دفع عجلة التنمية للبلاد كما لم تلعب أي دور في جلب الإستثمارات إليها، و بالعكس فقد عرفت الجزائر مشاكل كبيرة على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي نتيجة إتباع سياسات تنموية غير ناجحة.

و تعتبر هذه المزايا بمثابة المقوّمات الأساسية للإقتصاد الجزائري، و التي تأخذ بالحسبان بالنسبة للمستثمر عند إتخاذه قرار الإستثمار.

أولاً : المميزات الإقتصادية و البشرية للجزائر

تقع الجزائر في الشمال الغربي لقارة إفريقيا و في قلب المغرب العربي، و تتربع على مساحة تقدّر بـ 2381741 كلم مربع، إذ تعتبر عاشر دولة في العالم من حيث المساحة و هي تمثل نقطة إتصال بين أوروبا و إفريقيا عن طريق إمتداد سواحلها البحرية على مسافة 1200 كلم، كما توجد موانئ تجارية هامة على طول هذا الشريط الساحلي وهي : ميناء الغزوات، بني صاف، وهران، مستغانم، الجزائر العاصمة، تيزي وزو، بجاية، جيجل، سكيكدة وعنابة. إذ تعتبر الموانئ كما رأينا سابقاً من بين العوامل الأساسية لإقامة المناطق الحرّة بها.

كما تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من حيث مواردها الطبيعية نوجزها فيما يلي :

- تمثل المحروقات مكسباً هاماً بالنسبة للجزائر، إذ تعتبر مادة أولية لبعض الصناعات البتروكيميائية ، كما تتوفر الطاقة بسعر منخفض.

- تتوفر الجزائر على موارد معدنية أهمها الحديد و الفوسفات التي يمكن أن توفر المادة الأولية للمشاريع التي ستقام مستقبلاً بالمناطق الحرّة خاصة الصناعية منها ممّا يؤدّي إلى تدعيم روابط التكامل الخلفي.

- تمثل شبكة الطرق البرية من أكبر الشبكات في المغرب العربي ذات خط طولي من 100.000 كلم تقريباً [1] وترتكز أساسا في شمال البلاد وتشمل خطاً طولياً يقدر بـ 94684 كلم.

- تتكون شبكة السكة الحديدية من خطوط طولها 4200 كلم [2] و هي مكملة و مدعمة لشبكة الطرق البرية لما توفره من نقل للبضائع و المسافرين، و هي تربط الوحدات و المناطق الصناعية و الموانئ الكبرى للبلاد.

---

(1) ـ وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية : "الجزائر غداً " ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ص.53.

(2) ـ نفس المصدر السابق و نفس الصفحة.

- تتوفر الجزائر على 12 ميناء متعدّد الخدمات (التجارة، الصيد البحري و المواد البيترولية)، كما تتوفر على ميناءين متخصصين في المحروقات [1] و 18 ميناء و ملجأ للصيد و النزهة منها ثمانية حيز الإنجاز. حيث تؤمن موانئ الجزائر، وهران و عنابة وحدها حوالي 70 % من النقل البحري خارج المحروقات، بينما الجزء الأكبر من نقل المحروقات تتكفل به موانئ أرزيو، سكيكدة و بجاية. كما أنّ ميناء جنجن بجيجل يسمح باستقبال السفن الكبرى ذات حمولة تقدّر بـ (8500 طن).

- تتوفر على شبكة الهياكل الأساسية للموانئ الجوية و المتكونة من 53 أرضية مسطحة للموانئ الجوية من مختلف الأصناف، منها خمس مطارات من درجة " دولية 1 " في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة و غرداية. [2]

- تقدر الثروة المائية السطحية في الجزائر بحوالي 15 مليار متر مكعب، يتسرب معظمها إلى البحر الأبيض المتوسط، أمّا الموارد المائية الجوفية فتقدّر سنوياً على أساس إستخدامها بـ 1,8 مليار مترمكعب في الشمال و 1,6 مليار متر مكعب في الصحراء [3] .

- أمّا في مجال الإتصالات السلكية و اللاسلكية فإنّ الجزائر تعتبر من البلدان الإفريقية الرائدة في هذا المجال، حيث يوجد بها مصنع للمراكز التلفونية وصل إنتاجه سنة 1986 فقط إلى 6500 خط

و 136000 جهاز تليفون [4] ، و رغم ذلك فإنّ هذه الشبكة تبقى ضعيفة مقارنة بدرجة التطور الهائل في هذا القطاع.

الجزائر تتميز بهيكلة صناعية متنوعة، يمكن لها أن تساهم في توفير بعض السلع الوسيطة و المواد الأولية للمشاريع الميكانيكية و الإليكترونية، سلع وسيطة نسيجية، سلع ميكانيكية للتجهيز ... إلخ. والتي تؤدي إلى خلق القيمة المضافة المحلية.

- إنّ حجم السوق الجزائري يعتبر فرصة مناسبة لتوزيع منتجات المؤسسات الأجنبية التي تقيم بالمناطق.

و بذلك فإنّ الإقتصاد الجزائري يوفر جملة من المزايا التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح هذه المناطق مستقبلاً.

---

(1) - هني أحمد : " إقتصاد الجزائر المستقلة " ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بدون سنة، ص 45.
(2) - هذه الشبكة قد حددت في المرسوم التنفيذي رقم 89 - 50 المؤرخ في 18 أفريل 1989.
(3) - وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية : " الجزائر غداً "، مرجع سابق، ص.146.
(4) - هني أحمد : " إقتصاد الجزائر المستقلة " مرجع سابق، ص.63.

- الطلب الإجتماعي في إرتفاع مستمر تحت تأثير النمو الديموغرافي الذي يبقى مرتفعاً، كذلك حدّة البطالة المتفشية بشكل واسع نتيجة تسريح العمال و كذلك الطلبات الكثيرة على سوق العمل الجديدة

- إنّ تعدد النصوص القانونية، وثقل الإجراءات الإدارية سمح بظهور عراقيل بيروقراطية تقف أمام و تعرقل مسار نشاطات الشركات العمومية و الخاصة.

ثالثاً : إمكانية تواجد منطقة حرّة في الجزائر

في السنوات الأخيرة أصبح الإنتقال إلى إقتصاد السوق حقيقة يجب الوصول إليها، حيث قامت الجزائر بإبرام إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث تعتبر هذه الديون أكبر عائق في إنتقالها إلى إقتصاد السوق.

و على إثر هذه الإتفاقيات عملت الجزائر على تطبيق مضمون الإتفاق المتمثل في تحرير تجارتها الخارجية، خوصصة المؤسسات العمومية، تخفيض قيمة العملة الوطنية، تحرير الأسعار بصفة نهائية ... هذه التغيرات حسب صندوق النقد الدولي تساعد الجزائر للمرور إلى إقتصاد السوق. و من بين التطبيقات هناك تطوير و تحرير التجارة الخارجية، فمن الأساليب التي تساهم في ترقيتها و تحريرها هناك أسلوب إنشاء المناطق الحرة التجارية و الصناعية.

و من العوامل التي تساعد على إنشاء هذه المناطق هناك قانون الإستثمار الذي يتضمن الخطوط العريضة لتسهيل مساهمة الخواص من جهة و تشجيع الإستثمارات الاجنبية من جهة أخرى.

المنطقة الحرة في الجزائر تجد مكانها وفق هذه التغيرات، وقد قامت السلطات بتهيئة الأرضية اللازمة لذلك حيث صادقت على المرسوم الخاص بالمناطق الحرة في الجزائر (المرسوم التنفيذي رقم 94 - 320).

المطلب الثاني : الإطار القانوني للمناطق الحرّة

لقد صدرت في الجزائر عدّة مراسيم و قرارات متعلقة بموضع المناطق الحرّة من حيث ما هيتها أو الهيئات التي لها علاقة بها و كذا الضمانات التي يخضع لها المستثمرون.

أولاً : الهيئات التي لها علاقة بالمناطق الحرّة : هناك ثلاث هيئات لها علاقة بالمناطق الحرّة في الجزائر و هي :

1 - وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI) :

تعتبر هذه الهيئة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و تدعى بالوكالة [1] .

(1) - علي بوشمال " دراسة تحليلية للمناطق الحرّة و آفاقها في الجزائر " المدرسة العليا للتجارة، 1995 - 1996 ، ص، 123.

تعمل هذه الوكالة تحت وصاية رئيس الحكومة، ويكون مقرها الرئيسي في العاصمة، غير أنه يمكن أن ينقل إلى أي مكان آخر حسب الظروف و لها فروع في كافة أرجاء الوطن و تؤسس في شكل شباك وحيد بحيث تقوم السلطة الوصية بتعيين أعوان هذا الشباك و مستخلفيهم بقرار بناءاً على اقتراح الإدارة التي يمثلونها. ومن بين مهام هذه الوكالة ما يلي :

- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة أنشطتهم و كيفيات منح المزايا المرتبطة بها.

- تدعم و تساعد المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الإستثمارات.

- ضمان ترقية الإستثمارات.

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالإستثمارات للمؤسسة و فروع النشاط الرئيسية المعتزم القيام بها و بنظام المزايا الممنوح، ومدى المزايا الممنوحة و الإلتزامات التي يتحملها المستثمر و القانون الأساسي، و بنص مقرر تمنح مزايا على عنوان شركة المستثمر.

- ضمان إحترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها، خاصة في تصريحاتهم التي تحتوي على مجال نشاطهم، و مناصب الشغل التي ينوون إستحداثها و التكنولوجيا المزمع إستعمالها، بالإضافة إلى شروط المحافظة على البيئة و غيرها.

- تساعد المستثمرين في استيفاء الإجراءات اللازمة للإستثمار بإقامة " شباك وحيد ".

- تجري التقويم المطلوب لمشاريع الإستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها.

- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني من حيث حجمها أو الطابع الإستثنائي للتكنولوجيا المستعملة، و إرتفاع الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث مردودية هذه المشاريع على المدى الطويل.

2 ـ **اللجنة الوطنية للمناطق الحرّة :**

و تحدث هذه اللجنة [1] لدى وزير المالية و تتكون من عدّة ممثلين، و تتكفل هذه اللجنة بما يأتي :

- تدرس و تقترح تعيين المناطق و تضبط حدودها.
- تفحص أية مسألة تتعلق بتطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالمناطق الحرّة.
- تبادر بأي تقدير يسمح بتحسيين تسيير المناطق و جعل النشاط فيها ذي مردودية أحسن.

(1) ـ إرجع إلى الملحق رقم (1)، المرسوم التنفيذي رقم 94 - 320 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1994 ، الجريدة الرسمية، العدد 67 ، ص ص 16 - 17 .

3 ـ **المستغل :**

يمنح إمتياز إستغلال المنطقة الحرّة، وتسييرها شخصاً معنوياً عمومياً أو خاص يسمى "المستغل" عن طريق مزايدة وطنية و دولية مفتوحة أو محددة عن طريق التراضي.

تقوم بها وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها - APSI - و يترتب على منح الإمتياز إعداد إتفاقية بين المستغل و الوزير المكلف بالمالية، و يلحق بهذه الإتفاقية دفتر شروط [1] يحدد خصوصاً حقوق صاحب الإمتياز و واجباته و يحدد أيضاً الأتاوة السنوية التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك الوطنية.

و من بين المواد المنصوص عليها فيما يخص الأحكام العامة المادة (5) و المتعلقة بالأشغال التي يتكفل بها المستغل إذ يتكفل بتهيئة المنطقة الحرة و تشتمل هذه الأشغال على ما يلي :

- تهيئة شبكة طرق المواصلات و مواقف السيارات.
- الإيصال بالشبكات البسيطة.
- بناء مباني الإستغلال.
- بناء مباني لحاجات المتعاملين.
- بناء سياج المحيط بالمنطقة، عند الإقتضاء، و نقط العبور طبقاً لمواصفات مصالح الجمارك.

***ثانياً* : الجانب القانوني للمناطق الحرّة في الجزائر**

إنّ السياسة الإقتصادية الجزائرية في الفترة الحالية تقوم أساساً على تشجيع و ترقية الإستثمار المحلي و الأجنبي و هذا لدعم أولويات دولية و المتمثلة خصوصاً في رفع عوائدها من العملة الصعبة، خلق مناصب شغل، تنمية الصادرات من غير المحروقات.

يسمح المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 بالإستثمار في جميع القطاعات ماعدا تلك المخصصة صراحة للدولة أو فروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي. و قد جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرّة في الجزائر التي تبلورت فعلياً في هذا المرسوم الذي خصص فصل كامل و هو الفصل الثاني من الباب الثالث للمناطق الحرّة.

و نصّ هذا التشريع على مجموعة من الإمتيازات إختلفت حسب المناطق المستثمر فيها، فهناك نظام خاص بالإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة و نظام متعلق بالإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة و أخيراً نظام عام مع الإمتيازات المشتركة بين الأنظمة الثلاثة :

---

(1) - إرجع لنفس المرجع السابق ص ص 18 - 20 .

ـ فوائد منخفضة على القروض البنكية.

ـ تكفل الدولة بنسبة 50 % إلى 100 % من إسهامات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الإجتماعي من أجل تحسين قدراتها التحويلية و الخدماتية.

ـ يحظى جميع المستثمرين بنفس المعاملة سواء كانوا جزائريين أو أجانب مع الإحتفاظ بأحكام الإتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية و الدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

بعد ذلك جاء المرسوم التنفيذي في رقم 94 - 320 [(1)] المؤرخ في 17أكتوبر سنة 1994 ليؤكد المرسوم التشريعي السابق، حيث يتعلق بضبط الشروط و كذا نظامها الجمركي ، حيث أنّ :

- **الفصل الأول** : يتطرق للأحكام العامة.
- **الفصل الثاني** : يتطرق لإمتياز المنطقة الحرة و تسييرها.
- **الفصل الثالث** : يتعلق بالعمل في المناطق.
- **الفصل الرابع** : مرتبط بالنظام الجمركي للمناطق.
- **الفصل الخامس** : يتعلق بنظام التشغيل.

حيث عمل الفصل الأول في مادتيه الثانية و الثالثة على تحديد المجال الجغرافي لتواجد المناطق الحرة.

في الفصل الثاني و في مواده المتعلقة بتسيير المنطقة الحرة حيث يمنح إمتياز إستغلال المنطقة و تسييرها شخصاً معنوياً من القطاع العام أو الخاص على أساس إتفاقية يلحق بها دفتر الشروط يحدد خصوصاً حقوق صاحب الإمتياز و واجباته و يدعى في هذا المرسوم " المستغل " كما يحدد الأتاوة السنوية التي يجب عليه أن يدفعها لإدارة الأملاك الوطنية.

ويمنح إمتياز تسييرالمنطقة الحرة واستغلالها عن طريق مزايدة وطنية و دولية مفتوحة و محدودة أو عن طريق التراضي تقوم بها وكالة ترقية الإستثمار و دعمها ومتابعتها و مسؤولية " المستغل " كاملة و تامة في مجال إحترام المحافظة على البيئة و حمايتها و نقل المواد الخطيرة و معالجتها داخل المنطقة وفي مدخلها طبقاً للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

---

(1) ـ إرجع إلى الملحق رقم (1) المتعلق بالمرسوم التنفيذي رقم 94 - 320 المؤرخ في 17 - 05 - 1994 الجريدة الرسمية، العدد 67 ص ص 13 - 16 .

- في الفصل الثالث و مواده المتعلقة بالعمل في المناطق حيث أعطيت حرية للمتعاملين في الإستيراد و التصدير للخدمات و البضائع ما عدا الممنوعة قانوناً، كما تخضع رؤوس الأموال إلى شرط التعامل بالصرف الخاص بالمناطق الحرة.

إلاّ أنه في حالة دخول و خروج السلع من و إلى المنطقة هذا الأمر يكون خاضع لتنظيم التجارة الخارجية، وقد يحدث أن تصرف بضائع و خدمات صادرة عن المناطق إلاّ أن، النسبة محددة بـ 20 % من رقم الأعمال (خارج الرسوم المفروضة على متعامل ينتج السلع أو الخدمات) و قد تتعدى هذه النسبة إلى 50 % في حالة المنتوجات التي تتضمن قيمة مضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج المواد الطاقوية. و قد عدلت هذه المادة في المرسوم التنفيذي رقم 95 - 439 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 . في مادته الأولى [1] .

- و فيما يتعلق بالفصل الرابع و في مواده الخاصة بالنظام الجمركي حيث تخضع حدود المنطقة الحرّة و مداخلها و مخارجها إلى الحراسة الجمركية و يمكن أن يخضع إلى المراقبة الجمركية كل من الأشخاص و وسائل النقل الذين يدخلون المنطقة الحرة أو يخرجون منها. و يمكن أن تخزن كل البضائع في المنطقة الحرة مهما تكن طبيعتها أو كميتها أو أصلها و مصدرها أو إتجاهها وتكون مدّة إقامتها غير محددة و لا يطالب بأي ضمان مالي لقبول البضائع في المنطقة مع مراعاة بعض الشروط المذكورة في هذا الفصل في المادة (15 و 16).

و تستطيع السلطة الجمركية في أي وقت أن تراقب البضائع المحفوظة في مجال المتعامل الموجود في المنطقة الحرة و تتناول رقابة البضائع، مراجعة محاسبة المواد التي يجب على المتعاملين أن يمسكوها كما تتناول البطاقات التقنية للصنع، و تسمح محاسبة المواد بالتعرف على البضائع و إظهار حركاتها.

و ترمي المراقبة الجمركية في المنطقة الحرة إلى التأكد أن البضائع لا تجرى عليها إلاّ العمليات المرخص بها.

و خلاصة لما سبق فأنّ الإطار القانوني وما يحمله من تسهيلات و ضمانات و إمتيازات يعتبر محفز لجلب المستثمرين. إلاّ أن الإطار القانوني وحده لا يكفي ما لم يتوفر الإستقرار الإقتصادي والسياسي في البلاد.

---

(1) - أنظر إلى الملحق رقم (2) المتعلق بالمرسوم التنفيذي رقم 95 - 439 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 ، الجريدة الرسمية العدد 80، ص ص 12 -13 .

المبحث الثاني

آفاق تواجد هذه المناطق بالجزائر

لم تجسد فكرة تطبيق المناطق الحرة بالجزائر ميدانياً حتى نحكم على أثارها المترتبة سواء كانت إيجابية أو سلبية و إنما سنعمل فقط على تقديم نظرة مستقبلية بناءاً على الواقع الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد، و كذا التجارب التي عرفتها بعض البلدان في هذا المجال.

أولاً : الأثار الإيجابية التي قد تترتب عن إنشاء هذه المناطق

قد ينجم عن تطبيق فكرة المناطق الحرة بالجزائر عدّة أثار إيجابية نذكر منها على سبيل المثال :

- إن جلب المستثمرين إلى المناطق الحرة يكون أثر بسيكولوجي لأنه يحفز المستثمرين الأجانب الذين كانوا يخشون الإستثمار في الجزائر نتيجة عدم الإستقرار الإقتصادي و السياسي إلى تغيير هذه النظرة.

- تهدف الجزائر من خلال تقنين نظام العمل بالمناطق الحرة إلى التغلب على بعض المشاكل التي نتجت عن النمو البطيئ في هيكل صادراتها ـ ما عدا المحروقات ـ سواء كانت تلك المناطق التي ستقام تجارية أو صناعية، فإنها تساعد على تصحيح بعض الإختلالات الهيكلية، و هذا من خلال إعطاء دفعة لقطاع الصادرات و توسع القاعدة الصناعية، مما يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى قوى الإنتاج المستخدمة [1].

- مساهمة نظام المناطق الحرة في معالجة مشكل إنخفاض معدل التكوين الرأسمالي يتوقف على مدى قدرته في رفع معدلات الإستثمار في المشاريع التي تقام داخل الإقتصاد الوطني ، وقيام المناطق الحرة بهذا الدور على أحسن ما يرام يتوقف على مدى إستعداد الإقتصاد المحلي للإستفادة من أساليب التشجيع في تلك المناطق من جهة، و على التخطيط الجيد الشامل للدولة للإستفادة من تلك الأساليب من جهة أخرى.

---

(1) - B. Stanbouli : " journée d'etude sur les zones franches " , Agence de promotion , de soutien et de suivi des investissements , Alger le 21 Octobre , 1995.

- التنمية الإقليمية التي تهدف إلى تشجيع الهجرة لتلك المناطق، من الأقاليم التي تتسم بكثافة سكانية عالية، بهدف تعميرها و بنائها و خلق أنشطة إقتصادية [1] تساهم في دفع عجلة التقدم الإقتصادي و الإجتماعي و كذلك إيجاد حلول لمشاكل التخلف في تلك الأماكن و رفع مستوى معيشة سكانها، بتحقيق نوع من التوازن بين تلك الأقاليم النائية و المناطق الأخرى للوطن.

- خلق الروابط الخلفية ما بين المؤسسات الوطنية و المناطق الحرة و ذلك باستعمال المواد الخام و السلع النصف المصنعة المحلية في كافة عمليات التي يتم القيام بها بهذا النوع من الأنظمة، ممّا يؤدي إلى زيادة حصيلة النقد الأجنبي المحدودة بفعل المديونية الخارجية للجزائر، و هذا يعمل بالطبع على تحسين ميزان المدفوعات.

- التخفيف من حدّة البطالة التي تعاني منها بعض المناطق خاصة في حالة إنشاء مناطق صناعية للتصدير كمنطقة جن جن بجيجل التي تؤدي حتماً إلى إمتصاصْ البطالة المنتشّرة خاصة في أوساط الشباب في تلك الجهات من الوطن، و هذا يكون له إنعكاس إجتماعي و إقتصادي إيجابي.

- خلق شروط مناسبة و حقيقية للنقل التكنولوجي من خلال ضمان مستويات النوعية و المنافسة و مطابقة المنتوجات للمعايير الدولية.

ضمان تواجد علاقات تكاملية ما بين الإقتصاد المحلي أو الجهوي من خلال ترقية النشاطات المرتبطة بالإتفاقيات الثنائية الصناعية - Soustraitance industrielle - و ذلك حسب ما ورد في الرسوم التنفيذي(94 - 320) الذي يرى في مادته (12) أنّ المنتوجات المصنوعة في المنطقة الحرة التي تتكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج المحروقات و التي تعادل أو تفوق 50 % يمكنها أن تدخل التراب الجمركي إلى حدّ لا يفوق 50 %.

ثانياً : الآثار السلبية التي قد تترتب عن إنشاء هذه المناطق

فإذا كان للمناطق الحرة أثار إيجابية من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية هذا لا يمنع وجود جوانب سلبية تنتج عن سوء إستعمال هذه المناطق.

و من الآثار السلبية نذكر ما يلي :

---

(1) - Ali tarafi : " zones Franches , Amenagement du territoire et protection de l'environnement " Agence nationale pour l'amenagement du Territoire , Alger le 21 Octobre , 1995.

- زيادة الهجرة إلى الأقاليم التي تقام بها المناطق الحرة ستؤدي إلى زيادة الضغوط على المرافق العمومية و ازدياد مشكلة الإسكان في تلك المناطق، و هذا سيكون له أثر سلبي على مستوى الرفاهية للسكان.

- إرتفاع ظاهرة التهرب الجمركي للسلع من داخل المنطقة باتجاه الإقليم الوطني، حيث تغزو السوق الداخلي و تخلق بذلك منافسة غير متكافئة مع المنتوجات الوطنية كما تعتبر من جهة أخرى ضياع في الحقوق و الرسوم الجمركية التي تتحملها الدولة على عاتقها كتكاليف إضافية.

- قد تقوم هذه المناطق بنشاطات لا تترك أثر على النسيج الصناعي الوطني كصناعة النسيج و الأحذية مثلاً، بالإضافة لذلك فهي لا تعرف أي نقل تكنولوجي متقدم، كما يجب الحذر من إستقبال صناعات ملوثة للبيئة كبعض الصناعات الكيماوية خاصة في وسط المدن الأهلة بالسكان.

- يمكن لنظام المناطق الحرة أن يكون أحد الأسباب الرئيسية لإختلال هيكل العمالة في الجزائر، حيث أنّ هجرة اليد العاملة - خاصة الماهرة – إلى المناطق الحرة قد يؤدّي إلى إعاقة خطة التنمية الإقتصادية للأماكن التي هجرها العمال.

و في الأخير نرى إمكانية نجاح هذا النوع من التجارب في الجزائر و ذلك لتوافر كل الشروط اللازمة لإقامة هذا النوع من الأنظمة الجمركية سواء من حيث الموارد التي تتمتع بها الجزائر أو من حيث الموقع الجغرافي الجذّاب. و نفس الشيء بالنسبة للإطار القانوني الذي يبدو مشجعاً بالنسبة للمستثمرين الأجانب و المحليين.

و لعلّ أهم ما ينقص إستكمال هذه المحفزات هو الإستقرار السياسي و الإقتصادي للبلاد ممّا يؤدي إلى تراجع طلبات المستثمرين.

خاتمة الباب الثالث

إنّ تجربة المناطق الحرة الصناعية للتصدير في البلدان النامية و خاصة تجربتي تونس و جزيرة موريس كانت لهما أثار إيجابية تقف عند حدود تحقيق مناصب شغل، الحصول على العملة الصعبة، الدخول في المبادلات الدولية، نقل بسيط لتقنيات التصنيع ... إلخ.

إلاّ أنّ هذه البلدان في حقيقة الأمر لم تصل إلى درجة التنمية الإقتصادية المطلوبة و ذلك بفعل محدودية التعامل ما بين المؤسسات التصديرية و النسيج الإقتصادي المحلي، ما أدى إلى عدم تحقيق قيمة مضافة محلية عالية، و بذلك عرقلة تطورها الصناعي و الإقتصادي.

كما أن النشاطات المتواجدة بهذه المؤسسات هي بسيطة لا تحمل أي تعقيد تقني و تكنولوجي مما يصعب على هذه البلدان الوصول إلى درجة التطور الإقتصادي.

و تبقى بذلك كلتا التجربتين مدرسة بالنسبة للجزائر التي ترغب في إنشاء هذا النوع من المناطق حيث تستفيد من النتائج المتوصل إليها و العمل بها مستقبلاً.

الخاتمة العامة

خلاصة البحث :

إن فكرة إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير لا سيما خلال النصف الثاني من هذا القرن تتضمن عدول الدول النامية التي شرعت في تطبيق هذه الفكرة عن إتباع إستراتيجية صراع إقتصادي مباشر مع الدول الرأسمالية الكُبرى من خلال رفع أسعار المواد الأولية و السلع التي تبيعها مجموعة الدول النامية إلى الدول الرأسمالية الكبرى.

و كل ذلك يتم من أجل الحصول على أكبر قدر من رؤوسْ الأموال الأجنّبيّة قصد تمويل مسار التنمية من خلال إقتناء وسائل إنتاج متطورة تمكن من اللحاق بركب الدول الصناعية الكبرى و منافستها على إنتاج سلع صناعية تحقق قيمة مضافة كبيرة كفيلة بإسراع وتيرة التقدم الإقتصادي و الإجتماعي.

هذه الإستراتيجية لا يمكن القول عنها بأنها إستراتيجية صراع مباشر إنتهجتها دول نامية كثيرة مع قدر متفاوت من النجاح، غير أنه يمكن القول بأن معظم هذه الدول قد فشلت في إدراك مقاصد هذه الإستراتيجية لأسباب متعددة.

و بذلك فإنّ الدول النامية القليلة التي شرعت في تطبيق فكرة المناطق الحرة الصناعية للتصدير بعد الحرب العالمية الثانية إستبدلت إستراتيجية الصراع الإقتصادي الدولي المباشر بإستراتيجية صراع غير مباشر تمر عبر التعامل الذكي مع شركات الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال تحقيق أهداف مشتركة تخدم مصلحة الطرفين.

هكذا إذن تجسدت هذه الفكرة عبر إنشاء مناطق صناعية حرة تتلاقى فيها مصلحة الدول النامية و مصلحة المستثمرين الأجانب. و كانت دول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان و بدرجة أقل كوريا الجنوبية سباقة لتطبيق هذه الفكرة الجديدة، و ما يجدر الإشارة إليه هو أنّ هذه الدول ليست دولا مصدّرة للمواد الأولية بل أنّ سنغافورة و هونغ كونغ لا تملك حتى قطاعاً زراعياً. و هذا ما يؤكد ما قلناه في البداية.

كما أنّ تجربة دول جنوب شرق آسيا تبين أيضاً أن النجاح في هذا الميدان يكون عادة حليف الدول السباقة إلى تطبيق هذه الإستراتيجية إذ أنّ دول هذه المنطقة الأسيوية شرعت في تطبيق هذه الفكرة منذ بداية سنوات الستينات فيما يتعلق بكوريا الجنوبية مثلاً في وقت كانت فيه النظريات الإقتصادية تنص على تأميم الوحدات الإقتصادية التابعة للشركات الرأسمالية بدعوى التصدي للإمبريالية و الهيمنة الرأسمالية.

إذن فالسماح بإنشاء مناطق صناعية حرة يدل على إتباع سياسة تنمية إقتصادية يكمّل فيها الإستثمار الأجنبي عملية تراكم رأس المال الوطني مع بقاء هذا الأخير مهيمناً، و توافق هذه الحالة مرحلة بداية العمل بمفهوم المناطق الحرة.

هكذا نخلص إلى تناول العلاقة التي تربط بين إقامة المناطق الحرة الصناعية لجلب شركات أجنبية و إستثماراتها الإنتاجية و الإسراع في مسار التنمية الإقتصادية الذي يشكل مقصد هذه العملية، فنقول أن هذه العلاقة ليست علاقة خطية بمعنى أنها ليست مباشرة و ليست بالبساطة التي يعتقدها الكثير. كذلك فإنّ القول بأن الشركات الأجنبية الوافدة إلى مناطق الدول النامية تقوم هناك باستغلال اليد العاملة المحلية أبشع إستغلال و تهدر ثرواتها الطبيعية هو أمر فيه جدال.

إنّ التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية أجمعت على أن هذه العملية هي مسار طويل الأمد و على أنها سلسلة من التغيرات المتوالية و المستمرة في النسيج الإجتماعي، تسمحّ بالتوصل إلى أساليب و وسائل إنتاج أكثر نجاعة فيتحقق بذلك التغلب على مشكل التخلف الإقتصادي الذي هو حسب رأينا عدم قدرة المجتمعات النامية بلوغ مرحلة النمو الإقتصادي الذاتي - croissance auto-entretenue - .

فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو معرفة مدى إسهام الإستثمارت الأجنبية ضمن المناطق الصناعية الحرة في الدول النامية في إحداث هذه التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي تشكل محرك مسار التنمية الإقتصادية.

لقد رأينا في سياق بحثنا أن بواعث جلب الشركات الأجنبية إلى المناطق الصناعية الحرة هي :

- توظيف يد عاملة معرضة لخطر البطالة.

- زيادة فائض القيمة المحقق داخل نطاق الإقتصاد الوطني من خلال إيجاد روابط إقتصادية متينة بين الشركات الوطنية و الشركات الأجنبية العاملة داخل حدود هذه المناطق الحرة.

- الحصول على كميات إضافية من العملات الصعبة سواء بطريقة مباشرة من خلال حقوق التأجير و رواتب العمال المحولة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الإنتاج المصدر.

- إقتناء تكنولوجي من خلال التحويل المباشر من الشركات الأجنبية لنظيراتها المحلية أو من خلال مسار التعلم الذي بفضل التعامل بين الخبراء الأجانب و نظرائهم المحليين يكتسب هؤلاء معارف جديدة تتيح لهم تطوير الأداء الإقتصادي للشركات القائمين على إدارتها.

إن المناطق الحرة الصناعية للتصدير التي ظهرت إلى الوجود كانت تعتمد إعتماداً يكاد يكون كلياً على الأجور الزهيدة لليد العاملة المحلية لجلب شركات أجنبية تتطلع إلى خفض تكاليفها الإنتاجية و كان من الطبيعي أن تكون الصناعة التي تستعمل عدداً كبيراً من العمال هي المعنية بالدرجة الأولى بالرحيل إلى هذه المواقع الإنتاجية الجديدة.

و تشكل سنغافورة و هونغ كونغ لسنوات (1950 - 1970) خيرمثال عن هذه الإستراتيجية، غير أنه مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات و مع التقدم الإقتصادي الذي حققته بلدان منطقة شرق آسيا و ما صاحب ذلك من زيادة في أجورالعمالة لتلك البلدان تعكس درجة تطورها الإقتصادي والإجتماعي، حيث إنسحبت كثير من الشركات التي كان داعي إقامتها في تلك المنطقة الإستفادة من أجور منخفضة و رحلت إلى دول مجاورة مثل أندونسيا، تايلاندا و الفلبين حيث تكاليف اليد العاملة لا تزال منخفضة، بل أن شركات لكل من تايوان، كوريا، هونغ كونغ و سنغافورة غادرت مواطنها الأصلية بحثاً عن مواقع إنتاجية أقل تكلفة بعد إرتفاع أجور العمال هناك و هو ما أثر سلباً على تنافسية منتوجاتها في السوق العالمية، نفس الشيء تكرر و للأسباب نفسها مع ماليزيا عند نهاية سنوات الثمانينات بعد أن بلغ هذا البلد مرحلة متقدمة من التطور الإقتصادي.

هذه الأمثلة تشهد على أن الإعتماد على انخفاض الأجور لجلب الإستثمارات قصد إسهامها في مسار التنمية الإقتصادية لا يعدّ عاملاً حاسماً في إنجاح هذه العملية، إذ أنّ التحويلات من العملة الصعبة التي يقوم بها المستثمرون الأجانب لفائدة البلد المضيف قصد دفع رواتب العمال و تخليص مستحقات أخرى ليست بالحجم و الأهمية التي من شأنها إعطاء دفع قوي لمسار التنمية من خلال تمكين حكومات تلك الدولة من تمويل برامجها الإستثمارية قصد إقامة صناعات جديدة تمكنها من المضي قدماً على طريق التنمية الإقتصادية.

إنّ النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها هي أن مسار التنمية بإعتباره مجموعة متلاحقة من التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية هو مسار يتحقق على أمد طويل بفعل تدابير و تطورات داخلية بالدرجة الأولى. و كلما تقدم هذا المسار و مضى قدماً على الدرب الصحيح المؤدي في آخر المطاف إلى التقدم، الرفاه و الرقي الإقتصادي و الإجتماعي كلما كان إسهام الإستثمار الأجنبي في التنمية الإقتصادية أكبر. بمعنى أنّ الإستثمارات التي تغادر البلاد بفعل إرتفاع التكاليف الأجرية تحل محلها و تعوضها إستثمارات آخرى تسعى للإستفادة من المزايا الإقتصادية التي قطعها على درب التنمية الإقتصادية.

ففي كوريا الجنوبية مثلاً إنسحبت شركات النسيج و اللعب و الخشب التي تستعمل يد عاملة بطريقة كثيفة و حلت محلها شركات الإلكترونيك و الإعلام الآلي و صناعة السيارات التي تستعمل أساليب إنتاج أكثر رأسمالية في محاولة منها للإستفادة من طريقة تنظيم الشركات الكورية المحكمة في تنظيم الإنتاج على نطاق واسع. و من الواضح أنّ هذه الإستثمارات الجديدة أكثر فعالية و إسهاماً في ديناميكية التنمية الإقتصادية المحلية من الإستثمارات السابقة التي غادرت البلاد بمجرد إرتفاع أجور العمال هناك و ذلك دليل على ضعف قدرتها التنافسية و عجزها عن مسايرة ركب التجديد الإقتصادي.

و مع استمرار تقدم إقتصاديات تلك الدول الصناعية الفتية و إرتقائها في سلم التنمية الإقتصادية فإنها تصل إلى مرحلة تصبح فيها الإستثمارات الأجنبية تأتي إليها ليس لخفض تكاليفها الإنتاجية فحسب

بل و كذلك لبيع منتوجاتها الإستهلاكية و الإستثمارية المتطورة كون أن السوق المحلي بلغ درجة من التوسع و الرفاه لا تقل عن تلك التي تعرفها إقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى. هكذا فقد أصبحت هذه الدول تتعامل مع المستثمرين الأجانب على قدم المساواة و أحياناً من موقع القوّة كما هو الشأن لكوريا التي فرضت على شركة **الستوم** الفرنسية أن يتم تصنيع جزء من القطار السريع الذي ستزود به هذه الشركة كوريا الجنوبية محلياً مع ضمان نقل تكنولوجي مهم.

إنّ الحديث عن نقل التكنولوجيا يؤدي بنا إلى تناول مسألة إسهام العوامل الأخرى، كزيادة القيمة المضافة المنجزة محلياً و نقل التكنولوجيا التي تتيحها الإستثمارات الأجنبية في مسار التنمية يمكن القول أن ما قلناه عن مسألة التشغيل و إسهام الإستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة للحدّ من البطالة يصحّ أيضاً على العوامل الأخرى السابق ذكرها.

فرفع نسبة فائض القيمة المحقق محلياً داخل هذه المناطق يمرّ حتماً عبر إقامة شبكة كثيفة من الروابط الإقتصادية الإنتاجية و الخدمية بين الشركات الأجنبية العاملة في هذه المناطق الحرة الصناعية للتصدير و بين شركات الإقتصاد المحلي سواء كانت عاملة داخل هذه المناطق أم خارجها. و هذه الروابط لا يمكن لها أن تكون إلاّ بفضل مجهود تراكمي رأسمالي جبّار يتطلع إلى إيجاد شركات إنتاجية فعالة و ناجحة. و هو مجهود تنموي داخلي يقع على عاتق الهياكل الإقتصادية المحلية بالدرجة الأولى إذ أنّه لايمكن خلق علاقات إنتاجية بين شركات أجنبية و نظيراتها من الإقتصاد المحلي إذا كانت هذه الأخيرة لا وجود لها.

نفس الشيئ الذي يقال عن إسهام النقل التكنولوجي في الإسراع بوتيرة التنمية الإقتصادية، إن نقل التكنولوجيا من طرف إلى طرف آخر أمر لا جدوى منه إذا كان الطرف المستقبل غير قادر على إستغلال هذه التكنولوجيا. فهذه المسألة تتعلق بالطرف المستقبل و قدرته على إستغلال ما ينقل إليه أكثر مما تعلق برغبة الطرف المحول في الإحتفاظ بتكنولوجيته ضمن الأسرار التي يودّ منعها عن الطرف الآخر.

إنّ إقتناء تكنولوجيات متطورة و إستغلالها بما يحقق تقدماً إقتصاديا شاملاً يفترض وجود قدرات بشرية و مؤسسية قادرة على القيام بهذه المهمة، و هو أمر لا يتوفر لكثير من الدول النامية و أكثر من ذلك فإن نقل التكنولوجيا من طرف " مانح " لطرف " مستقبل " يعني إحتمال تعرض الطرف الأول لخطر أن يغتنم الطرف الثاني هذه الفرصة ليحقق كسباً من حيث قدرته التنافسية على حساب صاحب التكنولوجيا الأصلي مهما كانت درجة الإرتباط و الثقة التي تجمعهما. إنّ إشتراط ضمان تحويل تكنولوجي على الطرف الأجنبي لا يعني شيئاً إذا لم يقترن بقدرة على إستغلال هذه المعارف الجديدة بطريقة أفضل من الطريقة التي يستغل بها صاحبها الأصلي.

هكذا يتبين أنه كلما ارتقى البلد المعني في سلم التنمية الإقتصادية بمعنى أنه كلما كـانت مؤسساته الإقتصادية كثيرة العدد مع فعالية عالية في الأداء الإقتصادي كلما كان إسهام الإستثمارات الأجنبية كبيراً و فعّالاً.

إنّ العلاقة بين الإستثمار الأجنبي و مسار التنمية الإقتصادية، أظهرت هذه الدراسة أنها علاقة معقدة و ديناميكية فهي ليست علاقة ساكنة (Stastique) فكلا منهما تقوي الأخرى مع مرور الوقت بشرط توفير شروط النجاح، كون هذه العلاقة هي علاقة ديناميكية في تغير دائم و مستمر مع مرور الوقت، و من الأكيد أن مثل هذه التغيرات لا تنسجم و لا تتلاءم مع الإطار الساكن، الستاتيكي و المقيد الذي يميز مفهوم المناطق الحرة الصناعية للتصدير بحدودها الإقليمية الثابتة.

لقد رأينا سابقاً كيف أن حركية التنمية الاقتصادية تدفع بشركات أجنبية مستوطنة على الرحيل

و تعويضها بأخرى أكثر نجاعة و فعالية. هذه الحركية لا يمكن حصْرها ضمن الإطار الإقليمي الضيق للمناطق الصناعية للتصدير حيث كل الإنتاج معد لإعادة التصدير.

كذلك فإن هذه الأقاليم الصناعية الخاصة كانت قد أعدت للاستجابة لطلبات مستثمرين أجانب متخصصين في نوع معين من النشاط الإنتاجي. و هذه الخصوصيات قد لا تفي بمقتضيات و شروط الإستثمارات الجديدة.

كذلك رأينا أنه إذا بلغت منطقة صناعية حرة للتصدير الأهداف المعنية لها من حيث جلب عدد الشركات الأجنبية و حجم العمالة التي توظفها مثلاً فإنها نكون عندئذ قد بلغت أقصى حدود إمكاناتها فلا مجال لها للتوسع أكثر و ذلك ما يتعارض مع مبدأ و مفهوم التنمية الإقتصادية الذي كما أشرنا له سابقاً هو مفهوم دائم التغيير و التوسع.

و أخيراً يمكن القول كذلك أن مبدأ و تطبيق مفهوم المناطق الحرة الصناعية للتصدير يتوافق مع مرحلة إقتصادية من مراحل الإقتصاد العالمي قد ولت ربما إلى غير رجعة، و هي مرحلة الإقتصاد الدولي.

ففي تلك المرحلة التي يمكن القول أنها ظلّت سائدة إلى غاية نهاية سنوات السبعينات كانت الإقتصاديات الوطنية مهيكلة على أساس مفهوم الدولة ـ الأمة ـ L'ètat - Nation - .

فقد كان تنظيم و تسيير الإقتصاد يتم على أساس تحقيق الأهداف الوطنية الشاملة تحت رعاية حكومية، أي أنها الأهداف التي تحقق مصالح كل فئات الشعب و عادة تكون تلك المصالح في ذلك السياق الإقتصادي، متضاربة مع مصالح الشعوب و الأمم الأخرى. أي أن التنافس الإقتصادي الدولي كان في الأساس بين مؤسسات من جنسيات مختلفة و من ورائها شعوبها و أممها.

وفكرة المناطق الحرة الصناعية للتصدير تعبر عن هذا السياق إذ أنها عند بداية العمل بهذا المفهوم، كانت تعد وسيلة إضافية مكملة لمجهود التراكم الإستثماري الوطني فلا يمكن لها أن تتعارض

و عليه بقيت عملية إنشاء هذه المناطق و التحكم في حجمها و عددها وسيلة رئيسية بيد حكومات الدول النامية لتحقيق التوفيق بين المصالح الإقتصادية البحتة و المصالح المشتركة مع المستثمرين الأجانب إذ يتم تشجيع إنشاء مثل هذه المناطق و جلب مستثمرين أجانب إضافيين في فترات الركود الإقتصادي و تراجع وتيرة التراكم الرأسمالي الوطني الداخلي في حين يتم تقييد ذلك و الحدّ من توسعه في فترات النشاط الإقتصادي العالمي الحثيث.

غير أنّه منذ بداية سنوات 1980 و ما شهدته هذه الفترة من تحولات إقتصادية عميقة مهّدت لظهور ما يسمى الإقتصاد العالمي الشامل - économie mondiale globalisée - الذي يتميز على وجه الخصوص برفع القيود التي كانت تقيد حرية الممارسة الإقتصادية و إنتشار هذه الحركية الجديدة إلى جل مناطق العالم فلم تعد الإقتصاديات منظمة على أساس وطني و أصبحت الشركات حرة في السعي وراء مصالحها حتى و إن أدّى ذلك إلى الإضرار بمصالح فئات إجتماعية معينة.

ففي فترة الإقتصاد الدولي السائدة إلى غاية سنوات السبعينات كانت المقولة التي توافق ذلك الوضع هو أنّ " ما يصلح لجنرال موتورز يصلح للولايات المتحدة "، أما الآن فإنّ المقولة أصبحت " إنّ ما يصلح لجنرال موتورز قد لا يصلح بالضرورة للولايات المتحدة " .

كذلك تدني مستويات النمو الإقتصادي العالمي و عدم إنتظامها قد جعل من البحث عن مصادر الإستثمار مهما كان نوعها و مصدرها أمراً على قدر كبير من الأهمية لا سيما بعد إستفحال مشكلة البطالة في كل دول العالم فأصبحت تهدد الإنسجام و الأمن الإجتماعي لدول صناعية متقدمة.

و عليه أصبح جلب الإستثمار الأجنبي في شتى أشكاله ضمن أولويات السياسات الإقتصادية في كل دول العالم بلا إستثناء، فتمّ تخفيف الضوابط و رفع العراقيل التي كانت تقيد من حجم الإستثمارات المتاحة للدول النامية.

فلم يعد ينظر إلى الإختلافات بين المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي، فكان من الطبيعي أن يطرأ على تطبيق مفهوم المناطق الصناعية الحرة تحولات جوهرية حتى تتكيف مع الظرف الإقتصادي الجديد.

هكذا أخذ هذا التحول شكل إنتقال من المفهوم الإقليمي للمناطق الحرة إلى المفهوم القانوني، قصد تشجيع مجيء الإستثمارات الأجنبية، ثم تعميم التحفيزات و الإمتيازات المقدمة في السابق للمستثمرين الأجانب قصد جلبهم للعمل داخل نطاق إقليم المناطق الحرة على كل الإقليم الوطني.

النتـــائج

1 ـ نتائج عامة :

بناء على الفرضيات المقترحة في البحث يتبين لنا النتائج التالية :

ـ إن التناقض بين إستراتيجية المؤسسات و إستراتيجية البلدان المستقبلة لا يُمكن المنطقة الحرة الصناعية للتصدير من إكتساب صفة تحريك التنمية و دفعها إلى الأمام خاصة بالنسبة للبلدان النامية، رغم أنها تلعب دور في عملية النمو الإقتصادي بسبب العلاقات الإنتاجية التي تخدم هذه المؤسسات التي تجد في هذه المناطق أفضل وسيلة لمواجهة متطلبات التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يتميز بإعادة إنتشار بعض الأنشطة التي تعتمد على عامل العمل أكثر من إعتمادها على رأس المال.

ـ رغم أن البلدان النامية تقدم مجموعة من التحفيزات للمؤسسات الأجنبية إلاّ أن حقيقة الأمر تكشف أن هذه البلدان تحرم نفسها من مداخيل هامة من جراء هذه التحفيزات المقدمة، إذ أن كل من الرسوم و الضرائب الجمركية تعتبر موارد هامة لتمويل خزينة الدولة. و بالمقابل فإن البلدان النامية تحصل على بعض المزايا من وراء إنشاء هذه المناطق كجلب العملة الصعبة، خلق مناصب شغل، ... إلخ

ـ لقد أدت توافر كل من البنية الأساسية و التخطيط الجيّد و كذلك الروابط الأمامية و الخلفية القرية ما بين هذه المؤسسات و البلدان المستقبلة إلى نجاح هذه التجارب و يتضح ذلك من خلال تجارب بلدان جنوب شرق آسيا ككوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان و هونغ كونغ التي أحسنت إستغلال هذه المناطق واعتبرت من التجارب الرائدة. إذ عملت هذه البلدان على دمج هذه المناطق في إطار إستراتيجية شاملة للتنمية مما كان لها أثر إيجابي على إقتصادياتها.

ـ إن تجارب البلدان النامية توضح أنها تتحمل تكاليف كبيرة نتيجة المغالاة في تقديم جملة من الحوافز لجلب المستثمرين إضافة للهياكل الأساسية التي تتطلب توفر أموال طائلة، و هذا يرهق ميزانية هذه البلدان خاصة و أنها تعاني من أزمة في التمويل. و بالمقابل فإن المزايا التي تحصل عليها البلدان النامية هي ضئيلة مقارنة بالنتائج المرغوبة. إذ أن هذه المناطق لا تساهم إلاّ في حل بسيط لبعض المشاكل كالتشغيل، الحاجة للتمويل ... لهذه البلدان حيث أن الإندماج العمودي للمؤسسات يمنعها من تدعيم العلاقات الصناعية مع البلدان المسقبلة، و بالنتيجة يصبح من الصعب على هذه الأخيرة الإستفادة من المنطقة كوسيلة لتحرير الإقتصاد، كما لا يمكن أن تساهم بطريقة مهمة في تحسين نوعية اليد العاملة و المستوى التقني ... للبلدان المستقبلة.

2 - نتائج خاصة بتجربتي تونس و جزيرة موريس :

أولاً - بالنسبة لتونس

- جلبت تونس إنتباه المستثمرين الأجانب و ذلك بفضل الحرية الإقتصادية و الإطار التنظيمي و القانوني المشجع الذي تعرضه تونس.

- رغم أن تونس كانت ترغب في تحقيق الإقلاع الإقتصادي في مدى معقول و ذلك بإعطاء دور حاسم للتصنيع إذ تهدف السياسية المتبعة لزيادة المنتوج الداخلي الخام، تحقيق تشغيل كامل و التوازن في الميزان التجاري و هذا عن طريق إرتفاع الصادرات إلاّ أن النتائج الملموسة من واقع هذه التجربة ليست في مستوى أعلى الرغبات المنتظرة حيث أدت فقط إلى التقليل من بعض المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية كمشكل البطالة بصفة خاصة.

- إن عدد المشاريع المتواجدة بالمناطق هي معتبرة و هي ترتكز في قطاع النسيج و الجلود بشكل مسيطر بنسبة 78 % سنة 1990 و هذا يدل على نوعية النشاط البسيط المتواجد بهذه المؤسسات التصديرية التي تستخدم يد عاملة غير مؤهلة و بأجور منخفضة كما يتميز هذا القطاع بعدم نقله للتكنولوجيا المتقدمة.

- تعاني تونس من نقص شديد في تكوين القيمة المضافة المحلية و هذا يرجع لكو ن المواد الأولية المستخدمة في صناعة النسيج و الجلود و كذا في التراكيب الإلكترونية تأتي من المؤسسة الأم الأوروبية حسب معايير محددة ، مما يؤدي إلى ضعف الروابط ما بين هذه المؤسسات و الإقتصاد التونسي.

- تعاني تونس في السنوات الأخيرة من مشكل رحيل المشاريع الأجنبية إلى مناطق أخرى و هذا يرجع أساساً إلى مشاكل تسيير الأفراد كالإضراب الذي يمس استقرار هذه المؤسسات و بذلك فإن توافر جميع الشروط ماعدا شرط الإستقرار السياسي يؤثر سلباً على قرار الإستثمار بالبلد، كذلك نتيجة للبيروقراطية التي تعرقل عملية التصنيع.

ثانيًا - بالنسبة لجزيرة موريس

- تعتبر موريس من أحسن البلدان التي عملت على جلب الإستثمارات الأجنبية بفضل سياستها الليبرالية التي تعرض عدّة مزايا و تحفيزات للمستثمرين و كذا إنفتاحها الإقتصادي على أهم الأسواق الخارجية، كما تعرف إستقرار سياسي كبير.

- حققت التجربة الموريسية نتائج باهرة من حيث تشغيل اليد العاملة حيث وصلت إلى حدّ التشغيل الكامل على حد طموح السلطات الموريسية و ذلك بفضل قطاع النسيج الذي يسيطر على مجموع القطاعات للمناطق بتشغيله لليد العاملة غير المؤهلة و بذلك عدم قدرة هذا القطاع على نقل التكنولوجيا مثلما هو الحال بالنسبة لتونس.

ـ حققت المناطق الحرة الصناعية للتصدير بموريس تدفقات معتبرة من العملة الصعبة للبلد مما ساعد على توازن الميزان التجاري و تخفيف عجزه، كما شجعت النمو و التطور للبلد.

ـ تعاني موريس من ضعف تحقيق القيمة المضافة المحلية و ذلك بسبب أن الإستهلاكات الوسيطية هي مستوردة بشكل كلي و هي الحالة بالنسبة لتونس.

ـ توصيات و آفاق الدراسة :

بناءًا على النتائج التي توصلنا إليها نقدم التوصيات التالية :

ـ المناطق الحرة الصناعية للتصدير يجب أن تكون جزء مكمل للإستراتيجية الشاملة للتنمية لأي بلد حتى يكون لها أثار إيجابية على إقتصاد البلد المستقبل.

ـ تشجيع القواعد المتفتحة على المناطق الحرة، حيث تسمح من جهة بتموضع يكون أمثلي بالنسبة للمستثمر بأخذ بعين الإعتبار لكل الصعوبات و التحفيزات المحددة من طرف البلد المستقبل و من جهة أخرى تسمح باستعمال شريك من طرف مؤسسات الإقتصاد المحلي بهدف تسهيل العلاقات المتنوعة ما بين مؤسسات المنطقة و تلك التابعة للإقتصاد المحلي.

ـ تطوير إنشاء الإتفاقيات من نوع ـ الإتفاقيات الثنائية ـ و كذا إتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية و هذا بهدف إقتناء المهارات و التعاون التقني.

ـ ضرورة تبني تخصص للمناطق الحرة الصناعية للتصدير، بهدف خلق إنسجام مع المزايا التفضيلية للبلد المستقبل. كذلك إدخال النشاطات الأكثر تقدم التي لا يمكن أن تدرج إلا إذا القواعد الأساسية لإنشاء نشاط وطني من نفس الطبيعة يكون مهيأ مسبقاً، و نعني التخصص الذي يسمح بعقلنة في إستعمال فرص النجاح للبلد المستقبل و توجيه التحفيزات المعروضة للمستثمرين الأجانب في الإطار الذي يحقق أكثر مزايا بالنسبة للبلد المستقبل.

ـ تجنب الأثار الإقتصادية التي قد تنجم عن المغالاة في توقع عوائد إقتصادية من إقامة المناطق الحرة و هذا بسبب قيام الدول المستقبلة بتقديم حوافز سخية بغرض جلب المستثمرين الأجانب، التي تعتبر تكاليف إضافية يتحملها الإقتصاد المحلي.

ـ إذا كان من اللازم إنشاء مناطق حرة في الجزائر فعليها أن تراعي ما سبق ذكره في الدراسة و الإستفادة من التجارب الناجحة للمناطق الحرة في العالم مع ضرورة خلق مناخ من الإستقرار الإقتصادي و السياسي.

ـ يجب توفير نظام قانوني و قضائي فعّال يحمي المستثمرين من أية إجراءات تعسفية، و يمكنهم من إسترداد حقوقهم بسهولة و سرعة، مع ضرورة تواجد نظام مصرفي كفء و سياسة إقتصادية واضحة، و نظام ضريبي واقعي.

آفاق الدراسة :

لقد تبين لكثير من الدول أن المناطق الحرة الصناعية للتصدير و بتركيزها على الصادرات و بحدودها الجغرافية المحدودة تصل بسرعة إلى حدودها الطبيعية، أي أنها عاجزة عن تحقيق أهداف أخرى لم تكن مبرمجة في برنامجها الأصلي، و هذا ما يؤدي حتماً حسب **أنطوان بازيل وجيرمدي** (وهذا ما حصل فعلاً في بلدان مثل المكسيك، سنغافورة، جزيرة موريس ...) إلى الإنتقال من المفهوم الإقليمي للمنطقة الحرة الصناعية للتصدير إلى مفهوم منطقة حرة صناعية للتصديرعلى أساس نظام خاص أو هيكل قانوني مرتبط بمؤسسات خاصة مهما كان محل نشاطها في البلد ومهما كان نظام ملكيتها.

إن هذا التطور له أهمية كبرى إذ يمثل ربما أنجع وسيلة لتصحيح أو تخفيف أحد أهم نقائص منطقة التصدير الحرة التقليدية (مفهوم إقليمي) أي موقعها الجغرافي القريب من مراكز النشاط الإقتصادي الرئيسية في البلد المستقبل، و عجزها عن دفع التطور الإقتصادي في المناطق الفقيرة (غياب ديناميكية صناعية مع بقية الإقتصاد المحلي).

إنّ التطور من المفهوم الإقليمي للمناطق الحرة الصناعية للتصدير إلى المفهوم القانوني للمؤسسة يمهد الطريق لتحول البلد بصفة كلية إلى أن تصبح منطقة تصدير حرة شاملة وهو ما حدث فعلاً في بلدان و مناطق صغيرة مثل هونغ كونغ أو سنغافورة و كذلك بالنسبة لموريس و سيرلانكا. وبالموازاة لهذا التطور يلاحظ أيضاً إنخفاض في شدّة التركيز على الجانب التصديري للمناطق الحرة الصناعية للتصدير التي لم تعد ترى أنها مُصدر فقط بل هي أيضاً منتج لسلع و خدمات لفائدة السوق المحلي أي بمعنى آخر فهي مستورد داخل البلد المضيف، و كمثال لذلك المنطقة الحرة **مناووس** بالبرازيل التي تحولت بسرعة من منطقة حرة صناعية للتصدير إلى أكبر منطقة إستيراد صناعية حرة في العالم.

إنّ هذا التحول من منطقة تصدير حرة إلى بلد تصديري و من منطقة تصدير إلى منطقة إستيراد يعطي فهم جديد لوظيفة التنمية الصناعية لمنطقة التصدير الحرة، حيث لم تعد مجرد أداة لتركيب السلع قصد التصدير أو لتوفير مناصب عمل جديدة، بل هي كذلك وسيلة هامة لتسهيل إنتقال بلد ما من سياسة تصنيع مبنية على إحلال الواردات (أو حتى إنعدام سياسة تصنيع حقيقية) إلى تنمية صناعية تعتمد على سوق مفتوح تنافسي. و هذه المقاربة الجديدة تتلاءم أكثر و الظروف السائدة في نهاية هذا القرن و ذلك بالنظر إلى التوجّهات الجديدة للإقتصاد العالمي حيث أنّ الأمر لا يتعلق بحرية محدودة جغرافياً و لكن الأمر يتعلق بحرية عالمية و ذلك بمشروع منطقة التبادل الحُرّ الذي ستعرفه العلاقات الدولية مستقبلاً.

و لعلّ السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو :

- ما مصير المناطق الحرة الصناعية للتصدير في ظل هذا الإنفتاح الإقتصادي الدولي الجديد ؟

و تبقى الإجابة عن هذا السؤال مفتوحة لأبحاث لاحقة.

قائمة المراجع



قـــائمـــة المـــراجـــع



أولاً : بالعـربيــــة

أ - أعمال منشـورة و غيـر منشـورة

01- أوسرير منور : "دراسة نظرية عن المناطق الحرّة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة و مصر"، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر سنة 1995.

02 - بوارفجي عبد الرحيم : "التنمية الإقتصادية"، دمشق سنة 1977.

03 - بوحوش عمار : "دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية" المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985.

04 - بوشمال علي : "دراسة تحليلية للمناطق الحرّة و أفاقها في الجزائر"، رسالة ماجيستير المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، سنة 1996.

05- حسين عمر فهمي : "التنمية و التخطيط الإقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985.

06- الخشن محمد عثمان : "فن كتابة البحوث العلمية و إعداد الرسائل الجامعية"، دار ريحاب للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.

07- خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية : "دراسة متكاملة عن تنظيم و إدارة المناطق الحرّة بالدول العربية"، الندوة العربية الأولى لتنظيم و إدارة المناطق الحرة ببور سعيد من 28 مارس إلى 12 أفريل 1977، جامعة الدول العربية، بور سعيد، مصر 1977.

08 - سليمان عزّة علي : " تقييم تجربة بور سعيد المدينة الحرة و دورها في التنمية الإقتصادية "، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة، جامعة عين شمس 1989.

09 - شير مان جي : " الصراع التكنولوجي الدولي تطوير و مزاحمة " دار الحداثة، بيروت 1984.

10 - القاضي ياسر علي : " دراسة الجدوى الإقتصادية دراسة مقارنة لتجربة مصر و كوريا الجنوبية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة المنوفية 1992.

11 - كاشير عبد القادر: " نحو تنظيم إقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1995.

ثانيا : بالأجنبية

Travaux publies et non publies :

01 - **ATLER ROLF** : « la zone franche de maurice : les enseignements », in REV, finances et developpement publication trimestrielle du F.M.I, décembre 1991.

02 - **ANTOINE BASILE et DIMITR-GERMIDIS** : « investir dans les zones franches industrielles d'exportation », OCDE, Paris, 1984.

03 - **Annales de l'institut MAGHREBIN** d'economie douaniere et fiscale : « Les reformes économiques au MAGHREB », L' I.F.I.D, 1995.

04 - **AHRONIA** : « The foreing investiment décision process », division of research, Haward university, 1965.

05 - **ABDELKAFI ABDELHAMID** : « Les zones franches industrielles : Réalités et perspectives », mutations revue trimestrielle éditée par la chambre de commerce d'Alger, N° 03 Avril 1993.

06 - **AMIRI FAYÇAL** : « Le régime de l'entrepôt franc en Tunisie : Bilan et perspectives », mémoire de troisième cycle professionnel, I.E.D.F, 1995.

07 - **Agence de promotion de soutien et de suivi des investissements** : « Les zones franches », APSI.

08 - **BORIS Gombâc** : « Les zones franches en europe », BRUYLANT - BRUXELLES, 1991.

09 - **BEAUCHAMP andré** : « Guide mondial des paradis fiscaux », Paris GRASSET, 1981.

10 - **BELTRANE Pièrre** : « Les paradis fiscaux », chambre de commerce, mutations, numéro - 07 Mars 1994.

11 - **BOUNJONG** : « in economic study of the masan Free trade zone », Korea developpement instute, seoul, Korea, 1981.

12 - **BERRE CLAUDE** : « Le droit douanier », édition économica, 1988.

13 - **BASI R - S** : « determinants of us private direct investiment in foreing contries », (Kent. State press, 1963).

14 - **BUSINESS** international corporation, country assesment service, BERT S.A, Avril 1985.

15 - **Banque extérieure d'Algerie** : « l'experience des zones franches dans le monde ». Convention de Kyoto, annexe F1, 18 Mai 1973.

16 - **BEN AMROUCHE AMAR** : « Les zones franches et emploi », Revue statistique, publication trimestrielle produite par l'ONS, N° 36, 1992.

17 - **Centre national d'observation des marchés extérieurs et des transactions commerciales** : « Les zones franches industrielles », Décembre 1995.

18 - **Centre national d'information et de documentation économique** : « Les zones franches », revue du CNIDE, N° 01, Janvier 1995.

19 - **Convention de Kyoto, annexe F1, 18 Mai 1973.**

20 - **La conférence des nations unies sur le commerce et le développement** : « les zones franches, incidences sur les politiques commerciales et politiques industrialisation », CNUCED, TD/B/C.2/24/Rev.1, Newyork, 1985.

21 - **CHAMBOST.E** : « Guide desparadis fiscaux face à 1992 », Paris, éd, sand, 1990 - 1991.

22 - **Conceil of économic planing and develpment Taiwan statistical DATA BOOK (CEPD, 198).**

23 - **DUBOST sege** : « zones franches dans les économies en voie de développement : Quelle industrialisation? », Revue d 'économie industrielle, N° 37, 3ème trimestre 1986.

24 - **Etude du secrétariat de la CNUCED** : « Les zones franches de transformation pour l'exportation dans les pays en développement : incidences sur les politiques commerciales et les politiques d'industrialisation », TD/B/C - 2/211/Rev.1, Newyork, 1985.

25 - **Finances et développement, Décembre 1991.**

26 - **GODELEZ CARL** : « export processing zones », World bank of Staff, working paper, 1981.

27 - **G.A DOVE** : « Les avantages d'une zone franches », organisation des nations unies pour le développement industriel, ONUDI, 244 / 8, 1977.

28 - **GERN JEAN - PIERRE** : « Economie en transition », 1995.

29 - **GHODRANE Fadhila** : « Les zones Franches concept et mise en oeuvre » mémoire de troisième cycle frofessionnel, I.E.D.F, 1996.

30 - **HUBERT G.GRUBEL** : « Théorie des zones libres économiques », Bruxelles, numéro de Juin 1982.

31 - **HENNI SAÏD** : « Les zones franches dans le monde », document de la banque mondiale, 1990.

32 - **L'I.F.I.D,** journées d'etudes sur les zones franches : « présentation générale des zones franches », L'I.F.I.D, Alger 16 et 17 Octobre 1993.

33 - **International labour organisation** : « Economic and social effects of multinational entreprises, international labour organisation, GENEVA, 1988.

34 - **International labour office** : « export processing zones in developing countries : results of anew survey, working paper N° 43, international labour office, GENEVE, 1987.

35 - **JEAN - PIERRE BARBIER et JEAN - BERNAD VERON** : « Les zones franches industrielles d'exportation », editions KARTHALA, 1991.

36 - **JOUILI ABDELLAH** : « Les zones franches : solution au illusion ? » mémoire de troisième cycle professionnel, I.E.D.F, 1993.

37 - **KELLEHER THOMAS** : « Hand book on free zones », UNIDO - IOD, 31 July, 1976.

38 - **KEYEO . HLINRICHS.J.and FROBEL.F** : « export processing zones in developing contries results of New Survey », GENEVA international labor organisation office, 1987.

39 - **KONISHI-Y** : « overse as investiment by Japnese textile corporation », (UNIDO, ID, WG.244 /4, GENEVE, 1977).

40 - **K.S.LEE** : « Abrief analysis of thechanges in the host region and host community of masan free export zone », départment of geography seoul national university, 1985.

41 - **LALLEMENT DANIEL** : « ne pas confondre zones franches et paradis fiscal », dossier « investir : les zones franches en méditiranée », perfermance, ESC Lyon 1986.

42 - **Marchés tropicaux, 24 Juillet 1992.**

43 - **OCDE** : « Fiscalité et investissement direct étranger, l'expérience des économies en transition, OCDE, 1995.

44 - **PASCAL LOROT** : « Les zones franches dans le monde », documentation Françiase, 1987.

45 - **PASCAL LOROT** : « Objectifs et impacts économiques des zones franches industrielles dans les pays industrielles et en développement, thése doctorat et sciences économique, institut d'études politiques de Paris, Mars 1987.

46 - **PETER.G.WARR** : « Zones franches industrielles et politiques commerciales », finances et développement, Juin 1989.

47 - **Problème économique** : « La mondialisation de l'économie : menace ou progrés », N° 2415, 2416 du 22 Mars 1995.

48 - **Problémes économiques, 1ér Août 1984, N° 1885.**

49 - **Problémes économiques N° 2355, 22 Décembre 1993.**

50 - **RIVORIE JEAN** : « Les banques dans le monde », PUF, Paris, 4ème édition, 1984.

51 - **Revue d'économie industrielle** : « une nouvelle division international du travail », N° 14, 4ème trimestre 1980.

52 - **Republic of Korea** : « masan free export zones infacts and figures », (mafez administration, seoul, 1981).

53 - **SULEMAN.R.M** : « The Pakistan exporience technology transfer trouble », the wepza news, manila, philippines, vol 11, N° 1, 1980.

54 - **Stanbouli-B** : « Journée d'étude sur les zones franches », Agence de promotion, de soutien et de suivi des investissements, Alger le 21 Octobre 1995.

55 - **TARAFI ALI** : « Zones franches Amenagement du territoire et protection de l'environnement », agence nationale pour l'amenagement du térritoire, Alger le 21 Octobre, 1995.

56 - **UNIDO** : investment promotion and the role of free zones in the arabe states », GENEVE, 1977.

57 - **UNIDO** : « industrial free zones as incentives to promote exporiented industries », the secrétariat of UNIDO, GENEVE, 1979.

58 - **UNIDO** : « industrial free zones as incentives to promote exporiented industries », UNIDO, GENEVE, 1980.

59 - **UNIDO** : « export processing zones in developing countries », working papers on structure, L change, N° 19, UNIDO, ICIS 176, GENEVE, 1980.

60 - **UNIDO** : « Women in the redeplayment of manufacturing industry to developing countries », (UNIDO, INIS . 165, GENEVE, 1980).

61 - **VITTAL - N** : « export processing zones in Asia », Asian productivity organization, Tokyo.Japan, 1978.

62 - **The world bank** : « export processing zones », the world bank, washington, march 1992.

63 - **The world bank** : « world tables », (wasghin-gton DC : world bank 1987).



الملاحق

الملحق الأول :

المرسوم التنفيذي رقم 94 - 320 مؤرخ في 12 جمادى الأول عام 1415هـ الموافق لـ 17 أكتوبر 1994، يتعلق بالمناطق الحرّة.

الملحق الثاني :

المرسوم التنفيذي رقم 95 - 439 مؤرخ في أول شعبان عام 1416هـ الموافق لـ 23 ديسمبر سنة 1995، يعدّل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 94 - 320.

مرسوم تنفيذي رقم 94 - 320 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 الموافق 17 أكتوبر سنة 1994، يتعلق بالمناطق الحرة.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 - 4 و116 (الفقرة 2) منه،

- وبناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية،

- وبمقتضى الأمر رقم 67 - 281 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل و المتمم ،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 07 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بالنظافة والأمن وبطب العمل،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، ومجموع النصوص اللاحقة،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن قانون التوجيه العقاري،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 92 المؤرخ في 30 شوال عام 1414 الموافق 11 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 93 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1414 الموافق 15 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 454 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 23 نوفمبر سنة 1991 الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كيفيات ذلك،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 الموافق 17 أكتوبر سنة 1994 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها،

يرسم ما يلي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى : يحدد هذا المرسوم كيفيات تطبيق أحكام المادة 34 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار.

المادة 2 : المناطق الحرة، هي مساحات مضبوطة حدودها، تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات و / أو تجارية طبقا للشروط الواردة في المواد من 25 الى 34 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 والمذكور أعلاه ووفق أحكام هذا المرسوم.

المادة 11: تخضع عمليات تزويد المتعاملين جودين في المنطقة الحرة بالسلع والخدمات انطلاقا ن التراب الجمركي، لتنظيم التجارة الخارجية اقبة الصرف وللنظام الجبائي والجمركي المطبق التصدير.

المادة 12 : يجب أن لا يتجاوز تصريف ضائع والخدمات الصادرة عن المنطقة الحرة في اب الجمركي نسبة 20 ٪ من رقم الأعمال خارج سوم المفروضة على متعامل ينتج السلع و/ أو ات.

غير أن المنتوجات المصنوعة في المنطقة الحرة تتكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية ج المواد الطاقوية والتي تعادل أو تفوق 50 ٪، أن تدخل التراب الجمركي الى حد يفوق الحد ر في الفقرة السابقة دون أن تتجاوز نسبة 50 ٪.

وتخضع المبيعات في التراب الجمركي لتنظيم رة الخارجية والصرف المعمول به ولدفع الحقوق سوم المستحقة عند الاستيراد.

المادة 13 : يمكن أن توضع كميات الحطام يات، لاسيما النسيجية والجلدية واللدائنية اجية والآتية من مواد البناء، حيز الاستهلاك في الجمركي بناء على طلب المستغل مع مراعاة ول على الرخص المطلوبة بموجب القوانين ظيمات المعمول بها وبغض النظر عن أحكام المادة كورة أعلاه.

الفصل الرابع

النظام الجمركي

مادة 14 : تخضع للحراسة الجمركية حدود الحرة ومداخلها ومخارجها.

يمكن أن يخضع للمراقبة الجمركية الأشخاص النقل الذين يدخلون المنطقة الحرة أويخرجون

ادة 15: يمكن أن توضع كل البضائع في رة، مهما تكن طبيعتها أو كميتها أو أصلها أو ا أو إتجاهها، وتكون مدة إقامتها غير محدودة.

ولا يطالب بأي ضمان مالي لقبول البضائع في المنطقة الحرة.

ولا تتعارض الفقرة الأولى مع ما يأتي :

أ) - تطبيق الموانع أو التضييقات المبررة بسبب الأخلاق العامة والنظام العمومي والأمن العام وحماية صحة الأشخاص والحيوان وحياتهم وحماية التحف التي لها قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية أوالملكية الصناعية والتجارية.

ب) - بإمكان مصلحة الجمارك أن تشترط وضع البضائع التي تشكل خطرا أو التي يحتمل أن تفسد البضائع الأخرى أو التي تتطلب لأسباب أخرى منشآت خاصة في محال مجهزة خصيصا لاستقبالها، وإذا لم تكن هذه المحال يجب رفضها.

المادة 16 : يجب أن ترفق البضائع عند دخولها وخروجها بتصريح جمركي مبسط يسلم للمصالح الجمركية.

يجب أن تقدم الى مصلحة الجمارك البضائع الآتية :

أ) - البضائع التي تكون موضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي، ويترتب على دخولها في المنطقة الحرة تخليصها بمقتضى هذا النظام، غير أن مثل هذا التقديم غير ضروري إذا كان الاعفاء من وجوب تقديم البضائع مقبولا في إطار النظام الجمركي المعني.

ب) - البضائع التي تكون موضوع مقرر يمنح استرداد الحقوق عند الاستيراد أو تخفيضها ويرخص بوضع هذه البضائع في المنطقة الحرة.

المادة 17 : يخول كل فقد للبضائع خلال خزنها أو أثناء نقلها، بعد الخروج من المنطقة الحرة أو قبل الدخول فيها، الحق في تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجمركي في هذا المجال.

المادة 18 : يمكن أن تكون البضائع المقبولة في المنطقة الحرة محل تنازل أو تحويل بين متعاملين موجودين فيها.

كما يمكن استعمال البضائع المقبولة في المناطق الحرة لتموين السفن.

المادة 19 : يمكن أن تتلف البضائع الموجودة في المنطقة الحرة عند الإقتضاء، بعد استشارة السلطات المختصة في مجال حماية البيئة أو تعالج بكيفية تنزع منها إما كل قيمة تجارية أو كل احتمال لأي ضرر أو تسمم أو خطرهما أو في غياب ذلك يجب تصديرها.

المادة 20 : يمكن السلطة الجمركية في أي وقت أن تراقب البضائع المحفوظة في محال المتعامل الموجود في المنطقة الحرة.

وتتناول رقابة البضائع مراجعة محاسبة المواد التي يجب على المتعاملين أن يمسكوها، كما تتناول البطاقات التقنية للصنع.

وتسمح محاسبة المواد بالتعرف على البضائع وإظهار حركاتها.

وترمي المراقبة الجمركية في المنطقة الحرة إلى التأكد أن البضائع لاتجرى عليها إلا العمليات المرخص بها.

الفصل الخامس

نظام التشغيل

المادة 21 : يجب أن يصرح المستخدم بالمستخدمين التقنيين ومستخدمي التأطير ذوي الجنسية الأجنبية العاملين في المناطق الحرة عند استخدامهم لدى مستغل المنطقة الذي يتعين عليه أن يبلغ بذلك مصالح التشغيل المختصة إقليميا.

تخضع إقامة المسيرين والمستخدمين الأجانب وأسرهم للإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 22 : يجب أن ينص عقد استخدام اليد العاملة غير المؤهلة لفترة غير محدودة على تعويض يدفع في حالة التسريح.

ويجب أن لايكون هذا التعويض أدنى من التعويض المنصوص عليه في الأحكام التشريعية المعمول بها.

المادة 23 : طبقا للمادة 28، الفقرة الأخيرة، من المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، يجب على الأشخاص ذوي الجنسية الأجنبية الذين يختارون نظام الضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري أن يقدموا الى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة طلب عدم الانتساب.

يحدد الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي بقرار، كيفيات تطبيق هذه المادة.

الفصل السادس

أحكام مختلفة

المادة 24 : تحدث لدى وزير المالية لجنة وطنية للمناطق الحرة.

وتتكون هذه اللجنة من ممثلي :

- وزير المالية، رئيسا،
- الوزير المكلف بالداخلية (المديرية العامة للحماية المدنية)،
- الوزير المكلف بالتجهيز (التهيئة العمرانية)،
- وزير البريد والمواصلات،
- الوزير المكلف بالنقل،
- الوزير المكلف بالطاقة،
- الوزير المكلف بالبيئة،
- الوزير المكلف بالعمل والشؤون الاجتماعية،
- بنك الجزائر،
- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها،
- قيادة الدرك الوطني،
- المديرية العامة للأمن الوطني،
- أربعة (4) ممثلين للمتعاملين ومستغل إحدى المناطق، يعينون طبقا للشروط المحددة في النظام الداخلي.

وتكلف هذه اللجنة بما يأتي :

- تدرس وتقترح تعيين المناطق وتضبط حدودها،

والعامة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كيفيات ذلك (المادة 156 منه) وتبعا لرأي وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها.

يتفق على ما يأتي :

المادة الأولى : تمنح الإدارة، المستغل الذي يقبل (الميناء) و / أو (المطار) امتياز الأراضي والبنايات التي تتكون منها المنطقة الحرة في .... المنشأة بالمرسوم التنفيذي رقم .... المؤرخ في............ والمذكور أعلاه التي تحتوي قوامها على ....

المادة 2 : تعين حدود المنطقة الحرة في ...... المبينة في مستخرج خريطة...... بمقياس ...... بحاشية حمراء كما هي معرفة في المرسوم التنفيذي رقم .... المؤرخ في.......... والمذكور أعلاه وترفق نسخة منها بهذه الاتفاقية.

المادة 3 : هدف الامتياز الممنوح هو أن يخول الحق المطلق في تهيئة المنطقة الحرة في ...... وتسييرها واستغلالها طبقا لبنود هذه الاتفاقية وشروطها وأحكام دفتر الشروط العام الملحق بها.

المادة 4 : تبرم هذه الاتفاقية لمدة أربعين (40) سنة قابلة للتجديد باتفاق كتابي بين الطرفين ولمدة معادلة الا في حالة النقض الذي يبلغ كتابيا بإشعار مكتوب قبل سنة من انتهاء مدة الامتياز.

ويمكن تمديد هذا الامتياز بتجديد ضمني لفترات مدة كل منها خمس (5) سنوات.

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ نشر المرسوم المتضمن الموافقة عليها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 5 : تسلم الإدارة المنطقة الحرة في .... للمنتفع بالامتياز، خلال الشهر الذي يلي نشر المرسوم المتضمن الموافقة على هذه الاتفاقية .

المادة 6 : يثبت تسليم المنطقة الحرة ومكوناتها في محضر يوقعه حضوريا الممثلان اللذان تعينهما الإدارة وصاحب الامتياز، ويرفق بالمحضر جرد مفصل للأملاك المنقولة والعقارية المسلمة.

المادة 7 : يلتزم صاحب الامتياز بالتنصيب الفوري بعد تسلم المنطقة، مستخدمي الإدارة والتسيير والصيانة والحراسة في المنطقة الحرة.

المادة 8 : يتعين على المنتفع، زيادة على ذلك، وطبقا لدفتر الشروط أن يقوم بما يأتي :

- أشغال تهيئة .... في أجل مدته............
- بناء العمارات
- تجهيز المنطقة بـ ....
- صيانة الموجودات الثابتة والعتاد مع تجديدها كلما كان ذلك ضروريا.

المادة 9 : يجب على صاحب الامتياز أن يكتتب التأمينات اللازمة عن كل أخطار الاستغلال والحوادث التي قد تسبب أضرارا تصيب الأملاك الممنوح امتيازها أو الحدثة في المنطقة بفعله أو فعل الغير أو من جراء حدث غير متوقع.

المادة 10 : يلتزم صاحب الامتياز أن يقدم لوزارة المالية تقريرا سنويا عن نشاطات الشركة مع برامج الإستثمار المعتزم انجازها.

المادة 11 : يلتزم المنتفع بالامتياز بتسهيل أداء مهام المراقبة التي يقوم بها أعوان وزارة المالية المؤهلون قانونا لهذا الغرض ويزودهم بكل المعلومات أوالوثائق المفيدة لحسن القيام بمهامهم على أحسن وجه.

المادة 12: يدفع المنتفع بالامتياز في بداية كل سنة لقباضة الأملاك الوطنية التابعة للدولة في (..................) اتاوة سنوية مبلغها............

ويمكن أن تراجع هذه الإتاوة بعد كل خمس (5) سنوات لإدخال الظرف الاقتصادي في الاعتبار.

المادة 13: لايتم أي تنازل كامل أو جزئي عن الامتياز ولا يقع أي تغيير لصاحب الامتياز إلا برخصة صريحة من الإدارة مع بقاء كل حقوق الدولة محفوظة.

إن يحصلوا من المستغل على رخصة تمركز طبيعة الأنشطة المزمع القيام بها ومدة التمركز.

لمادة 17 : يمكن المستغل أن يضع تحت تصرف ...لين قطعا أرضية مهيئة لبناء محال ضرورية ...هم.

لمادة 18 : لايدخل المنطقة الحرة الا الأشخاص ...زودون برخصة مرور يسلمها المستغل.

...مكن أن يخضع لمراقبة أعوان الجمارك أي أومركبة عند الدخول الى المنطقة أو الخروج

...مكن الزوار عرضا أن يدخلوا المنطقة متى ...بحوزتهم رخصة خاصة، إلا أنه يجب أن ...م الأعوان الذين يعينهم المستغل.

لمادة 19 : ينوب مانح الامتياز لدى انقضاء ...از في كل حقوقه عن المستغل في المنطقة الحرة ...ياتها وتجهيزاتها وأدواتها، ويشرع في التمتع بجميع منتوجات (الميناء) أو (المطار) ...ارات أو الأراضي المتوفرة.

...يقوم ممثلو مانح الامتياز والمستغل بالتعرف ...تجهيزات والمنشآت والأعتدة المخصصة للتسليم ...ما قبل سنة واحدة من تاريخ انقضاء الامتياز.

★

...م تنفيذي رقم 94 - 321 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 الموافق 17 أكتوبر سنة 1994، يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار ويحدد شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير مشترك بين وزير المالية ...وب للتخطيط ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 - 4 و 116 (الفقرة 2) منه،

- وبناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة ، لاسيما المادة 4 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط ، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية ،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية ،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية ،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 07 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1413 الموافق 24 أبريل سنة 1993 والمتعلق بالأهداف العامة للفترة 93 - 97 والمتضمن المخطط الوطني لسنة 1993،

لانات القانونيّة. ويبيّن وصل الإيداع أنّ الأمر
ق بتجمّع، ويحدّد تسميته وعنوان مقرّه وعدد
رد والمستندات المودعة وطبيعتها وتاريخ الإيداع.

المادّة 41 : تودع الوثائق الآتي ذكرها وقت طلب
جيل نفسه كأقصى أجل لتصنّف في ملحق السّجلّ
ياري:

1 - نسختان (2) من عقد التّجمّع،

2 - نسختان (2) من عقود تعيين المسيّرين،
شخاص المكلّفين بمراقبة التّسيير، والأشخاص
فين بمراقبة الحسابات عند الاقتضاء.

المادّة 42 : تسلّم العقود، أو المداولات، أو
رارات الّتي تعدّل عقد التّجمّع أو الوثائق الملحقة به
لعقود والوثائق الّتي تودع فيما بعد إلى المركز
طنيّ للسّجلّ التّجاريّ، بغية تصنيفها في الملحق.

ويجب أن يتمّ الإيداع المنصوص عليه في الفقرة
سابقة في أجل شهر واحد (1) ابتداء من تاريخ هذه
قود، أو المداولات أو القرارات الخاضعة لها.

لا يحتجّ على الغير بهذه العقود، والمداولات
قرارات إذا لم يقع إيداعها، لكن هذا الغير يمكنه أن
تند إليها.

ولا تطبّق هذه الأحكام إذا أثبتت الشّركة أنّه خلال
راء المفاوضات كانت الأطراف الأخرى على اطّلاع على
قود والوثائق المذكورة أعلاه.

المادّة 43 : تودع نسختان (2) من عقد التّجمّع
حررتان على ورق عاد مع مراعاة العقود المعدّلة
نصوص عليها في المادّة السّابقة اللّتان صدّقهما أحد
سيّري التّجمّع مصحوبتان بهذه العقود المعدّلة في
ركز الوطنيّ للسّجلّ التّجاريّ لتصنيفها في الملحق.

المادّة 44 : ينشر هذ المرسوم في الجريدة
رسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في أوّل شعبان عام 1416 الموافق
2 ديسمبر سنة 1995.

مقداد سيفي

مرسوم تنفيذيّ رقم 95 - 439 مؤرّخ في أوّل شعبان عام 1416 الموافق 23 ديسمبر سنة 1995، يعدّل ويتمّم المرسوم التّنفيذيّ رقم 94 - 320 المؤرّخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 الموافق 17 أكتوبر سنة 1994 والمتعلّق بالمناطق الحرّة.



إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الماليّة،

- وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 81 - 4 و116 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93 - 12 المؤرّخ في 19 ربيع الثّاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلّق بترقية الاستثمار،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 95 - 379 المؤرّخ في 4 رجب عام 1416 الموافق 27 نوفمبر سنة 1995 والمتضمّن تجديد مهامّ رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 95 - 380 المؤرّخ في 4 رجب عام 1416 الموافق 27 نوفمبر سنة 1995 والمتضمّن تجديد مهامّ أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 94 - 320 المؤرّخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 الموافق 17 أكتوبر سنة 1994 والمتعلّق بالمناطق الحرّة،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تعدّل وتتمّم أحكام المادّة 12 من المرسوم التّنفيذيّ رقم 94 - 320 المؤرّخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 الموافق 17 أكتوبر سنة 1994 والمتعلّق بالمناطق الحرّة، وتحرّر كما يأتي :

" *المادّة 12* : يتمّ تصريف البضائع والخدمات الصّادرة عن المنطقة الحرّة في التّراب الجمركيّ حسب الشّروط الآتية :

1) يجب أن لا يتجاوز هذا التّصريف 20٪ من رقم أعمال كلّ متعامل منتج سلعا و/أو خدمات،

2) غير أنّ المنتوجات المصنوعة في المنطقة الحرّة الّتي تتكوّن قيمتها المضافة من عناصر إنتاجيّة محلّيّة خارج المحروقات، بالنّسبة للموادّ البتروكيماويّة،

لّتي تعادل أو تفوق 50٪ يمكنها أن تدخل التّراب
مركيّ إلى حدّ يفوق الحدّ المذكور في الفقرة السّابقة
ن أن تتجاوز 50٪ من رقم الأعمال،

3) تخضع المبيعات في التّراب الجمركيّ لتنظيم
جارة الخارجيّة والصّرف المعمول به، ولدفع الحقوق
رسوم المستحقّة عند الاستيراد، طبقا للتّشريع
اري المفعول،

4) لا تخضع جمركة المنتوجات الصّادرة عن
طقة الحرّة التّجاريّة للقيود المدرجة في الفقرتين 1
أعلاه. غير أنّ هذه الجمركة تخضع لأحكام الفقرة 3
لاه ".

المادّة 2 : تتمّم المادّة 24 من المرسوم التّنفيذيّ
94 – 320 المؤرّخ في 12 جمادى الأولى عام
14 الموافق 17 أكتوبر سنة 1994 والمذكو أعلاه،
ياتي :

" تحدث.. (بدون تغيير، حتّى : الوزير المكلّف
عمل والشّؤون الاجتماعيّة)،

– ممثّل الوزير المكلّف بالتّجارة،

– ممثّل الوزير المكلّف بالصّناعة الصّغيرة
توسّطة،

– ممثّل المدير العامّ للجمارك،

– ممثّل المدير العامّ للأملاك الوطنيّة، ".

(الباقي بدون تغيير).

المادّة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
سميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في أوّل شعبان عام 1416 الموافق
ديسمبر سنة 1995.

مقداد سيفي

مرسوم تنفيذيّ رقم 95 – 440 مؤرّخ في أوّل شعبان عام 1416 الموافق 23 ديسمبر سنة 1995، يعدّل ويتمّم المرسوم التّنفيذيّ رقم 93 – 224 المؤرّخ في 16 ربيع الثّاني عام 1414 الموافق 2 أكتوبر سنة 1993 والمتضمّن إحداث لجنة وطنيّة لتحضير حفلات إحياء الأيّام والأعياد الوطنيّة.

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير المجاهدين،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 81 – 4 و116 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 63 – 278 المؤرّخ في 26 يوليو سنة 1963 الّذي يحدّد قائمة الأعياد الرّسميّة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 16 المؤرّخ في 5 ربيع الأوّل عام 1412 الموافق 14 سبتمبر سنة 1991 والمتعلّق بالمجاهد والشّهيد،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 32 المؤرّخ في 14 جمادى الثّانية عام 1412 الموافق 21 ديسمبر سنة 1991 والمتعلّق باعتماد 18 فبراير يوما وطنيّا لشهيد ثورة التّحرير الوطنيّ،

– وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93 – 11 المؤرّخ في 2 محرّم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993 والمتعلّق باعتماد أيّام وطنيّة مرتبطة بثورة التّحرير الوطنيّ،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 95 – 379 المؤرّخ في 4 رجب عام 1416 الموافق 27 نوفمبر سنة 1995 والمتضمّن تجديد مهامّ رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 95 – 380 المؤرّخ في 4 رجب عام 1416 الموافق 27 نوفمبر سنة 1995 والمتضمّن تجديد مهامّ أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 93 – 224 المؤرّخ في 16 ربيع الثّاني عام 1414 الموافق 2 أكتوبر سنة 1993 والمتضمّن إحداث لجنة وطنيّة لتحضير حفلات إحياء الأيّام والأعياد الوطنيّة،

TECHNO FORMAT SERVICES

Institut Technologique

de Formation

Coopérative Immobilière
Ibn-Sina N° 05 Rouiba Boumerdès

Tél. (02). 85. 12. 09
Fax: (02). 80. 78. 80

أنجزت المذكرة من قبل

